



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الشريعة - الدراسات العليا

تصحيحات قاضي خان في المذهب الحنفي (جمعاً ودراسة)

إعداد الطالب

مشهور بن دخيل الله داخل الحساني

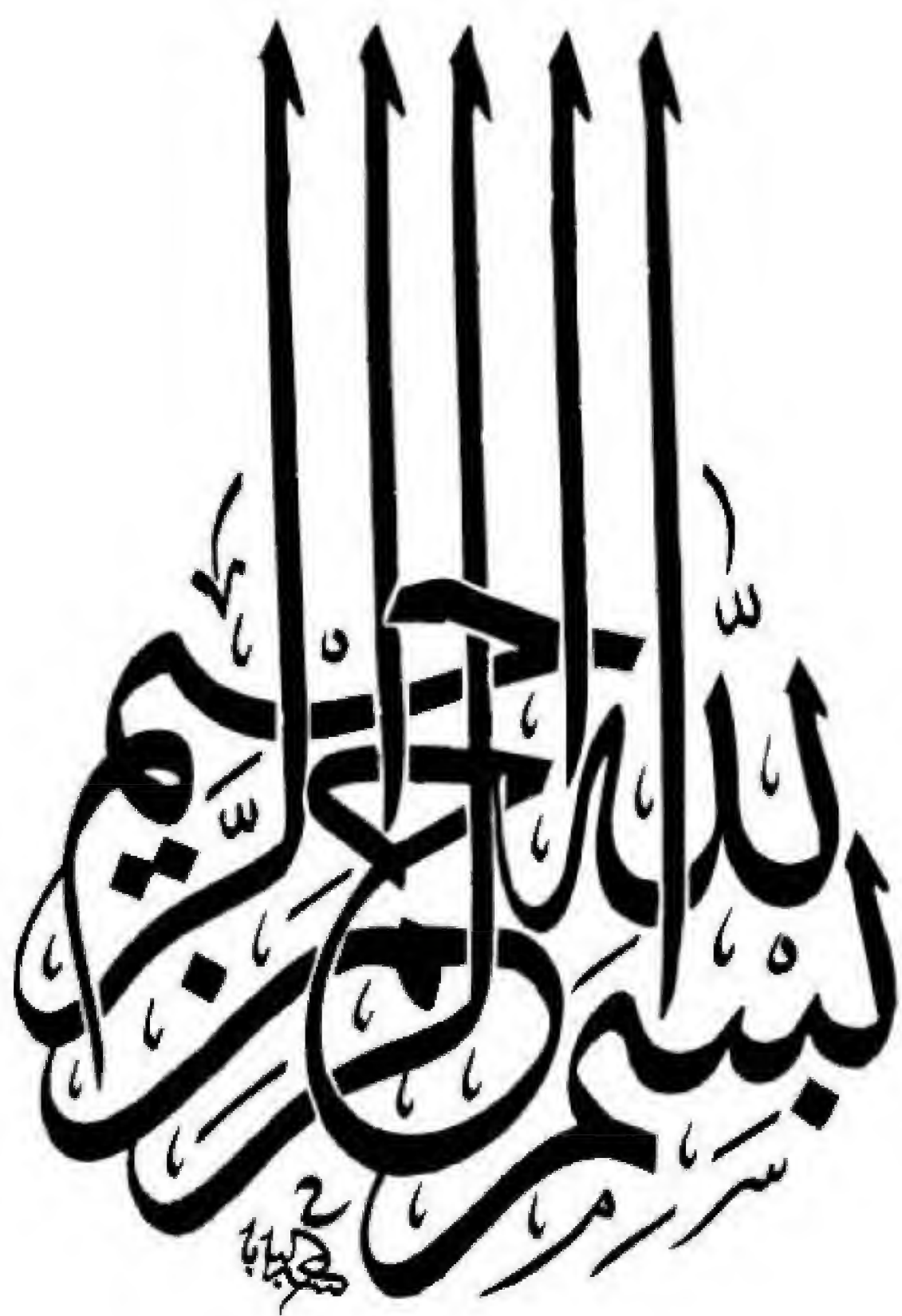
الرقم الجامعي : ٤٣٣٧٠٠١٤

إشراف فضيلة الدكتور

علاء الدين حسين رحال

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه

١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ



ملخص الرسالة

- العنوان: تصحيحات قاضي خان في المذهب الحنفي - جمعاً ودراسة - .
- أسباب اختيار الموضوع:

١ - أهمية قاضي خان و منزلته الرفيعة بين فقهاء المذهب الحنفي ، والمكانة التي نالتها مؤلفاته .

٢ - إن تصحيحات قاضي خان ذاعت واشتهرت لدى فقهاء الحنفية دون الوقوف على حقيقتها ، لذا فقد جاء هذا البحث للوقوف على حقيقة هذه التصحيحات ، ومعرفة مستنداتها ، ومن وافق قاضي خان ، أو خالفه فيها .

٣ - في هذا الموضوع خدمة للفقهاء الحنفية ، وذلك من خلال جمع تصحيحات قاضي خان ودراستها ، وجعلها في مؤلف واحد مما يسهل الوصول إليها .

• خطة البحث:

اشتملت الرسالة على مقدمة ، وتمهيد ، وخمسة أبواب ، وخاتمة ، وفهارس عامة . أما المقدمة فاشتملت على الافتتاحية ، وأهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطة البحث ، والمنهج فيه ، وشكر وتقدير .

وأما التمهيد: ففيه ترجمة للإمام قاضي خان ، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ومولده .

المبحث الثاني: ثناء العلماء عليه ، ومكانته العلمية .

المبحث الثالث: قيمة تصحيحات قاضي خان الفقهية .

المبحث الرابع: مشايخه ، وتلاميذه .

المبحث الخامس: مؤلفات قاضي خان ، ووفاته .

ثم جعلت تصحيحات قاضي خان في خمسة أبواب:

الباب الأول: تصحيحات قاضي خان في العبادات ، وفيه خمسة فصول: الطهارة ، الصلاة والصوم ، والزكاة ، والحج .

الباب الثاني: تصحيحات قاضي خان في أحكام الأسرة ، وفيه فصلان: النكاح ، والطلاق .

الباب الثالث: تصحيحات قاضي خان في العقود والمعاملات ، وفيه ستة فصول: البيوع ، والإجارة ، والوكالة ، ثم فصل الكفالة ، والإقرار ، والشرب ، وإحياء الموات ، والغصب ، ثم فصل الهبة ، والوديعة ، واللقطة ، والرهن ، والوصية ثم فصل الشفعة .

الباب الرابع: تصحيحات قاضي خان في الحظر والإباحة ، وفيه فصلان: الأيمان ، ثم فصل الأشربة ، والصيد ، والدكاة ، وما يُكره ، وما لا يُكره .

الباب الخامس: تصحيحات قاضي خان في السياسة الشرعية ، وفيه فصلان: القضاء والشهادات ، ثم فصل الجنايات ، والحدود ، والتعازير .

ومجموع مسائل البحث (٢٦٩) مسألة .

ثم الخاتمة: وفيها أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات من خلال البحث في هذا الموضوع

وأخيراً: الفهارس العامة للبحث .

Abstract

*** Study title:** Corrections of Qadi khan in the Hanafi school (doctrine) -Gathering and A study.

***Reasons for choosing The topic :**

1. The importance of Qadi Khan and his high rank among the scholars of the Hanafi School, and prestige won by his writings.
2. Corrections of Qadi Khan publicized and known to the scholars of Hanafi without stand up for what they are, therefore this research was to determine the truth of these corrections and to know its Mustnd, and who agreed Qadi Khan , or disagreed with him .
3. In this topic , there is a service for the Hanafi's jurisprudence through the collection of Qadi Khan's Corrections and study them and make it in one volume to make it easier to reach it .

*** Study plan:**

Thesis included an introduction, preface, five chapters , a conclusion and general indexes.

Introduction included on the opening, the importance of the subject, the reasons for choice and the research plan, method and acknowledgements.

The preface: has a translation to the Imam Qadi Khan and five sections:

The first topic: his name, his parentage , his nickname, his title, and his birth.

The second topic: Scientists praise him and his scientific position .

The third topic: the value of jurisprudence Corrections of Qadi Khan .

The fourth topic : his Sheikhs, and his pupils .

The fifth topic :Writing of Qadi Khan and his death.

Then , Qadi Khan's Corrections made in five sections:

The first chapter : Corrections OF Qadi Khan in worships , and has five chapters: purity, prayer and fasting, Zakat and Hajj.

The second chapter : Corrections of Qadi Kahn in terms of the family, and has two sections : sexual intercourse (marriage)and divorce.

The third chapter: Correction of Qadi Khan in the contracts , treatments and have six sections .

Sales, leasing, authorization and then section of the sponsorship, drink and resurrect the dead, anger then section of gift, the deposit , the snapshot, mortgage, commandment and section of pre-emption.

The fourth chapter : Correction of Qadi Khan prohibitions & permissibility and has two sections , faith then section of drinks , hunting , Zakat , dislikes and what not to hate .

The fifth chapter : Correction of Qadi Khan in the legitimate policies and has two sections the judiciary , the testimonies , and then section of felonies, borders and excuse (motif).

Total of Research issues are (296) issue.

Conclusion has the most important of results and recommendations through the research in this topic and finally the general indexes of the research .

المقدمة

• الافتتاحية:

إنَّ الحمدَ لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، مَنْ يَهْدِه الله فلا مُضِلَّ له ، وَمَنْ يَضِلَّ فلا هاديَ له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صَلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلَّم ، أمَّا بعد:

فإنَّ علْمَ الفقه منْ أهمِّ العلوم وأشرفها وأعظمها قَدْرًا ، فيه يعرف المسلمُ الحلالَ من الحرام ، وما يجب عليه تجاه خالقه ، وتجاه المخلوقين ، فلمَّا كان الفقه بهذه المثابة والدرجة العالية ، كان حرِّيًا بطالب العلم أن يُشَمَّرَ عن ساعد الجد ، ويبدل قُصارى جهده في تحصيل هذا العلم النَّافع .

وقد أدرك العلماءُ هذه المكانةَ الرفيعةَ لعلْمِ الفقه ، فاهتمُّوا به منذ عهد النَّبي ﷺ وإلى يومنا هذا ، ومن هؤلاء العلماءُ الأعلام الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى ، والذي أصبح له أصحابٌ وأتباعٌ أخذوا بقوله ، وتمسَّكوا بمذهبه ، وقاموا بنشره حتَّى أضْحَى المذهبُ الحنفيُّ أوسعَ المذاهبِ الفقهية انتشاراً في العالم .

ومن هؤلاء الأتباع لأبي حنيفة ، شيخُ الحنفية في وقته ومفتي المشرق الإمام فخر الدِّين ، الحسن بن منصور الأوزجندی ، الشهير بقاضي خان ، المتوفى سنة (٥٩٢هـ) ، وهو أحد المجتهدين في المذهب الحنفي ، ومن أهل التصحيح والترجيح فيه ، الذين يحرص متأخروا فقهاء الحنفية على النص على تصحيحاتهم ممَّا يدلُّ على علوِّ مكانته لدى فقهاء الحنفية .

• أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره:

بعد أن أكرمني الله بالقبول في مرحلة الدكتوراه ، وكان من شروط الحصول على هذه الدرجة العلمية أن يقوم الطالبُ بعمل بحثٍ علميٍّ بعد انتهاء السَّنة الدراسية لهذه المرحلة ، وبعد استشارة الله ، وطلب التَّوفيق منه ، ثمَّ استشارة بعض أهل العلم ، رأيتُ أن يكون موضوعُ

أطروحتي بعنوان: (تصحيحات قاضي خان في المذهب الحنفي - جمعاً ودراسة) ، وذلك للأسباب الآتية:

- ١- إنَّ أهمية الموضوع تكمن في أهمية المؤلف ومؤلفاته ، ولا شك في المنزلة الرفيعة التي تبوأها الإمام قاضي خان بين فقهاء المذهب الحنفي ، والمكانة التي نالتها مؤلفاته لا سيّما كتبه (الفتاوى) و(شرح الجامع الصّغير) ، و(شرح الزيادات) ، فله في هذه الكتب تصحيحات وترجيحات معتمدة عند متأخري فقهاء الحنفية الذين أكثروا من النقل عنه ، فكتب الفتاوى والشروح مليئة بالإحالة إلى كتبه والاعتماد على فتاواه وتصحيحاته ، وكلّما يخلو كتاب منها ، وحرّياً بإمام هذا شأنه أن تحظى تصحيحاته بالجمع والدراسة .
- ٢- على الرّغم من المنزلة العلميّة العالية للإمام قاضي خان ، وأهميّة تصحيحاته في المذهب الحنفي ، والتي أثنى عليها بعض متأخري فقهاء الحنفية ، ونصّوا عليها في كتبهم ، فإني لم أجد من سبقني في جمع هذه التّصحيحات وتبويبها ودراستها ، الأمر الذي شجّعني للكتابة في هذا الموضوع .
- ٣- إنَّ براعة قاضي خان في المعرفة والاطلاع على آراء أئمة المذهب الحنفي ، وأقوال المشايخ ، ونسبة كلّ قول لقائله والترجيح بينها ، جعلت الاطلاع على تصحيحاته وجمعها عملاً بالغ الأهمية .
- ٤- إنَّ تصحيحات قاضي خان ذاعت واشتهرت لدى فقهاء الحنفية دون الوقوف على حقيقتها والإمام بها ، والاطلاع على مستندها ، لذا فقد جاء هذا البحث للوقوف على حقيقة هذه التصحيحات ، ومعرفة مستندها ، ومن وافق قاضي خان ، أو خالفه فيها .
- ٥- إنَّ البحث في هذا الموضوع فيه خدمةٌ للفقهاء الحنفي ، وذلك من خلال جمع تصحيحات قاضي خان ودراستها ، وجعلها في مؤلّفٍ واحدٍ مما يُسهّل الوصول إليها .

• خطّة البحث

قسّمتُ هذه الرسالة إلى مقدّمة ، وتمهيد ، وخمسة أبواب ، وخاتمة ، وفهارس عامّة :

أما المقدّمة فتشتمل على :

• الافتتاحيّة .

• أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره .

• خطة البحث .

• منهجي في هذا البحث .

• شكر وتقدير .

وأما التمهيد: ففيه ترجمة للإمام قاضي خان ، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ومولده .

المبحث الثاني: ثناء العلماء عليه ، ومكانته العلمية .

المبحث الثالث: قيمة تصحيحات قاضي خان الفقهية .

المبحث الرابع: مشايخه ، وتلاميذه .

المبحث الخامس: مؤلفات قاضي خان ، ووفاته .

• الباب الأول: تصحيحات قاضي خان في العبادات ، وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: الطهارة ، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : المياه ، وفيه عشر مسائل .

المبحث الثاني : الآسار ، والتجاسة ، وفيه ثمان مسائل .

المبحث الثالث : الاستنجاء ، والوضوء ، والغسل ، وفيه إحدى عشرة مسألة .

المبحث الرابع : التيمم ، وفيه خمس مسائل .

الفصل الثاني: الصلاة ، وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: الأذان ، وفيه ثلاث مسائل .

المبحث الثاني: شروط الصلاة ، وفيه ست مسائل .

المبحث الثالث: أداء الصلاة ، والقراءة فيها ، وفيه إحدى عشرة مسألة .

المبحث الرابع: السهو في الصلاة ، وفيه مسألتان .

المبحث الخامس: القنوت في الصلاة ، وفيه مسألتان .

المبحث السادس: الحُذْث في الصلاة ، وفيه ثلاث مسائل .

المبحث السابع: الوتر ، وفيه مسألتان .

المبحث الثامن: سجود التلاوة ، وفيه مسألتان .

المبحث التاسع: صلاة المريض ، وصلاة العيد ، وفيه مسألتان .

المبحث العاشر: صلاة الجنازة ، وفيه ثلاث مسائل .

الفصل الثالث: الصوم ، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: رؤية الهلال ، وصوم يوم الشك ، وفيه مسألتان .

المبحث الثاني: مفسدات الصوم ، وفيه سبع مسائل

المبحث الثالث: ما يوجب القضاء والكفارة ، وفيه ست مسائل .

المبحث الرابع: الاعتكاف ، وصلاة التراويح ، وفيه ثمان مسائل .

الفصل الرابع: الزكاة ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زكاة الدّين ، ومال التجارة ، وفيه مسألتان .

المبحث الثاني: صدقة الأموال الظاهرة ، وما يتعلق بالعاشر ، وفيه مسألتان .

الفصل الخامس: الحج ، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في وجوب الحج وشرائطه ، وحكم العمرة ، وفيه ثلاث مسائل .

المبحث الثاني: في النذر بالحج ماشياً ، والحج عن الميت ، وفيه ثلاث مسائل .

المبحث الثالث: الأضحية ، وفيه مسألتان .

• الباب الثاني: تصحيحات قاضي خان في أحكام الأسرة ، وفيه فصلان:

الفصل الأول: النكاح ، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الألفاظ التي ينعقد بها النكاح ، وفيه ثلاث مسائل .

المبحث الثاني: الاستئثار، والكفاءة في النكاح ، وفيه إحدى عشرة مسألة .

المبحث الثالث: المهر ، والخلوة ، وفيه سبع مسائل .

المبحث الرابع: العنين ، وفيه مسألتان .

المبحث الخامس: الرضاع ، والحضانة ، والنفقة ، وفيه أربع مسائل .

الفصل الثاني: الطلاق ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ألفاظ الطلاق ، وتعليقه ، وطلاق السكران ، وفيه خمس مسائل .
المبحث الثاني: الخلع ، والظهار ، واللعان ، والعدة ، وفيه ست مسائل .

• الباب الثالث: تصحيحات قاضي خان في العقود والمعاملات ، وفيه ستة فصول:
الفصل الأول: البيوع ، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: السلم ، وفيه أربع مسائل .
المبحث الثاني: بيع ما يُكال ويوزن ، والعيب في المبيع ، وفيه ست مسائل .
المبحث الثالث: البيع الفاسد ، وما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل ،
وفيه سبع مسائل .

المبحث الرابع: بيع مال الصغير ، وبيع الرقيق ، وفيه أربع مسائل .

الفصل الثاني: الإجارة ، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأعذار التي تنتقض بها الإجارة ، وفسخها ، وفيه ثلاث مسائل .
المبحث الثاني: الإجارة الفاسدة ، وما يجب من الأجر وما لا يجب ، وفيه أربع مسائل .
المبحث الثالث: فيما يضمن به المستأجر ، وفيه أربع مسائل .

الفصل الثالث: الوكالة ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما تجوز فيه الوكالة ، وما يكون به وكيلاً ، وفيه ثلاث مسائل .
المبحث الثاني: الوكالة بالصلح ، والنكاح ، وفيه مسألتان .

الفصل الرابع: الكفالة ، والإقرار ، والشرب ، وإحياء الموات ، والغصب ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الكفالة ، والإقرار ، والشرب ، وإحياء الموات ، وفيه أربع مسائل .
المبحث الثاني: الغصب ، وفيه ثلاث مسائل .

الفصل الخامس: الهبة ، والوديعة ، واللقطة ، والرهن ، والوصية ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الهبة ، والوديعة ، واللقطة ، وفيه ست مسائل .
المبحث الثاني: الرهن ، والوصية ، وفيه خمس مسائل .

الفصل السادس: الشفعة ، والوقف ، والعتيق ، والكتابة ، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الشفعة ، وفيه خمس مسائل .

المبحث الثاني: الوقف ، وفيه أربع مسائل .
المبحث الثالث: العتق ، والكتابة ، وفيه مسائل .

• الباب الرابع: تصحيحات قاضي خان في الحظر والإباحة ، وفيه فصلان:
الفصل الأول: الأيمان ، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اليمين في الأكل ، وفيه مسألتان .
المبحث الثاني: اليمين في الخروج ، والدخول ، وفيه ثلاث مسائل .
المبحث الثالث: اليمين في الذهاب ، والسكنى ، وفيه مسألتان .
المبحث الرابع: اليمين في الكلام ، والبيع ، والضرب ، وفيه ثلاث مسائل .
الفصل الثاني: الأشربة ، والصيّد ، والدّكاة ، وما يُكره ، وما لا يُكره ، وفيه مبحثان:
المبحث الأول: الأشربة ، والصيّد ، والدّكاة ، وفيه خمس مسائل .
المبحث الثاني: ما يُكره ، وما لا يُكره ، وفيه ست مسائل .

• الباب الخامس: تصحيحات قاضي خان في السياسة الشرعيّة ، وفيه فصلان:
الفصل الأول: القضاء ، والشّهادات ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: القضاء ، وفيه إحدى عشرة مسألة .
المبحث الثاني: الشّهادات ، وفيه أربع مسائل .
الفصل الثاني: الجنايات ، والحدود ، والتّعازير ، وفيه ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: الجنايات ، وفيه ست مسائل .
المبحث الثاني: الحدود ، وفيه تسع مسائل .
المبحث الثالث: التعازير ، وفيه ثلاث مسائل .

• أمّا الخاتمة: فتتضمّن أهمّ ما توصّلتُ إليه من نتائج وتوصياتٍ من خلال البحث في الموضوع .

• أما الفهارس العامة ، فهي كالآتي :

أولاً: فهرس الآيات القرآنية .

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية ، والآثار .

ثالثاً: فهرس المصطلحات الفقهية .

رابعاً: فهرس الألفاظ الغريبة .

خامساً: فهرس الأماكن والبلدان .

سادساً: فهرس الأعلام المترجم لهم .

سابعاً: فهرس المصادر والمراجع .

ثامناً: فهرس الموضوعات .

• منهجي في هذا البحث:

استقرأت أهمَّ كُتُب الإمام قاضي خان ، وهي كتاب الفتاوى ، وشرح الجامع الصغير ، وشرح الزيادات ، وقُمت بجمع كلِّ تصحيح له بلفظ (الأصح) أو (الصحيح) ، ثمَّ فحصتُ هذه التصحيحات وذلك بالتأكد من كونها له ، واستبعدت ما حكاه من تصحيحات غيره من الفقهاء ، ثمَّ سرُتُ في كتابة البحث على المنهج الآتي :

١ - قمتُ بتقييم المسائل الفقهية على حسب عدد مسائل البحث عموماً ، وكذا ترقيمها كتابةً برقم خاصٍّ في مبحثها الخاصِّ بها .

٢ - أصدر المسألة بذكر صورتها محاولاً توضيحها ما أمكن .

٣ - أبحث المسألة في المذهب الحنفي خاصة مع ذكر الأقوال التي ذكرها الإمام قاضي خان فيها ، ثم أضيف لها ما وجدته من أقوال فقهاء المذهب ، فإن لم يذكر أقوالاً إطلاقاً حاولتُ ذكر ما ورد من أقوال في المسألة مع عزو كلِّ قولٍ إلى قائله بقدر الإمكان .

٤ - أذكر أدلة كلِّ قولٍ سواءً ذكرها قاضي خان ، أم لم يذكرها ، أو ذكر بعض الأدلة دون بعض ، فإن لم أذكر للقول دليلاً ، فهذا يعني أني لم أعثر له على دليل .

٥ - أذكر ما صحَّحه قاضي خان مع ذكر لفظ التصحيح واضحاً إياه بين قوسين لتمييزه هكذا

() .

٦- إن كان ما صحّحه قاضي خان هو ظاهر الرواية ، أو هو القول المختار يثبت ذلك ، وإذا كانت المسألة مذكورة في المتون الموضوعة لنقل المذهب ، وقد صحّح ذلك ذكرت أنّ ما صحّحه هو المذهب ، وإذا خالفها يثبت أن ما صحّحه خلاف المذهب ، فإن لم أجد المسألة في المتون المعتمدة ، أو لم يُذكر كونها ظاهر الرواية ، أو القول المختار ، فإني أكتفي بذكر ما صحّحه فحسب .

٧- أذكر من وافق أو خالف قاضي خان في تصحيحه في كلّ مسألة ، فإن لم أجد من وافقه أو خالفه اكتفيت بذكر ما صحّحه .

٨- أذكر أحياناً في التصحيح بعض النصوص من الكتب الفقهيّة ، وذلك لتأييد ما ذكرته .

٩- قُمتُ بعزو الآيات القرآنيّة إلى سورها مع ذكر رقم الآية .

١٠- قُمتُ بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث ، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإني أقتصر في تخريجه على ذلك ، وإن كان في غيرهما فإني أخرجه من بقيّة الكتب الستّة ، ومن غيرها من كتب الحديث ، مع ذكر درجة الحديث من حيث الصحة والضعف معزواً لمن حكم عليه بذلك من علماء الحديث .

١١- ترجمت للأعلام الواقعة أسماءهم في البحث ما عدا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وعدا الصحابة والأئمّة الأربعة ، وذلك عند ورود أول ذكر له في البحث .

١٢- قُمتُ ببيان معاني الكلمات الغريبة في البحث عند أول ورود لها .

١٣- عرّفت المصطلحات الفقهيّة الواردة في البحث عند أول ورود لها .

١٤- عرّفت البلدان والأماكن الواردة في البحث عند أول ورود لها .

١٥- قُمتُ بعمل فهرس عامّة للبحث على النحو التالي :

أ- فهرس الآيات القرآنيّة .

ب- فهرس الأحاديث النبويّة ، والآثار .

ج- فهرس المصطلحات الفقهيّة .

د- فهرس الألفاظ الغريبة .

هـ- فهرس الأماكن والبلدان .

و- فهرس الأعلام المترجم لهم .

ز- فهرس المصادر والمراجع .

ح- فهرس الموضوعات .

• شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

بعد أن منّ الله عليّ بإتمام هذه الرسالة ، فإني أتوجّه إليه تعالى بالحمد الشكر الجزيل على آلائه العظمى ونعمه التي لا تحصى ، فله سبحانه الحمد من قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ، ثم أني أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمقام والديّ الكريمين ، فلهما الشكر على ما بذلاه وبذلانه من رعاية كريمة ، ودعاء صادق ، وإحسانٍ دائم ، فأحسِّن اللهم إليهما ، واجزهما عني كلَّ خيرٍ وعافهما واعفُ عنهما ، وأمدّ في عمرهما بالصحة والعافية مع صالح العمل وحسن الخاتمة .

كما أقدم شكري و جزيل امتناني وفائق تقديري واحترامي لمنّ أشرف على هذه الرسالة فمنحني وقته الثمين ، وأفادني بتوجيه السديد فضيلة الشيخ الدكتور/ علاء الدين حسين رحال ، فجزاه الله خيراً وبارك له في عمره وعلمه وعمله وذريته .

وأُسدي شكري وتقديري لصاحبِي الفضيلة مناقِشِي البحث على تفضلهما بقبول مناقشة البحث ، وما يبديانه من تصويبٍ وملاحظة .

والشكر والتقدير موصولان لكل منّ أولاني معروفاً بتوجيه أو فائدة أو تشجيع أو دعاء خلال إعداد هذا البحث ، فلهؤلاء جميعاً ولأهل الفضل والإحسان إليّ أسال الله أن يجزيهم خيراً ، ويؤتيهم ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة .

ولا يفوتني أن أشكر القائمين على هذه الجامعة والصّرح العلمي الشامخ لما لقيتُ منهم إحسان وتقدير وتكريم وفقهم الله للمزيد في خدمة العلم وأهله ، وجزاهم خيراً على ما قدّموا .

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمّد وآله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

التمهيد

ترجمة الإمام قاضي خان

ويحتوي على خمسة مباحث :

- المبحث الأول: اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ومولده .
- المبحث الثاني: ثناء العلماء عليه ، ومكانته العلمية .
- المبحث الثالث: قيمة تصحيحات قاضي خان الفقهية .
- المبحث الرابع: مشايخه ، وتلاميذه .
- المبحث الخامس: مؤلفات قاضي خان ، ووفاته .

المبحث الأول: اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ومولده

هو الإمام ، العلامة ، شيخ الحنفية ، حسن ، وقيل : الحسن بن منصور بن أبي القاسم شمس الأئمة محمود بن عبد العزيز الأوزجندی ، الفرغاني ، البخاري ، الحنفي^(١) .
وكُنيتُه " أبو المفاخر " ، و " أبو المحاسن " ، ويُلقَّب بفخر الدِّين ، وقاضي خان^(٢) ، وهو لقبه المعروف به ، وقد انفرد به ، واشتهر حتى غلب على اسمه ، فصار معروفاً به عند الفقهاء ، وأصحاب التراجم ، وقد تُسبِّت فتاواه الشهيرة إلى هذا اللقب ، فاشتهرت بفتاوى قاضي خان ، أو الفتاوى الخانية ، ولم يذكر المؤرخون سبب شهرته بهذا اللقب ، إلا أنَّ الظاهر أنَّ سبب شهرته بذلك هو تولُّيه منصب القضاء^(٣) .
أمَّا مولده ، فلم يذكر المترجمون له تاريخاً لولادته إلاَّ أنَّه من خلال تاريخ وفاته^(٤) يمكن القول على وجه التقريب بأنَّ ولادته كانت في القرن السادس الهجري ، أو في أواخر القرن الخامس الهجري .

(١) انظر: الطبقات السنية ، الغزي ، (١١٦/٣) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٩٣/٢) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٥١) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٨٤) ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، الذهبي ، (٩٢٢/١٢) ، سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، (٢٣١/٢١) ، ديوان الإسلام ، ابن الغزّي ، (٨/٤) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٢٩٧/٣) .

(٢) انظر: معجم المؤلفين ، كحالة ، (٢٩٧/٣) ، نزهة الألباب في الألقاب ، العسقلاني ، (٢٨٣/٢) ، ديوان الإسلام ، ابن الغزّي ، (٩/٤) ، الأعلام ، الزركلي ، (٣١/٢) ، الطبقات السنية ، الغزي ، (١١٦/٣) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٥١) .

(٣) ذكر ذلك عنه تلميذه الإمام الحصري فقال: " هو سيّدنا القاضي الإمام " ، وذكره ابن القوطي أيضاً .

انظر: الطبقات السنية ، الغزي ، (١١٧/٣) ، تلخيص مجمع الآداب ، ابن القوطي ، (١٥٣/٢) .

(٤) توفي سنة (٨٥٩٢هـ) ، وسيأتي بيانه - إن شاء الله - .

المبحث الثاني : ثناء العلماء عليه ، ومكانته العلمية

اتفق المترجمون للإمام قاضي خان على فضله ، وعلمه ، ودينه ، وإمامته ، وقد أثنى عليه بعض العلماء ، فمن ذلك :

- ١ - ما قاله عنه تلميذه الإمام الحصري^(١) حيث قال : " هو سيّدنا القاضي الإمام ، والأستاذ فخر الملة ، ركن الإسلام ، بقيّة السلف ، مفتي المشرق " ^(٢) .
- ٢ - قال عنه الغزي^(٣) : " الإمام الكبير ، والعالم التّحرير فخر الدّين قاضي خان " ^(٤) .
- ٣ - أثنى عليه اللّكنوي^(٥) ، فقال : " كان إماماً كبيراً ، وبحراً عميقاً ، غوّاصاً في المعاني الدقيقة ، مجتهداً فهاماً " ^(٦) .

(١) « الحصري » هو : جمال الدّين ، أبو المحامد ، محمود بن أحمد بن عبد السيّد ابن عثمان البخاري ، المعروف بالحصري ، إمام فاضل ، تفقّه على جماعة منهم الإمام قاضي خان ، روى مؤلفات محدّد بن الحسن ، وانتهت إليه رئاسة الحنفيّة ، من تصانيفه شرح جامع الكبير ، وشرح السير الكبير ، توفي يوم الأحد سنة (٦٣٦هـ) .
انظر : تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٨٥) ، الجواهر المضيّة ، القرشي ، (٤٣١/٣) ، الفوائد البهيّة ، اللكنوي ، (ص ٢٦٩) .

(٢) انظر : الطبقات السنية في تراجم الحنفيّة ، الغزي ، (١٧٧/٣) ، الجواهر المضيّة ، القرشي ، (٩٣/٢) .

(٣) « الغزي » هو : تقّي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي المصري الحنفي ، عالم ، فقيه ، أديب ، ولد سنة (٩٥٠هـ) ، من تصانيفه : الطبقات السنية في تراجم الحنفيّة ، حاشية على شرح ألفية ابن مالك في النحو ، ومختصر يتيمة الدهر للثعالبي ، وغيرها ، توفي بمصر شهر جمادى الآخرة ، سنة (١٠١٠هـ) .

انظر : الأعلام ، الزركلي ، (٨٥/٢) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٩١/٣) .

(٤) انظر : الطبقات السنية في تراجم الحنفيّة ، الغزي ، (١١٦/٣) .

(٥) « اللّكنوي » هو : أبو الحسنات ، الإمام محدّد عبد الحي بن عبد الحلّيم اللّكنوي الأنصاري الهندي ، من فقهاء الحنفيّة ، وعلماء الهند ، ولد سنة (١٢٦٤هـ) ، ألف في علم الحديث والفقه والتاريخ ، من تصانيفه : النافع الكبير لمن يُطالع الجامع الصّغير ، والفوائد البهيّة في تراجم علماء الحنفيّة ، وغيرها ، توفي سنة (١٣٠٤هـ) .

انظر : الأعلام ، الزركلي ، (١٨٧/٦) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٢٣٥/١١) .

(٦) انظر : الفوائد البهيّة ، اللكنوي ، (ص ٨٤) .

- ٤ - قال عنه الذهبي^(١): " العلامة ، شيخ الحنفية ، قاضي خان الأوزجندى " ^(٢) .
- ٥ - ذكره ابن الفوطي^(٣) ، فقال: " من القضاة الفضلاء ، والرواة النبلاء " ^(٤) .
- ٦ - جعله بعض الفقهاء^(٥) من طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب ، وأصحاب هذه الطبقة هم الذين يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص فيها على حسب الأصول والقواعد ^(٦) .

(١) « الذهبي » هو: شمس الدين ، أبو عبد الله ، الإمام محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الشافعي ، تركماني الأصل ، حافظ ، مؤرخ علامة محقق ، له تصانيف كثيرة منها: تاريخ الإسلام ، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ، وسير أعلام النبلاء ، وغيرها ، توفي بدمشق سنة (٦٧٣هـ) .

انظر: الأعلام ، الزركلي ، (٣٢٦/٥) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٢٨٩/٨) .

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، الذهبي ، (٩٢٢/١٢) ، سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، (٢٣١/٢١) .

(٣) « ابن الفوطي » هو: كمال الدين ، أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد بن محمد الشيباني ، المعروف بابن الفوطي ، وابن الصابوني أيضاً ، محدث ، ومؤرخ ، من أهل العراق ، ولد سنة (٦٤٢هـ) ، له مصنفات كثيرة منها: مجمع الآداب في معجم الألقاب ، ودر الأصداف في غرر الأوصاف ، مات ببغداد سنة (٨١هـ) .

انظر: فهرس الفهارس والأبواب ، الكتاني ، (٩١٥/٢) ، المعجم المختص بالحدثين ، الذهبي ، (١٤٤/١) .

(٤) انظر: تلخيص مجمع الآداب ، ابن الفوطي ، (١٥٣/٢) .

(٥) كائن كمال باشا ، وابن عابدين .

(٦) انظر: شرح منظومة رسم المفتي ، ابن عابدين ، (١٢، ١١/١) ، حاشية ابن عابدين ، (١٨٣، ١٨١/١) .

المبحث الثالث : قيمة تصحيحات قاضي خان الفقهية

ينصُّ كبارُ متأخري فقهاء الحنفية^(١) على تصحيحات قاضي خان ، وقد أشادوا بهذه التصحيحات ، واعتمدوا عليها ، ولا يكاد يخلو منها كتابٌ عند المتأخرين من فقهاء المذهب ، ومما قيل عن تصحيحاته ما يلي :

١ - قال العلامة قاسم بن قطلوبغا^(٢) : " وهذا ما تيسر على مختصر القدوري مع زياداتٍ نصَّ على تصحيحها القاضي الإمام فخر الدِّين قاضيخان في فتاواه ، فإنه مِنْ أَحَقِّ مَنْ يُعْتَمَد على تصحيحه " ^(٣) .

وقال في موضعٍ آخر : " ما يُصَحِّحه قاضي خان مقدَّم على تصحيح غيره ، لأنه فقيه النَّفْس " ^(٤) ^(٥) .

٢ - قال ابنُ عابدين^(٦) : " وإن كان كلُّ منهما بلفظ الأصحَّ أو الصَّحيح ، فلا شبهة في أنَّه يتخيَّر بينهما إذا كان الإمامان المصحَّحان في رتبةٍ واحدةٍ ، أمَّا لو كان أحدهما أعلمَ فإنه

(١) كابن الساعاتي ، وابن الهمام ، والبايزي ، والعيثي ، والتمرتاشي ، والحصكفي ، والزيلعي ، وابن عابدين ، وصاحب الفتاوى التاتارخاتية ، وأصحاب الفتاوى الهندية ، وغيرهم .

(٢) « قاسم قطلوبغا » هو : زين الدين ، أبو العدل ، قاسم بن قطلوبغا الجمالي الحنفي ، ويُعرف بقاسم الحنفي ، ولد بالقاهرة سنة (٨٠٢ هـ) ، مات أبوه فنشأ يتيماً ، عالمٌ بفقه الحنفية ، مؤرِّخ وباحثٌ ، تصدَّى للتدريس والإفتاء ، من مصنفاته : تاج التراجع ، الفتاوى ، غريب القرآن ، وغيرها ، توفي بالقاهرة سنة (٨٧٩ هـ) .

انظر : الضوء الأمل للقرن التاسع ، السخاوي ، (١٨٤/٦) ، الأعلام ، الزركلي ، (١٨٠/٥) .

(٣) الترجيح والتصحيح على القدوري ، قطلوبغا ، (ص٣٨) .

(٤) فقيه النَّفْس : أي شديد الفهم بالطبع .

انظر : حاشية ابن عابدين ، ٤٦/٨ .

(٥) انظر : مقدمة تحقيق شرح الزيادات ، قاسم أشرف ، (٨٦/١) نقلاً عن تصحيح القدوري ، ولم أجد النص المذكور في النسخة الموجودة لدي .

(٦) « ابن عابدين » هو : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي ، فقيه الديار الشامية ، وإمام الحنفية في عصره ، من مؤلفاته : ردُّ المختار على الدرِّ المختار ، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ، نسيمات الأسحار على شرح المنار ، وغيرها ، وُلِدَ بدمشق وتوفي بها .

انظر : الأعلام ، الزركلي ، (٤٢/٦) ، ومعجم المؤلفين ، كحالة ، (٧٧/٩) .

يختار تصحيحه ، كما لو كان أحدهما في الخاتمة^(١) ، والآخر في البزامة مثلاً ، فإن تصحيح قاضي خان أقوى^(٢) .

وقد أشاد ابن عابدين بقاضي خان وتصحيحاته في مواطن متفرقة من حاشيته فذكر في مسألة قبض الهبة للصغير ترجيح قول قاضي خان على ما جاء في الهداية ، والجوهرية والبدائع فقال: " فقد علمت أن الهداية والجوهرية على تصحيح عدم جواز قبض من يؤله مع عدم غيبة الأب ، وبه جزم صاحب البدائع ، وقاضي خان وغيره من أصحاب الفتاوى صححوا خلافه ، وكُنْ على ذكر مما قالوا: لا يُعَدَّل عن تصحيح قاضي خان "^(٣) .

وقال في موضع آخر: " ولكن قاضي خان من أجل من يُعتمد على تصحيحه ، لأنه فقيه النفس كما قال العلامة قاسم "^(٤) .

وقال عنه أيضاً: " قلت لكن لا يخفى أن تصحيح قاضي خان مقدّم ، لأنه فقيه النفس "^(٥) . وقال في موضع آخر: " ولكن عليك بما في الخاتمة ، فإن قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح "^(٦) .

(١) أي في فتاوى قاضي خان ، فقد درج بعض المتأخرين على تسميتها بذلك ، كما سبق ذكره في لقبه بالمبحث الأول .

(٢) شرح منظومة رسم المفتي ، ابن عابدين ، (٣٩/١) .

(٣) حاشية ابن عابدين ، (٥٨١/٨) .

(٤) المصدر السابق ، (٣٥٠/١٠) .

(٥) المصدر السابق ، (٢٩٥/٧) .

(٦) المصدر السابق ، (٥٨٥/٧) .

المبحث الرابع : مشايخه ، وتلاميذه

أ - مشايخه:

عاصر الإمام قاضي خان بعض كبار فقهاء الحنفية ، ولكن المترجمين له ذكروا ثلاثة من شيوخه ، ولا شك أنّ هناك غيرهم ، وهؤلاء الثلاثة هم:

١ - الفقيه ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن إسحاق ، المعروف بالصقار^(١) .

٢ - الإمام ظهير الدين ، أبو المحاسن ، الحسن بن علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغيناني^(٢) .

٣ - أبو إسحاق ، إبراهيم بن علي المرغيناني ، الملقب " نظام الدين "^(٣) .

(١) وُلِدَ في حدود سنة (٤٦٠هـ) ، من بيت علم وفضل ، تفقّه على والده ، وتفقّه عليه قاضي خان ، وهو من أهل بخارى ، موصوفٌ بالزهد والعلم ، وكان لا يخاف في الله لومة لائم ، من تصانيفه: كتاب تلخيص الزاهدي ، وكتاب السنة والجماعة ، مات ببخارى في ربيع الأول سنة (٥٣٤هـ) .

انظر: الطبقات السنية ، الغزي ، (١/١٨٥) ، الجواهر المضئية ، القرشي ، (١/٧٣) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ١١) .

(٢) تفقّه على برهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر بن مازة ، وشمس الأئمة محمود الأوزجندی ، وتفقّه عليه فخر الدين قاضي خان ، وانتخار الدين صاحب الخلاصة ، كان فقيهاً محدثاً ، روى عنه صاحب الهداية " كتاب الترمذي " بالإجازة ، من تصانيفه: كتاب الأقضية والشروط والفتاوى ، والفوائد .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٨١) ، الطبقات السنية ، الغزي ، (٢/٩٥) ، الجواهر المضئية ، القرشي ، (٢/٧٤) .

(٣) هو: أحد مشايخ قاضي خان ، وقد انتفع به ، وتفقّه عليه ، ونُتِجَ به .

انظر: الطبقات السنية ، الغزي ، (١/٢١٦) ، الجواهر المضئية ، القرشي ، (١/٩٥) .

ب - تلاميذه:

لما درس الإمام قاضي خان ، وتفقه على أيدي مشايخه ، ارتفع شأنه وعلت منزلته ، فتصدر للإفتاء والتدريس والإملاء^(١) ، قال الذهبي : " وأملى مجالس كثيرة رأيتها "^(٢) ، وقد تفقه عليه بعض الفقهاء ، ومن ضمن هؤلاء الذين تتلمذوا عليه ، وأخذوا عنه :

١ - جمال الدين ، أبو المحامد ، محمود بن أحمد بن عبد السيد بن عثمان الحصري البخاري^(٣) .

٢ - شمس الدين ، أبو الوحد ، محمد بن عبد الستار بن محمد العمادي الكردي^(٤) .

٣ - افتخار الدين ، طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين البخاري^(٥) .

٤ - نجم الأئمة الحكيمي^(٦) .

٥ - عبيد الله بن أحمد ، القاضي^(٧) .

(١) ذكر القرشي في الجواهر المضية (٣/٣٠١) أن الإمام محمد بن الفضل البخاري لما دخل فرغانة وجد قاضي خان يتكلم فوق المنبر ، وبين يديه العلماء ، وهم يكتبون ما يُملى عليهم ، وفي هذا دليل على كثرة تلاميذه .

(٢) سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، (٢١/٢٣٠) .

(٣) انظر: تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٨٥) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٣/٤٣١) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٦٩) ، وقد سبقت ترجمته .

(٤) ولد سنة (٥٥٩هـ) ، وبرع في العلوم وفاق أقرانه ، وأحيا علم الفروع وأصوله بعد أبي زيد الدبوسي ، تفقه على فخر الدين قاضي خان ، وبرهان الدين المرغيناني صاحب الهداية ، والعتابي ، وغيرهم ، وتفقه عليه خلق كثير ، مات ببخارى في المحرم سنة (٦٤٢هـ) .

انظر: تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٦٧) ، الفوائد البهية ، (ص ٢٣٠) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٣/٢٢٨) .

(٥) من أعلام المجتهدين في المسائل ، كان عديم النظر في زمانه ، وشيخ الحنفية بما وراء النهر ، أخذ عن أبيه ، وعن خاله فظهر الدين الحسن بن علي المرغيناني ، وعن قاضي خان ، له: كتاب " الواقعات " ، وكتاب " النصاب " ، و " خلاصة الفتاوى " .

انظر: الطبقات السنية ، الغزي ، (٤/١٠٥) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٧٢) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ١٠٩) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٢/٢٧٦) .

(٦) تتلمذ على حسن بن منصور قاضي خان ، وهو أستاذ ركن الأئمة الوالجاني .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٤/٤٤١) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٩٠) .

(٧) تفقه على أبي المحاسن ، الحسن بن منصور قاضي خان ، وعلى شمس الأئمة أبي الفضل الزرنجيري ، وتفقه عليه سعيد ابن المظهر الباخزري ، والقاضي محمد بن محمد العدوي .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٢/٤٩١) ، الطبقات السنية ، الغزي ، (٤/٤١٧) .

- ٦- نَجْم الدِّين ، جمال الأئمة ، يوسف بن أحمد بن أبي بكر الخوارزمي الخاصي^(١) .
- ٧- صُدْر الإسلام ، طاهر بن محمود بن أحمد بن برهان الدين الكبير عبد العزيز ابن عمر بن مازة^(٢) .
- ٨- جمال الدين ، أبو الفضل ، عُيُود الله بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك بن عمر ابن عبد العزيز العبّادي^(٣) .

(١) نسبته إلى خاص قرية من قرى خوارزم ، كان إماماً فاضلاً ، من أقران نجم الأئمة عمر النسفي ، أخذ عن الصّدْر الشّهيد حسام الدين ، وعن الحسن بن منصور قاضي خان ، من تصانيفه: الفتاوى ، ومختصر الفصول ، مات سنة (٦٣٤هـ) .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص٢٩٨) ، ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص٣١٩) الجواهر المضئية ، القرشي ، (٦١٧/٣) .

(٢) من أعيان فقهاء الحنفية ، له اليد الطولى في الفروع والأصول ، أخذ عن أبيه صاحب " المحيط " ، وعن عمه حسام الدين عمر ، وأخذ أيضاً عن فخر الدين قاضي خان ، من مصنفاته: الفوائد ، و الفتاوى .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص١٠٩ ، ١١٠) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص١٧٣) .

(٣) شيخ الحنفية ، ينتهي نسبه إلى عبادة بن الصّامت ؓ ، ولد سنة (٥٤٦هـ) ، يُعرف بأبي حنيفة الثاني ، كان إماماً معدوم التّفكير في زمانه ، أخذ عن العلامة عماد الدين الزرنجيري ، وعن فخر الدين قاضي خان ، وتفقه به تخلق ، له تصانيف منها: شرح الجامع الصغير ، وكتاب الفروق ، توفي سنة (٦٣٠هـ) .

انظر: سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، (٣٤٥/٢٢) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص١٣٩) ، الطبقات السنية ، الغزي ، (٤١٦/٤) الجواهر المضئية ، القرشي ، (٤٩٠/٢) .

المبحث الخامس : مؤلفات قاضي خان ، ووفاته

ألف الإمام قاضي خان مؤلفات عديدة ، تدلّ على مكانة علمية عالية ، وإطلاع واسع على دقائق المسائل الفقهية في المذهب الحنفي ، وقد نالت مؤلفاته قبولاً لدى الفقهاء ، وكانت موضع اهتمام متأخري الحنفية الذين أكثروا من النقل عنه ، والإحالة إلى كتبه ، إلا أنه مع أهمية هذه الكتب فإنّ بعضاً منها لا زال مخطوطاً ، ولم يُطبع منها إلا القليل ، وفيما يلي بعض مؤلفاته:

١- فتاوى قاضي خان أو الفتاوى الخاتمة :

وهي مشهورة مقبولة ، متداولة بين أيدي العلماء ، وكانت نصب عين من تصدر للإفتاء والقضاء ، وذكر فيها جملة من المسائل التي يغلب وقوعها ، وتمس الحاجة إليها ، ورتبها ترتيب الكتب المعروفة ، وما كثرت فيه الأقاويل اقتصر منه على قول أو قولين ، وقدم ما هو الأظهر^(١) .

٢- شرح الجامع الصغير^(٢) .٣- شرح الجامع الكبير^(٣) .٤- شرح الزيادات^(٤) .

(١) انظر: كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (١٢٢٧/٢) ، ، هدية العارفين ، البغدادي ، (٢٨٠/١) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٨٥) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٥١) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٩٤/٢) ، الطبقات السنية ، الغزي ، (١١٧/٣) ، الأعلام ، الزركلي ، (٢٢٤/٢) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٢٩٧/٣) .

(٢) انظر: هدية العارفين ، البغدادي ، (٢٨٠/١) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٢٩٧/٣) ، الطبقات السنية ، الغزي ، (١١٧/٣) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٩٤/٢) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٥١) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٨٥) .

(٣) انظر: كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (٥٦٩/١) ، هدية العارفين ، البغدادي ، (٢٨٠/١) .

(٤) انظر: كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (٩٦٢/٢) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٢٩٧/٣) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٨٥) ، الأعلام ، الزركلي ، (٢٢٤/٢) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٥١) .

- ٥ - شرح أدب القضاء^(١) .
- ٦ - الأمالي^(٢) في الفقه^(٣) .
- ٧ - كتاب المحاضر^(٤) .
- ٨ - الوقعات^(٥) .
- ٩ - فوائد الإمام قاضي خان^(٦) .
- ١٠ - الزيادات^(٧) .
- ١١ - مُتَخِلِّفات قاضي خان^(٨) .
- ١٢ - آداب الفضلاء في اللُغة^(٩) .
- ١٣ - الإصلاح شرح الإيضاح^(١٠) .
- ١٤ - خزانة الروايات^(١١) .

-
- (١) انظر: هدية العارفين ، البغدادي ، (٢٨٠/١) ، الأعلام ، الزركلي ، (٢٢٤/٢) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٨٥) ، تاج التراجم ، فطلوبغا ، (ص ١٥١) .
- (٢) الأمالي: جمع إملاء ، وهو أن يُقْعَدَ عالمٌ ، وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة ، فيصير كتاباً ، ويسمونه الإملاء ، والأمالي .
- انظر: كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (١٦٠/١) .
- (٣) انظر: هدية العارفين ، البغدادي ، (٢٨٠/١) ، الأعلام ، الزركلي ، (٢٢٤/٢) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٨٥) .
- (٤) انظر: كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (١٤٥٦/٢) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٢٩٧/٣) ، هدية العارفين ، البغدادي ، (٢٨٠/١) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٨٥) ، الأعلام ، الزركلي ، (٢٢٤/٢) .
- (٥) انظر: هدية العارفين ، البغدادي ، (٢٨٠/١) ، الأعلام ، الزركلي ، (٢٢٤/٢) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٨٥) .
- (٦) انظر: كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (١٢٩٥/٢) ، وهكذا ذكر اسمه حاجي خليفة .
- (٧) انظر: كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (٩٦٣/٢) .
- (٨) انظر: العناية شرح الهداية ، البابري ، (٢١٤/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٩٦/٢) .
- (٩) انظر: هدية العارفين ، البغدادي ، (٢٨٠/١) .
- (١٠) انظر: مقدمة تحقيق كتاب شرح الزيادات ، قاسم أشرف ، (٩٨/١) ، ذكر محقق الكتاب أنَّ له نسخاً في مكتبة لاله لي باستنبول .
- (١١) انظر: مقدمة تحقيق كتاب شرح الزيادات ، قاسم أشرف ، (٩٨/١) ، وذكر محقق الكتاب أنَّ له نسخة في مكتبة أياصوفيا باستنبول تحت رقم (١١٤٧) .

١٥ - رسم المفتي ، أو عمدة المفتي ^(١) .

• وفاته:

توفي الإمام قاضي خان - رحمه الله تعالى - ليلة الاثنين ، الخامس عشر من شهر رمضان ، سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة (٥٩٢هـ) ^(٢) ، ولم يذكر الذهبي وفاته في هذا العام بل قال إنه: " بقي إلى سنة تسع وثمانين وخمسمائة ، فإنه أُملي في هذا العام " ^(٣) .

(١) انظر: مقدمة تحقيق كتاب شرح الزيادات ، قاسم أشرف ، (٩٧/١) ، وذكر محقق الكتاب له نسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، ونسخة أخرى في مكتبة فيض الله آفندي بإستنبول تحت رقم (١٠٣٤) .
 (٢) انظر: تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٥١) ، الجواهر المضئية ، القرشي ، (٩٤/٢) ، الطبقات السنّية ، الغزي ، (١١٧/٣) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٨٥) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٢٩٧/٣) ، كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (٩٦٢/٢) ، هدية العارفين ، البغدادي ، (٢٨٠/١) .

(٣) سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، (٢٣١/٢١) .

الباب الأول

تصحيحات قاضي خان في العبادات

ويحتوي على خمسة فصول :

- الفصل الأول: الطهارة .
- الفصل الثاني: الصلاة .
- الفصل الثالث: الصوم .
- الفصل الرابع: الزكاة .
- الفصل الخامس: الحج .

الفصل الأول

الطهارة

ويشتمل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول: المياه .
- المبحث الثاني: الآسار ، والنَّجاسة .
- المبحث الثالث: الاستنجاء ، والوضوء ، والغُسل .
- المبحث الرابع: التيمّم .

المبحث الأول : المياه

وفيه عشر مسائل :

المسألة الأولى: رجلٌ لم يجد للوضوء إلا نبيذ التمر هل يتوضأ به أم يتيَمَم ؟

المسألة الثانية: هل يجوز التوضؤ بنبيذ التمر المطبوخ حُلواً كان أو مشتدّاً ؟

المسألة الثالثة: حكم التوضؤ بشيء من الأشربة سوى نبيذ التمر كنبيذ الزبيب ،
والعنب ، ونحوهما .

المسألة الرابعة: إذا مات ما يعيش في الماء كالسَّمَك والضفدع والسرطان في غير الماء
كالخل ، والعسل ، والعصير ، فهل يُفسده ؟

المسألة الخامسة: إذا مات في البئر حيوانٌ كالشاة أو فأرة أو عصفور ، ونحوها ، فانتفخ
أو تفسخ فما مقدار ما ينزح من مائها ؟

المسألة السادسة: كراهة البول في الماء الجاري .

المسألة السابعة: الذراع المعتبر في حدّ الحوض الكبير عند التوضؤ ، والاغتسال منه .

المسألة الثامنة: البئر إذا تنجس ماؤه فغار ثم عاد بعد ذلك ، فهل هو طاهرٌ أم نجسٌ ؟

المسألة التاسعة: الرجل إذا أخذ في نزح ماءٍ نجس من بئرٍ فَعَيَّ ، ثم جاء من الغد ، ووجد
الماء أكثر مما ترك ، فما مقدار ما ينزح ؟

المسألة العاشرة: حوضٌ يدخل الماء فيه من جانبٍ ، ويخرج من جانبٍ آخر، هل يجوز
التوضؤ فيه ؟

[١] المسألة الأولى: رجلٌ لم يجد للوضوء إلا نبيذ التمر^(١) هل يتوضأ به أم يتيّم ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: إن لم يجد إلا نبيذ التمر فإنه يتوضأ به ، ولا يتيّم ، وهو قول أبي حنيفة^(٢) .
القول الثاني: يتيّم ولا يتوضأ به ، وهو قول أبي يوسف^(٣) ، ورواية أسد بن عمرو^(٤) ،
ونوح ابن أبي مرزوم^(٥) والحسن^(٦) عن أبي حنيفة^(٧) .

(١) نبيذ التمر: هو أن يُلقى التمر في الماء ، فيأخذ الماء حلاوته ، ولا يصير ثخيناً ولا سكرًا ، وفي الهداية : " والنبيذ المختلف فيه أن يكون مخلوًا رقيقًا يسيل على الأعضاء كالماء .

انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨٨/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان (١٣/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١١٣/١) .

(٣) هو: الإمام القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، صاحب أبي حنيفة وتلميذه ، من أئمة الفقه المجتهدين ، وحفاظ الحديث ، وكان إليه نولية القضاء في المشرق والمغرب ، وبثّ علم أبي حنيفة في أقطار الأرض حتى قيل: لولا أبو يوسف ما ذكر أبو حنيفة ، من مصنفاته : الخراج ، والأمال ، والنوادر ، توفي سنة (١٨٢هـ) .
انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٦١١/٣) ، وتاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٣١٥) ، و الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٩٧) .

(٤) هو: أبو عمرو أسد بن عمرو بن عامر بن عبد الله القشيري البجلي الكوفي ، صاحب الإمام تفرقه عليه ، وأحد الأئمة الأعلام ، ولي القضاء بواسط ، وقضاء بغداد بعد أبي يوسف ، واختلفت عبارة المحدثين في توثيقه وتضعيفه ، توفي سنة (١٨٨هـ) ، وقيل سنة (١٩٠هـ) .

انظر: الطبقات السنية ، الغزي ، (١٦٢/١) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٣٧٦/١) ، تاج التراجم ، قطلوبغا (ص ١٢٩) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٥٨) .

(٥) هو: نوح ابن أبي مرزوم ، أبو عصمة المزوزي ، الشهير بـ (الجامع) لأنه أول من جمع فقه أبي حنيفة ، وقيل : لأنه كان جامعاً بين العلوم ، كان على قضاء مرو ، تفرقه على أبي حنيفة ، وابن أبي ليلى ، أخذ الحديث عن ابن أرقطاة ، والتفسير عن الكلبي ، والمغازي عن ابن إسحاق ، توفي سنة (١٣٧هـ) .
انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٧/٣) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٩١) .

(٦) هو: الإمام الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي ، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه ، كان حسن الخلق يقظاً ، نطقاً ، فقيهاً ، تولى قضاء الكوفة ، وكان حافظاً للروايات عن أبي حنيفة ، له : المجرد ، والأمال ، توفي سنة (٢٠٤هـ) .
انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٧٩) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٥٦/٢) ، تاريخ بغداد ، البغدادي (٢٧٥/٧) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨٧/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٥/١) ، فتاوى قاضي خان (١٣/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١١٣/١) .

القول الثالث: يتوضأ به ويتيمم ، وهو قول محمد بن الحسن^(١) ، ورواية عن أبي يوسف^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما رُوي عن النبي ﷺ أنه لما قضى حاجته ورجع قال لابن مسعود رضي الله عنه: " هل معك ماء؟ يا ابن مسعود؟ فقال ابن مسعود: لا ، إلا نبذة تمر في إداوة ، فقال النبي ﷺ: تمر طيبة وماء طهور ، فأخذه وتوضأ به " ^(٣) .
وقد رُوي جواز التبيذ عند عدم الماء عن ابن عباس ، وعكرمة^(٤) ، وأبي العالية^(٥) ^(٦) .

(١) هو: الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فترقد الشيباني ، صاحب أبي حنيفة وتلميذه ، وهو الذي أظهر علم أبي حنيفة بتصانيفه المشهورة ، ومنها: الأصل ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والسير الصغير ، والزيادات ، يُعدُّ من الأئمة المجتهدين ، ومن أئمة العربية ، توفي سنة (١٨٩هـ) .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (١٢٢/٣) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٣٧) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢١٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨٧/١) ، تشاوي قاضي خان ، (١٣/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١١٣/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٩/١) .

والحديث أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء بالنبذ ، (٢١/١) ، رقم (٨٤) ، وأخرجه الترمذي في سننه ، أبواب الطهارة ، باب الوضوء بالنبذ ، (١٤٧/١) ، رقم (٨٨) ، وابن ماجه في سننه ، باب الوضوء بالنبذ ، (١٣٥/١) ، رقم (٣٨٤) .

وقال الترمذي: " رُوي هذا الحديث عن أبي زيد ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، وأبو زيد رجلٌ مجهولٌ عند أهل الحديث لا تُعرف له روايةٌ غير هذا الحديث " ، وقال ابن ماجه: " مدار الحديث على أبي زيد ، وهو مجهولٌ عند أهل الحديث كما ذكره الترمذي وغيره " .

(٤) هو: أبو عبد الله ، عكرمة البربري ثم المدني الهاشمي ، مولى ابن عباس رضي الله عنه ، وتلميذه ، الحُرّ العالم ، ثقة ، مات بالمدينة المنورة سنة (١٠٧هـ) .

انظر: تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، (٧٣/١) .

(٥) هو: رُقيع - بالتصغير - بن مهران ، أبو العالية الرياحي ، الفقيه المقرئ ، من كبار التابعين بالبصرة ، تعلّم القرآن على أبي بن كعب رضي الله عنه ، وسمع من عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وطائفة ، توفي سنة (٩٠هـ) ، وقيل: (٩٣هـ) .

انظر: تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، (٤٩/١) ، تقريب التهذيب ، ابن حجر ، (٢١٠/١) .

(٦) شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٢٠٠/١) .

قال أبو العالية: " ركبْتُ مع أصحابِ رسولِ الله ﷺ البحرَ فقنيَ مأوهم ، فتوضَّؤوا بالنَّبيذ وكرهوا ماءَ البحر " ^(١).

وجه قول أبي يوسف:

قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ ^(٢) ، ففي الآية تكلُّ الحكم من الماء المطلق إلى التُّراب فمن نقله إلى النَّبيذ ثمَّ من النَّبيذ إلى التُّراب فقد خالف الكتاب ^(٣).

وأيضاً فإنَّ الله تعالى أوجب التيمم عند عدم الماء المطلق ، ونبيذ التمر ليس بماءٍ مطلقٍ ، فإنَّ ابنَ مسعود رضي الله عنه نفى اسم الماء فكان الحديثُ مردوداً ، ولو كان ثابتاً فهو منسوخٌ بآية التيمم ، لأنَّ ليلةَ الجُرِّ كانت بمكة وآية التيمم نزلت بالمدينة ^(٤).

وجه قول محمد بن الحسن:

أنه قام ههنا دليلان أحدهما يقتضي وجوب الوضوء بنبيذ التمر ، وهو حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، والآخرُ يقتضي وجوب التيمم ، وهو قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ ^(٥) ، والعمل بالدليلين واجبٌ إذا أمكن العملُ بهما ، وهما أمكن الجمع إذ لا تنافي بين وجوب الوضوء والتيمم فيُجمع بينهما احتياطاً ^(٦).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، باب مَنْ كان يكره ماء البحر ويقول لا يُجزئ ، (١٢٢/١) ، رقم (١٣٩٦) ، وليس فيه ذكرٌ لأصحاب رسول الله ﷺ .

(٢) سورة المائدة ، جزء من الآية رقم (٦) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٥ - ٩٨) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان (٧٩-٨٠) ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، الزيلعي ، (١١٤/١) .

(٥) سورة المائدة ، جزء من الآية رقم (٦) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٦/١) ، شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٢٢٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨٨/١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، الزيلعي ، (١١٤/١) .

وأيضاً فإنه قد تكلم الناس في ثبوت هذا الحديث وانتساخه ، فيُجمع بينهما احتياطاً^(١).

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان في هذه المسألة القول بأنه يتيم ولا يتوضأ بنبيذ التمر ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٢) ، وما صحَّحه قول أبي يوسف ورواية عن أبي حنيفة^(٣) ، وهو المعتمد في المذهب ، وقد ثبت رجوع أبي حنيفة إليه ، قال الكمال ابن الهمام^(٤) : " فوجب تصحيح الرواية الموافقة لقول أبي يوسف " ^(٥).

وقال ابن عابدين : " وهو المذهب المصحح المختار عندنا " ^(٦).

(١) انظر: شرح الجامع الصغير (٢٩/١) ، قال الباقري في العناية شرح الهداية ، (٩٨/١) : " ويأنه أن في الحديث اضطراباً لأن مداره على أبي زيد مولى عمرو بن الحرث ، روى عنه أبو فزارة وكان تباداً ، روى هذا الحديث ليهون على الناس أمر النبيذ ، وأبو زيد كان مجهولاً عند الثقلة ، ولأنه روى عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنه قيل له: هل كان أبوك مع النبي ﷺ ليلة الجح؟ فقال : ولوددت أن لو كان أبي صاحب رسول الله ﷺ ، ولو كان مع النبي ﷺ ليلة الجح لكان فخرًا عظيمًا ومنقبه له ولعقبه بعده ، فأنكر كون أبيه مع النبي ﷺ ، ولو كان لما خفي على ابنه ، وأيضاً فإن في التاريخ جهالة ، فإنهم اختلفوا في انتساخ هذا الحديث لجهالة التاريخ ، فقال بعضهم: نسخ بآية التيمم ، وقال بعضهم: لم يُنسخ لأن آية التيمم نزلت في شأن الأسفار ، والنبيذ يستعمل في العبادات فيما قرب من الأمصار فيجب الجمع احتياطاً " .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨٠/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨٠/١) ، فتاوى قاضي خان (١٣/١) .

(٤) هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ، كمال الدين ، الشهير بابن الهمام السكندري السيواسي ، وُلد سنة (٧٨٨هـ) ، كان علامة في الفقه ، والأصول ، والنو والتصريف ، والمعاني والبيان ، وغيرها ، من مؤلفاته: فتح القدير للعاجز الفقير ، التحرير في أصول الفقه ، زاد الفقير ، توفي في رمضان سنة (٨٦١هـ) .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٣٥) ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ، (١٦٦/١) .

(٥) فتح القدير ، السيواسي ، (١٢٣/١) .

(٦) حاشية ابن عابدين ، (٤٣٢/١) .

وقال زين الدين ابن نجيم^(١): " وبالجملة فالمذهب المصحح المختار المعتمد عندنا هو عدم الجواز موافقة للأئمة الثلاثة ، فلا حاجة للاشتغال بحديث ابن مسعود الدال على الجواز ، لأن من العلماء من تكلم فيه وضعفه " ^(٢).

ولم يذكر قاضي خان في المسألة إلا روايتين عن أبي حنيفة ، والحاصل أن له في المسألة أربع روايات ، المذكورتان ، والثالثة : أنه يتوضأ به ، ويضيف إليه التيمم استحباباً ، وهي رواية الأصل^(٣) ، والرواية الرابعة: رواها الحسن عن أبي حنيفة ، وذكرها الكاساني^(٤) بقوله: " أنه يجمع بينهما لا محالة ، وهو قول محمد " ^(٥) ، قال الكمال ابن الهمام: " واعلم أن قول محمد بوجوب الجمع بين الوضوء به والتيمم رواية أيضاً عن أبي حنيفة " ^(٦).

وسبب اختلاف الروايات عن أبي حنيفة في ذلك ما حكاه أبو طاهر الدبّاس^(٧) بقوله: " وإنما اختلفت الأجوبة عن أبي حنيفة في نبيذ التمر لاختلاف الأسئلة ، كأنه سُئل مرة عن التوضي بنبيذ التمر إذا كان غالباً على الحلاوة فأجاب ، وقال: يتوضأ ولا يتيمم ، وسُئل

(١) هو: زين الدين بن إبراهيم بن محمد ، الشهير بابن نجيم ، فقيه ، أصولي ، مصري ، حنفي ، من مؤلفاته: البحر الرائق في شرح كنز الدقائق ، الأشباه والنظائر ، الفتاوى الزينية ، وغيرها ، توفي سنة (٩٧٠هـ) .

انظر: الأعلام ، الزركلي (٦٤/٣) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (١٩٢/٤) .

(٢) البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٤٤/١) .

(٣) انظر: (٥٨/١) .

(٤) هو: الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني ، الملقب بملك العلماء ، كان من كبار فقهاء الحنفية ، وصاحب وجهة وخدمة ، وكرم وشجاعة ، برع في الأصول والفروع ، والتدريس ، كما امتاز بجودة التأليف ، له: البدائع ، السلطان المبين في أصول الدين ، توفي بجلب سنة (٥٨٧هـ) .

انظر: تاج التراجم ، قلوبغا ، ((ص٣٢٧)) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٢٥/٤) .

(٥) بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٣/١) .

(٦) فتح القدير ، السيواسي ، (١٢٣/١) .

(٧) هو: محمد بن محمد بن سفيان ، أبو طاهر ، الدبّاس ، نسبة إلى بيع الدبس المأكول ، فقيه ، إمام أهل الرأي بالعراق ، درس الفقه على أبي خازم ، وكان من أهل السنة والجماعة صحيح المعتقد ، من أقران أبي الحسن الكرخي ، وكان يُوصف بالحفظ ومعرفة الروايات ، ولي القضاء بالشام ومات بها ، وقيل: مات بمكة .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٣٢٣/٣) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (٢٤٥) .

مرة أخرى عن التوضي بنبيذ التمر إذا كانت الحلاوة غالبية ، قال: يَتِيَمُّ ولا يتوضأ به ، وسئل مرة أخرى عن التوضي بنبيذ التمر إذا كانا سواءً ، قال: يتوضأ به ويتيمم ، فعلى هذا يرتفع الخلاف " (١).

[٢] المسألة الثانية: هل يجوز التوضؤ بنبيذ التمر المطبوخ خلواً كان أو مشتدّاً ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يجوز التوضؤ بالنبيذ المطبوخ خلواً كان أو مشتدّاً ، وهو قول أبي طاهر الدبّاس (٢) .

القول الثاني: يجوز التوضؤ به وإن كان مسكراً ، وهو قول الكرخي (٣) .

القول الثالث: إن كان خلواً يجوز التوضؤ به ، وإن اشتدّ فهو نجسٌ على إحدى الراويتين عن أبي حنيفة فلا يجوز التوضؤ ، وهو قول بعض المشايخ (٤) .

(١) الفناوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١/١٦٩) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١/١٤٤) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١/١٢٤) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٨٠) ، وبدائع الصنائع ، الكاساني ، (١/٩٨) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١/١١٦) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٨٠) .

« الكرخي » هو: الإمام أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دهم الكرخي ، الإمام الفقيه الزاهد ، شيخ الحنفية في زمانه ، كان غزير العلم والرواية ، وكان يُعَدُّ من المجتهدين في المذهب ، كثير الصوم والصلاة ، صبوراً على الفقر والحاجة ، له: المختصر المشهور ، وشرح الجامع الصغير والكبير ، توفي سنة (٨٣٤٠هـ) .

انظر: الجواهر المضوية ، القرشي ، (٢/٤٩٣) ، وتاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٠٠) ، والفوائد البهية ، الدكنوي ، (ص ١٣٩) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١/١٣١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ جوازَ التوضُّؤ بالنبيذ عُرف بالحديث ، والحديث ورد في النّيء ، فإنه رُوي عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه أنه سُئل عن النبيذ فقال: " تَمَيُّرَاتُ أَلْقِيْثُهَا فِي الْمَاءِ " ، ولأنَّ النارَ غَيَّرَتْه ، والماء إذا تَغَيَّرَ بالطبخ فهو كماء الباقيلاً وماء الورد لا يجوز التوضُّؤ به ^(١) .

وجه القول الثاني:

إن اسم النبيذ كما يقع على النّيء منه يقع على المطبوخ كذلك فيدخل تحت النص ، ولأنَّ الماء المطلق إذا اختلط به المائعات يجوز التوضُّؤ به بلا خلاف إذا كان الماء غالباً ، وههنا أجزاء الماء غالبية على أجزاء التمر فيجوز التوضُّؤ به ^(٢) .

وجه القول الثالث:

إنَّه إذا كان حلواً فهو ماءٌ طُبَّخ مع التمر، فصار كماء طُبَّخ مع الصابون والأشنان ^(٣) ، وأمّا إذا اشتدَّ فهو نجس ^(٤) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القولَ بعدم جواز التوضُّؤ بنبيذ التمر المطبوخ حلواً كان أو مشتدّاً، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(٥) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني (٩٩/١) ، المبسوط، السرخسي، (٨٨/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان، (٨٠/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٨/١) .

(٣) الأشنان: بضمّ الهمزة وكسرهما ، لفظ فارسيّ معرَّب ، وهو شجر من الفصيلة الرمراميّة ينبت في الأرض الرملية ، ويُستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي .

انظر: تحرير ألفظ التنبيه ، النووي ، (٣٢/١) ، المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ، (١٩/١) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣١/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨٠/١) .

وصحح هذا القول السرخسي^(١) ، وخالفه في تصحيح ذلك ما ورد في الفتاوى الهندية نقلاً عن المفيد والمزبد: " وإن طُبِّخ أدنى طبخة يجوز الوضوء به حلواً كان أو مرّاً أو مُسْكراً ، وهو الأصح " ^(٢) .

[٣] المسألة الثالثة: حكم الوضوء بشيء من الأشربة سوى نبيذ التمر كنبيذ الزبيب ، والعنب ، ونحوهما .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: لا يجوز التوضؤ بنبيذ الزبيب وسائر الأنبذة سوى نبيذ التمر، وهو قول عامة العلماء ^(٣) .

القول الثاني: يجوز التوضؤ بالأنبذة كلها تيّاً كان النبيذ ، أو مطبوخاً ، حلواً أو مرّاً ، وهو قول الأوزاعي^(٤) .

القول الثالث: يجوز التوضؤ بماء العنب إذا لم يكن مشتدّاً ، وهو قول ابن أبي ليلى^(٥) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٨٨/١) .

« السرخسي » هو: الإمام أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، المشهور بشمس الأئمة ، كان فقيهاً ، أصولياً ، محدثاً ، مناظراً ، له: المبسوط ، وقد أملاه من خاطره من غير مطالعة ولا مراجعة حيث كان مجوساً في الحب ، وله أيضاً: الأصول ، وشرح السير الكبير ، توفي سنة (٤٨٣هـ) .

انظر: الجواهر المفضية ، القرشي ، (٧٨/٣) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٣٤) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٠٦) .

(٢) انظر: (٧٤/١) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٩/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨١/١) ، الهداية (٢٧/١) ، الأصل ، الشيباني ، (٥٩/١) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٩/١) .

« الأوزاعي » هو: شيخ الإسلام ، وعالم أهل الشام ، أبو عمرو ، عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي ، ولد بعلبك سنة (٨٨هـ) ، كان مجتهداً ، حريصاً ، فاضلاً ، كثير العلم والحديث والفقه ، توفي ببيروت سنة (١٥٧هـ) .

انظر: مشاهير علماء الأمصار ، ابن حبان ، (٢٨٥/١) ، طبقات الفقهاء ، الشيروازي ، (٧٦/١) ، سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، (١٠٧/٧) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨١/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٠٨/١) .

« ابن أبي ليلى » هو: الإمام ، أبو عبد الرحمن ، محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ، مفتي الكوفة وقاضيها ، وُلد سنة (١٧٤هـ) ، كان نظيراً لأبي حنيفة في الفقه ، أخذ الفقه عن سفيان الثوري ، والحسن بن حي ، قال عنه الثوري: فقهاؤنا ابن أبي ليلى وابن شبرمة ، مات سنة (١٤٨هـ) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن جواز التوضي بنيذ التمر عُرف نصاً ، ولا نصّ في سائر الأنبذة ، فجواز الوضوء به ثبت معدولاً به عن القياس ، لأنّ القياس يأبى الجواز إلا بالماء المطلق ، وهذا ليس بماء مطلق بدليل أنه لا يجوز التوضؤ به مع القدرة على الماء المطلق إلا أنّا عرفنا الجواز بالنص ، والنص ورد في بنيذ التمر خاصة ، فيبقى ما عداه على أصل القياس ولأنّ الوضوء بنيذ التمر علّل بعلة قاصرة ، وهي كونها ثمرة طيبة علّل باسم وصفة وهو لا يوجد في غيره ^(١) .

وجه القول الثاني:

القياس على بنيذ التمر ، فإنّه يجوز الوضوء به ^(٢) .

التصحيح ، ولفظه :

صحّح قاضي خان قول عامة العلماء بأنه لا يجوز التوضؤ بشيء من الأشربة سوى بنيذ التمر مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(٣) .
وصحّح هذا القول سراج الدين بن نجيم ^(٤) ، وزين الدين بن نجيم ^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨٠/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٩/١) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٩٩/١) .

(٢) بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٩/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨١/١) .

(٤) انظر: التهر الفائق ، ابن نجيم ، (٩٧/١) .

« سراج الدين بن نجيم » هو: عمر بن إبراهيم بن محمد المصري ، سراج الدين ، فقيه ، حنفي ، له : التهر الفائق في شرح كثر الدقائق ، وإجابة السائل باختصار أنفع الوسائل ، وعقد الجواهر في الكلام على سورة الكوثر ، توفي سنة (١٠٠٥هـ) .

انظر: الأعلام ، الزركلي ، (٣٩/٥) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٢٧١/٧) ، كشف الظنون ، حاجي خليفة (١٥١٦/٢) .

(٥) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٤٤/١) .

[٤] المسألة الرابعة : إذا مات ما يعيش في الماء كالسَّمَك والضَّفدع والسرطان في غير الماء كالخل ، والعسل ، والعصير ، فهل يُفسده ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنَّ غير السَّمَك يفسده ، وهو قول نُصير بن يحيى^(١) ومحمد ابن سلمة^(٢) ، وهو رواية عن أبي يوسف^(٣) .

القول الثاني: إنَّه لا يفسده ، وبه قال محمد بن مقاتل^(٤) ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وهشام^(٥) عن محمد بن الحسن^(٦) .

الأدلة :

وجه القول الأوّل :

إنَّ ما يعيش في الماء له دَمٌ ، ولأنَّه مات في غير معدنه ومظانِّه^(٧) .

(١) هو: الإمام نُصير بن يحيى البلخي ، من أئمة الحنفية المتقدمين ، أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني عن الإمام محمد الشيباني ، واجتمع بالإمام أحمد بن حنبل ونُحِثَ معه ، قيل: إنَّه تلميذ الحسن بن زياد .
انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٥٤٦/٣) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٣٦٣) .

(٢) هو: الإمام أبو عبد الله محمد بن سلمة البلخي ، من أئمة الفقه الحنفية المتقدمين ، تفقه على شذاد بن حكيم ، ثم على أبي سليمان الجوزجاني ، توفي سنة (٢٧٨هـ) .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (١٦٢/٣) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٧٦) .

(٣) انظر: العناية شرح الهداية ، البابري ، (٦٨/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٢٧/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٧٧/١) .

(٤) هو: الإمام محمد بن مقاتل الرازي ، من أصحاب محمد بن الحسن الشيباني ، كان قاضياً للرِّيِّ ، قال عنه الذهبي: حدَّث عن وكيع ، وطبقته .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٦٤) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٣٧٢/٣) .

(٥) هو: هشام بن عُبيد الله الرازي ، تفقه على أبي يوسف ومحمد ، ومات محمد في منزله بالرِّيِّ ، قال عنه أبو حاتم: صدوق ما رأيت أعظم قدراً منه ، وقال عنه ابن حبان: كان هشام ثقةً ، له: النوادر ، وصلاة الأثر .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٩٤) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٥٦٩/٣) .

(٦) انظر: العناية شرح الهداية ، البابري ، (٦٨/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٢٧/١) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٦٣/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٧٧/١) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٢٧/١) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٦٣/١) .

وجه القول الثاني:

إن ما يعيش في الماء لا دم له حقيقةً بل هو ماءٌ متلون بلون الدم ، لأنَّ الدم إذا شُمِسَ يسودُّ، ودُم هذه الحيوانات إذا شُمِسَ يبيضُّ ، ولو كان هذا دمًا فليس بسائلٍ ، والنَّجس هو الدم السائل ^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القول بأن غير الماء كالحلَّ والعسل إذا مات فيه ما يعيش في الماء كالسَّمك والضفدع ، فإنَّه لا يُفسد بذلك ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح) ^(٢) .
وصحَّح هذا القول المرغيناني ^(٣) ، وعلاء الدين السمرقندي ^(٤) ، وصحَّح في الدرِّ المختار ^(٥) ، والفتاوى الهندية ^(٦) .

(١) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٦٨/١) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٦٣/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٢٧/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٢٧/١) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٢٢/١) .

« المرغيناني » هو: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني ، كان إماماً ، فقيهاً ، حافظاً ، محدثاً ، مفسراً ضابطاً للفنون ، محققاً ، له : التجميع والمزيد ، وكفاية المنتهى ، والهداية شرح بداية المبتدي ، توفي سنة ٥٩٣ هـ .

انظر: الفوائد البهية (ص ١٨٤) ، تاج التراجم ، تطلوبغا ، (ص ٢٠٦) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٦٢٧/٢) .

(٤) انظر: تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٦٣/١) .

« علاء الدين السمرقندي » : هو أبو بكر ، محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي ، صاحب تحفة الفقهاء ، وأستاذ صاحب البدائع الكاساني ، شيخ كبير جليل القدر .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (١٨/٣) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٠٥) .

(٥) انظر: (٣٦٧/١) .

(٦) انظر: (٧٧/١) .

[٥] المسألة الخامسة : إذا مات في البئر حيوانٌ ، كالشاة أو الفأرة أو العُصفور ، ونحوها ، فانتفخ أو تفسخ فما مقدار ما ينزح من مائها ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: يُنزع حتى يغلبهم الماء^(١) .

القول الثاني: يُنزع مائتا دلوٍ أو ثلاثمائة ، وبه قال محمد بن الحسن^(٢) .

القول الثالث: يُقوَض ذلك إلى رأي المبتلى به ، وهو قول أبي حنيفة^(٣) ، ورُوي عنه في غير رواية الأصول أنه يُنزع مائة دلوٍ ، ورُوي مائتا دلوٍ^(٤) .

القول الرابع: يُنزع مقدار ما فيها من الماء ، وهو قول أبي يوسف ، وله في ذلك روايتان : في رواية يُحفر بجانبها حفيرةٌ مقدار عرض الماء وطوله وعمقه ، ثم يُنزع ماؤها ويُصب في الحفيرة حتى تمتلئ ، فإذا امتلأت حُكم بطهارة البئر^(٥) .

وفي رواية : تُرسل قصبَةٌ في البئر وتجعل على مبلغ الماء علامةً ، ثم يُنزع منها دلاءً فينظر كم انتقص فيُنزع بقدر ذلك^(٦) .

القول الخامس: يُؤخذ بقول رجلين لهما بصارةٌ في أمر الماء ، ثم يُنزع من البئر مقدار ما قالا به ، وهو مَرْوِيٌّ عن أبي نصر محمد بن سلام^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٣٥/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٠١/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٣٥/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٦/١) ، المختار للفتوى ، الموصلبي (٧٥ /١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠٩/١) .

(٣) شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٣٥/١) .

(٤) بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٦/١) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠٩/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٦/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٥/١) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير (١٣٥/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٥/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠٩/١) .

(٧) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٥٩/١) ، شرح الوقاية ، الهبوبي ، (١٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٠١/١) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٨٦ /١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٥/١) .

« أبو نصر بن سلام » هو: الإمام ، أبو نصر ، محمد بن سلام البلخي ، من أصحاب الطبقة العالية ، وهو من أقران أبي حفص الكبير ، توفي سنة (٤٣٠٥هـ) .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص٢١٨) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (١٧١/٣ ، ٩٢/٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الماءَ متفاوتٌ فيُنزح حتى يظهر العجز ، واقتداءً بعليٍّ ، وابن الزبير رضي الله عنهما ، فإنَّهما اشترطا الغلبة^(١) .

وجه القول الثاني:

إنَّ غالبَ مياه الآبار لا يزيد على ذلك ، وهو أيسر للنَّاس ، ونظراً لما شُهِد في بغداد ، فإنَّ آبارها كثيرة الماء بمجاورتها نهر دجلة ، وهي لا تزيد على ثلاثمائة دلو^(٢) .

وجه الرواية عن أبي حنيفة في نَزح مائة دلو:

إنَّ هذا مبنيٌّ على آبار الكوفة ، فإنَّها قليلة الماء^(٣) .

وجه القول الخامس:

إنَّ ما يُعرف بالاجتهاد يجب أن يُرجع فيه إلى أهل الإجماع في ذلك الباب ، ولأنَّ الاثنين هما نصاب الشهادة الملزمة^(٤) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القولَ بأنه يُنزح حتى يغلبهم الماء ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير (١/١٣٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١/١٠١) .

(٢) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١/٧٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١/١٠١) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١/٨٦) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١/٥٩) .

(٤) انظر: تحفة الفقهاء السمرقندي ، (١/٧٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١/١٠١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/١٣٥) .

وما صحّحه مخالف لما يُقتى به في المذهب ، وهو الأخذ بقول رجلين لهما بصارة بالماء ، وهو القول المختار^(١) ، والأشبه بالفقه^(٢) ، وهو ما صحّحه السرخسي^(٣) ، والزيلعي^(٤) .

[٦] المسألة السادسة: كراهة البول في الماء الجاري .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يُكره البول في الماء الجاري^(٥) .

القول الثاني: يُكره البول في الماء الجاري^(٦) ، وهو قول المرغيناني^(٧) ، وأبي القاسم السمرقندي^(٨) ، وطاهر بن عبد الرشيد البخاري^(٩) .

(١) انظر: الفتاوى الفقهية ، البخاري ، (١٠/ل) .

(٢) انظر: شرح الوقاية ، المحبوبي ، (١٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٠١/١) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٨٦/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٥/١) .

« الأشبه بالفقه » هو: أي الأشبه بالمعنى المستنبط من الكتاب والسنة ، لأن الأخذ بقول الغير هو المرجع فيما لم يشتهر من الشرع فيه تقدير .

انظر: العناية شرح الهداية ، البابري ، (٨٦/١) ، حاشية ابن عابدين (٤١٣/١) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٥٩/١) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٠١/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦/١) .

(٦) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٥/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٦/١) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٣/ل) .

(٧) انظر: التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٢١١/١) .

(٨) انظر: الملتقط في الفتاوى الحنفية ، السمرقندي ، (ص ١٤) .

« أبو القاسم السمرقندي » هو: الإمام ناصر الدين ، أبي القاسم ، محمد بن يوسف بن محمد بن علي الحسيني السمرقندي ، إمام عظيم القدر ، مجتهد ، عالم بالتفسير ، والحديث ، والفقه ، والوعظ ، من مؤلفاته: الملتقط في الفتاوى ، مات سنة (٥٥٥٦) .

انظر: كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (١٨١٣/٢) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٤٠٩/٣) .

(٩) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٩/١) .

« طاهر البخاري » هو: الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري الحنفي ، شيخ الحنفية فيما وراء النهر ، من أعلام المجتهدين في المسائل ، من مؤلفاته : الوقعات ، والنصاب ، وخلاصة الفتاوى ، توفي سنة (٥٤٢) .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٢٧٦/٢) ، والفوائد البهية (ص ١٠٩) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

أنّ الماء الجاري مما يَخْلُص بعضه إلى بعضٍ ، فالماء الذي يُتَوَضَّأُ به يُحْتَمَلُ أن يكون نجساً ، ويُحْتَمَلُ أنه طاهرٌ ، والماء طاهرٌ في الأصل فلا نحكم بنجاسته بالشك^(١) .

وجه القول الثاني:

إنّ أبا حنيفة سَمَّى مَنْ بَالَ في الماء الجاري جاهلاً ، فهذا يدلُّ على أنّ ذلك فعلُ الجاهل ، والعالم لا يفعلُه^(٢) .

التصحيح ، ولفظه :

صَحَّحَ قاضي خان القولَ بكراهة البول في الماء الجاري ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٣) .

وما صحَّحه هو القول المختار^(٤) ، وصحَّح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(٥) ، والمرغينائي^(٦) ، وصحَّح في الدر المختار^(٧) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١٦/١) .

(٢) انظر: الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٣/ل) ، التجنيس والمزيد ، المرغينائي ، (٢١١/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان (٦/١) .

(٤) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٣٦/١) .

(٥) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص١٥) .

« أبو الليث » هو: الإمام ، الفقيه ، المحدث ، الزاهد ، أبو الليث ، نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي ، من كبار فقهاء الحنفية ، وقد اشتهر بإمام الهدى ، له: النوازل ، وحرزاة الفقه ، وتنبيه الغافلين ، توفي سنة (٨٣٧٣) .

انظر: الفوائد البهية ، الكنوي ، (ص٣٦٢) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٥٤٤/٣) .

(٦) انظر: مختارات النوازل ، المرغينائي ، (٢/ل) .

(٧) انظر: (٦١٠/١) .

[٧] المسألة السابعة : الذراع المعتبر في حد الحوض الكبير عند التوضؤ ، والاغتسال منه .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُعتبر ذراعُ الكِرْبَاس^(١) ، وهو قول المرغيناني ، وظهير الدين اللؤلؤجي^(٢) ، وأبي القاسم السمرقندي ، وأبو الليث ، وبه أخذ مشايخ بلخ^(٣) ، وهو قول أكثر الفقهاء^(٤) .

القول الثاني: إنَّ المعتبرَ ذراعُ المساحة^(٥) .

القول الثالث: إن المعتبرَ في حق كلِّ أهل زمانٍ ومكانٍ ذراعُهم^(٦) .

(١) الكِرْبَاس: بالكسر، هو: ثوبٌ غليظٌ من القطن الأبيض ، معرَّبٌ ، والنسبة : كرايسِيّ ، وجمعه (كرايسس) .

انظر: القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، (٥٧٠/١) ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (٧٨١/١) .

(٢) هو: ظهير الدين ، أبو الفتح ، عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق بن عبد الله اللؤلؤجي ، الفقيه ، الحنفي ، ولد سنة (٤٦٧هـ) ، إمام ، فاضلٌ ، حسن السيرة ، له : الأمالي ، توفي سنة (٥٤٠هـ) .

انظر: تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٨٨) ، هدية العارفين ، البغدادي ، (٤٦٨/١) .

(٣) بلخ: إحدى مدن أفغانستان ، وتقع قريباً من منطقة مزار شريف ، بناها لهراسف ، وقيل : الإسكندر ، فتحها الأحنف بن قيس في أيام عثمان ؓ .

انظر: الموسوعة الجغرافية ، مصطفى أحمد ، (٤٤/١) ، معجم البلدان ، الحموي ، (٤٧٩، ٤٨٠ / ١) .

(٤) انظر: التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٢١٦/١) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ، (٣/ل) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٣٨٤/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٩/١) ، الفتاوى اللؤلؤجية ، اللؤلؤجي ، (٣٢/١) ، الملتقط في الفتاوى الحنفية ، السمرقندي ، (ص ١٠) ، كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ، الأنصاري ، (١٥/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٨٣/١) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٩/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٨٣/١) .

(٦) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٧٤/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٩/١) ، الفتاوى الصيرقية ، الصيرفي ، (٣/ل) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن في ذلك توسعة للأمر على المسلمين ، لأن ذراع الكِرْباس أقصر من ذراع المساحة بإصبع ، لأن ذراع المساحة سبع قبضات فوق كل قبض إصبع قائمة ، وذراع الكِرْباس سبع قبضات أو ست^(١) .

وجه القول الثاني:

إن هذا من الممسوحات ، وذراع المساحة يكون في الممسوحات أليق^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان القول بأن الذراعَ المعتبرَ في حدِّ الحوض الكبير هو ذراع المساحة مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٣) .

وصحَّح هذا القولُ في الفتاوى الصيرفيّة^(٤) ، وما صحَّحه قاضي خان مخالفٌ للقول المختار^(٥) ، وما عليه الفتوى ، وهو اعتبار ذراع الكِرْباس^(٦) ، وصحَّح بُرهان الدِّين بن مازة القول الثالثَ أنَّه يُعتبر في حقِّ أهل كلِّ زمانٍ ومكانٍ ذراعهم^(٧) .

(١) انظر: العناية شرح الهداية ، البابرقى ، (٦٥/١) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٢/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٩/١) .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٩/١) ، الفتاوى الصيرفيّة ، الصيرفي ، (٣/ل) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦/١) .

(٤) انظر: (٣/ل) .

(٥) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٣٨٣/١) .

« المختار » هو: لفظٌ توصف به الفتوى في حكم مسألةٍ معيّنة ، للدلالة على اختيارهم لهذه الفتوى دون غيرها من بقية الفتاوى ، لا لقوة الدليل ، وإنما للضرورة أيضاً ، أو لعدم البلوى ، أو لتغير الزمان وفساده .

انظر: الكواشف الجليلة عن مصطلحات الحنفية ، الملاء ، (ص ٧٦ ، ٧٧) .

(٦) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٥) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٢/١) ، كشف الحقائق ، الأنصاري ، (١٥/١) .

(٧) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٩/١) .

والحاصل أن التصحيح في هذه المسألة مختلفٌ ، حيث ذهب أصحابُ كلِّ قول إلى تصحيح قولهم ، قال الكمالُ بن الهمام: " وعلى المعتبر ذراع المساحة ، أو الكِرْباس ، أو في كلِّ زمانٍ ومكانٍ ذراعناهم أقوالٌ كلٌّ منها صحَّحه مَنْ ذهب إليه " ^(١) .

[٨] المسألة الثامنة : البئر إذا تنجَّس ماؤه فغار ثم عاد بعد ذلك ، فهل هو طاهرٌ أم نجسٌ ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنَّ الماء طاهرٌ ، وهو قول نُصير بن يحيى ، وطاهر بن عبد الرّشيد البخاري ^(٢) .
القول الثاني: إنّه نجسٌ ، وهو مرويٌّ عن أبي يوسف ، وبه قال محمد بن سلمة ^(٣) ، والمرغيناني ^(٤) ، وظهير الدين اللؤلؤجي ^(٥) ، وناصر الدين السمرقندي ^(٦) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ تحت الأرض ماءً جارٍ فيختلط الماءُ الغائرُ به ، فلا يُحكم بكون الغائر نجساً بمجرد الشكِّ ^(٧) .

وجه القول الثاني:

إنَّ ما نبع من الماء يُحتمل أن يكون ماءً جديداً ، ويُحتمل أنّه الماءُ النجسُ ، فلا يُحكم حينئذٍ بطهارته للشكِّ ^(٨) ، وأيضاً فإنّه لم يوجد المطهر لهذا الماء ^(٩) .

(١) فتح القدير ، السيواسي ، (٨٥/١) .

(٢) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١١/١) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢٠/١) .

(٤) انظر: التجميع والمزيد ، المرغيناني ، (٢٢٩/١) .

(٥) انظر: الفتاوى اللؤلؤجية ، اللؤلؤجي ، (٣٣/١) .

(٦) انظر: الملتقط في الفتاوى الحنفية ، السمرقندي ، (ص١٢) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢٠/١) .

(٨) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢٠/١) .

(٩) انظر: التجميع والمزيد ، المرغيناني ، (٢٢٩/١) ، الفتاوى اللؤلؤجية ، اللؤلؤجي ، (٣٣/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه :

صَحَّح قاضي خان القولَ بأنَّ البئر إذا تنَحَّس ماءؤه ، فغار ثمَّ عاد بعد ذلك ، فإنَّ الماءَ طاهرًا، مستعملًا في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(١).

وصَحَّح هذا القولَ أبو الليث السمرقندي^(٢)، والمرغينائي^(٣)، وصَحَّح في الفتاوى التاتارخانية^(٤) ، وقال الكاساني: بأنَّ هذا القولَ أوسعُ ، والقولَ الثاني أخوط^(٥).

[٩] المسألة التاسعة: الرجل إذا أخذ في نزع ماءٍ نَجَس من بئرٍ فَعَيَّ^(٦) ، ثم جاء من الغد ، ووجد الماء أكثر مما ترك ، فما مقدار ما ينزع ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُنزع جميع الماء^(٧).

القول الثاني: يُنزع مقدار الذي بقي عند الترك^(٨).

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٧/١) .

(٢) انظر: فتاوى النوازل: (ص ١٩) .

(٣) انظر: مختارات النوازل ، (٣/ل) .

(٤) انظر: (١٤٨/١) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢٠/١) .

(٦) فَعَيَّ: عَيَّ بالأمر ، أو تعايا عنه ، واستغيا ، وتعيًا ، أي عجز عنه .

انظر: القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، (١٣١٦/١) .

(٧) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢٤/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٩/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠٩/١) .

(٨) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠٩/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٩/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢٤/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان القول بأنَّ الرجل إذا أخذ في نزع ماءٍ نجس من بشرٍ فَعَيَّ ، ثم جاء من الغد ، ووجد الماء أكثر مما ترك ، فإنه يُنزع مقدار الماء الباقي عند الترك ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(١) .

وصَحَّح هذا القول طاهر بن عبد الرشيد البخاري^(٢) ، وصَحَّح في الفتاوى العتائية^(٣) ، واختاره زين الدين بن نجيم ، فقال: " لكنَّ المختارَ عدمُ اشتراطه^(٤) ، وأنه إذا زاد في اليوم الثاني لا يُنزع إلا ما بقي^(٥) " .

[١٠] المسألة العاشرة: حَوْضٌ يدخل الماء فيه من جانبٍ ، ويخرج من جانبٍ آخر ، هل يجوز التوضؤ فيه ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن كان أربعة أذرعٍ في أربعة فما دونه ، يجوز التوضؤ فيه ، وإن كان فوق ذلك ، لا يجوز إلا في موضع دخول الماء وخروجه ، وهو قول أبي الحسن الرشتُغني^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٩/١) .

(٢) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٠/١) .

(٣) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٤٨/١) نقلاً عن الفتاوى العتائية .

(٤) أي التوالي في النزع .

(٥) البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢٤/١) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥/١) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٧/١) ، المحيط الرهاني ، ابن مازة ، (٩٩/١/١) .

« الرشتُغني » هو: علي بن سعيد الرشتُغني ، أبو الحسن ، من كبار مشايخ سمرقند ، ومن أجل أصحاب أبي منصور الماتريدي ، له كتاب إرشاد المهتدي ، وكتاب الزوائد والفوائد ، وكتاب في الخلاف .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٨٥) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٠٥) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٥٧٠/٢) .

القول الثاني: إن كان خمسة أذرع في خمسة والماء يخرج منه ، ويتحرك من جريانه ، ويستفيض بالحركة ، يجوز التوضؤ منه ، وبه قال شمس الأئمة الحلواني^(١) .

القول الثالث: أنه يجوز التوضؤ منه مطلقاً من كل الجوانب سواء كان أربعاً في أربع ، أو أكثر^(٢) ، وهو قول علي بن الحسين السُّغدي^(٣) .

الأدلة :

وجه قول أبي الحسن الرُّسْتُغْنِي :

إنَّ في الوجه الأول ما يقع من الماء المستعمل في الحوض يخرج من ساعته ، ولا يستقر فيه^(٤) ، وأما في الوجه الثاني فإنَّ الماء جارٍ يستقرُّ فيه ، ولا يخرج إلا بعد زمن^(٥) .

وجه قول علي بن الحسين السُّغدي:

إنَّ هذا ماءً جارٍ ، والماء الجاري يجوز التوضؤ به^(٦) .

(١) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٣٤/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٩/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٣٧٥/١) .

« الحلواني » هو: عبد العزيز بن أحمد بن نصر البخاري ، المشهور بشمس الأئمة الحلواني ، نسبة لبيع الحلوى ، إمام الحنفية في وقته بخارى ، له : المبسوط ، والنوادر ، توفي سنة (٤٤٨هـ) ، أو سنة (٤٤٩هـ) . انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٤٢٩/٢) ، تاج الترجم ، قطلوبغا ، (ص ١٨٩) ، الفوائد البهية ، اللكنوي (ص ١٢٢) .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٩/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٣٤/١) .

(٣) انظر: الدر المختار ، الحصنكفي ، (٣٧٤/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٨٢/١) .

« أبو الحسن السُّغدي » هو: الإمام القاضي ، أبو الحسن ، علي بن الحسين بن محمد السُّغدي البخاري ، الملقب بشيخ الإسلام ، كان إماماً فاضلاً ، وفقهاً مناظراً ، انتهت إليه رئاسة الحنفية في وقته ، له: التتف في الفتاوى ، توفي سنة (٤٦١هـ) .

انظر: تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٠٩) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٠٣) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٢٥٦٧) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٩/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥/١) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٧/١) .

(٦) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٧/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٣٧٥/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٩/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ التقديرَ غيرُ لازمٍ في هذه المسألة ، وإنما الاعتماد على أنَّ ما وقع في الحوض من الماء المستعمل إن كان يخرج من ساعته ، ولا يستقرُّ فيه جاز التوضؤ منه ، وإلا فلا ، وقد استعمل في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(١) .

وما صحَّحه مخالفٌ لما به يُفتى ، وهو جواز التوضي من كلِّ الجوانب مطلقاً ^(٢) ، وواقعه في تصحيح أنَّ التقديرَ غيرُ لازمٍ أبو الليث السمرقندي ^(٣) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥/١) .

(٢) انظر: الدر المختار ، المحصن كفي ، (٣٧٤/١ ، ٣٧٥) ، حاشية ابن عابدين ، (٣٧٥/١) .

(٣) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (١٤/١) .

المبحث الثاني : الأسار ، والنجاسة

وفيه ثمان مسائل :

- المسألة الأولى : حُكْم سُورِ الْفَرَسِ .
- المسألة الثانية : الشُّكُّ فِي سُورِ الْحِمَارِ وَالْبَغْلِ .
- المسألة الثالثة : حُكْمُ بَوْلِ الْهَرَّةِ وَالْقَاةِ .
- المسألة الرابعة : مقدار الدَّرْهَمِ الْمُعْتَبَرِ فِي النِّجَاسَةِ الْغَلِيظَةِ .
- المسألة الخامسة : حُكْمُ الْمَاءِ السَّائِلِ مِنْ فَمِ النَّائِمِ .
- المسألة السادسة : خُرْءُ الْحَمَامَةِ ، هَلْ يُقْسِدُ الْمَاءُ أَوْ لَا ؟
- المسألة السَّابِعَةُ : الْأَرْضُ إِذَا أَصَابَتْهَا النِّجَاسَةُ فَجَفَّتْ ، وَذَهَبَ أَثَرُهَا ، ثُمَّ أَصَابَهَا الْمَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ ، هَلْ يَعُودُ نَجِسًا ؟
- المسألة الثَّامِنَةُ : التُّرَابُ الطَّاهِرُ إِذَا جُعِلَ طِينًا بِالْمَاءِ النَّجِسِ ، أَوْ عَلَى الْعَكْسِ ، فَمَا حُكْمُهُ ؟

[١١] المسألة الأولى: حكم سُور^(١) الفرس .

الأقوال في المسألة:

- القول الأول: إنه طاهر، وهو قول أبي يوسف، ومحمد بن الحسن ، ورواية عن أبي حنيفة^(٢) .
القول الثاني: إنه مكروه ، وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة^(٣) .
القول الثالث: إنه مشكوك فيه كسُور الحمار، وهو رواية عن أبي حنيفة^(٤) .
القول الرابع: إن سُور ما لا يُؤكل كبوله ، والفرس ، وغيره سواءً ، وهو رواية البغداديين عن أبي حنيفة^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن لعابه متولّد من لحمه ، وهو طاهر مأكول^(٦) .

وجه القول الثاني :

إن كراهة سُوره اعتباراً بكراهة لحمه ، وكراهة لحمه لا لنجاسته بل لتقليل إرهاب العدو ، وآلة الكرّ والفرّ^(٧) .

(١) السُّور: بالضمّ : البقية من كلّ شيء ، والفضلة .

انظر: تاج العروس ، الحسيني ، (٤٨٣/١١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٧/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٠٢/١) ، فتاوى قاضي

خان ، (١٤/١) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٩٦/١) ، منية المفتي ، السجستاني ، (٢/ل) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٨/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥٠/١) ، منية المفتي ، السجستاني ،

(٢/ل) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٠٥/١) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٩٦/١) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٠٥/١) ، منية المفتي ، السجستاني ،

(٢/ل) ، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ، (ص ٢٩) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٩٦/١) .

(٥) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٠٥/١) .

(٦) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٢٦ / ١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٠٥/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ،

(٢٠٢/١) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٨/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٠٢/١) ، تبين الحقائق ،

الزيلعي ، (١٠٥/١) .

وجه القول الثالث :

هو مشكوك فيه كسؤر الحمار ، لأن لحمه حرامٌ عنده كلحم الحمار^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القولَ بطهارة سؤر الفرس ، لأنَّ لحمه طاهرٌ ، وإنما لا يُؤكل بطريق الكرامة ، فصار كسؤر الآدمي طاهرٌ ، وقد استعمل في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) . وما صحَّحه هو المذهب^(٣) ، وهو ظاهر الرواية أيضاً^(٤) ، وصحَّح هذا القول الكاساني^(٥) ، وسراج الدين بن نجيم^(٦) ، والشَّرنبلالي^(٧) ، وصحَّح في منية المفتي^(٨) .

[١٢] المسألة الثانية : الشكُّ في سؤر الحمار والبغل .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّه لا شكَّ في طهارته إنما الشكُّ في طهوريته ، وبه قال بعض المشايخ ، وهو مروى عن محمد بن الحسن^(٩) .

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣٠/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٨/١) .

(٣) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٧٦/١) ، كنز الدقائق ، التسفي ، (٩٢/١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٢٦/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (٨٥/١) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٥٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٠٤/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٠٢/١) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٠٢/١) .

(٦) انظر: التَّهر الفائق ، ابن نجيم ، (٩٢/١) .

(٧) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشَّرنبلالي ، (ص ٢٩) .

« الشَّرنبلالي » هو: أبو الإخلاص ، حسن بن عثمان بن علي الشَّرنبلالي المصري ، فقيه حنفي ، نشأ بالقاهرة ودرَّس في الأزهر ، وأصبح المعلِّم عليه في الفتوى ، له تصانيف كثيرة منها: نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، ومراقي الفلاح ، وحاشية على درر الحكام ، توفي بالقاهرة في شهر رمضان سنة (١٠٦٩هـ) .

انظر: الأعلام ، الزركلي ، (٢٠٨/٢) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٢٦٥/٣) .

(٨) انظر: (٢/ل) .

(٩) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٠٦/١) ، الاختيار ، الموصلي ، (٨٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١١٢/١) .

القول الثاني: إنّ الشكّ في طهارته ، فلو وقع في الماء القليل يُفسده ، وإن أصاب البدن

أو الثوب لا يُفسده ، وهو قول بعض المشايخ ^(١) .

القول الثالث: إنّ الشكّ في طهارته ، وطهوريته جميعاً ^(٢) .

الأدلة :

وجه القول الأول :

إنّه يُشبه الهرة من حيث إنّهُ يُربط في الدور والأفنية ، ويُفارقها من حيث إنّهُ لا يدخل المضايق ، ولا يصعد العُرف ، فكانت البلوى فيه دونها في الهرة ، فيخرج من أن يكون طهوراً ، ولأنّه لو وُجد الماء المطلق لا يجب عليه غسل رأسه بعد ما مسح رأسه بسُور الحمار، ولو كان الشكّ في طهارته لوجب ^(٣) .

وجه القول الثاني:

تعارض الأدلة فيه ، ثمّ إنّهُ يُشبه الكلب من حيث إنّهُ غير مأكول اللحم ، ويشبه الهرة من حيث إنّهُ يُربط في الأفنية والدُّور ، وحيث تعارضت الأدلة فقد وقع الشكّ ^(٤) .

التّصحيح، ولفظه :

صحّ قاضي خان القول بأنّ الشكّ في سُور الحمار والبغل إنّما هو في طهوريته ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح) ^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥٠/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٦/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١١٢/١) .

« المشايخ » هو: لفظ عند فقهاء الحنفية يُطلق على من لم يُذكر الإمام أبا حنيفة من علماء مذهبه .

انظر: الكواشف الجلية ، الملاء ، (ص ٤٥) ، المذهب الحنفي ، النقيب ، (٣٢١/١) .

(٢) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١١٢/١) ، مجمع الأنهر ، شيخ زاده ، (٣٦/١/١) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٤/١) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٩٣/١) .

(٤) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٨٠/١) ، بين الحقائق ، الزيلعي ، (١١٢/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤/١) .

وصحح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(١) ، وابن عابدين^(٢) ، و القاري^(٣) ، وصحح
السترخسي وقوع الشك في طهارته^(٤).

[١٣] المسألة الثالثة : حكم بول الهرة والقارة .

الأقوال في المسألة :

- القول الأول: إن بولها عَفْوٌ ، فإذا أصاب الثوب لا يُفسده ، وهو قول بعض المشايخ^(٥) .
القول الثاني: إن كان بولهما كثيراً فاحشاً فأصاب ثوباً أفسده^(٦) .
القول الثالث: إن بولهما وخرءهما نجس لا يُعفى عنه ، ويُفسد الماء والثوب^(٧) .
القول الرابع: إنه يُفسد إن زاد على قدر الدرهم ، وهو الظاهر ، وبه قال بعض المشايخ^(٨) .
القول الخامس: التفريق بين الذكر والأنثى ، فإن كان هراً يُعفى عنه ، وإن كانت هرة فلا^(٩) .

(١) انظر: فتاوى النوازل ، (ص ٢٥) .

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٤٣٠/١) .

(٣) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٩٠/١) .

« القاري » هو: علي بن سلطان محمد القاري الهروي ، نور الدين ، فقيه حنفي ، نزيل مكة ، من مؤلفاته: فتح
باب العناية في شرح كتاب النقاية ، وإتحاف الناس بفضل وجّه وابن عباس ، وغيرها ، توفي بمكة سنة (١٠١٤ هـ) .
انظر: هدية العارفين ، البغدادي ، (٧٥١/١) ، كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (١٩٧٢/٢) .

(٤) انظر: الميسوط ، السرخسي ، (٥٠/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤/١) ، مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (٦٢/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ،
(٤٤/١) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤/١) .

(٧) انظر: مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (٦٢/١) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٨/١) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ،
(ص ٢٩) .

(٨) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٤/١) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ،
(١٦/١) .

(٩) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٨/١) .

القول السادس: إن بالت الفأرة في الثياب ، فهو عفوٌ ، وإن بالت في الماء فليس بعفوٍ ، وبه قال أبو جعفر الهندوائي^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّه لا يمكن التحرُّز منه^(٢) .

وجه القول الخامس:

إنّ الذّكر يرمي ببوله خلافاً للأشئ^(٣) .

وجه القول السادس:

إنّما إن بالت في الثَّياب فعفوٌ لدخولها تحت طيِّ الثوب ، وليس بعفوٍ إن بالت في الماء ، لعدم الضّرورة^(٤) .

التّصحیح ، ولفظه :

صحّح قاضي خان القول بأنّ بول الهرة والفأرة نجسٌ مُفسِدٌ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٥) .

(١) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٨/١) ، فتح القدير ، ابن الهمام ، (٢٠٨/١) .

« أبو جعفر الهندوائي » هو: محمد بن عبد الله بن عمر ، أبو جعفر، الفقيه البلخي الهندوائي ، شيخ كبير ، وإمام جليل القدر ، يُقال له: أبو حنيفة الصّغير لفقهه ، كان على جانبٍ عظيم من الفقه ، والذكاء ، والزهد ، والورع ، توفي ببخارى ، سنة (٨٣٦٢هـ) .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (١٩٢/٣) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص٢٣٤) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص٢٦٤) .

(٢) انظر: مجمع الأنهر ، شيخني زاده ، (٦٢/١) .

(٣) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٨/١) .

(٤) انظر: المرجع السابق .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤/١) .

وما صحّحه موافقٌ لظاهر الرواية ، قال ابن عابدين : " والحاصل أنّ ظاهر الرواية نجاسة الكلّ " ^(١) ، والقول بنجاسة بول الفأرة صحّحه في الحجّة ^(٢) .

[١٤] المسألة الرابعة : مقدار الدرهم المعتبر في النجاسة الغليظة .

النجاسة التي تُصيب الثوب ، أو البدن ، أو الأرض نوعان : غليظة وخفيفة ^(٣) ، فالخفيفة لا تمنع ما لم تفحش ، والغليظة إن زادت على قدر الدرهم تمنع من الصلاة ، والمراد بقدر الدرهم موضع خروج الحدث ، وقد استقبحوا ذكره فكتّوا عنه بالدرهم تحسناً للعبارة ، وقد اختلف الفقهاء في مقدار الدرهم ، هل هو مُعتَبَرٌ وزناً أو بَسْطاً ^(٤) ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول : إنّ المعتبر وزن الدرهم ^(٥) الكبير المثلث ^(٦) .

القول الثاني : إنّ المعتبر بَسْطُ الدرهم من حيث المساحة ^(٧) ، وهو قدر عرض الكف ^(٨) .

القول الثالث : إن كانت النجاسة رقيقة كالخمر والبول يُعتبر البَسْط ، وإن كانت غليظة كالعذرة والرّوث يُعتبر الوزن ، وهو قول أبي جعفر الهنْدَوَانِي ^(٩) .

(١) حاشية ابن عابدين ، (٥٧٥/١) .

(٢) انظر : الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٢١٨/١) .

(٣) النجاسة الغليظة عند أبي حنيفة : ما ورد نصٌ بنجاسته ، ولم يرد نصٌ على طهارته معارضاً له ، وإن اختلف العلماء فيه ، والخفيفة : ما تعارض نصان في طهارته ونجاسته .

أما عند أبي يوسف ومحمد فالغليظة : ما وقع الاتفاق على نجاسته ، والخفيفة : ما اختلف العلماء في نجاسته وطهارته . انظر : بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٣٤/١) .

(٤) انظر : فتاوى قاضي خان ، (١٤/١) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (١٧١/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٣٢/١) .

(٥) انظر : الهداية ، المرغيناني ، (٣٧/١) .

(٦) انظر : تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٧٣/١) .

(٧) انظر : الجوهر النيرة ، الزبيدي ، (٣٨/١) .

(٨) انظر : تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٧٣/١) .

(٩) انظر : شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٣٩/١) .

القول الرابع: يُعتبر في كلِّ زمانٍ ومكانٍ درهمه ^(١) .

التصحيح ، ولفظه :

صحَّح قاضي خان أنَّه في النجاسة المستَحْسِدة كالْعَذِيرَةِ ، والزَّوْث ، ولحم الميتة يُعتبر قَدْر الدَّرهم وزناً ، وفي غير المستَحْسِدة ، كالْبَوْل ، والخمر ، والدَّم يُعتبر قَدْر الدَّرهم بسَطّاً ، مستعمِلاً في تصحيحه لفظ (الصحيح) ^(٢) .

وصُحِّح هذا القولُ في الينابيع ، وقنية المنية ^(٣) ، وواققه أبو جعفر الهندوائي حينما وفق بين القولين الأول والثاني باعتبار المساحة في الرقيق ، والوزن في الثخين ، واختار هذا التوفيق كثيرٌ من المشايخ ^(٤) ، قال العلامة قاسم بن قطلوبغا: " وهو أولى لما فيه من إعمال الروايتين ^(٥) مع مناسبة التوزيع " ^(٦) ، وصحَّح المرغيناني اعتبار الدَّرهم من حيث المساحة ، وهو عرض الكف ^(٧) .

(١) انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٠٠/١) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٤٦/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤/١) .

(٣) انظر: الترجيح والتصحيح على القدوري ، قطلوبغا ، (ص ٦٠) .

(٤) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٤٠/١) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٤٦/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٧/١) .

(٥) أي عن الإمام محمد بن الحسن ، روي عنه اعتبار الدَّرهم من حيث المساحة ، قال في النوادر: " الدَّرهم الكبير هو ما يكون مثل عرض الكف " ، وروي عنه اعتباره من حيث الوزن ، وهو الدَّرهم الكبير المُنْقَال .

انظر: العناية شرح الهداية ، الباقري ، (١٧١/١) .

(٦) الترجيح والتصحيح على القدوري ، قطلوبغا ، (ص ٦٠) .

(٧) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٧/١) .

[١٥] المسألة الخامسة: حُكْمُ الماءِ السائلِ من فم النَّائمِ .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه طاهرٌ سواءً كان في الفم أو مُنبعثاً من الجوف ، وهو قول أبي حنيفة ، ومحمد ابن الحسن^(١) .

القول الثاني: إن كان فيه لون الدَّم ، فهو نجسٌ ، وبه قال أبو يوسف^(٢) .

القول الثالث: إن كان مُنتنّاً أو أصفرَ اللَّوْن ، فهو نجسٌ ، وهو اختيار أبي نصر^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الغالبَ في الماءِ الخارجِ من الفمِ حالةَ النَّومِ أنَّه مُتَوَلِّدٌ من البَلْغَمِ ، فيكون طاهراً كيفما كان^(٤) .

وجه القول الثالث:

إنَّه كالتقيءِ نجسٌ^(٥) .

(١) انظر: حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، (٢٠٣/١) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٤٠/١) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٢٤٨/١) ، الفتاوى السمرجية ، الأوشي ، (ص ٥) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٠١/١) .

(٢) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٧/١) حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، (٢٠٣/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٩٠/١) .

(٣) انظر: مراقي الفلاح ، الشُّرُّبُلَالِي ، (٣٩/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٧/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٤٨/١) .

« أبو نصر »: لم أتمكن من معرفته بالتحديد ، لوجود أكثر من نقيه عند الحنفية بهذه الكُنية .

انظر: الجواهر المضئية ، القرشي ، (٩١/٤ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥) .

(٤) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٤٠/١) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٢٤٨/١) ، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، (٢٠٣/١) .

(٥) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٤٨/١) ، درر المحاكم شرح غرر الأحكام ، ملاخسرو ، (١٤/١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان القول بطهارة الماء السائل من فم النائم ، لأنّه متولّد من البلغم ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(١) .

وما صحّحه عليه الفتوى^(٢) ، وصحّح هذا القول طاهر بن عبد الرّشيد البخاري^(٣) .

[١٦] المسألة السادسة: خُرءُ الحمامة ، هل يُفسد الماء أو لا ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّ خُرءَ ما يُؤكل لحمه من الطيور طاهرٌ لا يُفسد الماء إلّا الدجاج والبط عند أبي حنيفة ، وإلا الإوز عند أبي يوسف^(٤) .

القول الثاني: إنّ كانت الحمامة يقلّ علْفُها لا يفسد الماء ، وإن كثر علْفُها أفسده^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما رُوي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنّه خرج إلى الصلاة يوماً فذَرَقَ^(٦) حمامةً على ثوبه ، فأخذ حصاةً ومسحها وصلّى^(٧) ، ولأنّ النّاس اعتادوا اقتناء الحمام في المسجد الحرام، والمساجد

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٨/١) .

(٢) انظر: الدر المختار ، المحصّكي ، (٢٩٠/١) ، الفتاوى الولولجية ، الولوالجي ، (٤٠/١) ، التّجنييس والمزبد ، المرغيناني ، (٢٤٨/١) .

(٣) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٥/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٣٠/١) ، بدائع الصّنائع ، الكاساني ، (١٩٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥٦/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٣٠/١) .

(٦) ذَرَقَ: الطائر ذَرَقاً من بالب ضرب وقتل ، وهو منه كالنّعوط من الإنسان .

انظر: المصباح المنير ، الفيومي ، (ص ٧٩) .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، (١١٧/١) ، رقم (١٢٦١) ، كتاب الطهارة ، باب الذي يُصلي ويثوبه خُرء الطير ، من طريق أبي عثمان ، قال: " كنا جلوساً مع عبد الله إذ وقع عليه خُرء عصفور ، فقال له: هكذا بيده ، نفغضه " .

الجامعة مع علمهم أنّها تذرق فيها ، ولو كان نجساً لما فعلوا ذلك مع الأمر بتطهير المسجد ، وأما الدجاج والبط الإوز ، فخرؤهما نجسٌ لوجود معنى النجاسة فيه ، وهو كونه مستقذراً لتغيّره إلى نَجَسٍ وفساد رائحة فأشبهه العذرة^(١) .

وجه القول الثاني:

أنّ المعلوفة تُلَطُّ ثُلُطاً فما ينفصل منها يكون نجساً لحُبِّث رائحته^(٢) .

التّصحيح، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ خُرءَ الحمامة كُلُّه طاهرٌ ، فلا فرق بين الحمامة التي قلّ علفها ، والحمامة التي كثر علفها ، مستعمِلاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٣) .
وما صحّحه موافقٌ لما عليه المذهب من أنّ خُرءَ ما يؤكل لحمه طاهرٌ^(٤) .

[١٧] المسألة السابعة: الأرض إذا أصابتها النجاسة فجفت ، وذهب أثرها ، ثم أصابها الماء بعد ذلك ، هل يعود نجساً ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأوّل: إنّه يعود نجساً ، وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة^(٥) .
القول الثاني: إنّه لا يعود نجساً ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمّد بن الحسن ، ورواية عن أبي حنيفة^(٦) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٩٧/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٣٠/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥٧/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١١٨/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٣٠/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٣٠/١) .

(٤) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (١١٨/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (١٣٤/١) ، الكافي ، الحاكم الشهيد ، (٥٦/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٧/١) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٥١/١) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٢٠٥/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢٠/١) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٤٤/١) ، التجنيس والمزید ، المرغيناني ، (٢٧٦/١) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٦/ل) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٤٣/١) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٤٤/١) ، التجنيس والمزید ، المرغيناني ، (٢٧٦/١) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٦/ل) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٠٥/١) .

الأدلة:

وجه القول الثاني:

إنه كالتوب إذا أصابه المني فيبس ، وفرك ، ثم أصابه الماء فإنه لا يعود نجساً ، ولأن بعد الحكم بطهارته لم يوجد إلا إصابة الماء ، والماء لا يُحس شيئاً^(١) .

التصحيح، ولفظه :

صحح قاضي خان القول بأن الأرض إذا أصابتها النجاسة فجفت ، وذهب أثرها ، ثم أصابها الماء بعد ذلك ، فإنها لا تعود نجساً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٢) .
وصحح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(٣) ، والسرخسي^(٤) ، وصحح في الفتاوى الهندية^(٥) .

[١٨] المسألة الثامنة: التراب الطاهر إذا جعل طيناً بالماء النجس ، أو على العكس،
فما حكمه ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن العبرة للنجس ، وهو قول أبي القاسم الصفار^(٦) ، واختيار الفقيه أبي الليث ، وهو مروي عن أبي يوسف^(٧) .

(١) انظر: شرح الجمع الصغير ، قاضي خان ، (١/١٤٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١/٢٠٥) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١/١٨) .

(٣) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٣٤) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١/٢٠٥) .

(٥) انظر: (١/٩٩) .

(٦) هو: الإمام أحمد بن عظمة البلخي ، الحنفي ، المشهور بأبي القاسم الصفار ، الفقيه ، المحدث ، تفقه على أبي جعفر الهندواني ، وسمع منه الحديث ، له: المختلف ، توفي في شوال سنة (٣٢٦هـ) ، وقيل : سنة (٣٣٦هـ) .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (١/٢٠٠) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٣٤) ، الطبقات السنية ، الغزي ، (١/٣٩٣) .

(٧) انظر: الفتاوى البزازية ، الكزدري ، (١/١٨) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١/٣٦٥) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١/٤٦) ، حاشية ابن عابدين ، (١/٦٢١) .

القول الثاني: إنّ العبرة للطاهر ، وبه قال محمد بن سلام ، وهو قول محمد بن الحسن ، وعليه الفتوى ^(١) .

القول الثالث: إنّ العبرة للماء إن كان نجساً فالطين نجس ، وإلا فطاهر ، وهو قول أبي بكر الإسكاف ^(٢) .

القول الرابع: إنّ العبرة للتُّراب ^(٣) .

القول الخامس: إنّ العبرة للغالب منهما ، وبه قال مشايخ بخارى ^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ في ذلك ترجيحاً للحُرْمَة ، ولأنّ النجاسة لا تزول عن أحدهما بالاختلاط ^(٥) .

(١) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٨/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٦٢١/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٨٩/١) .

(٢) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٣٦٥/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٨٩/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٦٢١/١) .

« أبو بكر الإسكاف » هو: محمد بن أحمد البلخي الحنفي، المشهور بأبي بكر الإسكاف ، إمام كبير ، أخذ الفقه عن محمد بن سلمة ، وتفقه عليه أبو بكر الأعمش ، وأبو جعفر الهندواري ، له : شرح الجامع الكبير، توفي سنة (٣٣٦هـ) .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٧٦/٣) و(١٥/٤) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٠٨) .

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٦٢١/١) ، شرح فتح القدير ، السيواسي ، (٢٠٢/١) .

(٤) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٢٠٢/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٦٢٢/١) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٥) .

« بخارى » هو: من أعظم وأشهر مدن ما وراء النهر ، وهي مدينة كثيرة البساتين والفواكه ، وتقع حالياً في أوزبكستان ، ويُقدّر عدد سكانها حوالي (٢٧٠) ألف نسمة .

انظر: معجم البلدان ، الحموي ، (٣٥٣/١) ، بلدان الخلافة الشرقية ، لسترنج ، (ص ٥٠٤) ، الموسوعة الجغرافية ، مصطفى أحمد ، (٣٦/١) .

(٥) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٨/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٦٢١/١) .

وجه القول الثاني:

إنه صار بذلك شيئاً واحداً^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ الطين نجسٌ أيُّهما كان نجساً ، مستعمِلاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِّيح)^(٢) .

وصحَّح هذا القول السرخسيُّ ، فقال: " فإمَّا إذا كان أحدهما إمَّا الماء ، وإمَّا التراب نجساً ، فالطين نجسٌ لا بُدَّ من غسله ، وهو الصَّحِّيح من المذهب "^(٣) ، وصحَّحه أيضاً زينُ الدِّين بن نُجيم^(٤) ، وصُحِّح في الفتاوى الهندية^(٥) .

وما صحَّحه قاضي خان مخالفاً لما عليه الفتوى ، وهو أنَّ العبرة للظاهر^(٦) .

(١) انظر: الفتاوى البزازية ، الكزدري ، (١٨/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٨/١) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٨٥/١) .

(٤) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٤٤/١) .

(٥) انظر: (١٠٣/١) .

(٦) انظر: الفتاوى البزازية، الكزدري ، (١٨/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٦٢١/١) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٦٢١/١) .

المبحث الثالث : الاستنجاء ، والوضوء ، والغسل

وفيه إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى: إذا استنجى بالماء بعد الاستنجاء بالحجر ، هل يغسل يديه قبل الاستنجاء بالماء ، أو بعده ؟

المسألة الثانية: وقت التسمية عند الاستنجاء .

المسألة الثالثة: المسألة الثالثة: حدُّ ملء الفم في انتقاض الطهارة .

المسألة الرابعة: سيلان الدَّم ، والقَيْح ، والصَّدِيد ، المعتبرُ في انتقاض الوضوء .

المسألة الخامسة: هل القَيْح ، والصَّدِيد ، والماءُ ، بمنزلة الدَّم في انتقاض الطهارة ؟

المسألة السادسة: خروج الريح من قُبُل المرأة ، ومن ذكر الرجل ، هل ينقض الوضوء ؟

المسألة السابعة: لو توضأ صاحب الجرح السائل لصلاة العيد ، وصَلَّى ، هل يجوز له أن يُصلي الظهر بتلك الطهارة ؟

المسألة الثامنة: لو توضأ المعذور لصلاة الظهر ، وصَلَّى ، ثُمَّ جَدَّد الوضوءَ للعصر في وقت الظهر هل يجوز له أن يُصلي العصر بتلك الطهارة ؟

المسألة التاسعة: مقدار مسح الرأس في الوضوء .

المسألة العاشرة: مسح الرِّقبة في الوضوء .

المسألة الحادية عشرة: هل يُمسح الرأس في الوضوء قبل الغُسل عن الجنابة ، والحِيض ، والنُّفاس ؟

[١٩] المسألة الأولى: إذا استنجى بالماء بعد الاستنجاء^(١) بالحجر ، هل يغسل يديه قبل الاستنجاء بالماء ، أو بعده ؟

الأقوال في المسألة:

- القول الأول: يغسل يديه قبل الاستنجاء بالماء ، وهو قول بعض المشايخ^(٢) .
القول الثاني: يغسل يديه بعد الاستنجاء ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً^(٣) .
القول الثالث: يغسل يديه مرة قبل الاستنجاء ، ومرة بعده^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

حتى لا تشترب مساماً يديه النجاسة^(٥) .

وجه القول الثاني:

إنّ في ذلك مبالغة في النظافة بإزالة رائحة ما يصيبهما^(٦) .

وجه القول الثالث:

إنّ في ذلك تكميلاً للتطهير^(٧) .

(١) الاستنجاء: تطهير القبل أو الدُّبر من النجاسة الخارجة منهما بنحو الماء ، أو تقليله بنحو الحجر .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٤٦) ، التعريفات الفقهية ، المجددي ، (ص ١٦٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (١/٩٤) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١/١٠٩) ، التفت في الفتاوى ، السُّغدي ، (ص ١٩) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١/١٠٩) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٩٤) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (١/٩٤) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١/١٠٩) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ، (ل/١١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١/١٨) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١/٤٢) .

(٥) انظر: حاشية الشرنبلالي على دُرر الأحكام شرح غرر الأحكام ، (١/٥٠) .

(٦) انظر: حاشية الشرنبلالي على دُرر الأحكام شرح غرر الأحكام ، (١/٥٠) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١/١٨) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١/١٠٩) .

التَّصْحِيح، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان القول بأنَّه يغسل يديه مرتين ، مرةً قبل الاستنجاء ومرةً بعده ، مستعمِلاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(١) .
وما صحَّحه هو ما ذهب إليه الأكثرون من المشايخ^(٢) ، وصَحَّح هذا القول المرغيناني^(٣) .

[٢٠] المسألة الثانية: وقت التَّسْمِيَةِ عند الاستنجاء .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنَّه يأتي بالتسمية قبل الاستنجاء ، وهو قول بعض المشايخ^(٤) .
القول الثاني: يأتي بالتسمية بعده ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً^(٥) .
القول الثالث: إنَّه يُسَمَّى قبله بقلبه ، وبعده بلسانه^(٦) .

الأدلة :

وجه القول الأول:

إنَّ التسمية قبل الاستنجاء سنة افتتاح الوضوء^(٧) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٣/١) .

(٢) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٨/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٢/١) .

(٣) انظر: مختارات النوازل ، المرغيناني ، (١١/ل) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٠٨/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٩٤/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٤/١) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٦/ل) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٩٤/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٠٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٤/١) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٦/ل) .

(٦) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٧٣/١) .

(٧) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٩٨/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٠٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٤/١) .

وجه القول الثاني:

إنَّ حال الاستنجاء حالُ كَشَفِ العورة ، فلا يكون ذكرُ اسم الله تعالى في تلك الحالة تعظيماً له ^(١).

التصحيح، ولفظه:

صَحَّحَ قاضي خان بأنه يُسمَّى مرتين ، مرةً قبل كشف العورة ، ومرةً بعد الفراغ من الاستنجاء وسُتِرَ العورة ، مستعمِلاً في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(٢).

وصَحَّحَ هذا القولَ أبو الليث السمرقندي ^(٣) ، و المرغيناني ^(٤) ، والزيلعي ^(٥) ، وزين الدين بن نجيم ^(٦) ، وصَحَّحَ الشرنبلالي أنه يُسمَّى قبله ^(٧) ، وكذلك صَحَّحَ في الفتاوى الظهيرية أن يُسمَّى قبله ^(٨).

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٠٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٤/١) ، العناية ، البهيري ، (٢١/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٣/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٩٤/١) .

(٣) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٤١) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٥/١) .

(٥) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٤/١) .

« الزيلعي » هو: فخر الدين ، أبو محمد ، عثمان بن علي الزيلعي ، فقيه حنفي ، قدم القاهرة سنة (٥٧٠٥هـ) ، فأنشأ ودرس ، كان مشهوراً بالفقه ، والنحو ، والفرائض ، من مؤلفاته: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، وشرح الجامع الكبير ، وترك الكلام على أحاديث الأحكام ، توفي بالقاهرة سنة (٥٧٤٣هـ) .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ١٥٠) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٠٤) ، الأعلام ، الزركلي ، (٢١٠/٤) .

(٦) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٩/١) .

(٧) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٦٧) .

(٨) انظر: (٦/١) .

[٢١] المسألة الثالثة: حدُّ ملء الفم من القيء في انتقاض الطهارة .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: أنَّ ما لا يُمكن إمساكه إلَّا بِكُلْفَةٍ ومشقَّةٍ فهو كثير ، وما يُمكن فهو قليل ، وهو قول الحسن بن زياد ، وأبي الحسن الكرخي ، واعتمد عليه أبو منصور المائريدي^(١) .

القول الثاني: إنَّ ما لا يُمكن الكلام معه فهو كثيرٌ ملء الفم ، وما يُمكن فهو قليل^(٢) ، وبه قال أبو علي الدقاق^(٣) .

القول الثالث: إن الكثير ما يزيد على نصف ملء الفم^(٤) .

القول الرابع: أنَّه إن كان بحيث لو ضمَّ شفتيه لم يعلم الناظر أنَّ في فمه شيئاً فهو أقلُّ من ملء الفم ، وإن انتفخت شفاته وحداه حتى يعلم الناظر أنَّ في فمه شيئاً فهو ملء الفم^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٠/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥١/١) ، شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٣٧٣/١) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٩/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٣/١) .

« المائريدي » هو: الإمام أبو منصور ، محمد بن محمد بن محمود المائريدي ، نسبة إلى ما يُريد محلةً بسمرقند ، يُلقب بإمام الهدى ، كان من كبار العلماء ، ومن أئمة المتكلمين ، له تصانيف جليلة ، وردَّ أكاذيب وأقوال أصحاب العقائد الباطلة ، له: كتاب التوحيد ، وكتاب المقالات ، وكتب أخر ، توفي سنة (٨٣٣هـ) . انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٣٦٠/٣) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٤٩) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٥٥) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥١/١) ، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٨٩) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٣/١) .

« الدقاق »: هو أبو علي الدقاق الرّازي ، والدقاق نسبة لمن يبيع الدقيق ويعمله ، قرأ على موسى بن نصر الرازي ، وهو أستاذ أبي موسى البرزعي ، له: كتاب الحيض .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ١٨٩) ، تاج الترجم ، قطلوبغا ، (ص ٣٣٧) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٠/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧٥/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥١/١) ، إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة ، الشرنبلالي ، (ص ٩٣) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٦٢/١) ، النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير ، اللكنوي ، (٧٢/١) .

الأدلة:

وجه القول الأول :

أنّ ما قدر على إمساكه وردّه فخروجه لا يكون بقوة نفسه بل بالإخراج فلا يكون سائلاً ، وما عجز عن إمساكه وردّه فخروجه يكون بقوة نفسه فيكون سائلاً ، والحكم متعلّق بالسيلان ^(١) .

وجه القول الثالث:

إنّ للكثير حكم الكل ^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان القول بأنّ ملء الفم هو ما لا يمكن إمساكه إلا بكلفة ومشقة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(٣) .
وما صحّحه مال إليه كثير من المشايخ ^(٤) ، وهو القول المختار ^(٥) ، وصحّحه الكاساني ^(٦) ، والزيلعي ^(٧) ، وسراج الدين بن نجيم ^(٨) ، والكمال بن الهمام ^(٩) ، والشربلالي ^(١٠) ، وهو القول المصحّح في الفتاوى الهندية ^(١١) .

-
- (١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٣/١) .
 - (٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٠/١) .
 - (٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٠/١) .
 - (٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٦٢/١) .
 - (٥) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٥/١) .
 - (٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٣/١) .
 - (٧) انظر: تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (٥١/١) .
 - (٨) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٥٣/١) .
 - (٩) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٤٦/١) .
 - (١٠) انظر: نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشربلالي ، (ص ٩٣) .
 - (١١) انظر: (٦٢/١) .

وقال شمس الأئمة الحلواني: " الصحيح أنه يُقَوَّض إلى صاحبه إن وقع في قلبه أنه قد ملأ فاه فقد ملأ فاه " (١) .

[٢٢] المسألة الرابعة: سيلان الدَّم ، والقَيْح ، والصَّدِيد ، المعتبر في انتقاض الوضوء .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: السيلان أن ينحدر عن رأس الجرح ، فإن علا على رأس الجرح وانتفخ ، ولم ينحدر لا يكون سائلاً^(٢) ، فلا ينتقض به الوضوء^(٣) ، وهو تفسير أبي يوسف^(٤) .

القول الثاني: إنه أن ينتفخ على رأس الجرح ، ويصير أكبر من رأس الجرح ، فحينئذ ينتقض الوضوء ، وهو رواية شاذة عن محمد بن الحسن^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن الحدث اسمٌ لخارج نجس ، والخروج إنما يتحقق بالسيلان ، لأن البدن موضع الدماء السائلة ، فإذا انقشرت الجلدة كانت الدماء بادية لا سائلة ، ولأنه ما لم ينحدر عن رأس الجرح لم ينتقل عن مكانه ، فإن ما يوازي الدَّم من أعلى الجرح مكانه^(٦) .

(١) المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٦٣/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٩٦/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٤/١) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٨/١) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٨/١) .

(٤) انظر: درر الأحكام شرح غرر الأحكام ، ملا نحسرو ، (١٣/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٤/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٤/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧٧/١) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٨/١) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٤/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٣/١) .

وجه القول الثاني:

أنّ مزايَلَتَهُ عن مخرجه سيلان^(١) .

التّصحیح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان القول بأنّ السيّلان أن ينحدر عن رأس الجرح ، مستعمِلاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٢) .

وهو القول المصحّح في الفتاوى الهندية^(٣) ، وصحّحه زين الدّين ابن نجيم^(٤) ، وسراج الدّين بن نجيم^(٥) .

وما صحّحه هو حاصل المذهب ، قال السرخسي: " ثمّ حاصل المذهب أنّ الدّم إذا سال بقوة نفسه حتّى انحدر انتقض به الوضوء ، وإن لم ينحدر ولكنّه علا فصار أكثر من رأس الجرح لم تنتقض به الطهارة " ^(٦) .

[٢٣] المسألة الخامسة: هل القيح ، والصّديد ، والماء ، بمنزلة الدّم في انتقاض الطهارة ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: أنّ الماء والقيح والصّديد بمنزلة الدّم ، فلا فرق بينها في انتقاض الطهارة^(٧) .

(١) انظر: الفتاوى البرازية ، الكردي ، (١٠/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٤/١) .

(٣) انظر: (٦١/١) .

(٤) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٤/١) .

(٥) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٥٣/١) .

(٦) الميسوط ، السرخسي ، (٧٧/١) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٤/١) .

القول الثاني: أنّ غير الدّم مما ذكر لا يكون بمنزلة الدّم في انتقاض الطهارة ، فهي كالعرق والمخاط لا تكون ناقضة للطهارة ، وهو قول الحسن بن زياد ^(١) .

وجه القول الأول :

إنّه دمّ تمّ نُضِجَه ، لأنّ الدّم ينضج فيصير صديداً ، ثمّ يزداد نُضْجاً فيصير قيحاً ، ثمّ يزداد نُضْجاً فيصير ماءً ، فإذا تمّ نُضِجَه لم يتغيّر فصار كسائر أنواعه ، وأمّا الماء فهو دمّ رقيق لم يتمّ نضجه ، فيصير لونه كلون الماء ، فإذا كان دماً كان نجساً ناقضاً للوضوء ^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنّ القيح والصديد والماء بنزلة العرق والدّمع والمخاط فإنّها غير نجسة ، وخروجها لا يُوجب انتقاض الطهارة ^(٣) .

التصحيح، ولفظه:

صحّ قاضي خان القول بأنّ الماء والقيح والصديد بمنزلة الدّم ، فتكون نجسة ناقضة للوضوء ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح) ^(٤) .

وصحّ هذا القول في الفتاوى الهندية ^(٥) ، وتقل سراج الدّين بن نجيم عن المحتبى: " الدّم والقيح ، والصديد ، وماء الجرح ، والنقطة ، وماء السرة ، والثدي ، والعين لعلّه سواءً على الأصحّ " ^(٦) .

(١) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٨/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٤/١) .

(٢) انظر: المرجع السابق .

(٣) انظر: المرجع السابق .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٤/١) .

(٥) انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٦١/١) .

(٦) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٥٣/١) .

[٢٤] المسألة السادسة: خروج الرِّيح من قُبُل المرأة ، ومن ذَكَر الرَّجُل ، هل ينقض الوضوء ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّ خروج الرِّيح من قُبُل المرأة ، ومن ذَكَر الرَّجُل حَدَثٌ ينقض الوضوء ، وهو قول محمد بن الحسن ، وبه أخذ بعضُ المشايخ^(١) .

القول الثاني: إنّ خروج الرِّيح من الذَّكَر ، وقُبُل المرأة لا يكون حَدَثاً^(٢) .

القول الثالث: إنّ خروجَ الرِّيح من قُبُل المرأة لا يكون حَدَثاً إلا أن تكون المرأة مُقَضَّاة^(٣) فيُستحب لها الوضوء ، وهو قول أبي الحسن الكرخي^(٤) .

القول الرابع: إن كانت المرأة مُقَضَّاةً يجب عليها الوضوء ، وما لا فلا ، وبه قال أبو حفص الكبير^(٥) ، وهو رواية هشام^(٦) عن محمد بن الحسن^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨٣/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٠/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨٣/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦/١) .

(٣) المُقَضَّاة : هي التي اتقى مشلكها بزوال الجُمُدة التي بينهما ، وهو مشتقٌّ من الفضاء ، وهي المقازاة الواسعة . انظر: طلبية الطلبة ، التسنفي ، (٧٤/١) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢١/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٦/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٨/١) .

(٥) هو: الإمام أحمد بن حفص البخاري ، المشهور بأبي حفص الكبير ، تميّزاً عن ابنه المكَرَّمي بأبي حفص الصغير ، وأبو حفص الكبير إمامٌ مشهورٌ ، فقيهٌ عالمٌ ، شيخ ما وراء النهر ، فقيه المشرق ، أخذ عن محمد بن الحسن الشيباني ، انتهت إليه رئاسة الأصحاب ببخارى ، وكان معاصراً للإمام البخاري صاحب الصحيح ، توفي سنة (٢١٧هـ) .

انظر: القوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٤) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (١٦٦/١) ، تاج التاجم ، قطلوبغا ، (ص ٩٤) .

(٦) هو: هشام بن عبيد الله الرازي ، وقد سبقت ترجمته في ص ٢٥ .

(٧) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٠/١) ، العناية ، البابري ، (٤٤/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٥/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦/١) .

القول الخامس: إن كانت الرِّيحُ مسموعةً ، أو مُتَنَتَّةٌ يجب الوضوء ، وإلا فلا ، وهو قول بعض المشايخ^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ كلاً من قُبِلَ المرأة ودَكَرَ الرجل مسلكٌ للنجاسة كالدُّبُر ، فكانت الرِّيحُ الخارجةُ منهما كالخارجة من الدُّبُر فيكون حَدَثاً^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ خروجَ الرِّيح من قُبِلَ المرأة ، ودَكَرَ الرجل لا يُتَصَوَّر ، وإنما هو اختلاجٌ يظُنُّه الإنسان ريحاً ، ولو سلَّمنا بذلك فليست بمُنْبَعِثَةٍ عن محلِّ النجاسة ، والرِّيح لا تنقض إلا لذلك لا لأنَّ عَيْنَهَا نجسة^(٣) .

وجه القول الثالث:

إنَّ الرِّيحَ ليست بِحَدَثٍ في نفسها ، لأنها طاهرةٌ ، وخروج الطَّاهر لا يُوجب انتقاض الطهارة ، وإنما انتقاض الطهارة بما يخرج بخروجها من أجزاء النجاسة ، وموضع الوطء من فرج المرأة ليس بمسلكٍ للبول ، فالخارج منه من الرِّيح لا يُجاوره النَّجَس ، وإن كانت مَقْضَاةً فقد صار مسلكُ البول ومسلكُ الوطء مسلكاً واحداً فيُحْتَمَلُ أَنَّ الرِّيحَ خرجت من مسلك البول فيُستَحَبُّ لها الوضوء ، ولا يجب لأنَّ الطهارة الثابتة ييقين لا يُحْكَمُ بزوالها بالشك^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦/١ ، ٤٧) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٠/١) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٤٤/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٢/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨٣/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٦/١) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٢/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣١/١) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٢/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦/١) .

وجه القول الرابع :

إنَّ القول بوجوب ذلك للاحتياط ، فإنَّ الغالب في الريح كونها من الدُّبُر ، بل لا نسبة لكونها من القُبُل به ، فيُفيد ذلك غلبة ظنِّ تقرب من اليقين ، وهو خصوصاً في موضع الاحتياط له حكم اليقين فيُرجَّح الوجوب^(١) .

وجه القول الخامس:

إنَّ الرِّيحَ إن كانت منتنةً فتنهها دليلٌ على أنَّها من الدُّبُر^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان بأنَّ خروج الرِّيح من قُبُل المرأة ، ومن دُكُر الرِّجُل لا ينقض الوضوء ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٣) .

وما صحَّحه هو قول عامة المشايخ^(٤) ، وصحَّحه زينُ الدِّين بن نجيم^(٥) ، والشُّرنبلالي^(٦) ، وصُحِّح في الفتاوى الهندية^(٧) .

(١) انظر: فتح القدير ، ابن الهمام ، (٥٥/١) .

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٢٨٧/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٦/١) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٨٣/١) .

(٥) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣١/١) .

(٦) انظر: نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشُّرنبلالي ، (ص ٩٠) .

(٧) انظر: (٦٠/١) .

[٢٥] المسألة السابعة: لو توضأ صاحب الجُرح السائل^(١) لصلاة العيد ، وصلى ، هل يجوز له أن يُصلي الظُّهر بتلك الطَّهارة بناءً على قول أبي حنيفة ، ومحمَّد ابن الحسن بانتقاض طهارة المعذور^(٢) عند خروج الوقت^(٣) ؟

الأقوال في المسألة:

- القول الأول: أنه لا يجوز له أن يُصلي الظُّهر بتلك الطَّهارة ، وهو قول بعض المشايخ^(٤) .
القول الثاني: يجوز له أن يُصلي الظُّهر بتلك الطَّهارة ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ هذه طهارة وقعت لصلاة واجبة مقصودة فتستقض بخروج وقتها^(٦) .

وجه القول الثاني:

إنَّ هذه الطَّهارة إنما صحَّت للظُّهر لحاجته إلى تقديم الطَّهارة على وقت الظُّهر ، فيصحَّ بها أداء صلاة العيد والضُّحى والنُّفل ، كما لو توضأ للظُّهر قبل الوقت ، ثمَّ دخل الوقت جاز له أن يؤدي بها الظُّهر وصلاةً أخرى في الوقت ، فكذا هذا^(٧) .

(١) قال أبو القاسم الصَّقَّار: " صاحب الجرح السائل أن يسيل الدَّم وقت الصلاة مرتين أو مراراً فإن كان أقلَّ من ذلك لا يكون صاحب جرح سائل " .

خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٦/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥١/١) .

(٢) المعذور: هو الذي لا يمضي عليه وقت صلاة إلا والحديث الذي ابتلي به موجود .

انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (١٠٧/١) .

(٣) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١٠٦/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٤٣/١) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٩/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٨٣/١) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٩/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٨٣/١) ، اللباب في شرح الكتاب ، الميداني ، (٢٤/١) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٩/١) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ، (١٥٦/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٨٣/١) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٩/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان بأنَّ صاحبَ الجُرحِ السَّائلِ لو تَوَضَّأَ لصلاةِ العِیدِ وَصَلَّى ، جازَ له أنَّ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِتِلْكَ الطَّهَّارَةِ ، لأنَّ صلاةَ العِیدِ بِمَنْزِلَةِ صلاةِ الضُّحَى ، فلو تَوَضَّأَ لصلاةِ الضُّحَى كانَ له أن يُصَلِّيَ الظُّهْرَ عندَ أَبِي حَنِيفَةَ و مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، مُسْتَعْمِلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الأَصَحُّ) ^(١) .

وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ الْمَرْغِينَانِيُّ ^(٢) ، وَالزَّيْلَعِيُّ ^(٣) ، وَسِرَاجُ الدِّينِ بْنِ نَجِيمٍ ^(٤) ، وَالشُّرَنْبِلَائِيُّ ^(٥) ، وَصَحَّحَ فِي الْفَتَاوَى التَّاتَارُخَانِيَّةِ ^(٦) ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ^(٧) .

[٢٦] الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: لو تَوَضَّأَ الْمَعْذُورُ لصلاةِ الظُّهْرِ ، وَصَلَّى ، ثُمَّ جَدَّدَ الْوُضُوءَ لِلْعَصْرِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ هل يجوزُ له أن يُصَلِّيَ الْعَصْرَ بِتِلْكَ الطَّهَّارَةِ ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: لا يجوزُ له أن يُصَلِّيَ الْعَصْرَ بِتِلْكَ الطَّهَّارَةِ ، وهو قول بعض المشايخ ^(٨) .

القول الثاني: يجوزُ له أن يُصَلِّيَ الْعَصْرَ بِتِلْكَ الطَّهَّارَةِ ، وبه قال أيضاً بعض المشايخ ^(٩) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٠/١) .

(٢) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٥/١) .

(٣) انظر: تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (١٨٣/١) .

(٤) انظر: التَّهْرِ الْقَائِقُ ، ابنِ نَجِيمٍ ، (١٣٩/١) .

(٥) انظر: إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ١٥٤) ، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ١٥٠) .

(٦) انظر: (٨٨/١) .

(٧) انظر: (٩٥/١) .

(٨) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٩/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٨٨/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٥/١) ، تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (١٨٣/١) .

(٩) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٩/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٨٨/١) ، تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (١٨٣/١) .

الأدلة :

وجه القول الأول :

إنَّ طهارته قد صحَّت لجميع وقت الظُّهر ، فتبقى ما بقي الوقت ، فلا تصحَّ الطَّهارة الثانية مع قيام الأولى ، بل كانت تكراراً للأولى ، فالتَّحَقَّت الثانية بالعدم ، فتنتقض الأولى بخروج الوقت ، ولأنَّ هذه طهارة وقعت للظُّهر في وقته ، فلو ظهر فساد الظُّهر جاز له أن يؤدي بهذه الطَّهارة صلاة الظُّهر ، وكلُّ طهارة وقعت لصلاة مكتوبة لا تبقى بعد خروج الوقت^(١) .

وجه القول الثاني :

إنَّه يحتاج إلى تقديم الطَّهارة على وقت العصر ، حتى يشتغل جميع الوقت بالأداء ، والطَّهارة الواقعة لصلاة الظُّهر عدمٌ في حقِّ صلاة العصر ، وإنما تنتقض بخروج وقت الظُّهر طهارة الظُّهر لا طهارة العصر^(٢) .

التَّصحيح ، ولفظه :

صحَّح قاضي خان أنَّه لو توضأ المَعذورُ لصلاة الظُّهر وصَلَّى ، ثمَّ حدَّد الوضوءَ للعصر في وقت الظُّهر ، فإنَّه لا يجوز له أن يُصليَ العصر بتلك الطَّهارة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٣) .

وصحَّح هذا القولَ الزيلعيُّ^(٤) ، وزين الدِّين بن نُجيم^(٥) ، وصحَّح في الفتاوى الهندية^(٦) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٩/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٥/١) ، تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (١٨٣/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧١/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٩/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧١/١) .

(٤) انظر: تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (١٨٣/١) .

(٥) انظر: البحر الرائق ، ابن نُجيم ، (٢٢٨/١) .

(٦) انظر: (٩٥/١) .

[٢٧] المسألة التاسعة: مقدار مسح الرأس في الوضوء .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يمسح مقدار الرُّبْع ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وبه قال زفر أيضاً^(١) .

القول الثاني: يمسح مقدار الثُّلُث^(٢) .

القول الثالث: إنّه يمسح مقدار النّاصية^(٣) .

القول الرابع: إنّ المسح مقدّر بثلاثة أصابع من أصغر أصابع اليد ، وهو قول محمد

ابن الحسن ، ورواية هشام عن أبي حنيفة^(٤) .

القول الخامس: يمسح أكثر الرأس ، وبه قال الحسن بن زياد^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّه قد ظهر اعتبار الرُّبْع في كثير من الأحكام ، كما في حلق المحرم ربع رأسه ليحلّ إحرامه ، ولا يحلّ بدونه ، ويجب الدّم إذا فعله في إحرامه ، ولا يجب بدونه ، وكما في انكشاف الرُّبْع من العورة ، فإنه يمنع جواز الصلاة ، وما دونه لا يمنع فكذا هذا^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٩٠/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٩/١) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤٠/١) .

« زفر » هو: الإمام زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري ، صاحب أبي حنيفة ، من أئمة الفقهاء ، كان ثقة مأموناً ، حافظاً ، اشتهر بأنّه أقيم أصحاب أبي حنيفة ، توفي سنة (١٥٨هـ) .

انظر: تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٦٩) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٢٠٧/٢) ، الفوائد البهية ، الالكنتوي ، (ص ٩٩) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٩٠/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٩٠/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٩/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٣/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٩٠/١) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٣/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٥/١) تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣/١) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣٢/١) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٦٣/١) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٧٠/١) .

وجه القول الثالث:

إنَّ مسح جميع الرأس ليس مراداً من الآية في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾^(١) بالإجماع ، فعند مالك يجوز مسح الرأس إلا قليلاً منه ، فلا يمكن حمل الآية على جميع الرأس ، ولا على جمع مطلق ، وهو أدنى ما يطلق عليه الاسم كما قاله الشافعي ، لأنَّ ماسح شعرة أو ثلاث شعرات لا يُسمّى ماسحاً ، فلا بُدَّ من الحمل على مقدار يُسمّى المسح عليه مسحاً عُرفاً ، وهو غير معلوم ، و قد روى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: " أنَّ النبي ﷺ بال وتوضأ ومسح على ناصيته"^(٢) .

فصار فعله ﷺ بياناً يحمل الكتاب ، فإنَّ البيان يكون بالقول تارةً وبالفعل أخرى ، فكان المراد من مسح الرأس في الآية مقدار الناصية بيان فعل النبي ﷺ^(٣) .

وجه القول الرابع:

إنَّ الأمر بالمسح يقتضي آلة المسح ، لأنَّ المسح لا يكون إلا بالآلة ، وآلة المسح هي أصابع اليد عادةً ، وثلاث أصابع اليد أكثر الأصابع ، ولأكثر حكم الكل ، فصار كأنه نصٌّ على الثلاث ، قال سبحانه: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ أي بثلاث أصابع أيديكم^(٤) .

وجه القول الخامس:

فَعَل رسول الله ﷺ حيث مسح رأسه يديه كلتيهما أقبل بهما وأدبر ، فالأكثر يقوم مقام الكل^(٥) .

(١) سورة النساء ، جزء من الآية رقم (٦) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الناصية والعمامة ، (١٥٩/١) ، رقم (٥٥٧) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٧٠/١) .

(٤) انظر: المرجع السابق ، (٦٩/١) .

(٥) انظر: المبسوط ، الشرنخسي ، (٦٣/١) .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه بلفظ: " ثم مسح رأسه يديه فأقبل بهما وأدبر " ، كتاب الوضوء ، باب مسح الرأس كله ، (٨٠/١) ، رقم (١٨٣) ، ومسلم في صحيحه عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه أيضاً بلفظ: " ثم أدخل يده فاستخرجها فمسح برأسه فأقبل يديه وأدبر " ، كتاب الطهارة ، باب في وضوء النبي ﷺ ، (١٤٤/١) ، رقم (٤٧٦) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القول بأنَّ مقدارَ ما يمسح من الرأس في الوضوء ثلاثةُ أصابع من أصغر أصابع اليد ، مستعمِلاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(١) .

وما صحَّحه هو المختار ^(٢) ، وقيل: هو ظاهر الرواية ^(٣) ، لكونه المذكور في الأصل ^(٤) ، وصحَّح هذا القول علاءُ الدِّين السَّمَرَقَنْدِي ^(٥) ، وما صحَّحه مخالف لما عليه المتأخرون ، وهو مسح رُبع الرأس ^(٦) ، قال ابنُ عابدين: "والحاصلُ أنَّ المعتمدَ روايةُ الرُّبع ، وعليها مشى المتأخرون " ^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٩٠/١) .

(٢) انظر: الفتاوى السَّراجية ، الأوشى ، (ص٢) .

(٣) ظاهر الرواية هي: عبارة عن المسائل التي رُويت عن أئمة المذهب ، أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، مما ذكره محمد في كتبه المعروفة بظواهر الرواية: الأصل ، والجامع الكبير والصغير ، والسير الكبير والصغير ، والزيادات ، وقد يلحق بهم قول زفر ، والحسن بن زياد ، وغيرها ممن أخذ الفقه عن أبي حنيفة ، لكنَّ الغالب الشائع كونها قول الثلاثة ، أو بعضهم ، وتَمَّت بذلك لأنَّها رُويت عن محمد برواية الثقات فهي ثابتة عنه أما متواترة أو مشهورة .

انظر: شرح عقود رسم المفتي ، ابن عابدين ، (ص١٦) ، المذهب الحنفي ، النقيب ، (٣٥٨/١) ، الكواشف الجليلة عن مصطلحات الحنفية ، الملاء ، (ص٥٩) .

(٤) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (١٩/١) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣٢/١) .

(٥) انظر: تحفة الفقهاء ، السَّمَرَقَنْدِي ، (٩/١) .

(٦) انظر: كنز الدقائق ، النسفي ، (٣١/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (٢١/١) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤٠/١) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٦/١) .

(٧) حاشية ابن عابدين ، (٢٢٣/١) .

[٢٨] المسألة العاشرة: مسح الرقبة في الوضوء .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه سنة ، وهو قول أبي بكر الأعمش ^(١) ، وأبي جعفر الهنْدَوَانِي ، وبه أخذ أكثر الفقهاء ^(٢) .

القول الثاني: إنه ليس بسنة ، وهو قول أبي بكر بن أبي سعيد ^(٣) ، وبه أخذ بعض العلماء ^(٤) .

القول الثالث: إنه أدب ، وبه قال أبو بكر الإسكاف ^(٥) .

القول الرابع: إنه بدعة ^(٦) .

(١) انظر: تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٤/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١١٧/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٤/١) .

« أبو بكر الأعمش » هو: أبو بكر ، محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله ، الفقيه ، المعروف بالأعمش ، ثقة على أبي بكر الإسكاف ، وثقة عليه ولده أبو القاسم عبيد الله ، والفقيه أبو جعفر الهنْدَوَانِي . انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (١٦٠/٣) .

(٢) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٨/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٩/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٨/١) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤٩/١) .

(٣) هو: أبو بكر بن أبي سعيد البغدادي ، الفقيه ، فاضل ، دين ، ظريف مليح الشرائع ، حدث عن أبي عمرو ابن مظهر ، والخال ، وأبي الحسن السُّلَيْطِي ، وغيرهم ، توفي سنة (٦١٤هـ) . انظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور ، الصريفي ، (٤٠/١) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٨/١) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١١٧/١) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٤/١) .

ذكر علماء الدين السمرقندي أنّ السنة والأدب ليسا سواء ، والفرق بينهما: أنّ السنة ما واطب عليها رسول ﷺ ، ولم يتركها إلا مرة أو مرتين لمعنى من المعاني ، وأمّا الأدب فهو ما فعله رسول الله ﷺ مرة أو مرتين ، ولم يواظب عليه .

انظر: تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٤/١) .

(٦) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٣٦/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٩/١) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤٩/١) .

وجه القول الأول:

ما رواه موسى بن طلحة^(١) قال: " مَنْ مسح قفاه مع رأسه وَقِيَ من الغُلِّ^(٢) " ^(٣) .

وجه القول الثاني:

أنّه لم ترد فيه سنّة ثابتة^(٤) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ مسح الرقبة ليس بسنّة فإن شاء مسح وإن شاء ترك ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٥) .

وقد وافقه في هذا القول دون تصحيحه أبو بكر بن أبي سعيد ، وبعض المشايخ^(٦) ، واختار في الفتاوى أنّ مسحها أولى ، فقال: " وعند اختلاف الأقاويل كان فعله أولى من تركه " ^(٧) ، وما صحّحه مخالف لما عليه المذهب من استحباب مسح الرقبة^(٨) .

(١) هو: الإمام القدوة ، أبو عيسى ، موسى بن طلحة بن عبيد الله القرشي النخعي المدني ، تابعي ، ثقة ، سمّاه رسول الله ﷺ ، روى عن أبيه ، وعن عثمان ، وعلي ، وأبي ذرّ ، وعائشة ، رضي الله عنهم ، توفي سنة (١٠٣هـ) .

انظر: سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، (٣٦٤/٤) ، تهذيب التهذيب ، ابن حجر ، (٣٥٠/١٠) .

(٢) الغُلّ هو: شدة العطش وحرارة الجوف ، والغُلّ أيضاً: ما يُغُلّ به الإنسان أي يُشدُّ به إلى عنقه .

انظر: المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، (٥٣٦٧) ، شمس العلوم ، الحميري ، (٤٨٧٠/٨) .

(٣) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٣٨/١) .

والحديث ذكره ابن الملقن في البدر المنير ، (٢٢١/٢) ، رقم (٤٧) بلفظ: " مسح الرقبة أماناً من الغلّ " ، وقال عنه:

" هذا الحديث غريب جداً لا أعلم من خرّجه " ، وقال عنه ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٨٨/١):

" مرسل " ، وقال عنه القاري في فتح باب العناية (٣٨/١): " والحديث موقوفٌ لكّنه حكماً مرفوعاً ، لأنّ مثله لا يُقال بالرأي " .

(٤) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢١٩/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٩٨/١) .

(٦) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٨/١) .

(٧) فتاوى قاضي خان ، (٢٤/١) .

(٨) انظر: التّقاية ، المحبوبي ، (٣٨/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٤٩/١) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤٨/١) ،

الوقاية ، المحبوبي ، (٩/١) .

[٢٩] المسألة الحادية عشرة: هل يُمسح الرأسُ في الوضوء قبل الغُسل عن الجنابة ، أو الحيض ، أو النفاس ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنه يمسح رأسه في الوضوء قبل غُسل الجنابة ، أو الحيض ، أو النفاس ^(١) .
القول الثاني: إنه لا يمسح رأسه في الوضوء قبل ذلك كله ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ السُّنَّةَ وردت بتقديم الوضوء على غُسل جميع البدن ^(٣) ، فقد قالت ميمونة رضي الله عنها: " وضعتُ للنبي ﷺ غسلاً فاغتسل من الجنابة ، فأكفأ الإناء بشماله على يمينه فغسل كفيه ، ثم أفاض الماء على فرجه فغسله ، ثم مال يده على الحائط أو على الأرض فدلّكها ، ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ، وأفاض الماء على رأسه ، ثم أفاض على سائر جسده ، ثم تنحّى فغسل قدميه " ^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٥٢/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٤٤/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٤٤/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٤٤/١) ، العناية شرح الهداية ، البهري ، (٤٧/١) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٠/١) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٤٤/١) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الغسل ، باب من أفرغ بشماله على يمينه في الغسل ، (١٠٤/١) ، رقم الحديث (٢٦٣) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الطهارة ، باب صفة غسل الجنابة ، (١٧٤/١) ، رقم الحديث (٣١٧) .

وجه القول الثاني:

إنَّ تشييل الماء على الرأس بعد ذلك يُبطل معنى المسح ، فلم يكن فيه فائدةً ، لوجود إسالة الماء بعده بخلاف باقي الأعضاء ، لأنَّ التشييل من بعد لا يبطل التشييل من قبل ، ولأنَّه قد لزمه غسلُ رأسه ، وفرضية المسح لا تظهر عند وجوب الغسل^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القولُ بأنه يمسح رأسه في الوضوء قبل غسل الجنابة أو الحيض ، أو النُّفاس ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٢) .
وما صحَّحه هو ظاهر الرواية^(٣) ، وصحَّح هذا القول الكاساني^(٤) ، وهو القولُ المصحَّح في الفتاوى الهندية^(٥) ، والفتاوى التاتارخانية^(٦) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٤٤/١) ، العناية شرح الهداية ، الباهري ، (٤٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٤٤/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥/١) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٤٤/١) ، التهر الفائق ، ابن نجيم ، (٦٢/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٤٤/١) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٤٤/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٤٤/١) .

(٥) انظر: (٦٥/١) .

(٦) انظر: (١١٢/١) .

المبحث الرابع : التيمم

وفيه خمس مسائل :

- المسألة الأولى : مسح الكف في التيمم .
- المسألة الثانية : تحريك الخاتم ، ونزع المرأة سوارها في التيمم .
- المسألة الثالثة : التيمم بالملح الجبلي .
- المسألة الرابعة : المُخْذَث في المِصْر إذا خاف البرْد فصلّى بالتيمم .
- المسألة الخامسة : لو تيمم لردّ السّلام ، أو لعيادة المريض ، أو دخول المسجد ، أو مسّ المصحف ، هل تجوز له الصّلاة بذلك التيمم ؟

[٣٠] المسألة الأولى: مسح الكف في التيمم .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يُمسح الكف في التيمم^(١) .القول الثاني: يُمسح^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ ضربهما على الأرض يكفي^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القولَ بأنَّه لا يمسح الكف في التيمم ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِّح)^(٤) .وصحَّح هذا القولَ برهانُ الدِّين بن مازة^(٥) ، والزَّيلعي^(٦) ، وصُحِّح في الفتاوى الهندية^(٧) ، والفتاوى التاتارخانية^(٨) .

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣٤/١) ، حاشية الطلحطاوي على مراقي الفلاح ، (ص١٢٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٧٢/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٢١/١) .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣٤/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٧٢/١) ، حاشية الطلحطاوي على مراقي الفلاح ، (ص١٢٢) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٢١/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣٤/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٥٣/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٠٩/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٠٩/١) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣٤/١) .

« ابن مازة » هو: الإمام برهان الدين أبو المعالي ، محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة المرغيناني البخاري ، من كبار أئمة الحنفية ، وأعيان فقهاء الأمة ، إماماً ، ورعاً ، مجتهداً ، متواضعاً ، صاحب مؤلفات معتمدة في المذهب ، منها: المحيط البرهاني ، والذخيرة ، وشرح الجامع الصغير ، وشرح الزيادات ، وغيرها ، توفي سنة (٦١٦هـ) .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص٢٦٩) ، كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (٨٢٣/١) .

(٦) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٢١/١) .

(٧) انظر: (٧٩/١) .

(٨) انظر: (١٧٢/١) .

[٣١] المسألة الثانية: لو كان في إصبع المتيّم خاتم ، ولم يحركه ، أولم تنزع المرأة سورّاه في التيمّم .

الأقوال في المسألة:

القول الأول : إنّه يجوز ، وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة^(١) .
القول الثاني: إنّه لا يجوز^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ الأكثر يقوم مقام الكلّ ، لأنّ في المسوحات الاستيعاب ليس بشرط كما في مسح الخفّ والرأس^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنّ التيمّم قائم مقام الوضوء ، والاستيعاب في الوضوء شرط فكذا فيما قام مقامه^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان بأنّه لو كان في إصبع المتيّم خاتم ، ولم يحركه ، أولم تنزع المرأة سورّاه في التيمّم ، فإنّه لا يجوز ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٥) ، وما صحّحه هو ظاهر الرواية^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٠٩/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٧/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٩٥/١) .

(٢) انظر: تناوى قاضي خان ، (٣٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٧/١) ، المحيط البرماني ، ابن مازة ، (١٣/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٧٩/١) .

(٣) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (١٠٤/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٧/١) .

(٤) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (١٠٤/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٥٢/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٠٩/١) .

(٦) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٢٧ / ٢٨) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٧/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٠٩/١) .

[٣٢] المسألة الثالثة : التيمم بالملح الجبلي .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: يجوز التيمم به ، وهو قول بعض المشايخ^(١) .

القول الثاني: لا يجوز التيمم به^(٢) .

القول الثالث: يجوز التيمم بالملح الجبلي وإن لم يكن عليه غبار ، وهو قول أبي حنيفة^(٣) .

القول الرابع : لا يجوز التيمم به إن لم يكن عليه غبار ، وبه قال أبو يوسف ، ومحمد ابن الحسن^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ الملح الجبلي من جنس التراب^(٥) .

وجه القول الثاني:

إنّه يذوب ، فلا يجوز التيمم به^(٦) .

وجه القول الثالث:

إنّ المأمور به هو التيمم بالصعيد مطلقاً من غير شرط الإلتزاق ، ولا يجوز تقييد المطلق إلاّ بدليل^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (١١٢/١) ، تبين الحقائق، الزيلعي ، (١٢٢/١) ، المبسوط ،

السرخسي ، (١٠٩/١) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣١٢/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٤٤/١) ،

الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٨٢/١) .

(٢) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٢٢/١) .

(٣) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٦/١) .

(٤) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٦/١) .

(٥) انظر: تبين الحقائق، الزيلعي ، (١٢٢/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٩/١) .

(٦) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٢٢/١) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٨٢/١) .

وجه القول الرابع:

إنَّ المأمورَ به هو استعمال الصَّعيد بأن يلتزق بيده شيءٌ منه ، فأما ضرب اليد على ماله صلابَةً وملاسةً من غير التزاق شيءٍ منه بها فَسَفَهٌ^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

اختلف تصحيح قاضي خان في هذه المسألة فصَحَّح في شرح الجامع الصغير أنه لا يجوز التيمُّ بالملح الجبليّ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٢) ، وصَحَّح في الفتاوى جواز التيمُّ به ، مستعملاً لفظ (الصَّحيح)^(٣) .

وذكر الكمالُ بن الهمام أنَّ القولَ بالجواز هو المختار^(٤) وصَحَّحه^(٥) ، وصَحَّحه الشُّرئبلايُ أيضاً^(٦) .

وقد اختلف الفقهاء في التصحيح في هذه المسألة جاء في الفتاوى الهندية: " وإن كان جبليّاً ففيه روايتان ، وصُحِّح كلُّ منهما ، ولكنَّ الفتوى على الجواز "^(٧) ، وصَحَّح شمسُ الأئمة الحلوانيُّ أنه لا يجوز التيمُّ به^(٨) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٨٢/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١١٢/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٤١/١) .

(٤) انظر: زاد الفقير ، السيواسي ، (ص ١٠٣) .

(٥) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (١٣٢/١) .

(٦) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشُّرئبلايُ ، (ص ١١٩) .

(٧) الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٨٠/١) .

(٨) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٦/١) .

[٣٣] المسألة الرابعة: المُخْدَث في المِصْر إذا خاف البرْد فصلَّى بالتيَمِّم ، هل يجوز ذلك على قول أبي حنيفة .

الأقوال في المسألة:

- القول الأول: يجوز له أن يتيَمِّم عند أبي حنيفة ، ولا يجوز له ذلك عند الصّاحِبِينَ ^(١) .
- القول الثاني: إنّه يتوضّأ ولا يتيَمِّم بالإجماع ، وهو قول شمس الأئمة الحلواني ^(٢) .
- القول الثالث: إنّ قول محمّد بن الحسن مع قول أبي حنيفة في جواز التيمم ، وهي رواية غير الأصول ^(٣) .
- القول الرابع: إنّه لا خلاف في الحقيقة ، فأبو حنيفة إنّما قال ذلك في بلدٍ لا يوجد فيه ماءٌ حارٌّ ، وهما أجابا في بلدٍ يوجد به ماءٌ حارٌّ لكن بالتكلّف ^(٤) .

الأدلة:

وجه قول أبي حنيفة :

إنّ عدم الماء المسخّن ، والمكان الذي يُدفئ ليس بنادرٍ ، لأنّه قد يكون فيه غُرْباءٌ وفقراء لا يجدون ماءً سخناً يَدْفِئُون به ، أو لا يكون في القرية حمّامٌ ، أو لا يكون له أحرة الحمّام ^(٥) .

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٤٨/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٤٨/١) .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٤٨/١) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٤٨/١) .

« رواية غير الأصول » هي: رواية النوادر ، والأُمالي ، والرّقيات ، والكيسانيات ، والمهارونيات .

انظر: العناية ، الباهقي ، (١١٣/١) .

(٤) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٨٥/١) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٤٨/١) .

وجه قول الصاحبين:

إنَّ الغالبَ من حاله وجود الماء المسخَّن ، ووجود ما يُسْتَدْفَأُ به ، وعدمه نادرٌ، ولأنَّ في عُرْف بعض الديار أن تكون أجرة الحَمَّام بعد الخروج ، فيُمكنه أن يدخل الحَمَّام ويغتسل ويعتذر بالْعُسْرَة^(١) .

التصحيح ، ولفظه :

صحَّح قاضي خان أنَّ المحدث في المِصْر إذا خاف البرْد ، فصلَّى بالتيَمِّم ، فإنَّه لا يجوز له ذلك ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٢) .

وصحَّح هذا القولَ طاهرُ بن عبد الرّشيد البخاري^(٣) ، وزينُ الدِّين بن نجيم^(٤) ، وهو القولُ المصحَّح في الفتاوى الهندية جاء فيها: " لكنَّ الأصحَّ عدمُ الجواز إجماعاً " ^(٥) .

[٣٤] المسألة الخامسة: لو تيمَّم لردِّ السَّلام ، أو لعيادة المريض ، أو دخول المسجد ، أو مسح المصحف ، هل تجوز له الصَّلَاة بذلك التيمُّم ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا تجوز له الصَّلَاة بهذا التيمُّم ، وهو قول عامة العلماء ^(٦) .
القول الثاني: تجوز له الصَّلَاة بذلك التيمُّم ، وبه قال أبو بكر ابن سعيد البلُّخي^(٧) .

(١) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٧/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥١٨/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٩/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١١٤/١) .

(٣) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٩/١) .

(٤) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٤٨/١) .

(٥) الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٨١/١) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١١٥/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٧٩/١) ، تحفة الفقهاء ،

السمرقندي ، (٣٩/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١١٨/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٧٩/١) ،

المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣٦/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٥/١) ، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح

ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ١١٤) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١١٥/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٢٠/١) ، المحيط البرهاني ،

ابن مازة ، (١٣٦/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٧٤/١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

أنّ ذلك ليس بعبادة مقصودة بنفسه ، ولا هو من جنس أجزاء الصلاة ، ولا من ضروراتها ، فيقع طهوراً لما أوقعه لا غير^(١) .

وجه القول الثاني:

إنّ نوى قربة مقصودة تصحّ منه في الحال^(٢) .

التّصحیح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّه لو تيمّم لردّ السّلام ، أو لعيادة المريض ، أو دخول المسجد ، أو مسّ المصحف ، فإنّه لا تجوز له الصلاة بذلك التيمّم ، لأنّه لم ينو عبادة مقصودة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٣) .
وما صحّحه هو قول عامّة العلماء^(٤) ، وصحّحه الشّرنبلائي^(٥) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٧٩/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٩/١) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٢٣) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٣٩/١) .

(٢) انظر: إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ١١٩) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (١١٥/١) .

(٤) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٤٦٠/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٩٩/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٢٠/١) ، الفتاوى البرازية ، الكردي ، (١٣/١) .

(٥) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الأيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ١١٤) ، إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ١١٩) .

الفصل الثاني

الصلاة

ويشتمل على عشرة مباحث :

- المبحث الأول: الأذان ، وفيه ثلاث مسائل .
- المبحث الثاني: شروط الصلاة ، وفيه ست مسائل .
- المبحث الثالث: أداء الصلاة ، والقراءة فيها ، وفيه إحدى عشرة مسألة .
- المبحث الرابع: السَّهْو في الصلاة ، وفيه مسألتان .
- المبحث الخامس: القنوت في الصلاة ، وفيه مسألتان .
- المبحث السادس: الحَدَث في الصلاة ، وفيه ثلاث مسائل .
- المبحث السابع: الوتر ، وفيه مسألتان .
- المبحث الثامن: سجود التَّلاوة ، وفيه مسألتان .
- المبحث التاسع: صلاة المريض ، وصلاة العيد ، وفيه مسألتان .
- المبحث العاشر: صلاة الجنازة ، وفيه ثلاث مسائل .

المبحث الأول : الأذان

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : معنى التثويب في الفجر .

المسألة الثانية : كراهة ترك المنفرد الأذان والإقامة في الصلاة بالبيت ، أو في السفر، هل هما سواء ؟

المسألة الثالثة : إذا سلم الرجل على المؤذن في أذانه ، أو عطس رجل فحمد الله ، أو سلم على المصلي ، أو على من يقرأ القرآن ، أو على الإمام وقت الخطبة ، ففرغ المؤذن من الأذان ، والمصلي من الصلاة ، والقارئ من القراءة ، هل يلزمهم رد السلام وتشميت العاطس ؟

[٣٥] المسألة الأولى: معنى التثويب^(١) القديم في الفجر .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنه قَوْلُ: " الصلاة خيرٌ من النوم " ، مرتين في نفس الأذان ، رواه الثَّلَحي^(٢) ، وأبو يوسف عن الأصحاب^(٣) .

القول الثاني: إنه قَوْلُ: " الصلاة خيرٌ من النوم " بعد الأذان ، وهو مَرْوِيٌّ عن أبي حنيفة ، واختاره أبو بكر بن الفضل البخاري^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما رُوي أَنَّ بِلَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ فَوَجَدَهُ رَاقِداً ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " مَا أَحْسَنَ هَذَا ، اجْعَلْهُ فِي أَذَانِكَ " ^(٥) .

(١) التثويب: الدعاء مرةً بعد مرةً ، من قولك ثاب أي رجع ، وهو أن يقول المؤذِّن في أذان الصبح " الصلاة خير من النوم " مرتين بعد الحيلتين .

انظر: طلبه الطلبة ، النسفي ، (١٠/١) ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ، عبد المنعم ، (٤٣٠/١) .

(٢) « الثَّلَحي » هو: الإمام أبو عبد الله ، محمد بن شجاع الثَّلَحي ، من أصحاب الحسن بن زياد ، فقيه أهل العراق في وقته ، والمقدم في الفقه والحديث وقراءة القرآن ، مع ورع وعبادة ، له: المناسك ، تصحيح الآثار ، الرد على المشبهة ، توفي ساجداً في صلاة العصر سنة (٢٦٦هـ) .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٢٣) ، ناج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٤٢) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (١٧٣/٣) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٥٥/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩٢/١) .

(٤) انظر: الأصل ، الشيباني ، (١٠٩/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٦٧/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٩٩/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٣٠/١) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٦٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩١/١/١) ، البناية ، العيني ، (٩٩/٢) .
والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ، (٣٥٥/١) ، رقم (١٠٨١) ، وابن ماجه في سننه ، باب السنة في الأذان ، (٢٣٧/١) ، رقم (٧١٦) وهو من طريق حفص بن عمر بن سعد ، وقال عنه ابن حجر: " هذا حديث حسنٌ ، ورجاله رجال الصَّحيح " .

انظر: نتائج الأفكار في تخریج أحاديث الأذكار ، العسقلاني ، (٣٢٤/١) .

وجه القول الثاني:

إنه مأخوذ من الرجوع والعود ، والعود إنما يكون بعد الفراغ^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان بأن التشويب القلبي كان بعد الأذان ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٢) ، وصحح هذا القول فخر الإسلام البزدوي^(٣) .

[٣٦] المسألة الثانية: كراهة ترك المنفرد الأذان والإقامة في الصلاة بالبيت ، أو في السفر ، هل هما سواء ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه إذا صلى في بيته ، أو في سفره بغير أذان وإقامة ، كره ، وأجزأه^(٤) .
القول الثاني: إذا صلى في بيته بغير أذان وإقامة جاز ، وإن صلى في سفره دونهما كره^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٥٥/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٥٥/١) .

(٣) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٠٠/٢) .

« فخر الإسلام البزدوي » هو: الإمام أبو الحسن ، علي بن محمد ، الشهير بأبي العسر البزدوي الحنفي ، الإمام الكبير ، الجامع بين أشعات العلوم ، إمام الدنيا في الفروع والأصول ، كان ممن يضرب به المثل في حفظ المذهب ، له: المبسوط ، و شرح الجامع الكبير ، أصول البزدوي ، توفي سنة (٤٨٢هـ) .

انظر: الجواهر المضنية ، القرشي ، (٥٩٤/٢) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص٢٠٥) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص١٦٢) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٥٩/١) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٣٣/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٤٥/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٥٠/١) ، (٢٥١) .

الأدلة :

وجه جواز تركهما في بيته :

ما روي " أن ابن مسعود رضي الله عنه صلى بعلقة^(١) والأسود^(٢) بغير أذانٍ ولا إقامةٍ ، وقال :
يكفينا أذانُ الحي وإقامتهم " ^(٣) .

وجه كراهة تركهما في سفره :

إنه مخالفٌ لأمره عليه السلام لمالك بن الحويرث وابن عمِّ له ، وهو قوله عليه السلام : " إذا سافرتما فأذنا وأقيما " ^(٤) ، ولأنَّ مكانَ المسافر الذي هو فيه لم يُؤذَّن فيه لتلك الصلَاة بخلاف الموضع الذي فيه المقيم فقد أُذِّن وأقيم فيه لهذه الصلَاة فله أن يتركهما ^(٥) .

(١) هو: علقمة بن قيس بن عبد الله بن علقمة النخعي ، الإمام ، الحافظ ، فقيه الكوفة وعالمها مقررهما ، ثقة ثبت ، شهد صفين مع علي رضي الله عنه ، ولزم ابن مسعود رضي الله عنه حتى رأس في العلم والعمل ، وحدث عن جملة من الصحابة ، مات سنة (٦٢هـ) .

انظر: طبقات الفقهاء ، الشيرازي ، (٧٩/١) ، سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، (٥٣/٤) ، تقريب التهذيب ، العسقلاني ، (٣٩٧/١) .

(٢) هو: أبو عمرو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، الإمام ، القدوة ، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، حدث عن معاذ بن جبل ، وابن مسعود ، وعائشة ، وغيرهم رضي الله عنهم ، كان صواماً قواماً ، توفي سنة (٨٧٥هـ) .
انظر: سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، (٥٠/٤) ، طبقات الفقهاء ، الشيرازي ، (٧٩/١) ، تهذيب التهذيب ، العسقلاني ، (٣٤٢/١) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٧٧/١) ، كشف الحقائق ، الأنصاري ، (٣٩/١) .

والأثر أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب الاكتفاء بأذان الجماعة وإقامتهم ، رقم (١٩١١) ، ولفظه " يُجْزئنا أذانُ الحي وإقامتهم " ، والطبراني في المعجم الكبير ، رقم (٩٢٧٣) ، ولفظه : " أن ابن مسعود وعلقمة ، والأسود صلّوا بغير أذانٍ ولا إقامة " ، قال عنه الزيلعي " غريب " .
انظر: نصب الراية ، الزيلعي ، (٢٩١/١) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجماعة والإمامة ، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة ، (٢٢٦/١) ، رقم (٦٠٤) بلفظ : " إذا أتتما نحرجتما فأذنا ثم أقيما ثم ليؤمكما أكبركما " ، و مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب من يؤم القوم ، (١٣٤/٢) ، رقم (١٤٨٣) .

(٥) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٤٥/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٩١/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٣٣/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّ كراهةَ تركِ الأذان والإقامة مقصورةٌ على المسافر ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التَّصْحِيح) ^(١) ، وما صحَّحه هو المذهب ^(٢) .

[٣٧] المسألة الثالثة: إذا سلَّم الرَّجُلُ على المؤذِّن في أذانه ، أو عطس رجلٌ فحمد الله ، أو سلَّم على المصلِّي ، أو على مَنْ يقرأ القرآن ، أو على الإمام وقت الخطبة ، ففرغ المؤذِّن من الأذان ، والمصلِّي من الصَّلَاة ، والقارئ من القراءة ، هل يلزمهم ردُّ السَّلام وتشميتُ العاطس ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنَّ السامع يرُدُّ السَّلامَ في نفسه ، ويُسَمِّتُ العاطسَ في قلبه ، ولا يلزمه شيءٌ من ذلك إذا فرَغَ عما كان فيه ، وهو قول أبي حنيفة ^(٣) .

القول الثاني: إنَّه لا يفعل من ذلك شيئاً في الأذان والصَّلَاة وقراءة القرآن ، وإذا فرَغَ عما كان فيه فإنَّه يرُدُّ السَّلامَ ، ويشمَّتُ العاطسَ إن كان حاضراً ، وبه قال محمد ابن الحسن ^(٤) .

القول الثالث: إنَّه لا يفعل شيئاً من ذلك لا قبل الفراغ ولا بعده ، وهو قول أبي يوسف ^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٥٩/١) .

(٢) انظر: كنز الدقائق ، النسفي ، (١٨٠/١) ، النقاية ، المحبوي ، (١٨٠/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٣٣/١) ، الأصل ، الشيباني ، (١١١/١) ، الوقاية ، المحبوي ، (٣٩/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٢/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٥٠/١) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٢/١) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٩/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٣٨٦/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٢/١) ، المحيط الرهاني ، ابن مازة ، (٣٥٢/١) .

وجه القول بأنه لا يفعل شيئاً من ذلك في الأذان:

أنّ ذلك يُخلُّ بالتعظيم ، ويُغيّر النّظم لما فيه من ترك الموالاة ، ولأنّه ذكر معظم كالحطبة ^(١) .

التّصحیح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان القول أنّ السّامع لا يفعل شيئاً من ذلك لا قبل الفراغ ولا بعده ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح) ^(٢) .

وصحّح هذا القول طاهر بن عبد الرشيد البخاري ^(٣) ، وبرهان الدّين بن مازة ^(٤) ، وزين الدّين بن نجيم ^(٥) ، وصحّح في الفتاوى البرّازية ^(٦) ، وصحّح الشّرنبلاي في مسألة الأذان أنّه لا يرُدّ السّلام في نفسه ولا بعد الفراغ منه ^(٧) .

(١) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١٤٥/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٨٨/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٧٢/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩١/١) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٧٤/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٢/١) .

(٣) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٥٠/١) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٥٢/١) .

(٥) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٧٢/١) .

(٦) انظر: (١٩/١) .

(٧) انظر: إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٢١٥) .

المبحث الثاني : شروط الصلاة

وفيه ست مسائل :

- المسألة الأولى: مسُّ المَخْدِثِ للمُصْحَفِ من غير غلافٍ .
- المسألة الثانية: قدم المرأة هل هو عورةٌ فيمنع الصلاة إذا انكشف ؟
- المسألة الثالثة: هل يُعتبر الذَّكْرُ بانفراده عضواً يمنع انكشاف رُئعه جواز الصلاة ، أم تُضَمَّ الحُصَيَّتَانِ إليه في ذلك واعتبارهما معاً عضواً واحداً ؟
- المسألة الرابعة: حكم دفع المصحف ، أو اللوح الذي عليه شيءٌ من القرآن إلى الصبيان .
- المسألة الخامسة: حُكْمُ قراءة الجُنُبِ والحائض للقرآن .
- المسألة السادسة: لو كان بين الإمام والمقتدي حائطٌ كبيرٌ عليه باب مسدودٌ فيه ثقبٌ صغير لو أراد الوصول إلى الإمام لا يمكنه ، ولكن لا يشتبه عليه حال الإمام سماعاً ورؤيةً ، فهل يصح الاقتداء به ؟

[٣٨] المسألة الأولى: قول أبي حنيفة في مسُّ المُخْدَثِ للمُصْحَفِ من غير غلافٍ .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: يجوز له أن يمَسَّ المصحف في قول أبي حنيفة ^(١) .

القول الثاني: إنَّ قوله في ذلك إثم لا يحل له مسُّه من غير غلافٍ ^(٢) .

وجه القول بعدم جواز ذلك:

هو قوله تعالى: ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله ﷺ: " لا يمَسُّ القرآن إلا طاهرٌ " ^(٤) ، ولأنَّ تعظيم القرآن واجبٌ وليس من التعظيم مسُّ المصحف بيده حلها حَدَثٌ ^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ قول أبي حنيفة هو عدم جواز مسِّ المُخْدَثِ للمُصْحَفِ ، مستعمِلاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(٦) ، وما صحَّحه موافقٌ لما عليه المذهب ^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٤٨/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٤٨/١) .

(٣) سورة الواقعة ، الآية رقم (٧٩) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٣/١) .

والحديث أخرجه مالكٌ في الموطأ ، باب الأمر بالوضوء لمن مسَّ القرآن ، (٢٧٥/١) رقم (٥٣٤) ، والدارمي في سننه ، باب لا طلاق قبل نكاح ، (٢١٤/٢) رقم (٢٢٦٦) ، والطبراني في المعجم الكبير ، (٢١٣/١٢) رقم (٣١٣) ، قال أبوداود: " رُي هذا الحديث مسنداً ، ولا يصح " ، وقال الهيثمي: " رجاله موثقون " .

انظر: المراسيل ، أبو داود ، (١٢٢/١) ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الهيثمي ، (٢٧٦/١) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٤٠/١) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٤٨/١) .

(٧) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٦٢/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (١١٩/١) ، كنز الدقائق ، النسفي (١٣٤/١) ،

مختصر القندوري ، (٥٥-٥٦) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٩٣/١) .

[٣٩] المسألة الثانية: قدم المرأة هل هو عورة فيمنع الصلاة إذا انكشف ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنَّ القدم ليس بعورة ، فلا يمنع انكشافها الصلاة ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وبه قال الكرخي ، وهو أحد قولَي الإمام أبي جعفر الهندي^(١) .

القول الثاني: إنها عورة ، وهو رواية عن أبي حنيفة ، وأحد قولَي أبي جعفر الهندي^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول :

إنَّها قد تُبتلى بإبداء قدمها إذا مشت حافية ، أو متنعلة فرمًا لا تجد الخف ، ولأنَّ الاشتهاء لا يحصل بالنظر إلى القدم كما يحصل بالنظر إلى الوجه ، فإذا لم يكن الوجه عورة مع كثرة الاشتهاء فالقدم أولى^(٣) .

وجه القول الثاني:

ما روي أنَّ أمَّ سلمة رضي الله عنها قالت: " سألتُ النبي ﷺ أتُصلي المرأة في درع وخمار ، وليس لها إزار ؟ قال: إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها " ^(٤) .

(١) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٢١٤/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٣٠٦/١) ، زاد الفقير ، السيواسي ، (ص ١١٧) .

(٢) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (١٩٩/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٧٩/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٣٠٦/١) .

(٣) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٢١٤/١) .

(٤) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (١٩٩/١) .

والحديث أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب في كم تصلي المرأة ، (١٧٣/١) ، رقم (٦٤٠) ، والحاكم في المستدرک ، كتاب الصلاة ، باب التأمين ، (٣٦٨/١) رقم (٩١٨) ، وقال عنه: " هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه " ، وقال ابن الجوزي: " في هذا الحديث مقال ، وهو أنَّ عبد الرحمن بن عبد الله قد ضقه يحيى ، وقال أبو حاتم لا يحتج به " .

انظر: التحقيق في مسائل الخلاف ، ابن الجوزي ، (٣٢٣/١) ، تنقيح أحاديث التعليق ، ابن عبد الهادي ، (٣١٣/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أنَّ انكشاف القدم لا يمنع الصلاة ، لكونها ليست بعورة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التَّصْحِيح) ^(١) .

وما صحَّحه هو المذهب ^(٢) ، والمعتمد أيضاً ^(٣) ، وصَحَّح المرغيناني كونها ليست بعورة ^(٤) ، وصَحَّحه الزَّيْلَعِيُّ ^(٥) ، وبرهان الدين بن مازة ^(٦) ، والشَّرنْبِلَالِيُّ ^(٧) ، وصَحَّح في الفتاوى التاتارخانية ^(٨) ، وصَحَّح المؤصِّلِيُّ أنَّها ليست بعورة في الصلاة ، وعورةٌ خارج الصلاة ^(٩) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٤٨/١) .

(٢) انظر: كنز الدقائق ، النسفي ، (١٨٣/١) ، النقاية ، الهبوبي ، (١٩٤/١) ، الوقاية ، الهبوبي ، (٣٩/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١١٥/١) .

(٣) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٩٦/٢) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٤٥/١) .

(٥) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٥٤/١) .

(٦) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٧٩/١) .

(٧) انظر: إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٢٦٧) ، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٢٤١) .

(٨) انظر: (٣٠٦/١) .

(٩) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، المؤصلي ، (١٥٢/١) .

« المؤصلي » هو: الإمام أبو الفضل ، عبد الله بن محمود بن مودود بن محمود المؤصلي ، وُلد بالمؤصل سنة (٥٩٩هـ) ، من أفراد الدهر في الفروع والأصول ، كان فقيهاً ، فاضلاً ، عارفاً بالمذهب ، ولي قضاء الكوفة ، من تصانيفه: المختار للفتوى ، وكتاب الاختيار لتعليل المختار ، وكتاب المشتمل على مسائل المختصر ، توفي سنة (٦٨٣هـ) .

انظر: الجواهر المضئية ، القرشي ، (٣٤٩/٢) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٧٧) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ١٣٧) .

[٤٠] المسألة الثالثة: هل يُعتبر الذَّكْرُ بانفراده عضواً يمنع انكشاف رُبْعِهِ جواز الصَّلَاةِ ، أم تُضَمُّ الخصيتان إليه في ذلك واعتبارهما معاً عضواً واحداً ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن كلَّ واحدٍ منهما يُعتبر عضواً على حِدَةٍ ^(١) .

القول الثاني: إنهما يُعتبران عضواً واحداً ^(٢) .

الأدلة :

وجه القول الأول:

الاعتبار بالدِّية ، ففي باب الدية دية كلِّ منهما على حِدَةٍ مختلفة عن الآخر فكذلك هنا مختلفان ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ تفعُّلهما واحدٌ ، وهو الإيلاد ، ولأنَّ الخصيتين تبعٌ للذكر ^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القول أنَّهما عضوان مختلفان فالذكر يُعتبر عضواً بانفراده ، وكذلك الخصيتان ، وقد اختلف لفظه في التصحيح فاستعمل لفظ (الأصح) في شرح الجامع الصغير ^(٥) ، ولفظ (الصَّحيح) في الفتاوى ^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان، (٨٤/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٨٠/١) ، الجوهر النيرة ، الزبيدي ، (٦٤/١) .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٨٠/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٨٤/١) .

(٣) انظر: العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٢١٧/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٣٢/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٤٧/١) .

(٤) انظر: فتح القدير ، السيوطي ، (٢٦٩/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩٦/١) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٢١٧/١) .

(٥) انظر: (١٤٧/١) .

(٦) انظر: (٨٤/١) .

وما صحّحه هو الصحيح من المذهب ^(١) ، وصحّح هذا القول المرغيناني ^(٢) ، وبرهان الدّين بن مازة ^(٣) ، والزّيلعي ^(٤) ، والشّرنبلاي ^(٥) .

[٤١] المسألة الرابعة: حكم دفع المصحف ، أو اللّوح الذي عليه شيء من القرآن إلى الصبيان .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا بأس بدفع المصحف ، واللّوح الذي عليه شيء من القرآن إلى الصّبيان ^(٦) .
القول الثاني: إنّ دفع المصحف ، أو اللّوح الذي كُتب فيه القرآن إليهم مكروه ، وبه قال بعض المشايخ ^(٧) .

الأدلة:

وجه القول الأوّل:

إنّ الصبيان غير مخاطبين بالطّهارة ، وفي منع دفع المصحف إليهم تضييع حفظ القرآن ، وفي تأخيرهم إلى البلوغ تقليل لحفظه أيضاً فيُرخّص في ذلك للضرورة ، وفي أمر الأولياء بتطهير الصبيان حرج عليهم ومشقّة ^(٨) .

(١) انظر: البناية شرح الهداية، العيني ، (١٣٢/٢) ، الاختيار لتعليل المختار، (١٥٣/١) ، الهداية، المرغيناني ، (٤٦/١) .

(٢) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٤٦/١) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٨٠/١) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٥٦/١) .

(٥) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٢٤٢) إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٢٧٠) .

(٦) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٣/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٠٢/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٤٩/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٧٧/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٦٧/١) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٤٩/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٦٧/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٦٥٣/١) ، العناية شرح الهداية ، الباهقي ، (١٤٤/١) .

(٨) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٤٩/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٦٥٣/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٦٧/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٣٤٩/١) .

وجه القول الثاني:

أنّ الدافع مكلفٌ بعدم الدّفع ، فيجب عليه أن لا يدفع إليهم ، كما يجب عليه أن لا يلبس الصبيّ الحرير ، وأن لا يسقيه الخمر ، وأن لا يوجّهه إلى جهة القبلة عند قضاء الحاجة ^(١) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان القول بأنّه لا بأس بدفع المصحف ، أو اللّوح الذي عليه شيء من القرآن إلى الصّبيان ، لأنّهم غير مخاطّبين بالطّهارة ، وفي التأخير تعطيل حفظ القرآن ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(٢) .

وما صحّحه هو قول عمّة المشايخ ^(٣) ، وصحّحه المرغيناني ^(٤) ، والزيلعي ^(٥) ، والقاري ^(٦) ، وصحّح في الفتاوى الهندية ^(٧) .

[٤٢] المسألة الخامسة: حُكْم قراءة الجُنب والحائض للقرآن .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يُباح للجُنب والحائض قراءة القرآن ، ويستوي في ذلك الآية التامة وما دون الآية ، وهو قول عمّة العلماء ^(٨) .

(١) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٦٥٣/١) ، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٦٧/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٤٩/١) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٧٧/١) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٣/١) .

(٥) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٦٧/١) .

(٦) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (١٢٦/١) .

(٧) انظر: (٩٣/١) .

(٨) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٥٠/١) .

القول الثاني: لا بأس بقراءة الجُنب والحائض ما دون الآية ، وبه قال الطحاوي ، والفقيه أبو الليث ، وذكر أنه رواية ابن سماعة^(١) عن أبي حنيفة^(٢) .

القول الثالث: إثمهما يُمنعان عن قراءة ما دون الآية على قصد قراءة القرآن كما يُمنع من قراءة آية تامة ، وهو قول الكرخي^(٣) .

الأدلة:

وجه قول الأول:

ما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: " لا يقرأ الجُنب ولا الحائض شيئاً من القرآن " ^(٤) .

(١) هو: الإمام أبو عبد الله ، محمد بن سماعة بن عبيد بن هلال التميمي ، حدث عن الليث بن سعد ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وأخذ الفقه عنهما ، وهو من الحفاظ الثقات ، ولي قضاء بغداد للمأمون ، له كتاب أدب القضاء ، وكتاب المحاضر والسجلات ، توفي سنة (٥٢٣هـ) .

انظر: تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٤٠) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٢٢) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (١٦٨/٣) .

(٢) انظر: مختصر الطحاوي ، (٣٤٤/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٥٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٦٤/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٢٤/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٤٤٨/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٧١/١) .

(٣) انظر: العناية شرح الهداية ، البابري ، (١٤٢/١) ، المبسوط ، الشرنخسي ، (١٥٢/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٢٤/١) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٣/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٧/١) .

والحديث أخرجه ابن ماجة في سننه ، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة ، (١٩٥/١) ، رقم (٥٩٥) ، أخرجه الترمذي في سننه ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الجنب والحائض وأثمهما لا قرآن القرآن ، (٢٣٦/١) ، رقم (١٣١) ، وقال: " حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عتيار ... وصحبت محمد بن إسماعيل يقول: إن إسماعيل بن عتيار يروي عن أهل الحجاز ، وأهل العراق أحاديث منكورة ، كأنه ضعف روايته عنهم فيما يتفرد به " ، وقال عنه ابن الملقن: " هذا الحديث فيه مقال " .

انظر: البدر المنير ، ابن الملقن ، (٥٤٣/٢) .

وما رُوي عن عليٍّ عليه السلام قال: " إنَّ رسول الله ﷺ لم يكن يُحجبه عن قراءة القرآن شيءٌ ليس الجَنَابَةُ " ^(١).

وجه القول الثاني:

إنَّ المتعلِّقَ بالقرآنِ حكمان ، حوَّارُ الصَّلَاةِ ، ومنعُ الحائضِ عن قراءته ، ثمَّ في حقِّ أحدِ الحكمين يُفصَّلُ بين الآية وما دونها ، فكذلك في الحكم الآخر ، ولأنَّ النُّظْمَ والمعنى قاصران فيه ، ولهذا لا تجوز الصَّلَاةُ به ^(٢) .

وجه القول الثالث :

إنَّ الكلَّ قرآنٌ ^(٣) .

التَّصْحِيحُ ، ولفظه:

صحَّحَ قاضي خان القولُ بأنَّه لا يُباحُ للجُنُبِ والحائضِ قراءة شيءٍ من القرآن سواء آيةً تامةً أو ما دونها ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(٤) .
وما صحَّحه هو المذهب ^(٥) ، وقول عامة المشايخ ^(٦) ، وصحَّحه الكاساني ^(٧) .

(١) انظر: شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٣٤٥/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٥٠/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٤٤٧/١) .

والحديث أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب في الجنب يقرأ القرآن ، (٥٩/١) ، رقم (٢٢٩) .
والترمذي في سننه ، كتاب الطهارة ، باب في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن مجنَّباً ، (٢٧٣/١) ، رقم (١٤٦) ، وقال: " حديث عليٍّ حديث حسنٌ صحيحٌ " ، وأخرجه الحاكم في المستدرک ، كتاب الأُطعمه ، (٢٠٨/٤) ، (٧١٦٢) ، وقال: " هذا حديثٌ صحيح الإسناد ، ولم يُخرِّجاه " .

(٢) انظر: العناية شرح الهداية ، البهاري ، (١٤٢/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٥٢/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٢٤/١) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٥٢/٣) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٥٠/١) .

(٥) انظر: مختصر القدوري ، (ص ٥٥) ، الوقاية ، الهبوي ، (٢٦/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (١٣٢/١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٣٣/١) ، النقاية ، الهبوي ، (١١٩/١) .

(٦) انظر: تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٣٢/١) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٥٠/١) .

[٤٣] المسألة السادسة: لو كان بين الإمام والمقتدي حائطٌ كبيرٌ عليه باب مسدودٌ فيه نقبٌ صغير ، لو أراد الوصول إلى الإمام لا يمكنه ، ولكن لا يشتبه عليه حال الإمام سماعاً ورؤية ، فهل يصح الاقتداء به ؟

الأقوال في المسألة:

- القول الأول: إن ذلك يمنع صحة الاقتداء ، وهو قول بعض المشايخ ^(١) .
القول الثاني: إنه لا يمنع صحة الاقتداء ، وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه إذا لم يمكنه الوصول إلى الإمام فقد اختلف المكان ، واختلاف المكان مانعٌ من صحة الاقتداء ^(٣) .

وجه القول الثاني:

ما روي: " أن رسول الله ﷺ كان يُصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها ، والناس يُصلون بصلاته " ^(٤) ، إن الحائط إنما يصير مانعاً لاشتباه حال الإمام على المقتدي ، لا لاختلاف المكان ، لأن القدر المشغول بالحائط لو كان فارغاً لا يختلف المكان ^(٥) .

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤١٥/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٤٦/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٤٥/١) .

(٢) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٨٤/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤١٥/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٢٩/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٦١/١) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤١٥/١) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦١/١) .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة ، (٢٥٥/١) رقم (٦٩٦) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب العمل الدائم وإن قل ، (١٨٨/٢) ، رقم (١٧٧٧) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤١٥/١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان بأنَّ ذلك لا يمنع صحَّة الاقتداء ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (والذي يُصحَّح هذا الاختيار)^(١) .
وما صحَّحه هو قولُ بعض المشايخ ، واختاره شمس الأئمة الحلواني^(٢) ، وصحَّحه برهان الدِّين بن مازة^(٣) ، والشُّرنبلالي^(٤) .

(١) انظر: تناوى قاضي خان ، (١/٦١) .

(٢) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص٢٩٣) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١/٤١٥) ، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ، (٢٩٣) .

(٤) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص٢٩٣) .

المبحث الثالث : أداء الصلاة ، والقراءة فيها

وفيه إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى: رجلٌ دخل مسجداً لصلاة الظهر، فشرع في الركعة الأولى ، وقبل تقييدها بالسجدة أقيمت صلاة الظهر ، فهل يقطع صلاته أم لا ؟

المسألة الثانية: المراد من قول محمد بن الحسن في الجامع الصغير: " رجلٌ دخل مسجداً قد صلى فيه أهله لا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له " .

المسألة الثالثة: إذا فتح المصلي على غير المصلي ، فهل يُشترط في بطلان الصلاة تكرار الفتح أو لا ؟

المسألة الرابعة: المسبوق إذا قعد مع الإمام في التشهد فتشهد معه ، ثم فرغ من التشهد ، فماذا يصنع ؟

المسألة الخامسة: القراءة في الصلاة بلسانٍ آخر سوى الفارسيّة على قول أبي حنيفة .

المسألة السادسة: رجلٌ صلى وحده بعد خروج الوقت ، هل يجهر بالقراءة أم يخافت بها ؟

المسألة السابعة: لو قرأ في صلاته خاتمة السورة ، ولم يقرأ السورة من أولها ، هل يكره أم لا ؟

المسألة الثامنة: رجلٌ صلى أربع ركعات تطوعاً فقرأ في إحدى الركعتين الأوليين لا غير ، فعلى قول أبي حنيفة هل يقضي ركعتين أو أربعاً ؟

المسألة التاسعة: رجلٌ صلى أربع ركعات تطوعاً فقرأ في إحدى الركعتين الآخرين فقط ، فعلى قول أبي حنيفة هل يقضي ركعتين أو أربعاً ؟

المسألة العاشرة: إذا ذكر اسم النبي ﷺ مراراً في موضع واحد ، هل يتكرر وجوب الصلاة عليه ؟

المسألة الحادية عشرة: هل ينوي الإمام في تسليمه القوم والحفظة في التسليمتين ، أم في التسليمة الأولى لا غير ؟

[٤٤] المسألة الأولى: رجلٌ دخل مسجداً لصلاة الظهر، فشرع في الركعة الأولى ، وقبل تقييدها بالسجدة أقيمت صلاة الظهر ، فهل يقطع صلاته أم لا ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه يقطعها ، وهو قول فخر الإسلام علي البزدوي ، وقال به بعض المشايخ^(١) .
القول الثاني: إنه لا يقطعها وإن لم يقيدها بالسجدة ، وهو أحد قولَي محمد بن إبراهيم الميдаي^(٢) ، وبه قال بعضُ المشايخ أيضاً^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ في ذلك إحرازاً لفضيلة الجماعة ، وثواب تكبيرة الإحرام ، لأنَّ ما دون الركعة ليس له حكم الصلَاة ولأنَّه بمحلِّ الرَفْض ، وهذا القطع للإكمال^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ في ذلك تقضاً للصلَاة ، وإبطالاً لها بغير عذرٍ ، وهو حرامٌ ، ولأنَّ الجماعة سنَّةٌ فلا يجوز إبطالُ الفريضة لمراعاة السنَّة ، فإنَّه لو شرع في التطوع ولم يقيدها بالسجدة حتى أقيمت الصلَاة للفريضة ، فإنَّه لا يقطعها فكذا إذا شرع في الفرض^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٧٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٢٥/١) ، المحيط الرهائي ، ابن مازة ، (٤٥٠/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٦١٠/١) .

(٢) هو: محمد بن إبراهيم الضرير الميდაي ، شيخٌ كبيرٌ من أئمة الحنفية ، عارفٌ بالمذهب ، قلما يُوجد مثله في الأعصار ، وهو من أقران أبي أحمد نصر العياضي .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٠١) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (١٦/٣) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٧٧/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٦٣/٢) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٢/١) ، المحيط الرهائي ، ابن مازة ، (٤٥٠/١) ، النافع الكبير لمن يطالع

الجامع الصغير ، اللكنوي ، (٩٠/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٧١/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٣٨/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٧٧/١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه لو دخل رجلٌ مسجداً لصلاة الظهر، فشرع في الركعة الأولى ، وقبل تقييدها بالسَّجدة أقيمت صلاةُ الظهر ، فإنه يقطع الصَّلَاة حينئذٍ ، لأنَّ ما دون الركعة ليس له حكم الصَّلَاة ، فإنه لو حلف لا يصلي ، لا يحث بما دون الركعة ، مستمِعِلاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(١) .

وما صحَّحه هو المذهب^(٢) ، وصحَّح هذا القولُ السرخسي^(٣) ، والمرغيناني^(٤) ، والكاساني^(٥) ، وزين الدِّين بن نجيم^(٦) ، وصُحِّح في الفتاوى الهندية^(٧) .

[٤٥] المسألة الثانية: المراد من قول محمد بن الحسن في الجامع الصغير: " رجلٌ دخل مسجداً قد صلى فيه أهله لا بأس بأن يتطوَّع قبل المكتوبة ما بدا له " .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنَّه أراد به إذا كان في الوقت سعةً ، أمَّا إذا ضاق الوقت فترك التطوَّع^(٨) .
القول الثاني: إنَّه أراد به التطوَّع قبل العصر والعشاء دون الفجر والظهر ، وهو قول فخر الإسلام البزدوي ، والحلواني ، وغيرهما^(٩) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٧٧/١-١٧٨) .

(٢) انظر: بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٧١/١) ، وقاية الرواية في مسائل الهداية ، المحبوبي ، (٦٨/١) ، النفاية ، المحبوبي ، (٣٣٧/١) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٧٥/١) .

(٤) انظر: بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٧١/١) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٢/١) .

(٦) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٧٦/٢) .

(٧) انظر: (١٧٩/١) .

(٨) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٠/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٤٨/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٧٢/١) .

(٩) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٠/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٧٢/١) ، النافع الكبير لمن يُطالع الجامع الصغير ، اللكنوي ، (٩١/١) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٣٧٩/١) .

القول الثالث: إنه أراد به الكل ، وهو قول صدر الإسلام البزدوي^(١) ، و الكرخي ، وروي عن الحسن بن زياد ، واختاره أبو الليث السمرقندي^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن السنة بعد المكتوبة شرعت لجبر قصان تمكن في المكتوبة ، وقبلها لقطع طمع الشيطان عن المصلي ، والمنفرد إلى ذلك أحوج^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن سنة الفجر لها حكم الوجوب ، وفي ترك سنة الظهر وعيد شديد ، فلهما زيادة مزية ، وهو قوله ﷺ في سنة الفجر: " صلّوها ولو طردتكم الخيل "^(٤) ، وقال في سنة الظهر: " من ترك الأربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي "^(٥) .

(١) هو: القاضي أبو اليسر ، محمد بن محمد بن الحسين البزدوي الحنفي ، المعروف بصدر الإسلام ، وهو أخو فخر الإسلام أبو العسر البزدوي ، كان أبو اليسر من الفقهاء الكبار بما وراء النهر ، ومن نحول المناظرين ، تولى القضاء بسمرقند ، ودرس ببخارى ، كُتِبَ بأبي اليسر يسر تصانيفه ، توفي سنة (٤٩٣هـ) .

انظر: تاج الترجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٧٥) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٩٨/٤) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٤) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨٩/١-٩٠) ، الهداية ، المرغيناني ، (٧٢/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٤٨/١) ، البناء شرح الهداية ، العمري ، (٥٧٦/١) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ، (٣٨٠/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٠/١) .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب في تخفيفهما ، (٢٠/٢) ، رقم (١٢٥٨) ، ولفظه: " لا تدعوها وإن طردتكم الخيل " .

وقال عنه النووي: " وفي إسناده رجلٌ مختلفٌ في توثيقه " .

انظر: خلاصة الأحكام ، النووي ، (٥٣٣/١) .

(٥) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٧٢/١) ، النافع الكبير لم يطالع الجامع الصغير ، اللكنوي ، (٩١/١) .

والحديث قال عنه ابن حجر: " حديث من ترك الأربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي ، لم أجذه " ، وقال عنه الزيلعي أيضاً: " غريبٌ جداً " .

انظر: نصب الراية ، الزيلعي ، (١٦٢/٢) ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، العسقلاني ، (٢٠٥/١) .

وجه القول الثالث:

إنَّ النبي ﷺ ما أتى بالسُّنن إلاَّ عند أداء المكتوبات بالجماعة ، فإذا أتى بها إذا صَلَّى وحده لم يكن أتى آتياً بسنة رسول الله ﷺ (١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القول بأنَّ المراد من قول محمد بن الحسن هو ما إذا كان في الوقت سعةً ، وإن كان فيه ضيقٌ ترك ، معللاً ذلك بقوله: " لأنَّ السنة بعد المكتوبة شرعت لجبر نقصان تمكّن في المكتوبة ، وقبلها لقطع طمع الشيطان عن المصلي ، فيقول لما لم يُطعني في ترك ما لم يُكتب عليه كيف يُطعني في ترك ما كُتب عليه ، والمنفرد إلى ذلك أحوج " ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح) (٢) .

وفي المحيط البرهاني: " والقول الأول أظهر ، والأخذ به أحوط " (٣) ، وقد صرح محمدٌ رحمه الله بأنَّ القول الأول هو المراد ، جاء في كتابه الأصل: " فإن صَلَّى في مسجد حيَّه أيتطوع قبل المكتوبة ؟ قال: إن كان في الوقت سعةً فلا بأس بذلك ، وإن خاف ذهاب الوقت بدأ بالمكتوبة " (٤) ، وصحَّح هذا القول السرخسي (٥) ، واللكنوي (٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٠/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٤٨/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٠/١) .

(٣) انظر: (٤٤٨/١) .

(٤) انظر: (١٤٠/١) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي (١٦٧/١) .

(٦) انظر: النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير ، اللكنوي ، (٩١/١) .

[٤٦] المسألة الثالثة: إذا فتح المصلّي على غير المصلّي ، فهل يُشترط في بطلان الصّلاة تكرار الفتح أو لا ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُشترط تكرار الفتح لفساد الصّلاة ، وهي رواية الأصل^(١) .

القول الثاني: لا يُشترط التّكرار ، وهي رواية الجامع الصّغير^(٢) .

الأدلة :

وجه رواية الأصل:

إنّ التّكرار ليس من أعمال الصّلاة فيُغنى القليل منه كالخطوة والخطوتين^(٣) .

وجه رواية الجامع الصّغير:

إنّ الكلام يُضادّ الصّلاة ، والشّيء يبطل بضدّه قلّ أو كثر ، فالكلام بنفسه قاطعٌ للصّلاة وإن قلّ^(٤) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان القول أنّه لا يُشترط تكرار الفتح لفساد الصّلاة ، لأنّه كلامٌ فيكون مفسداً إذا أراد به تعليمه ، فإن أراد به قراءة القرآن دون التّعليم لا تفسد صلاته ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٥) .

(١) انظر: (١٧٠/١) ، شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (١٩٣/١) .

(٢) انظر: (ص ١٥٣) ، شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (١٩٣/١) .

(٣) انظر: البناية شرح الهداية ، العينيّ ، (٤١٥/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٩٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعيّ ، (٢٩٣/١) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٩٠/١) ، الهداية ، المرغينانيّ ، (٦٢/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٦/١) ، شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (١٩٣/١) .

وصحح هذا القول طاهر بن عبد الرشيد البخاري^(١) ، والزيلعي^(٢) ، وصحح في الفتاوى الهندية^(٣) ، وفي العناية: " وقيل هو الصحيح " ^(٤) .

[٤٧] المسألة الرابعة: المسبوق إذا قعد مع الإمام في التشهد فتشهد معه ، ثم فرغ من التشهد ، فماذا يصنع ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنه يشككت ، وهو قول أبي بكر الرازي^(٥) .

القول الثاني: يُكرّر التشهد إلى أن يُسلم الإمام ، وهو قول محمد بن شجاع الثلجي^(٦) .

القول الثالث: إنه يدعو بالدعوات التي في القرآن^(٧) ، ويصلي على النبي ﷺ ، وهو رواية هشام عن محمد بن الحسن ، ورواية إبراهيم بن رستم^(٨) عنه أيضاً^(٩) .

(١) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٢١/١) .

(٢) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٩٣/١) .

(٣) انظر: (١٥٧/١) .

(٤) انظر: (٣٢٤/١) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٣٥/١) ، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، (١٢٤/١) ، المحيط البرهاني ،

ابن مازة ، (٣٧٤/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٣٢/١) .

« أبو بكر الرازي » هو: الإمام علي الرازي ، من أقران محمد بن شجاع ، كان ورعاً زاهداً مع سحاء وإفضال ، عارفاً بالمذهب .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٦٢٤/٢) .

(٦) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٩١/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٣٥/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ،

(٣٣٢/١) ، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، (١٢٤/١) .

(٧) كالدعوات الواردة في آخر سورة البقرة: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا مُّسِيئِينَ وَلَا نَحْكُمْنَا ... ﴾ الآية .

(٨) هو: أبو بكر ، إبراهيم بن رستم المزوزي ، أحد الأعلام ، تفقه على محمد بن الحسن ، وروى عنه النوادر ، وتفقه

عليه جهم غفير ، وثقه ابن معين وضعفه ابن عدي ، عرض عليه المأمون القضاء فامتنع ، مات بنيسابور سنة

(٢١١هـ) .

انظر: الطبقات الستية ، الغزالي ، (١٩٤/١) ، تاج العرجم ، قطلوبغا ، (ص ٨٦) ، الجواهر المضية ، القرشي ،

(٨٠/١) .

(٩) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٣٢/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٧٤/١) .

القول الرابع: إنه بالخيار إن شاء أتى بالدُّعوات المذكورة في القرآن ، وإن شاء صلى على النبي ﷺ^(١) .

الأدلة :

وجه القول الأول:

إنَّ الدعاء مؤخَّرٌ إلى آخر الصَّلَاة في القعدة الأخيرة ، وهذه قعدة أولى في حقِّه^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ هذه القعدة الأولى في حقِّه ، والزيادة على التشهد في القعدة الأولى غير مسنونة ، ولا معنى للسكوت في الصَّلَاة إلا الاستماع ، فينبغي أن يُكرَّر التشهد مرَّةً بعد أخرى^(٣) .

وجه القول الثالث:

إنَّ فيه متابعة للإمام ، لأنَّ المصلِّي إنما لا يشتغل بالدعاء في خلال الصَّلَاة لما فيه من تأخير الأركان ، وهذا المعنى لا يوجد هنا^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القول بأنَّ المسبوق يدعو كما يدعو الإمام ، ولا يترك المتابعة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٥) .

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٧٤/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٩١/٢) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٣٥/١) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٣٢/١) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٣٥/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٩/١) .

وصحح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(١)، والسرخسي^(٢)، وفي الجوهرة النيرة نقلاً عن النهاية: "المختار أنه يأتي بالتشهد وبالصلاة على النبي ﷺ والدعوات"^(٣).

وصحح في الفتاوى أن المسبوق يترسل في التشهد حتى يفرغ من التشهد عند سلام الإمام مستعملاً لفظ (الصحيح)^(٤).

[٤٨] المسألة الخامسة: القراءة في الصلاة بلسان آخر سوى الفارسية على قول أبي حنيفة.

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنه لا تجوز القراءة بلسان غير الفارسية في قول أبي حنيفة، وهو قول أبي سعيد البردعي^(٥).

القول الثاني: جواز القراءة في الصلاة بأي لسان كان سوى الفارسية^(٦).

(١) انظر: فتاوى النوازل، السمرقندي، (ص ٨٣).

(٢) انظر: المبسوط، السرخسي، (٣٥/١).

(٣) انظر: الجوهرة النيرة، الزبيدي، (٥٥/١).

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان، (٦٦/١).

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان، (٢٠١/١)، العناية شرح الهداية، البابري، (٢٣٦/١)، البناية شرح الهداية، العيني، (١٧٩/٢).

(البردعي) هو: أبو سعيد أحمد بن الحسين البردعي، نسبة إلى بردعة بلدة بأذربيجان، أحد الفقهاء الكبار، تفقه عليه الكرخي، وأبو طاهر الدباس، أقام ببغداد ودرس بها، ونحج إلى الحج فقتل في وقعة القرامطة مع الحجاج سنة (٣١٧هـ).

انظر: الطبقات الستية، الغزي، (٣٤١/١)، الجواهر المضية، القرشي، (١٦٣/١)، الفوائد البهية، اللكنوي، (ص ٢٦).

(٦) انظر: الهداية، المرغيناني، (٤٩/١).

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه إنما يجوز القراءة بالفارسيّة دون غيرها لقُرب الفارسيّة من العربيّة ^(١).

وجه القول الثاني:

قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُجْرِ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(٢) ، فوصفه بكونه في زُجْرِ الأولين ، ولم يكن القرآن بنظمه فيها لا محالة ، فتعيّن أن يكون بمعناه فيها ، والمقروء بغير الفارسيّة على سبيل الترجمة مشتملٌ على معنى القرآن فيكون جائزاً إلحاقاً به ، ولأنّ المنزّل هو المعنى عنده ، وهو لا يختلف باختلاف اللُّغات ^(٣).

التّصحیح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أن جواز القراءة لا يختص بالفارسيّة ، بل تجوز القراءة بغيرها ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(٤) .
وصحّح هذا القول المرغيناني ^(٥) ، والزيلعي ^(٦) .

(١) انظر: الفتاوى التاتارخانيّة ، الدهلوي ، (٣٣٧/١) ، العناية شرح الهداية ، البايزي ، (٢٣٦/١) .

(٢) سورة الشعراء ، الآية رقم (١٩٦) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٠٧/١) ، العناية شرح الهداية ، البايزي ، (٢٣٦/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٨/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٧٩/٢) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠١/١) .

(٥) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٤٩/١) .

(٦) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٨/١) .

[٤٩] المسألة السادسة: رجلٌ صَلَّى وحده بعد خروج الوقت ، هل يجهر بالقراءة أم يخافت بها ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إن صَلَّى وحده ، فإنه يُخافت بالقراءة ، وهو قول بعض المشايخ ^(١) .
القول الثاني: إنه يتخير بين الجهر والمخافتة ، والجهر أفضل ، وهو قول أبي اليُسْر البزْذَوِي ، وبه قال بعض المشايخ ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الجهر سنة الجماعة ، أو الأداء في الوقت ، أمّا بعد خروجه فلا ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّه مخيرٌ إن شاء جهر لأنَّه إمام في حق نفسه ، وإن شاء خافت ، لأنَّه ليس معه من يسمعه فلمّا تجاذب موجب الجهر والإخفاء ثبت التخيير ، ولأنَّ القضاء يكون على هيئة الأداء ، وفي الأداء المنفرد يتخير بين الجهر والمخافتة ، والجهر أفضل فكذا في القضاء ، وكوّن الجهر أفضل لأنَّ فيه تشبُّهاً بالجماعة ، والمنفرد إن عجز عن تحقيق الصلوة بجماعة لم يعجز عن التشبُّه ^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢١٦/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٠/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢١٦/١) ، تبين الحائق ، الزيلعي ، (٣٢٢/١) ، المحيط البرهاني ،

ابن مازة ، (٣١٠/١) ، منحة الخالق ، ابن عابدين ، (١٠٤/٢) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص٧٦) ، فتاوى قاضي خان ، (٧٠/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢١٦/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢١٦/١) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٥٦/١) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٢٦٨/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٩٦/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ المنفرد يتخيَّر بين الجهر والمخافتة ، والجهر أفضل ، مستعمِلاً في تصحيحه لفظ (التَّصْحِيح) ^(١).

وما صحَّحه هو المذهب ^(٢) ، قال المرغيناني: " وإن كان منفرداً فهو مخيَّر إن شاء جهر وأسمع نفسه ، وإن شاء خافت " ^(٣) ، وفي الهداية: " والأفضل هو الجهر ليكون الأداء على هيئة الجماعة " ^(٤) ، وفي البناية نقلاً عن الذخيرة: " والأفضل أن يجهر بها في الأصح " ^(٥) .

[٥٠] المسألة السابعة: لو قرأ في صلاته خاتمة السورة ، ولم يقرأ السورة من أولها ، هل يُكره أم لا ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنه مكروه ، وهو قول الأكثرين ^(٦) .

القول الثاني: إنه لا يُكره ^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢١٦/١) .

(٢) انظر: مختصر القدوري ، (ص ٧٤) ، المختار للفتوى ، الموصلية ، (١٦٩/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٢٢٨/١) .

(٣) بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٥٤/١) .

(٤) انظر: (٥٤/١) .

(٥) انظر: (٢٩٣/٢) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٢٠/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٠٤/١) ، الفتاوى

التاتارخانية ، الدهلوي ، (٣٣٢/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٩٧/١) .

(٧) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٣٣٢/١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ في ذلك تغييراً لنظم القرآن ^(١) .

وجه القول الثاني:

ما رُوي عن جماعةٍ من الصّحابة رضي الله عنهم أنّهم كانوا يفعلون ذلك ^(٢) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّه لا يُكره أن يقرأ في صلاته خاتمة السورة إذ لم يقرأ السورة من أولها ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح) ^(٣) .

[٥١] المسألة الثامنة: رجلٌ صلّى أربع ركعاتٍ تطوّعاً فقرأ في إحدى الركعتين الأوليين لا غير ، فعلى قول أبي حنيفة هل يقضي ركعتين أو أربعاً ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنّهُ يقضي ركعتين ، وهو قول محمّد بن الحسن ^(٤) .

القول الثاني: إنّهُ يقضي أربعاً ، وهو قول أبي يوسف ^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٢٢٠/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٢٢٠/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٢٢٠/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٢٢٧/١) ، الجوهرية النيرة ، الزبيدي ، (٧٤/١) ، المحيط البرهاني ،

ابن مازة ، (٣١٥/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦١/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٢٢٧/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١١/٢) ، كنز الدقائق ،

النسفي ، (٣٠٢/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٦٩/١) .

الأدلة :

وجه القول الأول :

إنَّ شروعه في الشَّعْ الثاني كان بتحريمٍ ضعيفٍ ، وهو بمنزلة ما لو شرع في صوم يوم التحرر ، فلا يُوجب القضاء ما لم يتأكد بالقراءة في شيء من الشَّع الثاني فكان عليه قضاء الشَّع الأول ^(١) .

وجه القول الثاني :

إنَّه شرع في الشَّع الثاني وقد أفسده كما أفسد الشَّع الأول فيلزمه قضاء الشَّعتين ^(٢) .

التصحيح ، ولفظه :

صحَّ قاضي خان أنَّه في قول أبي حنيفة يقضي أربعاً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح) ^(٣) .

[٥٢] المسألة التاسعة: رجلٌ صَلَّى أربعَ رَكَعَاتٍ تَطَوُّعاً ، فقرأ في إحدى الركعتين الآخرين فقط ، فعلى قول أبي حنيفة هل يقضي ركعتين أو أربعاً ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنَّه يقضي أربعاً ، وهو قول أبي يوسف ^(٤) .

القول الثاني: إنَّه يقضي ركعتين ، وهو قول محمد بن الحسن ^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصَّغِير ، قاضي خان ، (٢٢٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦١/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصَّغِير ، قاضي خان ، (٢٢٧/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصَّغِير ، قاضي خان ، (٢٢٧/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصَّغِير ، قاضي خان ، (٢٢٨/١) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٧٤/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦١/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصَّغِير ، قاضي خان ، (٢٢٨/١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٦٩/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦١/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١١/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٣٧/١) .

الأدلة :

وجه القول الأول :

أنَّ شروعه في الشَّعْ الثاني تأكَّد بالقراءة في إحدى الآخرين فيقضي أربعاً حينئذٍ ^(١) .

وجه القول الثاني :

أنَّه لم يُؤكَّد الشَّعْ الأول بالقراءة فلا يصح شروعه في الشَّعْ الثاني ^(٢) .

التَّصحيح ، ولفظه :

صحَّح قاضي خان أنَّه في قول أبي حنيفة يقضي ركعتين ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح) ^(٣) ، وصحَّح هذا القول السرخسي ^(٤) .

[٥٣] المسألة العاشرة: إذا ذُكر اسمُ النَّبِيِّ ﷺ مراراً في موضعٍ واحدٍ ، هل يتكرَّر وجوب الصَّلَاة عليه ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنَّه إذا ذُكر اسمه مراراً في موضعٍ واحدٍ تجب الصَّلَاة عليه ﷺ مرّةً واحدةً ، ولا يتكرَّر وجوب الصَّلَاة عليه ، وهو قول المتقدِّمين ^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٢٢٨/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٢٢٨/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦١/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٢٢٨/١) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٦١/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٢٤٥/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٣١/١) ، فتاوى قاضي

خان ، (٣٠٦/٣) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علما الهند ، (٣٦٤/٥) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥/٢) .

« المتقدِّمون » هو: المراد بهم من فقهاء المذهب: كل مَنْ أدرك الأئمة الثلاثة ، أبا حنيفة ، وأبا يوسف ، ومحمَّد ابن الحسن ، وقيل: الحد الفاصل بين المتقدِّمين والمتأخِّرين رأس القرن الثالث ، وهو الثلاثمائة ، فالمتقدِّمون مَنْ قبله ، والمتأخِّرون من بعده .

انظر: الكواشف الجلية ، المألا ، (ص ٤٤) ، المذهب الحنفي ، النقيب ، (٣٢٧/١) .

القول الثاني: إنه تجب الصلاة عليه ﷺ كلما سمع اسمه في مجلس واحد وإن كثر ، وهو اختيار الطحاوي^(١)، وبه قال بعض المتأخرين^(٢).

الأدلة:

وجه القول الأول:

القياس على سجدة التلاوة ، فإن من تلا مراراً آيةً فيها سجدة في مجلس واحد تكفيه سجدة واحدة فكذا إذا تكرر ذكر النبي ﷺ في مجلس واحد مراراً تكفيه الصلاة عليه مرة واحدة^(٣).

وجه القول الثاني:

قوله ﷺ: " لا تحفوني بعد موتي ف قيل له : وكيف نجفوك يا رسول الله ، فقال: أن أذكر في موضع فلا يُصلّى عليّ " ، والصلاة عليه حقّه ﷺ^(٤).

(١) هو: الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي الحنفي ، إمام جليل القدر، كان ثقةً ثبتاً ، فقيهاً ، محدثاً ، عالماً ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر ، كان شافعياً في ابتداء أمره ثم تحول للحنفية ، له : شرح معاني الآثار ، وشرح مشكل الآثار ، المختصر الفقهي ، توفي سنة (٥٣٢١هـ) .
انظر: الجواهر المضئية ، القرشي (٢٧١/١) ، وتاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٠٠) ، والفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٤١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٢٤٥/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٥٣/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٣١/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٩/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٢/١) ، حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ، (٢٧١ ، ٢٧٢) .

« المتأخرون » هو: لفظ عند فقهاء الحنفية يُراد به مَنْ لم يُدرك الأئمة الثلاثة ، أبا حنيفة ، وأبا يوسف ، ومحمد ابن الحسن ، وقيل : هم مَنْ شمس الأئمة الحلواني إلى حافظ الدين البخاري .

انظر: المذهب الحنفي ، النقيب ، (٣٢٧/١) . الكواشف الجليلة ، الملاك ، (ص ٤٤) .

(٣) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣٤٢/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٣١/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٨٨/١) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٣١/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥/٢) .

والحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، (٢١٦/٢) ، رقم (٣١٢١) ، ولفظه: " من الجفاء أن أذكر عند الرجل فلا يُصلّى عليّ " .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان القول بوجوب الصلاة عليه كلما سمع اسمه ﷺ في مجلس واحد وإن كثر، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح) ^(١) .

وما صحّحه هو القول المختار ^(٢)، والمعتمد في المذهب ^(٣) ، وصحّحه زين الدّين بن نجيم ، وغيره ^(٤) .

وقال الكمال بن الهمام: " ومقتضى الدليل افتراضها مرّة في العمر ، وإيجابها كلّما ذكر إلا أن يتحدّ المجلس فيستحبُّ التكرار بها بالتكرار ، فعليك به اتفقت الأقوال أو خالفت " ^(٥)

[٥٤] المسألة الحادية عشرة: هل ينوي الإمام في تسليمه القوم والحفظة في التسليمتين ، أم في التسليمة الأولى لا غير ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنّه ينوي القوم والحفظة في التسليمتين الأولى والثانية ^(٦) .

القول الثاني: إنّه ينوي في التسليمة الأولى ^(٧) .

القول الثالث: إنّ الإمام يجب عليه أن لا ينوي ، وهو قول أبي اليُسّر البزْدَوِيّ ^(٨) .

(١) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٢٤٥/١) .

(٢) انظر: الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٣١/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علما الهند ، (٣٦٤/٥) .

(٣) انظر: الدر المختار ، الحفصّكفي ، (٢٨٠/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٨٠/٢) .

(٤) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٤٧/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٨٠/٢) .

(٥) زاد الفقير ، السيواسي ، (ص١٣٢) .

(٦) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٥٤/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٢٥/١) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٢٧٢/١) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٢٦٦/١) ، شرح الوقاية ،

المحبوبي ، (٥١/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٢٥/١) ، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ،

الشرنبلالي ، (ص٢٧٥) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٥١/١) .

(٨) انظر: فتح باب العناية ، الفاري ، (٢٥٢/١) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٢٦٦/١) ، البناية شرح الهداية ،

العيني ، (٢٨٧/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٢٥/١) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٥١/١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ التسليمة الأولى للتحية والخروج من الصلاة ، والثاني للتسوية بينهم في التحية ^(١) .

وجه القول الثاني:

إنّ في ذلك ترجيحاً للجانب الأيمن ^(٢) .

وجه القول الثالث:

إنّ الإمام يجهر بالتسليمين ويُشير إليهم ، وهو فوق النية فلا حاجة إليها ^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أنّ الإمام في تسليمه ينوي القوم والحفظة بالتسليمين ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(٤) .

وما صحّحه هو المذهب ^(٥) ، وصحّح هذا القول المرغيناني ^(٦) ، والزيلعي ^(٧) ، والشرنبلالي ^(٨) ، وصحّح في الفتاوى التاتارخانية ^(٩) .

(١) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٢٥/١) .

(٢) انظر: العناية شرح الهداية ، البابي ، (٢٦٦/١) .

(٣) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٨٧/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٢٥٢/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٢٥/١) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٥١/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٧٢/١) .

(٥) انظر: بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٥٤/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (٢١٨/١) ، كنز الدقائق مع شرحه كشف الحقائق ، النسفي ، (٥١/١) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٥١/١) .

(٦) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٥٤/١) .

(٧) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٢٥/١) .

(٨) انظر: نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٣٠٥) .

(٩) انظر: (٤٠٣/١) .

المبحث الرابع : السهو في الصلاة

وفيه مسألتان :

- المسألة الأولى: لو صلى الظهر خمساً ، ولم يتذكر إلا بعد أن قيّد الخامسة بالسجدة فأضاف إليها ركعةً سادسةً ، فهل تنوبان عن سنة الظهر ؟
- المسألة الثانية: رجل صلى العصر خمس ركعات سهواً ، وقيّد الخامسة بالسجود، فهل يضيف إليها ركعةً سادسةً كما يضيفها لو صلى الظهر أو العشاء خمساً ؟

[٥٥] المسألة الأولى: لو صلى الظهر خمساً ، ولم يتذكر إلا بعد أن قيّد الخامسة بالسجدة ، فأضاف إليها ركعةً سادسةً ، فهل تنوبان عن سنة الظهر ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنهما تنوبان عن سنة الظهر ، وهو رواية ابن سماعة عن محمد بن الحسن ، وقيل: هو قول أبي يوسف^(١) .

القول الثاني: إنهما لا تنوبان عن سنة الظهر ، وإليه ذهب فخر الإسلام البزدوي ، وجماعة من مشايخ بخارى ، وقيل: هو قول أبي حنيفة^(٢) .

الأدلة :

وجه القول الأول:

إن السنة بعد الظهر ركعتين ، وقد أتى بالركعتين في موضع السنة فيقومان عنها^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن مواظبة النبي ﷺ على سنة الظهر كانت بتحريمه مبتدأةً مستقلةً لا مبنيةً على غيرها ، لأن السنة عبارة عن طريقة النبي ﷺ ، وهو كان يتطوع بتحريمه مبتدأةً قصداً ، وهاتان الركعتان لم تؤدّيا على وجه السنة ، ولأن المشروع صلاة كاملة على صفة السنة فلا يتأذى المشروع بما هو مظنون ناقصاً غير مضمون^(٤) .

(١) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٦٢٣/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٥٧/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٢٦/١) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٤٠٠/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٠٩/١) .

(٢) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٦٢٣/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١١٣/٢) ، مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (٢٢٤/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٥٢٦/١) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٧٣/١) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٢٦/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٦٢٣/٢) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٦٢/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٥٢٨/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٦٢٣/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٢٨/١) ، الجوهر النيرة ، الزبيدي ، (٧٩/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان بأنَّه لو صَلَّى الظَّهْرَ خَمْساً ، ولم يتذكر إلا بعد أن قَيَّدَ الخامسة بالسَّجْدَةِ ، فأضاف إليها رُكْعَةً سَادِسَةً ، فَإِنَّ الرُّكْعَتَيْنِ لَا تَنْوِبَانِ عَنْ سَنَةِ الظَّهْرِ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصَحَّ) ^(١) .

وما صحَّحه هو المذهب ^(٢) ، وقد صحَّح هذا القول السرخسي ^(٣) ، والمرغيناني ^(٤) ، والكاساني ^(٥) وبرهان الدين بن مازة ^(٦) ، والزيلعي ^(٧) ، وزين الدين بن نجيم ^(٨) .

[٥٦] المسألة الثانية: رجل صَلَّى العَصْرَ خَمْسَ رُكْعَاتٍ سَهْوًا ، وقَيَّدَ الخامسة بالسَّجْدَةِ ، فهل يضيف إليها رُكْعَةً سَادِسَةً كما يضيفها لو صَلَّى الظَّهْرَ أو العِشَاءَ خَمْسًا ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إذا قَيَّدَ الخامسة في العَصْرِ بالسَّجْدَةِ لَا يضيف إليها رُكْعَةً أُخْرَى ، وهو قول بعض المشايخ ^(٩) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٦٢/١) .

(٢) انظر: النقاية ، المحبوبي ، (٣٥٢/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٧٤/١) ، ، الوقاية ، المحبوبي ، (٧٣/١) ، تنوير الأبصار ، التمرناشي ، (٦٦٨/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٨٨/١) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٢٢٨/١) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٧٤/١) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٢٦/١) .

(٦) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٠٩/١) .

(٧) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٩٧/١) .

(٨) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١١٣/٢) .

(٩) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٦٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٢٦/١) ، الجوهرة النيرة ،

الزبيدي ، (٧٨/١) ، فتح القدير ، السيوطي ، (٥٢٨/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٧٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٨٢/١) .

القول الثاني: إنه يضيف إليها ركعةً أخرى ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، ورواية هشام عن محمد بن الحسن ^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ التَّنْفُلَ بعد العصر مكروه غير مشروع ^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ إبطال العمل حرام ، والتَّنْفُلُ بعد العصر إنما يُكره إذا شرع فيه عن قصدٍ واختيارٍ ، أما إذا لم يكن عن اختيارٍ فلا يُكره ^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان القولُ بأنَّه يُضيف إليها ركعةً أخرى ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح) ^(٤) ، واختار هذا القول في الفتاوى ، فقال: " وعن محمد أنَّه يُضيف إليها السادسة وعليه الاعتماد ، لأنَّ التطوع بعد العصر إنما يُكره إذا كان عن اختيارٍ ، أما إذا لم يكن عن اختيارٍ فلا يُكره " ^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٦٦/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٨٢/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥١٠/١) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (١٥٤/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (٧٨/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٢٦/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥١٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٨٢/١) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٢٦/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٦٦/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٧٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٨٢/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٧٨/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٦٦/١) .

(٥) انظر: (٧٨/١) .

وما صححه هو القول المختار ، وعليه الفتوى^(١) ، قال الكمال بن الهمام: " والمختار أن يضم ، والنهي عن التنقل القصدي "^(٢) ، وصحح هذا القول الزيلعي^(٣) ، وصحح في الفتاوى الهندية^(٤) .

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٦٦٨/٢) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (١٥٤/٢) .

(٢) فتح القدير ، السيواسي ، (٥٢٨/١) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٨٢/١) .

(٤) انظر: (١٨٨/١) .

المبحث الخامس : القنوت في الصلاة

وفيه ثلاث مسائل :

- المسألة الأولى: إذا لم يتابع المأموم الإمام في القنوت في الفجر ، فماذا يصنع ؟
- المسألة الثانية: هل يجهر الإمام بالقنوت في الوتر في رمضان ، أم يخافت ؟
- المسألة الثالثة: لو ترك القنوت ناسياً ، ولم يتذكر إلا في الركوع ، فهل يعود إلى القيام ليأتي به ؟

[٥٧] المسألة الأولى: إذا لم يتابع المأموم الإمام في القنوت في الفجر ، فماذا يصنع ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنه يقعد ، ويتنظر الإمام فيسجد معه ^(١) .

القول الثاني: إنه يسكت قائماً ، ولا ينحط ، ويتابعه في القيام ^(٢) .

القول الثالث: إنه يطيل الركوع إلى أن يفرغ الإمام من القنوت ^(٣) .

القول الرابع: إنه يسجد إلى أن يدركه الإمام في السجود ^(٤) .

القول الخامس: إنه يُسلم قبل الإمام ^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ في ذلك تحقيقاً لمخالفته في المنسوخ ، لأنّ الساكت شريك الداعي بدليل مشاركة الإمام في القراءة ، فإذا قعد قُعدت المشاركة ^(٦) .

وجه القول الثاني:

إنّ فعل الإمام يشتمل على مشروع وهو القيام ، وغير مشروع وهو القنوت في الفجر ، فما كان مشروعاً يتبعه فيه ، وما كان غير مشروع لا يتبعه ^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٨/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٦٦/١) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٩٤) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢٧/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢٧/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٦٦/١) .

(٣) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٣١٠/١) .

(٤) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٣١٠/١) .

(٥) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٣٤٩/١) .

(٦) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٤٨/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٦٦/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٠٠/٢) .

(٧) انظر: مجمع الأنهر ، شيخ زاده ، (١٩٣/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٤٨/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٣٤٩/١) .

وجه القول الرابع:

إنّ فيه تحقيقاً لمخالفة الإمام فيما نُسخ ^(١) .

وجه القول الخامس:

إنّ الإمام اشتغل بالبدعة فلا معنى لانتظاره ^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أنّ المأموم إذا لم يتابع الإمام في القنوت في الفجر، فإنه يسكت قائماً ، ولا ينحطّ ، ويتابعه في القيام ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح) ^(٣) .
وما صحّحه هو الأظهر ^(٤) ، وصحّحه صدرُ الشريعة الأصغر ^(٥) ، وصحّح في الفتاوى الهندية ^(٦) .

(١) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٣١٠/١) .

(٢) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٣٤٩/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٨/١) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٦٦/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٤٨/٢) ، فتح باب العناية، القاري ، (٣١٠/١) ، تبين الحقائق، الزيلعي ، (٤٢٧/١) .

«الأظهر» هو: والأوجه ، لفظان مترادفان من حيث المعنى الاصطلاحيّ ، فالأوجه : أي الأظهر وجهاً من حيث أنّ دلالة الدليل عليه متّجهة ظاهرة عليه أكثر من غيره ، فالقول الذي استبان للمعني دليله بعد النظر والتأمل هو القول الأظهر والأوجه حيث إنّ المعني ينظر في الدليل فيعني بما يظهر به ، ولا يتعيّن عليه قول الإمام .

انظر: الكواشف الجليلة ، المادّة ، (ص ٧٥-٧٦) .

(٥) انظر: شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٦٥/١) .

(صدر الشريعة) هو: عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي ، العلامة المختلف إليه ، والإمام المتفق عليه ، عالم المعقول والمنقول ، فقيه ، أصوليّ ، محدّث ، مفسّر ، لغويّ ، له : شرح الوقاية ، ومختصره النّقاية ، والتوضيح ، وغيرها، توفي سنة (٧٤٥هـ) ، وقيل : (٧٤٧هـ) .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ١٤١) ، كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (١٩٧٢/٢) .

(٦) انظر: (١٧١/١) .

[٥٨] المسألة الثانية: هل يجهر الإمام بالقنوت في الوتر في رمضان ، أم يُخافت ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنّ الإمام يجهر بالقنوت ، والمقتدي يُخَيِّرُ إن شاء أمّن ، وإن شاء قرأ جهراً أو مخافتةً ، وهو قول أبي يوسف ^(١).

القول الثاني: إنّ الإمام والمأموم يجهران بالقنوت ، وهو قول محمد بن الحسن ^(٢).

القول الثالث: يخفي الإمام والمقتدي بالقنوت ، وهو قول أبي بكر محمد بن الفضل ، وأبي حفص الكبير ، واختاره مشايخ ما وراء النهر ^(٣).

القول الرابع: إنّ الإمام يتوسط بين الجهر والمخافتة ^(٤).

القول الخامس: إنّ المؤتمّم يُخفي القنوت حتماً ، والإمام لا يُخفي حتى يسمع الناس ^(٥).

القول السادس: إنّ كان القوم لا يعلمون القنوت فإنّ الإمام يجهر به ، وبه قال بعض المشايخ ^(٦).

الأدلة:

وجه قول الأول:

أنّ للقنوت شُبْهَةَ الْقُرْآن ، فإنّ الصّحابة رضي الله عنهم اختلفوا في (اللهم إنا نستعينك) هل هو من القرآن أو لا ؟ ^(٧).

(١) انظر: البناية ، العيني ، (٥٠٣/٢) .

(٢) انظر: البناية ، العيني ، (٥٠٣/٢) .

(٣) انظر: البناية ، العيني ، (٥٠٣/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦١٤/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٩٠/١) .

(٤) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٨٩/١) .

(٥) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٢٩٢) ، البناية ، العيني ، (٥٠٣/٢) .

(٦) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٤٣/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٩٠/١) .

(٧) انظر: العناية شرح الهدية ، الباهري ، (٣٥٠/١) .

وجه القول الثالث:

قوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾^(١) ، وقوله ﷺ: "خير الدعاء الخفي"^(٢) .
ولأنه ذكر كسائر أذكار الافتتاح ، وتسبيحات الركوع والسجود^(٣) .

وجه القول السادس:

إن في الجهر بالقنوت تعليماً للقوم^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان بأن المقتدي في الوتر في رمضان يقنت كما يقنت الإمام ، ولا يجهر الإمام بالقنوت ، لئلا يُخلَّ بقنوت المقتدي ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٥) .
وما صححه هو القول المختار^(٦) ، قال المرغيناني: "والمختار في القنوت الإخفاء ، لأنه دعاء"^(٧) ، وصححه الثمרתاشي^(٨) .

(١) سورة الأعراف ، جزء من الآية رقم (٥٥) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ، (٧٦/٣) ، رقم (١٤٧٧) ، ولفظه: "خير الذكر الخفي" ، وخير الرزق ما يكفي " ، وابن حبان في صحيحه ، باب الأذكار ، ذكر البيان بأن ذكر العبد ربه جل وعلا بينه وبين نفسه أفضل من ذكره بحيث يُسمع صوته ، (٩١/٢) ، رقم (٨٠٩) ، وفي أسنى المطالب (١٣٥/١) : "رواه جماعة ، وفيه مقال" ، وقال النووي: "ليس بثابت" .

انظر: التذكرة في الأحاديث المشتهرة ، الزركشي ، (٢٠٢/١) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦١٤/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٠٣/٢) .

(٤) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٠٣/٢) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٩/١) .

(٦) انظر: الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ١٩) .

(٧) الهداية ، المرغيناني ، (٦٧/١) .

(٨) انظر: تنوير الأبصار ، الثمרתاشي ، (٥٣٦/٢) .

«الثمרתاشي» هو: محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد ، الخطيب العمري ، الثمרתاشي الغزي الحنفي ، شيخ الحنفية في عصره ، فقيه أصولي متكلم ، من أهل غزّة ، وُلِد وتوفي بها ، من تصانيفه : تنوير الأبصار ، وجامع البحار ، وغيرها .

انظر: خلاصة الأثر ، الحموي ، (١٩/٤) ، الأعلام ، الزركلي ، (٢٣٩/٦) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (١٩٦/١٠) .

[٥٩] المسألة الثالثة: لو ترك القنوت ناسياً ، ولم يتذكر إلا في الركوع ، فهل يعود إلى القيام ليأتي به ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنه يعود إلى القيام ويقنت ، وهو مروى عن أبي يوسف في غير رواية الأصول^(١) .

القول الثاني: إنه لا يعود ، ويمضي في ركوعه^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الركوع له حكم القيام فإنه لو أدرك الإمام في الركوع كان مُدْرِكاً للركعة ، ولهذا يعود لتكبيرات العيد إذا ذكرها في الركوع ، فكذا القنوت ، ولشبهه أيضاً بالقراءة فإنه لو ترك الفاتحة أو السورة وتذكرهما في الركوع أو بعدما رفع رأسه منه فإنه يعود وينتقض ركوعه فكذا القنوت^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ القنوت واجب ، والركوع فرض ، فلا يجوز تركه لأجل الواجب ، وأيضاً فإنه شيء فات عن وقته فيسقط^(٤) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٢٣٤/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦١٥/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٥٢٠/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٧١/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٧٦/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٨/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٧١/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٣٤/١) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٢٠٥/١) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٧١/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٣٤/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦١٥/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٨/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٧١/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه لو ترك القنوت ناسياً ، ولم يتذكر إلا في الرَّكْع ، فإنَّه لا يعود إلى القيام ليقنت ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(١) .
وما صحَّحه هو ظاهر الرواية ^(٢) ، والقول المختار ^(٣) ، وصحَّحه علاء الدِّين السمرقندي ^(٤) ، وابنُ عابدين ^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٨/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٦٨/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦١٥/١) .

(٣) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٥٢٣/١) .

(٤) انظر: تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٢٠٥/١) .

(٥) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٦٥٧/٢) .

المبحث السادس : الحدث في الصلاة

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: إمام أحدث وخلفه مَنْ لا يصلح للإمامة كالصبي والمرأة ، فما حكم الصلاة ؟

المسألة الثانية: حكم صلاة الإمام إذا أحدث واستخلف رجلاً من خارج المسجد ، والصفوف متصلة بصفوف المسجد .

المسألة الثالثة: حكم الصلاة إذا ظن الإمام أنه أحدث ، فاستخلف رجلاً ، وخرج من المسجد ، ثم علم أنه لم يكن أحدث .

[٦٠] المسألة الأولى: إمامٌ أحدث وخلفه مَنْ لا يصلح للإمامة كالصبي والمرأة ،
فما حكم الصَّلَاة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: تفسد صلاة الكل^(١) .

القول الثاني: تفسد صلاة الإمام لا غير^(٢) .

القول الثالث: تفسد صلاة المقتدي لا غير^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الإمامَ لما أحدث وخرج من المسجد تعيَّن المقتدي للإمامة فصار كأنَّه استخلفه
فتفسد صلاة الكل^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المقتدي لما تعيَّن للإمامة كان الإمامُ مقتدياً به ، ومن اقتدى بمن لا يصلح للإمامة
فسدت صلاته^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان، (٣٧٠/١) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ، (٣١٨/١) ، حاشية
ابن عابدين ، (٤٤٥/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان، (٣٧١/١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٦٢/١) ، حاشية ابن عابدين ،
(٤٤٥/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٣٧٩/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان، (٣٧١/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٣٧٩/٢) ، العناية شرح
الهداية ، الباقري ، (٣١٩/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان، (٣٧٠/١) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ، (٣١٨/١) .

(٥) انظر: العناية شرح الهداية ، الباقري ، (٣١٨/١) .

وجه القول الثالث:

إنَّ المقتدي إنما يتعين للإمامة إذا كان أهلاً للإمامة صيانةً للصلاة عن الفساد ، أمّا إذا لم يكن أهلاً كان في تعيينه إفسادُ صلاة الكلِّ فلا يتعين ، وإذا لم يتعين لم يصِرْ الإمامُ مقتدياً وبقي الإمامُ منفرداً فلا تفسد صلاة الإمام وتفسد صلاة المقتدي ، لأنّه خلا مكانُ إمامه عن الإمام ^(١) .

التّصحیح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ الإمام إذا أحدث وخلفه من لا يصلح للإمامة ، كالصبي والمرأة ، فإنّه تفسد صلاة المقتدي لا غير ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح) ^(٢) .
وصحّح هذا القول العيني ^(٣) ، والبابري ^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٧١/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٧١/١) .

(٣) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٣٧٩/٢) .

« العيني » هو: بدر الدين ، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العيني ، ولد بمصر سنة (٨٧٢هـ) ، تولى القضاء والحسبة ، من مؤلفاته: شرح صحيح البخاري ، وشرح معاني الآثار ، وشرح الهداية ، وشرح الكنز ، وغيرها ، توفي في شهر ذي الحجة (٨٥٥هـ) .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص٢٧٢) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (١٥٠/١٢) .

(٤) انظر: العناية شرح الهداية ، البايري ، (٣١٩/١) .

« البايري » : هو أكمل الدين ، محمد بن محمد بن محمود البايري ، علامة المتأخرين ، وخاتمة المحققين ، برع وساد ، وأفتى ، وصنّف فأجاد ، من مؤلفاته: العناية شرح الهداية ، وشرح مشارق الأنوار ، وشرح ألفية ابن معطي ، وغيرها ، توفي ليلة الجمعة في التاسع عشر من رمضان سنة (٨٧٦هـ) .

انظر: تاج الترجمة ، قطلوبغا ، (ص٢٧٦) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص٢٥٦) .

[٦١] المسألة الثانية: حكم صلاة الإمام إذا أحدث ، واستخلف رجلاً من خارج المسجد ، والصفوف متصلة بصفوف المسجد .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: لا تفسد صلاته ، وهو قول محمد بن الحسن ^(١) .

القول الثاني: تفسد صلاته ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ^(٢) .

الأدلة :

وجه القول الأول:

إن مواضع الصفوف لها حكم المسجد ، فإنه لو صلى في الصحراء جاز استخلافه ما لم يجاوز الصفوف ، فجعل الكل مكان واحد ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن البقعة مختلفة حقيقة وحكماً في الأصل إلا أنه أعطي لها حكم الاتحاد إذا كانت الصفوف متصلة بالمسجد في حق الخارج عن المسجد خاصة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره ، فإن الإمام لو كبر يوم الجمعة وحده في المسجد ، وكبر القوم بتكبيره خارج المسجد لم تنعقد الجمعة ، وإذا ظهر حكم اختلاف البقعة في حق المستخلف لم يصح الاستخلاف ^(٤) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢٧/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٥٤/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٣٧٨/٢) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٧٣/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢٧/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٩٣/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٣٧٨/٢) ، الترجيح والتصحيح على القدوري ، تطلوبغا ، (ص ٨٢) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢٧/١) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢٧/١) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قاضي خان أَنَّ الإمامَ إذا أحدث ، واستخلف رجلاً من خارج المسجد ، والصفوفُ متصلةٌ بصفوف المسجد ، فَإِنَّ صلاةَ الإمام تفسد ، مستعملاً في تصحيح لفظ (الأصح)^(١) .

والقولان المذكوران هما روايتان ، وقد صَحَّحَ كُلُّ منهما^(٢) ، وصَحَّحَ القولَ بالفساد طاهرُ بن عبد الرشيد البخاري^(٣) ، وبرهانُ بن مازة^(٤) ، وصَحَّحَ في الفتاوى الهندية^(٥) ، والفتاوى البزازية^(٦) .

[٦٢] المسألة الثالثة: حكم الصلاة إذا ظنَّ الإمامُ أَنَّهُ أحدث ، فاستخلف رجلاً ، وخرج من المسجد ، ثم علم أَنَّهُ لم يكن أحدث .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: تفسد صلاة الكلِّ ، ولا يبني على صلاته سواء خرج من المسجد ، أو لم يخرج وهو قول محمد بن الحسن^(٧) .

القول الثاني: إذا لم يخرج الإمامُ من المسجد لا تفسد صلاته ، ويرجع إلى مكانه ويبني ، وإن خرج من المسجد لم يَبْنِ ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وإحدى الرايتين عن محمد بن الحسن^(٨) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٧٣/١) .

(٢) انظر: حاشية الشرنبلالي على درر الحكماء شرح غرر الأحكام ، (٩٥/١) .

(٣) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٤٣/١) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٩٣/١) .

(٥) انظر: (١٥٤/١) .

(٦) انظر: (٣٧/١) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢١/١) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٢٢٥/١) ، المحيط البرهاني ،

ابن مازة ، (٤٨٧/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٢٨٢/١) .

(٨) انظر: تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٢٢٥/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٨٧/١) ، بداية المبتدي ،

المرغيناني ، (٦٠/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٦٠/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (٢٨٠/١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّه صرف وجهه عن القبلة من غير عذر ففسد صلاته ، كما إذا علم خارج المسجد ،
وكما لو انصرف ظاناً أنّه على غير وضوء ، أو على ظن أنّ على ثوبه نجاسة ، أو كان متيمماً
فرأى سراباً فظنّه ماءً فانصرف ، فإنّه لا يبيى سواء كان في المسجد أو خارج المسجد^(١) .

وجه القول الثاني:

إنّه إذا خرج من المسجد فقد تبدّل حكم المكان ، وانصرافه ليس لإصلاح صلاته بل
لقصد الخروج عن الصلّة وعزم الرّفص ، فإنّه لو تحقّق ما توهم لا يمكنه البناء ، فأشبهه
الكلام ، والحدث العمدة ، والقهقهة^(٢) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ الإمام إذا ظنّ أنّه أحدث ، فاستخلف رجلاً ، وخرج من
المسجد ، ثمّ علم أنّه لم يكن أحدث ، فإنّه تفسد صلاة الكُلّ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ
(التّصحيح)^(٣) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢١/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢١/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٧٣/١) .

المبحث السابع : الوتر

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : حُكم الوتر .

المسألة الثانية : أداء الوتر في رمضان بالجماعة أفضل أم أدائه في منزله وحده ؟

[٦٣] المسألة الأولى: حكم الوتر .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنه فرضٌ ، وهو رواية عن أبي حنيفة ، وبه أخذ زفر^(١) .

القول الثاني: إنه واجبٌ ، وهو رواية عن أبي حنيفة^(٢) .

القول الثالث: إنه سنةٌ ، وهو أيضاً رواية عن أبي حنيفة ، وبه قال أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن^(٣) .

الأدلة:

وجه القولين الأول والثاني:

قوله ﷺ: " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى زَادَكُمْ صَلَاةً إِلَى صَلَوَاتِكُمْ الْخَمْسَ ، أَلَا وَهِيَ الْوُتْرُ فَحَافِظُوا عَلَيْهَا " ^(٤) ، والاستدلال به من وجهين:
أحدهما: أنه أمر بها ، ومطلق الأمر للوجوب .

(١) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٢٩٠) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٥/١) ، تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢١/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٧٠/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٦/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٠٣/١) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٣٤٣/١) ، تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢١/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٧٠/١) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٦٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٦/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٧٠/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٤٠/٢) ، تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢١/١) .

(٤) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١٨٨/١) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٣٤٣/١) .
والحديث أخرجه أحمد في مسنده ، (٢٩٢/١١) ، رقم (٦٦٩٣) ، وعبد الرزاق في مصنفه ، باب وجوب الوتر ، هل شيء من التطوع واجب ، (٧/٣) ، رقم (٤٥٨٢) ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، باب من قال الوتر على أهل القرآن ، (٢٩٧/٢) ، رقم (٦٩٢٩) ، وفي إسناده النظر أبو عمر ، قال عنه الهيثمي: " ضعيفٌ " وقال ابن حجر: " قال البرز: أحاديث هذا الباب معلولة " .

انظر: مجمع الزوائد ، الهيثمي ، (٥٠٠/٢) ، الدراية في تخریج أحاديث الهداية ، العسقلاني ، (١٨٩/١) .

والثاني: أنه سمّاها زيادة ، والزيادة على الشيء لا تُتصوّر إلّا من جنسه ، أمّا إذا كان غيره فإنّه يكون قراناً لا زيادة ، لأنّ الزيادة إنّما تُتصوّر على المقدّر وهو الفرض ، فأما النفل فليس بمقدّر فلا تتحقّق الزيادة عليه ^(١) .

وجه القول الثالث:

قوله ﷺ: " ثلاثٌ كُتبت عليّ ، ولم تُكتب عليكم ، الوتر والضّحي والأضحى " ^(٢) .
وقوله ﷺ للأعرابي حينما سأله: " خمس صلوات كتبهنّ الله عليك ، قال: هل عليّ غيرها؟ قال: لا إلّا أن تطوّع " ^(٣) ، ولأنّه ﷺ صلاه على الراحلة ، والفرض لا يؤدّي الراحلة من غير عذرٍ فدلّ على أنّه سنّة ^(٤) .
وأيضاً فإنّ علامات السنن في الوتر ظاهرة ، فالفرض مالا يكون تابعاً لفرضٍ آخر ، وليس له أذانٌ ولا إقامةٌ ، ولا جماعةٌ ، ولا يكفر جاحده ، وفرائض الصلوات أذانٌ وإقامةٌ وجماعةٌ ، فدلّ على أنّه سنّة ^(٥) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان القول بأنّ الوتر واجبٌ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(٦) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٧/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٧/١) .

والحديث أخرجه أحمد في مسنده ، (٥٠٤/٣) ، رقم (٢٠٨٢) ، وقال عنه ابن الملقّن: " رواه البيهقي ، وضعفه ، وقال: لم يثبت في هذا إسنادٌ " .

انظر: خلاصة البدر المنير ، ابن الملقّن ، (١٧٠/٢) .

(٣) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٣٠٣/١) .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب الزكاة من الإسلام ، (٢٥/١) ، رقم (٤٦) .

(٤) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٤٧٥/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢١/١) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٧/١) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٢٨٦/١) .

وما صحَّحه هو المذهب ^(١) ، وهو الظاهر من مذهب أبي حنيفة ^(٢) ، وآخر أقواله ^(٣) .
وصحَّح هذا القول برهان الدين بن مازة ^(٤) ، وسراج الدين بن نجيم ^(٥) ، وصحَّح في الفتاوى
الهندية ^(٦) .

[٦٤] المسألة الثانية: أداء الوتر في رمضان بالجماعة أفضل أم أدائه في منزله وحده ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنَّ الوتر في رمضان بجماعة أفضل ^(٧) .

القول الثاني: إنَّ الأفضل أن يُوتر في منزله منفرداً ^(٨) .

(١) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (١٨٨/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٢٩٠/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (٣٠٣/١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٦٦/١) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٦٣/١) .
(٢) انظر: العناية شرح الهداية ، البابري ، (٣٤٣/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٤٠/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢١/١) .

(٣) انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٧٠/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٨/١) .
ونظراً لاختلاف الروايات عن أبي حنيفة في الوتر فقد وثَّق بعضهم بين هذه الروايات الثلاث بأنه أراد بقوله سنَّة طريقةً، أو ثبت وجوبه بالسنة ، وبقوله فرضٌ لزومه عملاً لا علماً ، لأنَّ الواجب فرض في حقَّ العمل دون الاعتقاد ، وبقوله واجبٌ أنَّه يجب اعتقاد وجوبه .
انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٥٣٠/١) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٢٩٠) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢١/١) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٦٨/١) .

(٥) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٢٩٠) .

(٦) انظر: (١٧٠/١) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٥١/١) ، نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (س٢٤٤) ، تبين الحقائق الزيلعي ، (٤٤٦/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٨٧/١) .

(٨) انظر: تبين الحقائق الزيلعي ، (٤٤٦/١ ، ٤٤٧) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٦٨/١) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣٠٧/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٤٨٧/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٨٧/١) .

الأدلة :

وجه القول الأول :

إنَّ عمرَ بن الخطَّاب رضي الله عنه كان يؤمُّ الناسَ في الوتر ، ولأنَّه لما جاز الأداءُ بالجماعة كانت الجماعةُ أفضلَ اعتباراً بالمكتوبة ^(١) .

وجه القول الثاني :

إنَّ الصَّحابةَ رضي الله عنهم لم يُجتمعوا على الوتر بجماعةٍ في رمضان كما اجتمعوا على التراويح ، فقد كان عمر رضي الله عنه كان يؤمُّهم في الوتر وأبي بن كعب رضي الله عنه كان لا يؤمُّهم فيه ^(٢) .

التصحيح ، ولفظه :

صحَّح قاضي خان أنَّ الوترَ في رمضان بجماعةٍ أفضل ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح) ^(٣) .

وصحَّح هذا القولُ في الفتاوى الهندية ^(٤) ، والقولان السابقان كلاهما مُصحَّحان ، فما صحَّحه قاضي خان قد صحَّح غيره خلافاً ^(٥) ، والمذهب أنَّ الوترَ لا يُصلَّى جماعةً إلا في شهر رمضان ^(٦) ، وهذا يقتضي أن صلاته الوتر في رمضان جماعةً أفضل من صلاته منفرداً وحده ، وذكر الزيلعي أنَّ المختار أن يُوتر في منزله منفرداً ^(٧) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان، (١٥١/١) ، إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص٢٣٤) .

(٢) انظر: العناية شرح الهداية ، الباهرقي ، (٣٧١/١) ، نتج القدير ، السيواسي ، (٤٨٧/١) ، تبين الحقائق الزيلعي ، (٤٤٦/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٥١/١) .

(٤) انظر: (١٧٦/١) .

(٥) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٦٠٦/٢) ، نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص٢٤٤) .

(٦) انظر: مختصر القدوري ، (ص١٠٨) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٢٣٩/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (١٠٧/١) ، الوقاية ، الهبوبي ، (٦٨/١) .

(٧) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٦/١) .

المبحث الثامن : سجود التلاوة

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى: لو قرأ آية السجدة مراراً في تسدية الثوب ، هل يلزمه تكرار سجود التلاوة أم لا ؟

المسألة الثانية: لو تلا آية السجدة على غُصْنٍ ، ثم انتقل إلى غُصْنٍ آخر وتلاها ، فهل يلزمه تكرار سجود التلاوة أم لا ؟

[٦٥] المسألة الأولى: لو قرأ آية السجدة مراراً في تسديدة^(١) الثوب ، هل يلزمه تكرار سجود التلاوة أم لا ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: تكفيه سجدة واحدة^(٢) .

القول الثاني: تلزمه بكل تلاوة سجدة^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ المجلس واحدٌ من حيث الاسم فيُكتفى بسجدة واحدة^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنّ المجلس مختلفٌ ، ولم يُوجد ما يجعله مكاناً واحداً ، فقد تبدّل حقيقةً بتبدّل المكان ، وهو انتقاله من مكانٍ إلى آخر^(٥) .

(١) السّدي من الثوب: هو ما مُدّ منه طويلاً في التّسج ، أي جعل سداه على أحشائٍ بمجيءٍ وذهاب .

انظر: تاج العروس ، الزبيدي ، (٢٥٥/٣٨) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٧٠/١) .

(٢) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٦٧/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٢٤٩/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٩٩/١) ، بدائع الصنائع ،

الكاساني ، (٤٣٣/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٧٩/١) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٧١٤/٢) .

(٤) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٦٧/٢) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٢٤٩/١) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٧٨/١) ، البناية شرح الهداية ،

العيني ، (٢٦٧/٢) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّهُ لو قرأ آيَةَ السَّجْدَةِ مراراً في تَسَدِيدِ الثَّوْبِ ، فَإِنَّهُ تَلَزَمَهُ بِكُلِّ تِلَاوَةٍ سَجْدَةً ، مُسْتَعْمِلاً فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيح) ^(١) ، وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ خَُوَاهِرُ زَادِهِ ^(٢) ، وَالزَّيْلَعِيُّ ^(٣) ، وَالشَّرْنِبِلَالِيُّ ^(٤) .

[٦٦] الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: لو تلا آيَةَ السَّجْدَةِ عَلَى غُصْنٍ ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى غُصْنٍ آخَرَ وَتَلَاهَا ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ تَكَرَّرُ سَجُودِ التِّلَاوَةِ أَمْ لَا ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يتكرر الوجوب ، فتلزمه سجدة ثانية ^(٥) .

القول الثاني: لا يتكرر الوجوب ، فتكفيه سجدة واحدة ، وهو مروى عن محمد بن الحسن ^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٤٩/١) .

(٢) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٦٧/٢) .

« خَُوَاهِرُ زَادِهِ » هو: الإمام أبو بكر ، محمد بن الحسين بن محمد البخاري الحنفي ، الملقَّب بشيخ الإسلام ، والمعروف ببكر خَُوَاهِرُ زَادِهِ ، ولفظة (خَُوَاهِرُ زَادِهِ) : لفظ فارسي معناه ولد الأخت ، كان إماماً فاضلاً ، كبير الشأن ، بجرأ في معرفة المذهب، من عظماء ما وراء النهر، له : المبسوط ، والمختصر ، والتجنيص ، توفي سنة (٤٨٣هـ) .

انظر: تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص٢٥٩) ، القوائد البهية ، اللكنوي ، (ص٢١٣) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (١٤١/٣) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٠٤/١) .

(٤) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص٤٩٥) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٤٩/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٠٤/١) ، الفتاوى التاتارخانية، الدهلوي ، (٥٦٣/١) ، مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، (ص٤٩٥) ، الهداية ، المرغيناني ، (٧٩/١) .

(٦) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٥٦٣/١) ، مجمع الأنهر ، شيخ زاده ، (٢٣٥/١) ، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص٤٩٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ المكانَ تبدَّلَ حقيقةً لاختلاف الغُصْنِ ، فإنَّه لو سقط يكون الموضعُ الذي سقط فيه غير ذلك الموضع ^(١).

وجه القول الثاني:

إنَّ العِبرةَ لأصل الشَّجرة ، وهو واحدٌ فتكفيه سجدةٌ واحدةٌ ^(٢).

التَّصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قاضي خان أنَّه لو تلا آيةَ السجدة على غُصْنٍ ، ثمَّ انتقل إلى غُصْنٍ آخر وتلاها ، فإنَّه يتكرَّر الوجوب فتلزمه سجدةٌ ثانية ، لاختلاف المكان ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(٣).

وما صحَّحه هو ظاهر الرواية ^(٤)، وصحَّح هذا القولُ المرغيناني ^(٥) ، وطاهرُ ابن عبد الرشيد البخاري ^(٦) ، والزيلعي ^(٧) ، وزينُ الدِّين بن نجيم ^(٨) ، والشَّرنبلالي ^(٩) ، وصحَّح في الفتاوى الهندية ^(١٠).

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠/٢) ، مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (٢٣٥/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٧٠/١).

(٢) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٣٧٠/١) ، مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (٢٣٥/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠/٢) ، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٤٩٥).

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٩٩/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٤٩/١).

(٤) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٥٦٣/١) ، مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، (ص ٤٩٥).

(٥) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٧٩/١).

(٦) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٨٩/١).

(٧) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٠٤/١).

(٨) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٣٥/٢).

(٩) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٤٩٥).

(١٠) انظر: (١٩٤/١).

المبحث التاسع : صلاة المريض ، وصلاة العيد

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى: إذا سقط الإمام عن المريض لشدة المرض ، ثم خفّ مرضه ، فهل يلزمه إعادة الصلاة ؟

المسألة الثانية: حكم صلاة العيد .

[٦٧] المسألة الأولى: إذا سقط الإيماء عن المريض لشدة المرض ، ثم خف مرضه ، فهل يلزمه إعادة الصلاة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن زاد عجزه عن يوم وليلة لا يلزمه القضاء ، وإن كان دونه لزمه القضاء ، وهو اختيار خواهر زاده ، وفخر الإسلام البزدوي^(١) .

القول الثاني: إن كان يَعْقِل لا يسقط عنه الفرض ، وهو قول بعض المشايخ ، وبه قال الكرخي ، واختاره المرغيناني^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب^(٣) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ ذلك لا يُعجزه عن فهم الخطاب فوجبت عليه الصلاة ، فيؤاخذ بقضائها بخلاف الإغماء ، لأنه يُعجزه عن فهم الخطاب فيمنع وجوب القضاء^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٠٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٩١/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٦٤٣/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٧٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٦/٢) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٠٨/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٧٧/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٦٤٣/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٦/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٤٣/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٩٧/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٠٨/١) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٤٠٩/١) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٠٨) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٨٨/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٧٣/١) .

صحَّح قاضي خان القول بأنَّ المريض إذا سقط عنه الإيماء لشدة المرض ، ثمَّ خفَّ مرضه ، فإنَّه إن زاد عجزه عن يوم وليلة لا يلزمه القضاء ، وإن كان دون ذلك لزمه القضاء ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(١) .

وما صحَّحه هو ظاهر الرواية ، وعليه الفتوى ^(٢) ، وهو القول المختار ^(٣) ، قال الكمال بن الهمام : " ومن تأمل تعليل الأصحاب في الأصول ... اتقدح في ذهنه إيجاب القضاء على هذا المريض إلى يوم وليلة حتى يلزم الإيصاء به إن قدر عليه بطريق وسقوطه إن زاد " ^(٤) .
وصحَّح هذا القول الموصلي ^(٥) ، والكاساني ^(٦) ، وصحَّح في الفتاوى السراجية ^(٧) .
واختار المرغيناني في كتابه الهداية أنَّه يقضي إن زاد على يوم وليلة ^(٨) ، ثمَّ خالف هذا الاختيار في كتابه التجنيس والمزيد فقال إنَّه يقضي ما دون يوم وليلة ، ولا يقضي ما زاد عنها ^(٩) .

[٦٨] المسألة الثانية: حكم صلاة العيد .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنَّها واجبة ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ^(١٠) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٦/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٠٨/١) .

(٢) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢٥/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٦٤٣/٢) نقلاً عن فتاوى الظهيرية ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٩٧/١) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (٦٨٧/٢) .

(٣) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٩٥/١) .

(٤) فتح القدير ، السيواسي ، (٦/٢) .

(٥) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٦٠) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٨٨/١) .

(٧) انظر: (ص ١٩) .

(٨) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٧٧/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٦٨٧/٢) .

(٩) انظر: التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (١٧٧/٢) .

(١٠) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣١٩/١) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣٦٥/١) ، بدائع الصنائع ،

الكاساني ، (٦١٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٣٧/٢) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١١٧) ، شرح

الوقاية ، المحيوي ، (٨٤/١) .

القول الثاني: إنها سنة^(١) .

الأدلة :

وجه القول الأول:

قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾^(٢) ، قيل المراد صلاة العيد ، وقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾^(٣) ، والمراد صلِّ صلاة العيد^(٤) .
ومما يدل على وجوبها أيضاً مواظبته ﷺ عليها^(٥) .

وجه القول الثاني:

قوله ﷺ للأعرابي حين قال له: " هل عليّ غيرها ، قال: لا ، إلا أن تطوع " ^(٦) ، وقوله ﷺ: " ثلاث كتبت عليّ وهي لكم سنة الوتر ، والضُّحى ، والأضحى " ^(٧) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان القول بأن صلاة العيد واجبة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٨) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣١٩/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٨٣/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٤/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٤٠٤/١) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١١٧) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٨٤/١) .

(٢) سورة البقرة ، جزء من الآية (١٨٥) .

(٣) سورة الكوثر ، الآية رقم (٢) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦١٦/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٨٣/١) .

(٥) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٨٤/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٤٠٥/١) .

(٦) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٤٠٤/١) .

(٧) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩٤/٢) .

(٨) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣١٩/١) .

وما صححه هو المذهب^(١) ، وهو القول المختار^(٢) ، وصححه أبو الليث
السمرقندي^(٣) ، والمرغيناني^(٤) ، والموصلي^(٥) ، والكاساني^(٦) ، والمحبوبي^(٧) ، والزيلعي^(٨) ،
وصحح في الفتاوى الهندية^(٩) .

-
- (١) انظر: كنز الدقائق ، النسفي ، (٣٦٥/١) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٢٨٣/١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٨٤/١) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٨٤/١) .
- (٢) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢١٣/١) .
- (٣) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١١٧) .
- (٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٨٤/١) .
- (٥) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٨٣/١) .
- (٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦١٦/١) .
- (٧) انظر: شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٨٤/١) .
- (٨) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٢٤/١) .
- (٩) انظر: (٢١٠/١) .

المبحث العاشر : صلاة الجنازة

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: إذا كَبَّرَ الإمام خَمْسَ تكبيراتٍ في صلاة الجنازة ، فلم يتابعه المأموم في الخامسة ، فماذا يصنع ؟

المسألة الثانية: رَفَعَ اليدين في تكبيرات صلاة الجنازة .

المسألة الثالثة: إذا كان القومُ في المصلَّى فجيءَ بجنازة ، هل يقومون لها أم لا ؟

[٦٩] المسألة الأولى: إذا كَبَّرَ الإمام خُمُسَ تكبيرات في صلاة الجنازة ، فلم يتابعه المأموم في الخامسة ، فماذا يصنع ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه إذا لم يتابع الإمام في الخامسة ، فإنه يُسَلَّم قبله ولا ينتظر ، وهو رواية عن أبي حنيفة ^(١) .

القول الثاني: إنه يسكت ، وينتظر تسليم الإمام فيسلم معه ، وهو رواية أخرى عن أبي حنيفة ^(١) .

الأدلة :

وجه القول الأول:

إنَّ الإمامَ اشتغل بالبدعة فلا معنى لانتظاره ، ولأنَّ البقاء في التحريمة بعد التكبيرة الرابعة خطأ ، لأنَّ التحليل عقيبتها هو المشروع بلا فصلٍ فلا يُتابعه في البقاء كما لا يُتابعه في التكبيرة الزائدة ^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ البقاء في حُرمة الصلاة ليس بخطأ إنما الخطأ متابعته في التكبيرة الخامسة ^(٣) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٩/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٢٤/١) ، العناية شرح

الهداية ، البابقي ، (٤٨٩) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٤/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٩٨/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٩/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٤/٢) ، كشف الحقائق ،

الأنفجاني ، (٩١/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٢٤/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٧٩/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٩/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢/٢) .

(٤) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٤٣٢/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢/٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه إذا كَبَّرَ الإمامُ خمس تكبيرات في صلاة الجنَازة ، فلم يتابعه المأمومُ في الخامسة ، فإنَّه يسكت ، ويسلِّم مع الإمام كيلاً يصير مخالفاً فيما هو مشروع ، وهو السلام ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(١) .

وما صحَّحه هو المختار ^(٢) ، وعليه الفتوى ^(٣) ، وصحَّح هذا القول الزيلعي ^(٤) ، والشرنبلالي ^(٥) ، وصحَّح في الفتاوى الهندية ^(٦) .

[٧٠] المسألة الثانية: رَفَعُ اليدين في تكبيرات صلاة الجنَازة .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: لا تُرْفَعُ اليدين إلَّا في التكبيرة الأولى تكبيرة الافتتاح ، وهو ظاهر الرواية ^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٩/١)

(٢) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٩٠/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٤٣٢/١) ، نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٦٢١) .

(٣) انظر: التجميع والمزيد ، المرغيناني ، (٢٦٢/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٥٥/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٢١/٣) نقلاً عن الوقعات .

« عليه الفتوى » هو: لفظٌ يُستعمل عند تعدُّد الآراء ، أو الأقوال في حكم مسألةٍ معيَّنة ، فيأخذ المجتهدُ بأحد هذه الأقوال ، لقوَّة دليله عنده ، ويذكر الفقهاء هذا اللفظ عادةً عند ترجيحهم لأحد الأقوال .

انظر: الكواشف الجليلة عن مصطلحات الحنفية ، المألا ، (ص ٦٧) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٧٦/١) .

(٥) انظر: إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٦٢١) ، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٥٨٧) .

(٦) انظر: (٢٢٦/١) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٣٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٤٨٩/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٢٢٥/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٩٧/٢) .

القول الثاني: ترفع اليدين عند جميع التكبيرات ، وهو اختيار أئمة بلخ ، ورواية عن أبي حنيفة ^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

قوله ﷺ: " لا تُرفع الأيدي إلا في سبع مواطن " ^(٢) وليس منها تكبيرات الجنازة ^(٣) ، ولأن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة ، وغير الركعة الأولى لا رفع فيها ، فكذا تكبيرات الجنازة ^(٤) .

وجه القول الثاني:

إن هذه التكبيرات يؤتى بها في حالة القيام كتكبيرة الافتتاح وتكبيرات العيدين ، ولأن رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح وتكبيرة العيد للحاجة إلى إعلام من خلفه من الصم ، وهذا المعنى يقتضي رفع اليدين في تكبيرات صلاة الجنازة ، ولفعل ابن عمر رضي الله عنهما ^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٣٦/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٢٠/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٤/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٨٠/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (١٢٨/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٢٤/١) ، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٥٨٦) ، إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٦٢٠) .

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ، (٣٨٥/١١) ، رقم (١٢٠٧٢) ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب الصلاة ، باب من كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود ، (٢١٤/١) ، رقم (٢٤٥٠) ، وذكر النووي والذهبي أنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنه ، وقال عنه الهيثمي: " وفيه محمد بن أبي ليلي ، وهو ضعيف ، لسوء حفظه ، وقد وثق " وقال في موضع آخر: " وفيه محمد بن أبي ليلي ، وهو سيئ الحفظ ، وحديثه حسن - إن شاء الله - " .

انظر: خلاصة الأحكام ، النووي ، (٣٥٥/١) ، تنقيح التحقيق ، الذهبي ، (١٣٧/١) ، مجمع الزوائد ، الهيثمي ، (١٠٢/٢ ، ٢٣٨/٣) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٦٥/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٨٠/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٣٦/١) .

(٤) انظر: إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٦٢٠) ، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٥٨٦) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٨٠/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣/٢) ، إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٦٢٠) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّهُ لَا تُرْفَع الْأَيْدِي فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ ،
مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظُ (الصَّحِيح) ^(١) ، وَمَا صَحَّحَهُ هُوَ الْمَذْهَبُ ^(٢) ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ
أَيْضًا ^(٣) .

[٧١] الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: إِذَا كَانَ الْقَوْمُ فِي الْمَصَلَّى فَجِئَ بِجَنَازَةٍ ، هَلْ يَقُومُونَ لَهَا
أَمْ لَا ؟

الْأَقْوَالُ فِي الْمَسْأَلَةِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنْهُمْ يَقُومُونَ لَهَا إِذَا رَأَوْهَا قَبْلَ أَنْ تُوضَعَ ^(٤) .

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنْهُمْ لَا يَقُومُونَ لَهَا ^(٥) .

الْأَدَلَّةُ :

وَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ:

مَا رُوي عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا فَمَرَّتْ عَلَيْهِ جَنَازَةٌ ، فَقَامَ فِرْعَا ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ جَنَازَةٌ
يَهُودِيٌّ فَقَالَ: " مَا قَمْتُ لَهَا ، وَإِنَّمَا قَمْتُ فِرْعَا مِنْ الْمَوْتِ " ^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٣٦/١) .

(٢) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٣١٣/١) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٩١/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٤/٢) .

(٣) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٩٧/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (١٢٨/٣) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٤٧/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١١٩/١) ، المحيط البرهاني ،
ابن مازة ، (٢٠٣/٢) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٤٧/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١١٩/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من
علماء الهند ، (٢٢٣/١) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (١٦٠-١٦١/٣) .

(٦) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٠٣/٢) .

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب القيام للجنائز ، (٥٧/٢) ، رقم (٢١٨١) ، ولفظه: " إن الموت فزع فإذا رأيتم الجنائز فقوموا " .

وجه القول الثاني:

إنّ القيام للجنّاة أمرٌ كان في الابتداء ثم نُسخ لما رواه عليّ رضي الله عنه قال: " قام رسولُ الله ﷺ ثمّ قعد " ، فصار ما رواه منسوخاً ^(١) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّهم لا يقومون للجنّاة إذا رأوها قبل أن توضع ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح) ^(٢) .

وصحّح هذا القول برهانُ الدين بن مازة ^(٣) ، وظاهرُ بن عبد الرشيد البخاري ^(٤) ، وصحّح في الفتاوى الهندية ^(٥) ، والفتاوى الظهيريّة ^(٦) .

(١) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٨٤/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١١٩/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٤٧/١) ، حاشية ابن عابدين ، (١٦١/٣) .
والحديث أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب ترك القيام للجنّاة ، (٥٨/٣) ، رقم الحديث (٢١٨٦) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١١٩/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٤٧/١) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٠٣/٢) .

(٤) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٢٥/١) .

(٥) انظر: (٢٢٣/١) .

(٦) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٠٦/٢) نقلاً عن: الفتاوى الظهيريّة .

الفصل الثالث

الصوم

ويشتمل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول: رؤية الهلال ، وصوم يوم الشك ، وفيه مسألتان .
- المبحث الثاني: مفسدات الصّوم ، وفيه سبع مسائل .
- المبحث الثالث: ما يوجب القضاء والكفّارة ، وفيه ست مسائل .
- المبحث الرابع: الاعتكاف ، وصلاة التّراويح ، وفيه ثمان مسائل .

المبحث الأول : رؤية الهلال ، وصوم يوم الشك

وفيه مسألتان :

- المسألة الأولى: رجل رأى هلال رمضان وحده فشهد ، ولم تقبل شهادته ، ثم أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته ، فهل تجب عليه الكفارة ؟
- المسألة الثانية: صوم يوم الشك بنية التطوع .

[٧٢] المسألة الأولى: رجل رأى هلال رمضان وحده فشهد ، ولم تقبل شهادته ، ثم أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته ، فهل تجب عليه الكفارة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: تجب عليه الكفارة ، وهو قول بعض المشايخ ^(١) .

القول الثاني: لا تجب عليه الكفارة ، وهو قول محمد بن الحسن ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه قد انتفى ما يُورث الكفارة ، وقد تحققت الرمضانية ، لتيقُّنه بالرؤية ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الشبهةَ وهي تحمة الغلط قائمةٌ قبل ردِّ الشهادة ، وقد رُوي عنه ﷺ أنه قال: " الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون " ^(٤) فهذا دليلٌ مانعٌ من وجوب الكفارة فيما إذا أفطر الرائي وحده ^(٥) .

(١) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٦٢٥/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢١/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٧٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١١٨/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢١/٢) ، تساوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٤٥) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٧٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١١٨/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٢٦٠/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٧٠/١) .

(٣) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٦٢٥/١) .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه ، أبواب الصوم عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في أنَّ الفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تُضحُّون ، (٧١/٣) ، رقم الحديث (٦٩٧) ، وقال عنه: " هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ " .

(٥) انظر: فتح القدير ، السيوطي ، (٣٢٦/٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه لو رأى رجلٌ هلالَ رمضان وحده فشهد ، ولم تقبل شهادته ، ثم أفطر قبل أن يردَّ القاضي شهادته ، فإنه لا تجب عليه الكفارة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح) ^(١) .

وصحح هذا القولَ الكمالُ بن الهمام ^(٢) ، والشُّرنبلالي ^(٣) ، ورجحه الثُّمَرَتاشي ^(٤) ، وقال الحصكفي: " وقد صحَّحه غيرُ واحدٍ ، لأنَّ ما رآه يُحتمل أن يكونَ خيالاً لا هلالاً " ^(٥) ، وصُحِّح في الفتاوى الهندية ^(٦) .

[٧٣] المسألة الثانية: صوم يوم الشك ^(٧) بنية التطوع .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: يُكره صيام يوم الشك بنية التطوع ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وبعض المتأخرين من المشايخ ^(٨) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١/١٢٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٤٧٠) .

(٢) انظر: فتح القدير ، السيوطي ، (٢/٣٢٦) .

(٣) انظر: نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٦٦٧) .

(٤) انظر: تنوير الأبصار ، الثُّمَرَتاشي ، (٣/٤٠٥) .

(٥) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٣/٤٠٥) .

« الحصكفي » هو: علاء الدين محمد بن عليّ الحِصْنِيّ الحِصْنِيّ ، مفتي الحنفية بدمشق ، فقيه أصولي ، محدِّثٌ مفسِّرٌ ، كان فاضلاً عاكفاً على التدريس والإفادة ، له : الدر المختار في شرح تنوير الأبصار ، والدر المتقى في شرح المتقى ، وشرح قطر الندى ، وغیرهما توفي سنة (٨٨٠هـ) .

انظر: الأعلام ، الزركلي ، (٦/٢٩٤) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (١١/٥٦) ، كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (٢/١٨١٥) .

(٦) انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١/٢٦٠) .

(٧) يوم الشك: هو اليوم الأخير من شعبان الذي يُحتمل أن يكون آخر شعبان أو أول رمضان .

انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (١/٦٢١) .

(٨) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٤٣٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢/٣٩٤) .

القول الثاني: لا يُكره ذلك ، وهو قول أبي حنيفة ، وبه قال أكثر المشايخ^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

قوله عليه السلام: " من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم "^(٢) .

وجه القول الثاني:

قوله عليه السلام: " لا يُصام اليوم الذي يُشكُّ فيه من رمضان إلا تطوعاً "^(٣) .

وما رُوي عن عليٍّ وعائشة رضي الله عنهما: " أئهما كانا يصومان يوم الشك " ، ولأنَّ هذا اليوم من شعبان ، لأنَّ اليقين لا يُزال بالشك والصوم من شعبان مندوبٌ إليه^(٤) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١٦/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٩٤/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٥٧/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٣/٣) ، الملتقط في الفتاوى الحنفية ، السمرقندي ، (ص ٨٥) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٣٣/١) .

والحديث أخرجه البخاري تعليقاً من طريق صلة عن عمار ، كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ: " إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا " ، (٦٧٣/٢) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١١٧/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١٦/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠٥/١) .

والحديث لم أجد من أخرجه ، وقال عنه الزيلعي والعمري: " غريبٌ جداً " ، وقال عنه الزيلعي أيضاً: " لا أصل له " . انظر: نصب الراية ، الزيلعي ، (٤٤٠/٢) ، البناية شرح الهداية ، العمري ، (١٧/٤) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣١٨/١) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٦٣/٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٣٣/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٢٩/١) .

وما رُوي عن عليٍّ وعائشة رضي الله عنهما قال عنه الزيلعي: " غريبٌ " ، وقال ابن حجر: " لم أجدّه " . انظر: نصب الراية ، الزيلعي ، (٤٤١/٢) ، الدراية في تخریج أحاديث الهداية ، العسقلاني ، (٢٢٧/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ الشَّكِّ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ لَا يُكْرَهُ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظُ (التَّصْحِيح) ^(١) .

وما صحَّحه هو المذهب ^(٢) ، وصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ الرَّشِيدِ الْبُخَارِيُّ ^(٣) ، وَصُحِّحَ فِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١/١٢٩) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٤٣٣) .

(٢) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (١/٤٠٥) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (١/١١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ،

(١/١١٧) ، الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص٢٢٨) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١/١١٦) .

(٣) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١/٢٦٤) .

(٤) انظر: (١/٢٦٢) .

المبحث الثاني : مفسدات الصوم

وفيه سبع مسائل :

- المسألة الأولى: الصائم إذا ذرعه القيء ، وكان دون ملء الفم ، فأعاد القيء إلى جوفه .
- المسألة الثانية: الصائم إذا ذرعه القيء ، وكان ملء الفم ، فعاد القيء بنفسه إلى جوفه .
- المسألة الثالثة: الصائم إذا اكتحل ، ثم وجد طعم الكحل في حلقه .
- المسألة الرابعة: الصائم إذا أدخل إصبعه في دُبُرِه ، هل يفسد صومه ؟
- المسألة الخامسة: الصائم إذا كان بين أسنانه شيءٌ وأكله متعمداً، فهل يفسد صومه ؟
- المسألة السادسة: إذا طعن الصائم برمح فبقي الرُّجُ في جوفه ، هل يفسد صومه ؟
- المسألة السابعة: لو جامع الصائم ناسياً ثم تذكر فنزع من ساعته ، أو جامع في الليل وأولج قبل طلوع الفجر ثم طلع عليه الفجر فنزع من فوره .

[٧٤] المسألة الأولى: الصائم إذا ذَرَعَه القيءُ ، وكان دون ملء الفم ، فأعاد القيء إلى جوفه .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يفسد صومه ، وهو قول محمد بن الحسن^(١) .

القول الثاني: لا يفسد صومه ، وهو قول أبي يوسف^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول :

إنَّه قد وُجد الدخول إلى الجوف بصُنْعِهِ فيفسد صومه^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الدخولَ إنما يكون بعد الخروج ، وقليل القيء ليس له حكم الخروج بدليل عدم انتقاض الطهارة به ، فلم يُوجد الدخول فلا يفسد الصَّوم^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان قولَ أبي يوسف أنَّ الصائم إذا ذَرَعَه القيءُ ، وكان دون ملء الفم ، فأعاد القيء إلى جوفه ، فإنَّه لا يفسد صومه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٤٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥٧/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٥/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٨٢/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٤٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٢/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥٧/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٨٢/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٢٧٥/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٥/٢) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٥٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٢١/١) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٢/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (١٣٢/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٢١/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٢/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٤٦/١) .

وما صحَّحه هو المختار^(١) ، وصحَّحه الزيلعي^(٢) ، وقال ابن عابدين : " صحَّحه كثير من العلماء " ^(٣) ، وصحَّح في الفتاوى الهندية^(٤) .

[٧٥] المسألة الثانية: الصائم إذا ذرعه القيء ، وكان ملء الفم ، فعاد القيء بنفسه إلى جوفه .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يفسد صومه ، وهو قول أبي يوسف^(٥) ، وروايته عن أبي حنيفة^(٦) .
القول الثاني: لا يفسد صومه ، وهو قول محمد بن الحسن^(٧) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه عاد إلى جوفه ماله حكم الخارج ، وقد وجد ما يُفسد الصَّوم ، وهو الدخول في الجوف ، لأنَّ القيء ملء الفم له حكم الخروج بدليل انتقاض الطَّهارة ، والطَّهارة لا تنتقض إلا بخروج النجاسة^(٨) .

(١) انظر: فتح القدير ، السيوطي ، (٣٣٩/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٩٥/٢) ، الدر المختار ، الحصكفي (٤٥١/٣) ، كشف الحقائق ، الأنفاني ، (١١٩/١) .

(٢) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٥٧/٢) .

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٤٥١/٣) .

(٤) انظر: (٢٦٦/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٤٥/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٣٢/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٢١/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٤/٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٥٤/١) .

(٦) انظر: الأصل ، الشيباني ، (٢٠٢-٢٠٣/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥٧/٣) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٢/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٢١/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٤٥/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٤/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢١٩/١) .

(٨) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٢/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٢/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٢١/١) .

وجه القول الثاني:

إنَّه لا يُمكن الاحتراز عنه كما لا يُمكن الاحتراز عن خروجه فجعل عفواً ، وعَوْدُ
القيء ليس صُنْعَهُ بل هو صُنْعُ الله تعالى على طريق التَّمَحُّض لا صُنْعٌ للعبد فيه فأشبه ذَرْعُ
القيء^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان قولَ محمَّد بن الحسن أنَّ الصائم إذا ذَرَعه القيءُ ، وكان ملء الفم ،
فعاد القيءُ بنفسه إلى جوفه ، فإنَّه لا يفسد صومه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ
(الصَّحِيح)^(١) .

وصحَّح هذا القولَ طاهر بن عبد الرّشيد البخاري^(٢) ، والكمال بن الهمام^(٣) ،
والزيلعي^(٤) ، وزين الدين بن نجيم^(٥) ، وسراج الدين بن نجيم^(٦) ، وابن عابدين^(٧) ،
والشَّرنبلالي^(٨) ، وصحَّح في الفتاوى الهندية^(٩) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٤٥/١) ، العناية شرح الهداية ، الباهري ، (٦٣٤/١) ، بدائع
الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٢/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (١٣٢/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٢/١) شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٤٥/١) .

(٣) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٥٤/١) .

(٤) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٣٣٩/٢) .

(٥) انظر: تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٤/٢) .

(٦) انظر: البحر الرائق ، (٢٩٥/٢) .

(٧) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٩/٢) .

(٨) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٤٥٠/٣) .

(٩) انظر: نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٦٧٩) .

(١٠) انظر: (٢٦٦/١) .

[٧٦] المسألة الثالثة: الصائم إذا اكتحل ، ثم وجد طعم الكحل في حلقة .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إذا اكتحل الصائم لا يفسد صومه وإن وجد طعم الكحل في حلقة ، وهو قول عامة العلماء^(١) .

القول الثاني: إذا اكتحل الصائم فسد صومه سواءً وجد طعم الكحل في حلقة أو لم يجده ، وهو قول ابن أبي ليلى^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما روي عن النبي ﷺ: " أنه اكتحل وهو صائم " ^(٣) ، ولأنه لا منفذ من العين إلى الجوف ولا إلى الدماغ ، وما وجد من طعمه فذاك أثره لا عينه^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٠/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٤/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٦٣١/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٨٤/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٠/٢) .
(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٠/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٧/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٤/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٤١/٤) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٠/١) .

والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه من حديث عائشة رضي الله عنها ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في السواك والكحل للصائم ، (٥٣٦/١) ، رقم (١٦٧٨) ، وفي إسناده سعيد بن عبد الجبار الزبيدي ، وهو ضعيف ، مُجمَع على ضعفه ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصيام ، باب الصائم يكتحل ، (٢٦٢/٤) ، رقم (٨٥١٨) ، وفي إسناده سعيد الزبيدي أيضاً ، قال عنه البيهقي: " وسعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقة ينفرد بما لا يتابع عليه " .

انظر: نصب الراية ، الزيلعي ، (٤٥٧/٢) ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، السقلافي ، (٢٨١/١) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٤/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٣٥/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٢٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٠/٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّه لما وجد طعمه في حلَّقه فقد وصل إلى خوفه^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القول بأنَّ الصائم إذا كتحل لا يفسد صومه وإن وجد طعمه في حلَّقه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٢) .
وما صحَّحه هو المذهب^(٣) ، وصحَّحه الشُّرُنْبُلَالِي^(٤) .

[٧٧] المسألة الرابعة: الصَّائم إذا أدخل إصبعه في دُبُرِه ، هل يفسد صومه ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يفسد صومه^(٥) .

القول الثاني: لا يفسد صومه ، وهو قول الفقيه أبي اللَّيث ، وأكثر المشايخ^(٦) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٤/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٧/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٠/١) .

(٣) انظر: الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٢٣٦) ، المختار للفتوى ، الموصللي ، (٤١٢/١-٤١٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٧/٣) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (١٧/٢) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١٢٠/١) ، الوقاية ، الحبوبي ، (١١٩/١) .

(٤) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشُّرُنْبُلَالِي ، (ص ٦٥٩) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٤/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٢/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٤٧/٢) .

(٦) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٥١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٤/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٨٤/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٤٧/٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٦٠/١) .

الأدلة :

وجه القول الثاني :

إن الأصبع ليست بآلة للجماع فصارت كالخشبة إذا كان طرفها خارجاً لا يفسد الصوم^(١) .

التصحيح ، ولفظه :

صحح قاضي خان أن الصائم إذا أدخل إصبعه في دبره لا يفسد صومه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٢) .

وما صححه هو القول المختار إلا إذا كانت إصبعه مبتلة بالماء أو الدهن^(٣) .

[٧٨] المسألة الخامسة: الصائم إذا كان بين أسنانه شيء وأكله متعمداً ، فهل يفسد صومه ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إن كان قدر الحصة أو أكبر يفسد صومه ، ويلزمه القضاء دون الكفارة ، وهو قول أبي يوسف^(٤) .

القول الثاني: يفسد صومه ، ويلزمه القضاء والكفارة ، وهو قول زفر^(٥) .

(١) انظر: الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٢١٧/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٤/٢) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٤٦/ل) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٢/١) .

(٣) انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٢٦٧/١) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٢١٧/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٤٧/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٢٧٨/٢) نقلاً عن الفتاوى الظهيرية .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٣/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٩٤/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٣٨/٢) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٣/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٣٨/٢) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٥١) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٦٦/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٣٠/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٢/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٢١/١) .

القول الثالث: لا يفسد صومه إن كان دون الحمصة^(١) .

الأدلة :

وجه القول الأول:

إنّ ما دون الحمصة شيءٌ يسيرٌ يبقى بين الأسنان عادةً فلا يمكن التحرُّز عنه بمنزلة الرِّيق ، فيشبهه النَّاسِي ، أمّا ما كان قدَّرَ الحمصة فإنَّ بقاءه بين الأسنان غيرُ معتادٍ ، فيُمكن الاحتراز عنه فلا يلحق بالنَّاسِي ، ولأنَّ الطِّباع تعافه فهو مثل التراب ، ولأنَّ للفم حكم الباطن من وجه وحكم الظاهر من وجه والكفارة تسقط بالشبهة فلهذا تسقط^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنّ ذلك مما يُغذّي به ، وقد أكل ما هو مأْكولٌ في نفسه إلا أنّه متغيّرٌ فأشبهه اللَّحْم المنتن^(٣) .

وجه القول الثالث:

إنّه أكل ما لا يُؤكل عادةً إذ لا يُقصد به الغذاء ، وما دون الحمصة مما بين الأسنان قليلٌ فيُجعل تبعاً للرِّيق^(٤) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنّ الصَّائِمَ إذا كان بين أسنانه شيءٌ فأكله متعمّداً ، فإنّه لا يفسد صومه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٥) ، وما صحَّحه هو المذهب^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٣/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٣٠/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٣٨/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٩٤/٣) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٢/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٣٨/٢) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٣٨/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤١٥/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٣٠/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٢١/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٣/١) .

(٦) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤١٥/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (١٨-١٩) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١٢١/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (٥٢٨/٣) .

[٧٩] المسألة السادسة: إذا طَعِنَ الصَّائِمُ بِرُمَحٍ فَبَقِيَ الرُّجُّ^(١) فِي جَوْفِهِ ، هَلْ يَفْسُدُ صَوْمُهُ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يفسد صومه^(٢) .

القول الثاني: لا يفسد صومه^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ الْفَطْرَ قَدْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ ، وَالرُّجُّ حِينَئِذٍ صَارَ مَغْيِبًا حَقِيقَةً وَاصِلًا إِلَى بَاطِنِهِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ ابْتَلَعَ خَيْطًا فَإِنْ بَقِيَ أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ فِي يَدِهِ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ فَسَدَ صَوْمُهُ فَكَذَا هُنَا^(٤) .

وجه القول الثاني:

إِنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ الْفَعْلُ ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى جَوْفِهِ مَا فِيهِ صَلَاحُ الْبَدَنِ^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا طَعِنَ بِرُمَحٍ فَبَقِيَ الرُّجُّ فِي جَوْفِهِ الْقَوْلُ ، فَإِنَّهُ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٦) .

(١) الرُّجُّ: الحديدية التي تُرْكَبُ فِي أَسْفَلِ الرَّمَحِ .

انظر: لسان العرب ، ابن منظور ، (٢٨٥/٢) ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الفارابي ، (٣١٨/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٣/١) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٨٢/٢) ، بدائع الصنائع ،

الكاساني ، (٢٤٤/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٩٨/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٨٣/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٤/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٣٠/١) .

(٤) انظر: التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٨٢/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٩٨/٣) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٠/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٤/١) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٤/١) .

وصحَّح هذا القولَ طاهرُ بن عبد الرّشيد البخاري^(١) ، وسراجُ الدّين بن نجيم^(٢) ،
وجماعةٌ من الفقهاء^(٣) ، وصُحِّح في الفتاوى البزّازيّة^(٤) .

[٨٠] المسألة السّابعة: لو جامع الصائمُ ناسياً ثم تذكّر فنزع من ساعته ، أو جامع في
الليل وأولج قبل طلوع الفجر ثم طلع عليه الفجر فنزع من فوره .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: صومه تامٌّ لا يفسد^(٥) .

القول الثاني: يفسد صومه ، وهو قول زفر^(٦) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ الموجود منه بعد الطلوع والتذكّر هو النّزع ، والنّزع تركُ الجماع ، وترك الشيء
لا يكون محصّلاً له ، بل يكون اشتغالاً بضدّه فلم يُوجد منه الجماع بعد الطلوع والتذكّر رأساً
فلا يفسد صومه ، ولهذا لم يفسد في الأكل والشرب فكذا الجماع ، ولأنّ هذا مما لا يُمكن
الاحتراز منه فهو عفو^(٧) .

(١) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٥٣/١) .

(٢) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٢٤/٢) .

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٤٢٣/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٤٧/٢) .

(٤) انظر: الفتاوى البزّازية ، الكردي ، (٦٥/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٦/١) فتاوى قاضي خان ، (١٣١/١) ، بدائع الصنائع ،

الكاساني ، (٢٤٠/٢) ، المحيط الروماني ، ابن مازة ، (٣٨٨/٢) ، الفتاوى البزّازية ، الكردي ، (٦٨/١) .

(٦) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٠/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٠/٢) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٤٠/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٠/٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ جُزءً من الجماعة قد حصل بعد التذكُّر وبعد طلوع الفجر ، وهذا يكفي لفساد الصَّوم لوجود ما يضادّه وإن قلَّ^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه لو جامع الصائمُ ناسياً ثم تذكَّر فنزع من ساعته ، أو جامع في الليل وأولج قبل طلوع الفجر ، ثم طلع عليه الفجر فنزع من فوره ، فإنَّه لا يفسد صومه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢/٢٤٠) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١/١٣١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٤٥٦) .

المبحث الثالث : ما يُوجب القضاء والكفارة

وفيه ستُّ مسائل :

المسألة الأولى: قول أبي حنيفة فيما إذا جامع الصائم زوجته أو أمته في دبرها متعمداً ،
أو عَمِلَ عَمَلِ قَوْمِ لُوط .

المسألة الثانية: امرأة أفطرت على ظنٍّ أن يومها يوم حيضٍ فلم تحض في ذلك اليوم ،
أو رجلٌ له حُمى تعتريه فأفطر على ظنٍّ أنه يوم المرض فلم يمرض في ذلك
اليوم ، فهل تلزمهما الكفارة ؟

المسألة الثالثة: قال الرجلُ لامرأته انظري هل الفجر طالعٌ أو غير طالعٍ ، فنظرت ورجعت
فقالت: لم يطلع ، فجامعها زوجها ، ثم ظهر أن الفجر كان طالعاً .

المسألة الرابعة: الحُقْنَةُ والسَّعُوطُ والوُجُورُ للصائم .

المسألة الخامسة: الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً فظنَّ أن ذلك يفطره ، فأكل
متعمداً ، وقد علم أن صومه لا يفسد بالنسيان لبلوغه الحديث .

المسألة السادسة: الصائم إذا بقيت لقمة السحور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها ، أو أخذ
كثرةً من الخبز ليأكلها وهو ناسٍ ، فلما مضى ذكر أنه صائمٌ فابتلعها .

[٨١] المسألة الأولى: قول أبي حنيفة فيما إذا جامع الصائم زوجته أو أمته في دبرها متعمداً، أو عمِلَ عَمَلِ قوم لوط .

الأقوال في المسألة :

القول الأول: يلزمه القضاء والكفارة أنزل أو لم يُنزل ، وهو رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة ، وبه أخذ المشايخ^(١) .

القول الثاني: لا تلزمه الكفارة ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة^(٢) .

الأدلة :

وجه القول الأول:

إنَّ وجوب الكفارة يعتمد إفساد الصَّوم بإفطارٍ كاملٍ ، وقد وُجد لوجود الجماع صورةٌ ومعنى ، ولتكامل الجنابة لقضاء الشهوة^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الوطء في الدبر لا يتعلّق به وجوب الحدِّ فلا يتعلّق به وجوب الكفارة ، والجامع بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما شرعٌ للزَّجر ، والحاجة إلى الزَّجر فيما يغلب وجوده وهذا ينذر ، ولأنَّ المحلَّ مكروهٌ فأشبهه وطء الميئة ، ومن له طبيعةٌ سليمةٌ لا يميل إليه^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٣/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (١٣٣/١) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٦٣٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧٩/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٥٩/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٧/٢) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٤٦/٤) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٣/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٣/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٦/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٧/٢) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٢٠/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧٩/٣) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٣/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٢٢/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٧/٢) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٣/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٧/٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان القول أنّ قول أبي حنيفة فيما إذا جامع الصائم زوجته أو أمته في دبرها متعمداً ، أو عمِلَ عَمَلٌ قوم لوط أنّ الكفارة تلزمه ، لقضاء الشهوة بأفحش الوجوه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .

وما صحّحه هو المذهب^(٢) ، وهو القول المختار^(٣) ، وفي الفتاوى الولوالجية: " والمختار أنّها تجب عليه الكفارة بالاتفاق "^(٤) .

وصحّح هذا القول السرخسي^(٥) ، والموصلي^(٦) ، والمرغيناني^(٧) ، وبرهان الدين بن مازة^(٨) ، والزيلعي^(٩) ، والبابري^(١٠) .

[٨٢] المسألة الثانية: امرأة أفطرت على ظنّ أن يومها يوم حيض فلم تحض في ذلك اليوم ، أو رجلٌ له حمى تعتريه فأفطر على ظنّ أنّه يوم المرض ، فلم يمرض في ذلك اليوم ، فهل تلزمهما الكفارة ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: تلزمهما الكفارة ، وهو الأظهر^(١١) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٦/١) .

(٢) انظر: المختار للفتاوى ، الموصلي ، (٤٠٧/١) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١١٩/١) ، بداية المبتيدي ، المرغيناني ، (١٢٢/١) ، مختصر القدوري ، (ص ١٣٣) .

(٣) انظر: التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٨٨/٢) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٤٦/ل) .

(٤) انظر: (٢٢٣/١) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٧٩/٣) .

(٦) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠٨/١) .

(٧) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٢٢/١) .

(٨) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٨٨/٢) .

(٩) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٧/٢) .

(١٠) انظر: العناية شرح الهداية ، البابري ، (٦٣٦/١) .

(١١) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢٢٤/١) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٦٧/١) ، خلاصة الفتاوى ،

البخاري ، (٢٥٨/١) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٩٦/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (١٢٧/١) ، المحيط

البرهاني ، ابن مازة (٣٩٦/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٩٨/٢) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٥٠) .

القول الثاني: لا كفارة عليهما^(١).

الأدلة :

وجه القول الأول:

إنهما أفطرا في يوم لم تتمكن فيه شبهة إباحة الإفطار^(٢).

وجه القول الثاني:

إنهما أفطرا عن تأويل فلا تلزمهما الكفارة ، كما لو أفطرا وهما يريان أن الشمس قد غابت فإذا هي لم تغب^(٣).

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن الكفارة لا تلزمهما في المسألتين ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٤).

وصحح هذا القول في الفتاوى البزارية^(٥) ، وفي الدر المختار: " والمعتمد سقوطها "^(٦) ، وقد اختلف التصحيح في هاتين المسألتين ، فصحح برهان الدين بن مازة وجوب الكفارة عليهما^(٧) ، وكذلك في الفتاوى التاتارخانية^(٨) ، وصحح ابن عابدين وجوب الكفارة في مسألة الحيض^(٩).

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٧٠/١) .

(٢) انظر: التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٩٦/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢٢٤/١) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٤٥/ل) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٧٠/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٧٠/١) .

(٥) انظر: (٦٧/١) .

(٦) انظر: (٤٤٨/٣) .

(٧) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٩٦/٢) .

(٨) انظر: (٢٩٨/٢) .

(٩) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٤٤٩/٣) .

[٨٣] المسألة الثالثة: قال الرجل لامرأته انظري هل الفجر طالعٌ أو غير طالع، فنظرت ورجعت فقالت: لم يطلع ، فجامعها زوجها، ثم ظهر أنَّ الفجر كان طالعاً .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن صدّقها وهي ثقةٌ لا كفارة عليه ، وهو قول بعض المشايخ^(١) .
القول الثاني: لا كفارة عليه مطلقاً ، وعليها الكفارة ، وبه أخذ أكثر المشايخ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الثاني:

إنّه على يقينٍ من الليل شكٌّ في النهار^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّه لو قال رجلٌ لامرأته انظري هل الفجر طالعٌ أو غير طالع ، فنظرت ورجعت فقالت: لم يطلع ، فجامعها زوجها ، ثم ظهر أنَّ الفجر كان طالعاً ، فإنّه لا كفارة عليه مطلقاً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٤) .
وصحّح هذا القول طاهر بن عبد الرّشيد البخاري^(٥) ، وصحّح في الفتاوى الهندية^(٦) ، والفتاوى البزازية^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٤٦٩/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٣٤/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٧٤/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٢٥٧/١) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٥٠/ل) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٤/١) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٦٧/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٧٤/٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٥٧/١) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٥٠/ل) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٤٦٩/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٣٤/١) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٤/١) .

(٥) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٥٧/١) .

(٦) انظر: (٢٥٧/١) .

(٧) انظر: (٦٧/١) .

[٨٤] المسألة الرابعة: الحُقْنَةُ^(١) ، والسَّعُوطُ^(٢) ، والوُجُورُ^(٣) للصَّائِمِ .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنها توجب القضاء دون الكفارة^(٤) .القول الثاني: إنها توجب الكفارة ، وهو رواية هشام عن أبي يوسف^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

أما الحُقْنَةُ والوُجُورُ فلائته وصل إلى الجوف ما فيه صلاح البدن ، وأما السَّعُوطُ فلائته وصل إلى الرأس ما فيه صلاح البدن أيضاً ، ولأنَّ الكفارة موحب الإفطار صورةً ومعنى ، ولم يوجد هذا^(٦) .

وجه القول الثاني:

إنَّه وصل إلى جوف البدن ما هو مُصْلِحٌ للبدن ، فكان ذلك بمنزلة الأكل^(٧) .

(١) الحُقْنَةُ : جعل الدواء ونحوه في الدُّبُرِ .

انظر: تحرير ألفاظ التنبيه ، النووي ، (١٢٥/١) ، لسان العرب ، ابن منظور ، (١٢٦/١٢) .

(٢) السَّعُوطُ: بفتح السين ، دواءٌ يُجعل في الأنف .

انظر: طلبية الطلبة ، النسفي ، (٢٤/١) ، المصباح المنير ، الفيومي ، (ص ١٠٥) .

(٣) الوُجُورُ: هو الدواء يُصب في الحلق .

انظر: المصباح المنير ، الفيومي ، (ص ٢٤٩) ، طلبية الطلبة ، النسفي ، (١٦٧/١) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣١/١) ، مختصر الطحاوي ، (٤٦١/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ،

(٤٤٨/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٧/٣) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٤٨/١) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢٢٠/١) ، فتاوى قاضي

خان ، (١٣١/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٧/٣) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣١/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٤٨/١) ، الهداية ، المرغيناني ،

(١٢٣/١) .

(٧) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢٢٠/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٣١/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي

خان ، (٤٤٨/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّ الْحَقْنَ ، وَالسَّعْوَطَ ، وَالْوُجُورَ لِلصَّائِمِ تَوْجِبَ الْقَضَاءِ دُونَ الْكَفَّارَةِ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظُ (الصَّحِيح) ^(١) ، وَمَا صَحَّحَهُ هُوَ الْمَذْهَبُ ^(٢) .

[٨٥] الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: الصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرَبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا فَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ يَفْطُرُهُ ، فَأَكَلَ مُتَعَمِّدًا ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ صَوْمَهُ لَا يَفْسُدُ بِالنِّسْيَانِ لِبُلُوغِهِ الْحَدِيثِ .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: تلزمه الكفارة ، وهو رواية بِشْرِ ^(٣) عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، وَابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ^(٤) .

القول الثاني: لا كفارة عليه ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١/١٣١) .

(٢) انظر: بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١/١٢٣) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (١/٤١٠) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١/١١٩) ، تنوير الأبصار ، التمرناشي ، (٣/٤٣٢ ، ٤٣٩) ، حاشية ابن عابدين ، (٣/٤٣٩) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١/٢٦٦) ، مختصر الطحاوي ، (٢/٤٦١) .

(٣) « بِشْر » هو: بشر بن غياث بن عبد الرحمن المُرِّيْسِيّ المعتزلي ، أدرك مجلس أبي حنيفة ، وأخذ عنه ، ولازم أبا يوسف وأخذ الفقه عنه حتى صار من أخص أصحابه ، اشتهر بعلم الكلام والفلسفة ، حكى عنه أقوال شنيعة ومذاهب منكرة كفره لأجلها بعض أهل العلم ، وهو من حرّر القول بخلق القرآن .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٧١) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٤٢) ، الطبقات السنية ، الغزي ، (١/٢٣٠) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١/١٣٥) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١/٤١٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٤٧٥) ، المبسوط ، السرخسي ، (٣/٧٩) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١/٢٥٨) ، الفتاوى الولوالجية ، (١/٢٢٤) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٤٧٥) ، المبسوط ، السرخسي ، (٣/٨٠) ، فتاوى قاضي خان ، (١/١٣٥) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١/٢٥٨) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٣٠) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١/٤١٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢/٢٥٧) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه ظَنُّ في غير موضع الاشتباه فلا يُعتبر ، وظَنُّه مدفوعٌ بأمره ﷺ بالإتمام في قوله: " تَمَّ على صومك إنما أطعمك رُئُك وسقاك " فلا تبقى له شبهةٌ حينئذٍ^(١) .

وجه القول الثاني:

إنَّ خبرَ الواحد لا يُوجب علمَ اليقين ، وإنَّما يوجب العملَ تحسیناً للظنِّ بالرَّأْيِ فلا تنتفي الشبهةُ به ، ولأنَّ الشبهةَ تمكَّنت في المحلِّ لانعدام ركن الصَّوم حقيقةً ، فهذا ظنٌّ في موضعه فلا يرتفع بالحديث^(٢) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان روايةَ الحسن عن أبي حنيفة أنَّه لا كفارةَ عليه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٣) .

وصَحَّح هذا القولَ طاهرُ بن عبد الرَّشد البخاري^(٤) ، وابنُ عابدين^(٥) ، وصَحَّح في الفتاوى الهندية^(٦) ، والفتاوى البرازية^(٧) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٧/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤١٣/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧٩/٣) .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصَّوم ، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ، (٦٨٢/٢) ، رقم (١٨٣١) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الصيام ، باب من أكل أو شرب ناسياً (١٦٠/٣) ، رقم (٢٦٨٦) ، ولفظهما: " فَلْيَتَمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ " .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٨٠/٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤١٣/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٧٥/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٥/١) .

(٤) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٥٨/١) .

(٥) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٤٣١/٣) .

(٦) انظر: (٢٦٨/١) .

(٧) انظر: (٦٧/١) .

[٨٦] المسألة السادسة: الصَّائِمُ إذا بقيت لقمة السَّحُور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها ، أو أخذ كِسْرَةً من الخبز ليأكلها وهو ناسٍ ، فلمَّا مضغها ذكر أنه صائم فابتلعها .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا كفارة عليه^(١) .

القول الثاني: عليه الكفارة ، وهو قول أبي حفص البخاري^(٢) .

القول الثالث: إن ابتلعها لا كفارة عليه ، وإن أخرجها من فيه ثم أعادها وابتلعها فعليه الكفارة^(٣) .

القول الرابع: إن ابتلعها قبل أن يُخرجها عليه الكفارة ، وإن أخرجها ثم أعادها لا كفارة عليه^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه قد تمكَّن نوعٌ شُبَّهَ فيه ، لأنَّ المضغَّ كان على نسيان الصَّوم ، ولو ابتلع ناسياً فإنه يبقى صائماً ، فإذا ابتلع ذاكرةً حصل الفطر فيجب القضاء ، وسقطت الكفارة للشبهة^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٤/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٦/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٦/٢) ، عيون المسائل ، السمرقندي ، (ص ٤٠) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٤/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٦١/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٧/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٦/٢) ، شرح عيون المسائل ، الأسمدي ، (٣٧/ل) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٤/١) ، عيون المسائل ، السمرقندي ، (ص ٤٠) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢٢٤/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٧/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٦/٢) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٤/١) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٤٦/ل) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٩٤/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٧/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢٢٤/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٥٥/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٦/٢) ، عيون المسائل ، السمرقندي ، (ص ٤٠) .

(٥) انظر: شرح عيون المسائل ، الأسمدي ، (٣٧/ل) .

وجه القول الثاني:

إنَّه أوصل المفطرَ إلى خوفه بفعله المقصود وهو ذاكرٌ ، فيصير جانباً بالفطر ، فتلزمه الكفارة^(١) .

وجه القول الثالث:

إنَّه حين ابتلاعها كان الفعل ناقصاً ، لأنَّه ناسٍ في المضغ فتمكنت الشبهة فيه ، وأمّا إذا أخرجها فقد ابتداء الأكل فالفعل تامٌّ فتجب الكفارة^(٢) .

وجه القول الرابع:

إنَّها ما دامت في فيه فهي بحالٍ يتلذذ بها ، وهو فعل مقصود يُوجب الكفارة ، وأمّا إذا أخرجها فهو لا يقصد الأكل ، فصارت بحالةٍ تعاف منها النفس ، فصارت كالقئ فيجب القضاء دون الكفارة^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه إن ابتلعها قبل أن يُخرجها فعليه الكفارة ، وإن أخرجها ثم أعادها لا كفارة عليه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٤) .
وصحَّح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(٥) ، وابنُ عابدين^(٦) ، وصحَّح في الفتاوى الهندية^(٧) .

(١) انظر: شرح عيون المسائل الأسمندي ، (٣٧/١) .

(٢) انظر: شرح عيون المسائل ، الأسمندي ، (٣٧/١) .

(٣) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢٢٤/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٧/٢) ، شرح عيون المسائل ، الأسمندي ، (٣٧/١) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٤/١) .

(٥) انظر: عيون المسائل ، السمرقندي ، (ص ٤٠) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٢٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٧/٢) .

(٦) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٤٢٥/٣) .

(٧) انظر: (٢٦٥/١) .

المبحث الرابع : الاعتكاف ، وصلاة التراويح

وفيه ثمان مسائل :

- المسألة الأولى : قول أبي حنيفة في المسجد المعتكف فيه .
- المسألة الثانية : هل تتأدى التراويح وسائر السنن بنية مطلق الصلاة أو بنية التطوع ؟
- المسألة الثالثة : هل الأفضل أداء التراويح منفرداً في بيته أو في جماعة ؟
- المسألة الرابعة : تأخير التراويح إلى ما بعد نصف الليل .
- المسألة الخامسة : إذا فانت صلاة التراويح هل تُقضى بغير جماعة ؟
- المسألة السادسة : هل يحتاج لكل شفع من التراويح أن ينوي التراويح ؟
- المسألة السابعة : مقدار ما يُقرأ في صلاة التراويح .
- المسألة الثامنة : إذا وقع الشك في التراويح أنه صلى تسع تسليمات أو عشر تسليمات .

[٨٧] المسألة الأولى: قول أبي حنيفة في المسجد المُعتكف فيه .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يصحُّ الاعتكاف إلا في مسجدٍ تُصلَّى فيه الصَّلوات كُلُّها^(١) .

القول الثاني: لا يصحُّ الاعتكاف إلا في المسجد الجامع^(٢) .

القول الثالث: يصحُّ الاعتكاف في كلِّ مسجدٍ له أذانٌ وإقامة^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الاعتكاف عبادةٌ انتظار الصَّلَاة فيختصُّ بمكانٍ تؤدَّى فيه^(٤) .

وجه القول الثاني:

قوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾^(٥) ، ولقول حذيفة^(٦) : " لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة " ، ولأنَّ المعتكفَ ينتظر الصَّلَاة فيختصُّ بمكانٍ تؤدَّى فيه الجماعة^(٨) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٨/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١١٥/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٢٩/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٨٠/٢) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٨/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٢٩/١) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٢٤١/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٨/١) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٢٩/١) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٤٤٦/٢) .

(٥) سورة البقرة ، جزء من الآية رقم (١٨٧) .

(٦) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٢٧/١) .

(٧) هو: أبو عبد الله ، حذيفة بن اليمان بن جابر العبسي ، أحد أصحاب النبي ﷺ ، وهو صاحب سرِّه ، شهد مع النبي ﷺ أحداً ويوم الخندق ، مات بالمدائن بعد عثمان ؓ سنة (٣٦هـ) .

انظر: أسد الغابة ، ابن الأثير ، (٧٠٦/١) ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، النمري ، (٣٣٤/١) ، سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، (٣٦١/٢) .

(٨) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٢٩/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٢٧/١) .

والأثر أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ، رقم (٩٥٠٩) من طريق أبي عوانة عن إبراهيم عن حذيفة ؓ ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٠٤/٣): " إسناده مرسل " .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّ الاعْتِكَافَ يَصُحُّ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ لَهُ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ ، مُسْتَعْمِلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيح) ^(١) .

وقد صَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُو اللَّيْثِ السَّمَرْقَنْدِيُّ ^(٢) ، وَطَاهِرُ بْنُ عَبْدِ الرَّشِيدِ الْبُخَارِيُّ ^(٣) ، وَصَحَّحَ فِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ^(٤) ، وَالْفَتَاوَى الْبِرَازِيَّةِ ^(٥) .

[٨٨] الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: هَلْ تَتَأَدَّى التَّرَاوِيحُ وَسَائِرُ السُّنَنِ بِنِيَّةٍ مُطْلَقِ الصَّلَاةِ ، أَوْ نِيَّةِ التَّطَوُّعِ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يجوز أداء التراويح والسُّنَنِ بِنِيَّةِ الصَّلَاةِ أَوْ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةٍ وَأَكْثَرِ الْمَشَايِخِ الْمُتَقَدِّمِينَ ^(٦) .

القول الثاني: لَا يَجُوزُ أَدَاؤُهَا بِنِيَّةِ الصَّلَاةِ أَوْ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ مُتَقَدِّمِي الْمَشَايِخِ ^(٧) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٣٨/١) .

(٢) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٥٤) .

(٣) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٦٧/١) .

(٤) انظر: (٢٧٤/١) .

(٥) انظر: (٧٠/١) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٥/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ،

(٤٧٨/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٥٩/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٥٨/٢) ، خلاصة

الفتاوى ، البخاري ، (٦٤/١) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٢٠) ، الفتاوى البرازية ، الكردي ، (٢٢/١) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٥٩/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ،

(٦٤٥/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٥٨/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٥/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ،

الدهلوي ، (٤٧٨/١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّها وإن كانت سنَّة لا تخرج عن كونها نافلة ، وقد واطب عليها رسول الله ﷺ ، والنوافل تتأدى بمطلق النية ، والاحتياط أن ينوي التراويح أو سنَّة الوقت أو قيام رمضان ، وفي سائر السنن ينوي الصلَاة متابعاً لرسول الله ﷺ خروجاً عن الخلاف^(١) .

وجه القول الثاني:

إنَّها صلاةٌ مخصوصةٌ فيجب مراعاة الصَّفة للخروج عن العُهدة ، وذلك بأن ينوي السنَّة أو متابعة النبي ﷺ كما في المكتوبة ، ولأنَّها سنَّة والسنَّة لا تتأدى بنية الصلَاة المطلقة ، أو بنية التطوع^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان عدم جواز أداء التراويح وسائر السنن بنية الصلَاة ، أو بنية التطوع ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٣) .

وصَحَّح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(٤) ، والسرخسي^(٥) ، وصَحَّح في الفتاوى البزازية^(٦) ، وفي الفتاوى التاتارخانية نقلاً عن الغياثية أنَّ التراويح وسائر السنن يتأدى بمطلق النية ، وهو المختار^(٧) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٥/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٥٩/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٥/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٥/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٥٩/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) .

(٤) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٩٥) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٥/٢) .

(٦) انظر: (٢٢/١) .

(٧) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٧٨/١) نقلاً عن الغياثية .

[٨٩] المسألة الثالثة: هل الأفضل أداء التراويح منفرداً في بيته أو في جماعة؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِنَّ مَنْ قَدِرَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ كَمَا يُصَلِّيُ مَعَ الْإِمَامِ فِي مَسْجِدِهِ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْبَيْتِ^(١).

القول الثاني: إِنَّ أَدَائَهَا فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ صَلَاتَهُ فِي بَيْتِهِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِخْلَاصِ وَأَبْعَدُ عَنِ الرِّيَاءِ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهَا بِجَمَاعَةٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَكَذَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقَامَهَا بِالْجَمَاعَةِ ، وَكَانَ ذَلِكَ بِمُخَضَّرٍ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ وَخِيَارِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَدَاءَ التَّرَاوِيحِ فِي الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ ، مُسْتَعْمِلاً فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٥/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٥٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٤/٢) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٥/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٤/٢) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٥/١) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٥/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٤٠/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٤٥/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٥/١) .

وما صححه هو المذهب^(١) ، وعليه الاعتماد^(٢) ، وصحح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(٣) ، والشرخسي^(٤) .

[٩٠] المسألة الرابعة: تأخير التراويح إلى ما بعد نصف الليل .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يُستحب تأخير التراويح إلى ما بعد نصف الليل^(٥) .
القول الثاني: لا بأس بتأخيرها إلى ما بعد نصف الليل^(٦) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ التراويح تَبَعُ لصلاة العشاء ، ويُكره تأخير العشاء إلى نصف الليل ، فكذا تأخير التراويح^(٧) .

(١) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٢٤٠/١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٧٠/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٣٠٦/١) .

(٢) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣٠٦/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٥٣/٢) .

(٣) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٩٥) .

(٤) انظر: المبسوط ، الشرخسي ، (١٤٤/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٧٨/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ،

(٦٤٤/١) ، المبسوط ، الشرخسي ، (١٤٨/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٤/١) ، فتح القدير ،

السيواسي ، (٤٨٦/١) ، التجنيس والمزيد المرغيناني ، المرغيناني ، (١٢١/٢) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٤/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ،

(٦٤٤/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٧٨/١) ، المبسوط ، الشرخسي ، (١٤٨/٢) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٤/١) ، إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٤٥٧) ، تبين

الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٤/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٧٨/١) .

وجه القول الثاني:

إنَّ التراويحَ قيامُ اللَّيْلِ ، وقيامُ اللَّيْلِ في آخر اللَّيْلِ أفضل^(١) .

التَّصْحِيحُ ، ولفظه:

صَحَّحَ قاضي خان القولَ بأنَّه لا بأسُ بتأخيرها إلى ما بعد نصف اللَّيْلِ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٢) .

وصَحَّحَ هذا القولَ السَّرْحَسِيُّ^(٣) ، والمرغيناني^(٤) ، والكمالُ بن الهمام^(٥) ، والزَيْلَعِيُّ^(٦) ، وابنُ نُجَيْمٍ^(٧) ، والشَّرْنِبَلَالِيُّ^(٨) ، والحَصْكفِيُّ^(٩) ، وصُحَّحَ في الفتاوى الهنديَّة^(١٠) ، والفتاوى التاتارخانيَّة^(١١) ، ومِنيَّة المفتي^(١٢) .

[٩١] المسألة الخامسة: إذا فاتت صلاة التراويح هل تُقضى بغير جماعة؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: تقضى في الغد ما لم يدخل وقتُ تراويحٍ أخرى^(١٣) .

-
- (١) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣٠٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٤/١) ، المبسوط ، السَّرْحَسِيُّ ، (١٤٨/٢) ، التجنيس والمزيد المرغيناني ، المرغيناني ، (١٢١/٢) ، تبيين الحقائق ، الزَيْلَعِيُّ ، (٤٤٤/١) .
- (٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) .
- (٣) انظر: المبسوط ، السَّرْحَسِيُّ ، (١٤٨/٢) .
- (٤) انظر: التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (١٢١/٢) .
- (٥) انظر: فتح القدير ، السيَّوَّاسِي ، (٤٨٦/١) .
- (٦) انظر: تبيين الحقائق ، الزَيْلَعِيُّ ، (٤٤٤/١) .
- (٧) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣٠٦/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٧٣/٢) .
- (٨) انظر: نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشَّرْنِبَلَالِيُّ ، (ص ٤٥٧) .
- (٩) انظر: الدر المختار ، الحَصْكفِيُّ ، (٥٩٨) .
- (١٠) انظر: (١٧٥/١) .
- (١١) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٧٨/١) .
- (١٢) انظر: (٧/ل) .
- (١٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٦٣/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٥٩٨/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٨٦/١) ، المبسوط ، السَّرْحَسِيُّ ، (١٤٩/٢) .

القول الثاني: تُقضى ما لم يمض شهر رمضان^(١) .

القول الثالث: إنها تُقضى ما دام الليل باقياً^(٢) .

القول الرابع: إنها لا تُقضى أصلاً^(٣) .

وجه القول أنها لا تقضى أصلاً:

أن التراويع ليست بآكد من سنة المغرب والعشاء ، وتلك لا تُقضى فكذلك التراويع لا تُقضى ، ولأنها من التوافل والقضاء من خصائص الواجبات^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أن صلاة التراويع إذا فاتت لا تُقضى ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٥٩٨/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٨٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٩/٢) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٨/٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٦٣/١) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢٢/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) ، تنوير الأبصار ، التمرناشي ، (٥٩٨/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٩/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٨٦/١) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٩٥) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٢٠) .

(٤) انظر: المحيط الرهاني ، ابن مازة ، (٤٦٧/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥/٣) ، إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشرنبلالي ، (ص ٤٦٠) ، فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٦/١) .

وصحح هذا القول طاهر بن عبد الرشيد البخاري^(١) ، والكاساني^(٢) ، وبرهان الدين بن مازة^(٣) ، والشُّرنبلالي^(٤) ، وزين الدين بن نجيم^(٥) ، والحصكفي^(٦) ، وصحح في الفتاوى التاتارخانية^(٧) ، والفتاوى الهندية^(٨) ، والفتاوى البزازية^(٩) .

[٩٢] المسألة السادسة: هل يحتاج المصلي لكل شفيع من التراويح أن ينوي التراويح ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ المصلي يحتاج إلى أن ينوي التراويح لكل شفيع منها^(١٠) .
القول الثاني: إنَّه لا يحتاج إلى نيّة لكل شفيع منها^(١١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ كلَّ شفيع منها صلاة على حدة فلا بد من النيّة ، كما في صوم رمضان فإنَّه يُحتاج في كلِّ يوم منه إلى نيّة^(١٢) .

(١) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٦٣/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥/٢) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٦٧/١) .

(٤) انظر: إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، الشُّرنبلالي ، (ص ٤٦٠) ، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشُّرنبلالي ، (ص ٤١٦) .

(٥) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٧٣/٢) .

(٦) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٥٩٨/٢) .

(٧) انظر: (٤٨٦/١) .

(٨) انظر: (١٧٦/١) .

(٩) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢٢/١) .

(١٠) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٧/١) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٩٩/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٩٤/١) .

(١١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٧/١) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٢٠) .

(١٢) انظر: الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٩٩/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٩٤/١) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الكُلَّ بمنزلة صلاةٍ واحدةٍ فلا يحتاج إلى تحديد النية ، ولأنَّ الانتظار لتكبير الإمام يُعدُّ نيةً للتراويح^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ من صَلَّى التراويح لا يحتاج إلى أن ينوي التراويح لكل شفعٍ منها ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٢) .

وصحَّح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(٣) ، وصحَّح في الفتاوى الهندية^(٤) ، وصحَّح طاهر بن عبد الرشيد البخاري أنَّه يحتاج إلى النية لكلِّ شفعٍ ، ووافق في ذلك ابنُ عابدين حيث قال: " ويظهر لي التصحيح الأول ، لأنَّه بالسَّلام خرج من الصَّلاة حقيقةً فلا بُدَّ في دخوله فيها من النية ، ولا شكَّ أنَّه الأحوط خروجاً من الخلاف "^(٥) .

[٩٣] المسألة السابعة: مقدار ما يُقرأ في صلاة التراويح .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يقرأ في كلِّ شفعٍ مقدار ما يقرأ في صلاة المغرب ، وهو قول بعض المشايخ^(٦) .

(١) انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٧٧/١) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٢٠) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٩٥) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٧/١) .

(٣) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٩٥) .

(٤) انظر: (١٧٧/١) .

(٥) حاشية ابن عابدين ، (٥٩٧/٢) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٧/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٥/١) ، المبسوط ، السرخسي ،

(١٤٦/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٦/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٤٦٨/١) ، الفتاوى البرازية ،

الكردي ، (٢٢/١) ، خلاصة الفتوى ، البخاري ، (٦٤/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤٧٨/١) .

القول الثاني: يقرأ مقدار ما يقرأ في صلاة العشاء^(١).

القول الثالث: يقرأ في كل ركعة من عشرين إلى ثلاثين آية^(٢).

القول الرابع: يقرأ في كل ركعة عشر آيات ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وبه قال أكثر المشايخ^(٣).

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ التطَوُّعَ أخَفُّ من المكتوبة فيعتبر بأخفِّ المكتوبات قراءةً ، لأنَّ النوافل يحسن أن تكونَ أخفَّ من الفرائض^(٤).

وجه القول الثاني:

إنَّ صلاة التراويح تبَعُ للعشاء فيقرأ فيها كما يقرأ في العشاء^(٥).

وجه القول الثالث:

ما رُوي: " أنَّ عمرَ رضي الله عنه دعا بثلاثين من الأئمة فاستقرأهم ، وأمر أولهم أن يقرأ في كل ركعة بثلاثين آيةً ، وأمر الثاني أن يقرأ في كل ركعة خمسة وعشرين آيةً ، وأمر الثالث أن يقرأ في كل ركعة عشرين آيةً " ^(٦).

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٧/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٥/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٦/١) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٣٧١/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٦/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٥/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٦/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٧/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٥/١) ، فتح القدير ، السميوسي ، (٤٨٧/١) ، إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٤٥٩) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٦/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٦/١) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٢٠) .

(٤) انظر: العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٣٧١/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٥/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٦/٢) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٦/١) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٣٧١/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٥/١) .

(٦) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٦/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٤٦/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٥٦/٢) .

والأثر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، كتاب الصَّوم ، باب قيام رمضان ، (٢٦١/٤) ، رقم (٧٧٣٢) ، والبيهقي في شعب الإيمان ، كتاب الصوم ، باب قيام شهر رمضان ، (٥٥٢/٤) ، رقم (٣٠٠٤) ، ولم أقف على إسناده .

وجه القول الرابع:

إنّ في ذلك تخفيفاً على الناس ، وبه تحصل السنّة وهي الختم مرّة في التراويح ، لأنّ عدد ركعات التراويح في جميع الشهر ستمائة ركعة ، وعدد أي القرآن ستة آلاف وشيء ، فإذا قرأ في كلّ ركعة عشر آيات حصل له الختم فيها^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ يقرأ في صلاة التراويح في كلّ ركعة عشر آيات ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٢) .

والمذهب أنّه يُسنُّ ختم القرآن في التراويح مرّة واحدة^(٣) ، فإذا قرأ في كلّ ركعة عشر آيات حصل له الختم ، قال السرخسي بعد ذكره رواية الحسن عن أبي حنيفة: " وهو الأحسن "^(٤) .

وصحّح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(٥) ، والزيلي^(٦) ، والباقر^(٧) .

[٩٤] المسألة الثامنة: إذا وقع الشك في التراويح أنّه صلى تسع تسليمات أو عشر تسليمات .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنهم يصلّون تسليمة أخرى في جماعة ، وهو قول بعض المشايخ^(٨) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٦/٢) ، إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٤٥٩) ، فتاوى

قاضي خان ، (١٤٧/١) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٩٥) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٧/١) .

(٣) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٢٣٩/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٣٠٧/١) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٦٨/١) .

(٤) المبسوط ، السرخسي ، (١٤٦/٢) .

(٥) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٩٥) .

(٦) انظر: تبين الحقائق ، الزيلي ، (٤٤٥/١) .

(٧) انظر: العناية شرح الهداية ، الباقر ، (٣٧١/١) .

(٨) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٨/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٦٥/١) .

القول الثاني: إنهم يوترون ولا يُصلُّون تسليمةً أخرى ، وبه قال بعضُ المشايخ أيضاً^(١) .
القول الثالث: إنهم يصلُّون تسليمةً أخرى فرادى فرادى^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الزَّيادة على التراويح جماعةً إنَّما تُكره إذا تيقَّنوا بالزَّيادة ورأوا أنَّ الزَّيادة تراويح ، فيصلُّون عندئذٍ التسليمةَ الأخرى بنية إتمام التَّراويح فلا يُكره ، كالتطوُّع بعد العصر إنَّما يُكره إذا شرع فيه مع العلم به ، أمَّا إذا شرع في التطوُّع بنية العصر ، ثمَّ علم أنَّه قد أدَّى العصر ، فإنَّه يُسمُّ صلاته ولا يُكره فكذلك هنا^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ في ذلك احترازاً عن الزَّيادة على التَّراويح ، وهي غير مشروعة^(٤) .

وجه القول الثالث:

إنَّ في ذلك احتياطاً في إكمال التراويح ، واحترازاً عن ترك السنَّة ، والوقوع في البدعة ، وهي الجماعة في غير التَّراويح^(٥) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه إذا وقع الشكُّ في التَّراويح فإنَّهم يصلُّون تسليمةً أخرى فرادى احتياطاً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٨/١) ، الجوهرية النيرة ، الزبيدي ، (٩٨/١) .

(٢) انظر: الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٢٠) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (١١٨/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (٥٩٩/٢) ، الجوهرية النيرة ، الزبيدي ، (٩٨/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٨/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٦٥/١) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٦٥/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٤٨/١) .

(٥) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٥٩٩/٢) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (١١٨/٢) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٨/١) .

وصحح هذا القول السرخسي ، فقال: " فالصحيح من المذهب أن يُصلّوا ركعتين فرادى لتصير عشرًا بيقين ، ولثلاث يصير مؤدياً للتطوع بجماعة إذ هي مكروهة " ^(١) .

وصححه أيضاً المرغيناني ^(٢) ، وبرهان الدين بن مازة ^(٣) ، وابن عابدين ^(٤) ، وصحح في الفتاوى الهندية ^(٥) .

(١) المبسوط ، السرخسي ، (١٤٨/٢) .

(٢) انظر: التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (١١٨/٢) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٦٥/١) .

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٥٩٩/٢) .

(٥) انظر: (١٧٦/١) .

الفصل الرابع

الزكاة

ويشتمل على مبحثين :

- المبحث الأول: زكاة الدّين ، ومال التّجارة ، وفيه مسألتان .
- المبحث الثاني: صدقة الأموال الظّاهرة ، وما يتعلّق بالعاشر ، وفيه مسألتان .

المبحث الأول : زكاة الدين ، ومال التجارة

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : اعتبار الحول في الدين الوسيط .

المسألة الثانية : زكاة أجرة دار التجارة ، وعبد التجارة .

[٩٥] المسألة الأولى: اعتبار الحول في الدين الوسط^(١).

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه يعتبر ما مضى من الحول قبل القبض ، فتجب الزكاة فيه ، ولا يُخاطب بالأداء ما لم يقبض مائتي درهم ، فإذا قبض مائتي درهم زكى ما مضى^(٢).

القول الثاني: إنه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتي درهم ، ويحول عليه الحول من وقت القبض ، وهو رواية ابن سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة^(٣).

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه بالإقدام على البيع صيره للتجارة ، فصار مال زكاة قبيل البيع^(٤).

وجه القول الثاني:

إن هذا الدين صار مال زكاة الآن فصار كالحادث ابتداءً^(٥).

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه يعتد بما مضى من الحول قبل القبض ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٦).

(١) الدين الوسط: هو ما وجب بدلاً عن مال ليس معداً للتجارة ، كثمان ثياب المهنة والبذلة ، وعبد الخدمة ، ودار السكنى .

انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٢٣٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٠/٢) ، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية ، نزيه حماد ، (ص ٢١٢) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٥٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٠/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٢٣/٢) ، فتح القدير ، السيوطي ، (١٧٦/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٢٣٦/١) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٠/٢) ، الدر المختار ، المحصفي ، (٢٨٢/٣) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٨٥/١) ، شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٣٤١/٢) .

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٢٨٢/٣) .

(٥) انظر: المصدر السابق .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٥٦/١) .

وما صححه هو ظاهرُ الرواية^(١) ، وصحح هذا القولَ الكمالُ بن الهمام^(٢) ،
والحصكفي^(٣) ، والشُّرنبلالي^(٤) ، وخالفهم الجصاص^(٥) ، والكاساني فصّح القولَ الآخر^(٦) .

[٩٦] المسألة الثانية: زكاةُ أجرة دار التجارة ، وعبد التجارة .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: تجب فيهما الزكاةُ ، ويجب الأداءُ إذا قبض نصاباً^(٧) .
القول الثاني: لا زكاة فيها حتى تُقبضَ ويحولَ عليها الحولُ^(٨) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ بدل المنفعة كبذل العين ، والمنافع مالٌ حقيقةً ، ولكنها ليست بمحلٍّ لوجوب الزكاة ،

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٢٨٢/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٠/٢) .

(٢) انظر: فتح القدير ، السيوطي ، (١٧٦/٢) .

(٣) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٢٨٢/٣ ، ٢٣٨) .

(٤) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، الشرنبلالي ، (ص ٧١٦) .

(٥) انظر: شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٣٤٢/٢) .

« الجصاص » هو: الإمام أحمد بن علي ، الشهير بأبي بكر الرّازي ، والملقب بالجصاص ، الإمام الكبير الشأن ،
الفقيه ، المحدث ، انتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره ، واشتهر بالزهد والورع ، وكان من المجتهدين في المذهب ، من
مؤلفاته: أحكام القرآن ، وشرح مختصر الكرخي ، وشرح مختصر الطحاوي ، والفصول في الأصول ، توفي سنة
(٣٧٠هـ) .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٢٢٠/١) ، تاج الترجمة ، قطلوبغا ، (٩٦) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ،
(ص ٥٣) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٩٠/٢) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٥٦/١) ، منحة الخالق ، ابن عابدين ، (٢٢٤/٢) ، شرح مختصر الطحاوي ،
الجصاص ، (٣٤٣/٢) .

(٨) انظر: منحة الخالق ، ابن عابدين ، (٢٢٤/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٨٤/٣) .

لأنّها لا تصلح نصاباً إذ لا تبقى سنة^(١) .

وجه القول الثاني:

إنّ الأجرة ليست بيدل عن المال ، لأنّها بدل عن المنفعة ، والمنفعة ليست بمال حقيقة ، فصارت كالمهر^(٢) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان القول بأنّ أجرة دار التجارة ، وعبد التجارة بمنزلة ثمن مال التجارة فتجب الزكاة في أجرهما ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٣) .
وما صحّحه هو ظاهر الرّواية^(٤) ، وصحّحه السرخسي^(٥) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٩٦/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٨٤/٣) .
(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٩٦/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٨٤/٣) .
(٣) انظر: تناوي قاضي خان ، (١٥٦/١) .
(٤) انظر: حاشية ابن عابدين (٢٨٤/٣) .
(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٩٦/٢) .

المبحث الثاني : صدقة الأموال الظاهرة ، وما يتعلق بالعاشر

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : السلطان الجائر إذا أخذ صدقة الأموال الظاهرة .

المسألة الثانية : إذا مرَّ الحرُّ على العاشر بأقلَّ من مائتي درهم ، فهل يأخذ منه شيئاً ؟

[٩٧] المسألة الأولى: السلطان الجائر إذا أخذ صدقة الأموال الظاهرة .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إذا لم ينو المؤدّي عند الأداء الصدقة عليهم ، فإنّ الزكاة تسقط عن أربابها ، ولا يؤمرون بالأداء ثانياً ، وهو قول أبي جعفر الهنْدَوَانِي^(١) .

القول الثاني: إذا لم ينو المؤدّي عند الأداء الصدقة عليهم ، فإنّ أرباب الصدقات يؤمرون بالأداء ثانياً فيما بينهم وبين الله تعالى^(٢) .

القول الثالث: إذا نوى المؤدّي عند الأداء الصدقة عليهم جاز ، ولا يؤمر بالأداء ثانياً ، وهو قول بعض المتأخّرين^(٣) .

القول الرّبع: إذا نوى المؤدّي عند الأداء الصدقة عليهم فإنّ الأحوط أن يؤمر بالأداء ثانياً^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ للسلطان ولاية الأخذ فصَحَّ أخذه ، وإن لم يضع الصدقة في موضعها^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٦٥/١) ، الفتاوى البرّازيّة ، الكردي ، (٥٨/١) ، الفتاوى الولوالجيّة ، الولوالجي ،

(١٨٠/١) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٢٥/٢) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤٣٤/١) .

(٢) انظر: التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٢٥/٢) ، الفتاوى التاتارخانيّة ، الدهلوي ، (٢١٣/٢) ، الفتاوى الولوالجيّة ، الولوالجي ، (١٨٠/١) .

(٣) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤٣٤/١) ، الفتاوى الولوالجيّة ، الولوالجي ، (١٨٠/١) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٢٥/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٣٧/٢) .

(٤) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤٣٣/١) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٢٦/٢) ، الفتاوى الولوالجيّة ، الولوالجي ، (١٨٠/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٦٥/١) ، الفتاوى الولوالجيّة ، الولوالجي ، (١٨٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٥/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٣٧/٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الصَّدَقَةَ حَيْثُ لَمْ تُوضَعْ فِي مَوْضِعِهَا حَيْثُ لَمْ يَصْرَفُوهَا فِي مَصَارِفِهَا^(١) .

وجه القول الثالث:

إنَّ الظُّلْمَةَ عِنْدَئِذٍ فَقَرَاءُ حَقِيقَةٍ لِّمَا عَلَيْهِمْ مِنَ التَّبَعَاتِ ، لِأَنَّ مَا فِي أَيْدِيهِمْ أَمْوَالُ النَّاسِ ، فَلَوْ رَدَّوْهَا إِلَى أَرْبَابِهَا لَمْ يَبْقَ فِي أَيْدِيهِمْ شَيْءٌ فَهَمُ بِمَنْزِلَةِ الْفُقَرَاءِ^(٢) .

وجه القول الرابع:

انعدام الاختيار الصحيح للمتصدِّقين ، ولما في ذلك من الخروج من العُهْدَةِ بَيِّقِينَ^(٣) .

التَّصْحِيحُ ، وَلَفْظُهُ:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ السُّلْطَانَ الْجَائِرَ إِذَا أَخَذَ صَدَقَةَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَسْقُطُ عَنْ أَرْبَابِهَا ، وَلَا يُؤْمَرُونَ بِالْأَدَاءِ ثَانِيًا ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظُ (الصَّحِيحُ)^(٤) .
وَمَا صَحَّحَهُ هُوَ مَا يُفْتَى بِهِ^(٥) ، وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ السَّرْحَسِيُّ^(٦) ، وَظَاهَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّشِيدِ الْبُخَارِيُّ^(٧) ، وَصَحَّحَ فِي الْفَتَاوَى الْبَزَّازِيَّةِ^(٨) .

(١) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٨٠/١) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٢١٣/٢) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٢٦/٢) .

(٢) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٠١/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٣٥٩/٢) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٢٦/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٣٧/٢) .

(٣) انظر: التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٢٦/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٨٠/١) ، البناية شرح الهداية ، (٣٦٠/٣) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٦٥/١) .

(٥) انظر: الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٢١٣/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٨٠/١) ، التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٣٢٦/٢) .

(٦) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٨٠/٢) .

(٧) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٤٣/١) .

(٨) انظر: (٥٨/١) .

[٩٨] المسألة الثانية: إذا مرَّ الحربيُّ على العاشر^(١) بأقلَّ من مائتي درهم ، فهل يأخذ منه شيئاً ؟

الأقوال في المسألة :

- القول الأول: لا يأخذ منه شيئاً إلا أن يأخذوا منا من مثلها^(٢) .
القول الثاني: لا يأخذ منه شيئاً وإن كانوا يأخذون منا في مثلها^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الأخذَ منهم إنما هو بطريق المجازة^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ القليلَ عَفْوٌ شرعاً وعُرْفاً ، وإن كانوا يأخذونه منا ، ولأنَّه لا يحتاج إلى حماية^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ العاشرَ لا يأخذ من الحربيِّ شيئاً إن مرَّ عليه بأقلَّ من مائتي درهمٍ إلا إذا كانوا يأخذون منا في مثل هذا المقدار ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٦) .

(١) العاشرُ: هو مَنْ نصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار مما يمرون به عليه .

انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٣٧٠/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٤٤٣/١) .

(٢) انظر: الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٢١٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٠٠/٢) الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (١٩٩/١) .

(٣) انظر: الأصل ، الشيباني ، (٩٩/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٩٩/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٢٤٥/١) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٢٠٠/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٩٧/١) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٢٠٠/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٠٥/١) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٩٧/١) .

وما صححه هو رواية الجامع الصغير^(١) ، والسير الكبير^(٢) ، وصحح الحصكفي أنه لا يؤخذ منه شيء وإن أخذوا منا ، لأنه ظلم ولا متابعة عليه^(٣).

(١) انظر: الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٢١٣) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٢/٢٠٠) نقلاً عن السير الكبير .

(٣) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٣/٢٩٥) .

الفصل الخامس

الحج

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول: في وجوب الحج وشرائطه ، وحكم العمرة ، وفيه ثلاث مسائل .
- المبحث الثاني: في النذر بالحج ماشياً ، والحج عن الميت ، وفيه ثلاث مسائل .
- المبحث الثالث: الأضحية ، وفيه مسألتان .

المبحث الأول : في وجوب الحج وشرائطه ، وحكم العمرة

وفيه ثلاث مسائل :

- المسألة الأولى: هل يجب الحج في قول أبي حنيفة وجوباً مضيئاً أو موسماً ؟
المسألة الثانية: هل أمن الطريق في قول أبي حنيفة شرطٌ لوجوب الحج أم لأدائه ؟
المسألة الثالثة: حكم العُمرة .

[٩٩] المسألة الأولى: هل يجب الحجُّ في قول أبي حنيفة وجوباً مضيئاً أو موسعاً ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إنَّ الحجَّ يجب على الفور ، وهو قول أبي يوسف ، والكرخي ، وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة^(١) .

القول الثاني: إنَّه يجب على التراخي وجوباً موسعاً ، وهو قول محمد بن الحسن ، ورواية عن أبي حنيفة^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

قوله ﷺ: " من أراد الحجَّ فليتعجلْ ، فإنه قد يمرض المريض ، وتضلُّ الراحلة ، وتعرض الحاجة " ^(٣) .

ولأنَّ الحجَّ يختصُّ بوقتٍ خاصٍّ ، والحياة ثابتةٌ في الحال ، والموت في سنةٍ واحدةٍ غيرُ نادرٍ فيتضيَّق احتياطاً ، وتأخيرُه بعد التمكن من أدائه في وقته تعريضٌ له على الفوات ، وهو لا يجوز ^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٩/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٧٣/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٣٢/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٩٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٦/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٤/٤) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٣٤/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٧٣/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٩/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٩٢/٢) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٥٣/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٩/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٣٢/١) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٦/٢) .

والحديث أخرجه ابن ماجة في سننه ، كتاب المناسك ، باب الخروج إلى الحج ، (٩٦٢/٢) ، رقم (٢٨٨٣) ، وأبو داود في سننه ، كتاب المناسك ، باب التجارة في الحج ، (١٤١/٢) ، رقم الحديث (١٧٣٢) ، قال الحاكم: " هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرِّجْاه " ، وفي إسناده إسماعيل بن خليفة العبسيّ أبو إسرائيل ، قال عنه الصنعائي: " صدوقٌ ضعيف الحفظ " .

انظر: المستدرک على الصحيحين ، الحاكم ، (٦١٨/١) ، فتح الفقار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار ، الصنعائي ، (٩٤٢/٢) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٣٢/١) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٥٧) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٥٤/٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الله فرض الحجَّ في وقتٍ مطلقاً ، فقلوه تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(١) مطلقاً ، ثمَّ بيَّن تعالى وقت الحجَّ بقوله: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾^(٢) أي وقت الحجَّ أشهر معلومات فصار المفروض هو الحجُّ في أشهر الحجَّ مطلقاً من العمر ، وتقييده بالفور تقييداً لمطلق لا يجوز إلاً بدليل ، ولأنَّ الحجَّ فريضة العمر فكان العمر فيه كالوقت في الصَّلاة ، وقد فُرض الحجُّ سنة ست ، وحجَّ رسول الله ﷺ سنة عشر ، ولو كان الحجُّ على الفور لما أخره^(٣) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان الرواية عن أبي حنيفة أنَّ الحجَّ يجب على الفور ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٤) .
والرَّواية التي صحَّحها هي المذهب^(٥) ، وصحَّحها القاري^(٦) ، والحصنكفي^(٧) ، وصُحِّحت في الفتاوى الهندية^(٨) .

(١) سورة آل عمران ، جزء من الآية رقم (٩٧) .

(٢) سورة البقرة ، جزء من الآية رقم (١٩٧) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٩٢/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٣٢/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٦/٢) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٢٥٤/١) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٧٣/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٩/١) .

(٥) انظر: كنز الدقائق ، النسفي ، (٥٣/٢) ، النقاية ، المحبوبي ، (٤/٢) ، وقاية الرواية ، المحبوبي ، (١٢٧/١) .

(٦) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٩/٢) .

(٧) انظر: الدر المختار ، الحصنكفي ، (٥٢٠/٣) .

(٨) انظر: (٢٨٠/١) .

الخلاف في هذه المسألة إنما هو فيما إذا كان غالب ظنُّه السَّلامة ، أمَّا إذا كان الغالب على ظنُّه الموت بسبب مرضٍ أو هرم ، فإنَّه يكون واجبا مضيئاً في حقِّه إجماعاً .

انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (١٠/٢) .

[١٠٠] المسألة الثانية: هل أَمْنُ الطَّرِيقِ في قول أبي حنيفة شَرْطٌ لوجوب الحج أم لأدائه ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه من شرائط الوجوب ، وهو قول ابن شجاع^(١).

القول الثاني: إنه من شرائط الأداء لا من شرائط الوجوب^(٢).

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ أَمْنُ الطَّرِيقِ يتعذر بدونه الوصولُ إلى البيتِ إلّا بمشقةٍ عظيمةٍ فيكون بذلك شرطاً للوجوب كالزَّاد والراحلة^(٣).

ولأنَّ الله تعالى شرط الاستطاعةَ ولا استطاعةً بدون أَمْنِ الطَّرِيقِ كما لا استطاعةً بدون الزَّاد والراحلة ، والنبي ﷺ بيَّن الاستطاعةَ بالزَّاد والراحلة بيان كفاية ، لِيُستدلَّ بالمنصوص عليه على غيره لاستوائهما في المعنى ، وهو إمكان الوصول إلى البيت ، وكما لم يذكر أَمْنُ الطَّرِيقِ لم يذكر صحة الجوارح وسائر الموانع الحسيَّة ، وذلك شرط الوجوب ، على أنَّ الممنوع عن الوصول إلى البيت لا زاد له ولا راحلة فكان شرط الزَّاد والراحلة شرطاً لأَمْنِ الطَّرِيقِ ضرورةً^(٤).

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٨/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٩٨/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٣٣/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٩/٢) ، الفتاوى السراجيَّة ، الأوشي ، (ص٣٢) ، الفتاوى الولوالجيَّة ، الولوالجي ، (٢٥٤/١) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٧٢/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٨/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٣٣/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٩/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٩٨/٢) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٧٢/١) ، الفتاوى الولوالجيَّة ، الولوالجي ، (٢٥٤/١) ، الفتاوى السراجيَّة ، الأوشي ، (ص٣٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٧٦/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٤٢٥/٢) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٦٣/٤) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٧/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٩/٢) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٩٩/٢) .

وجه القول الثاني:

أن رسول الله ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة ، ولم يذكر أمن الطريق ، ولا تجوز الزيادة في شرط وجوب العبادة بالرأي ، ولم يكن الطريق في وقت أخوف مما كان في عهده ﷺ لغلبة أهل الشرك في ذلك الموضع ، ولم يشترط ﷺ أمن الطريق فدل أنه ليس من شرائط الوجوب ^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صح قاضي خان أن أمن الطريق من شرائط الأداء ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح) ^(٢) .

ورجح هذا القول الكمال بن الهمام ، فقال: " وهذا ظاهر في أن الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله لم يثبتاً تنصيماً بل تخريجاً ، أو أن كل طائفة من هؤلاء المشايخ اختاروا روايةً ، وإذا آل الحال إلى اختلاف المشايخ في المختار من الروايتين أو تخريجهما ، فلنا نحن أيضاً أن ننظر في ذلك ، والذي يترجح كونها شروط الأداء بما قلناه آنفاً أن هذه العبادة مما تتأدى بالنائب ^(٣) ، وصحح الكاساني كونه شرط وجوب لا أداء ^(٤) .

وثمره الخلاف في هذه المسألة تظهر في وجوب الوصية بالحج إذا مات قبل أمن الطريق ، فمن جعله شرطاً للوجوب ، قال : لا تجب الوصية ، لأن الحج لم يجب عليه ، ومن جعله شرطاً للأداء ، قال : وجبت عليه الوصية ، لأنه وجب عليه إلا أنه معذور في التأخير ^(٥) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٩٨/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٣/٤) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٧/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٨/١) .

(٣) فتح القدير ، السيواسي ، (٤٢٢/٢) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٩٨/٢) .

(٥) انظر: التجنيس والمزيد ، المرغيناني ، (٤٥٩/٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٧٦/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٩/٢) .

[١٠١] المسألة الثالثة: حكم العمرة .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنها سنة مؤكدة^(١) .القول الثاني: إنها واجبة^(٢) .القول الثالث: إنها فرض كفاية ، وهو قول محمد بن الفضل^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: أتى أعرابي رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي فقال عليه الصلاة والسلام " لا ، وأن تعتمر خير لك " ^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٠٠/١) ، مختصر الطحاوي ، (٤٨٧) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤١٧/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٩/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥٨/٤) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٠١/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٠٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤١٧/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٢٧/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٩/٢) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٦١/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٧٧/٢) .

(٣) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (١٢٧/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤١٧/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٩/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٤٦١/٤) .

« محمد بن الفضل » هو: الإمام العلامة أبو بكر ، محمد بن الفضل الكماري الحنفي ، من فقهاء الحنفية الكبار ، حفظ المبسوط ، وكان إماماً وشيخاً جليلاً ، معتمداً في الرواية ، مقلداً في الدراية ، توفي سنة (٥٣٨١هـ) .

انظر: الجواهر المضئية ، القرشي ، (٣٠٠/٣) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (٢٤١/٢) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٧٨) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤١٧/٢) .

والحديث أخرجه الترمذي ، ، باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا ، (٢٦٢/٢) ، رقم (٩٣١) ، ولفظه : " وأن تعتمروا هو أفضل " وقال: " هذا حديث حسن صحيح " ، وقال ابن الجوزي ، وابن عبد الهادي عن لفظ المتن : " أنه حديث ضعيف " .

انظر: التحقيق في أحاديث الخلاف ، ابن الجوزي ، (١٢٤/٢) ، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ، الحنبلي ، (٤٢٩/٣) .

وقوله ﷺ: " الحجُّ جهادٌ والعمرة تطوعٌ " ^(١).

ولأنها غير مؤقتة بوقتٍ ، وقد ظهرت فيها آثارُ النفل حيث تتأذى بنية غيرها ، كمن فاته الحج يتحلل بها ، وكمن أحرم بالحج قبل أشهره فإنه يكون شارعاً فيها ، ولو كانت فرضاً لما تأدت بنية غيرها كصلاة الفرض بخلاف النفل ^(٢).

وجه القول الثاني:

ما روى جابرٌ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " الحج والعمرة فريضتان واجبتان " ^(٣).

وقوله ﷺ: " أقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وحجوا واعتمرُوا ، واستقيموا يستقيم لكم " ، وأمره ﷺ على الوجوب ^(٤).

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ العمرة واجبةٌ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(٥).

(١) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٩٠/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٩/٢) .

والحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الحج ، باب من قال العمرة تطوع ، ((٣٤٩/٤) ، رقم (٩٠١١) ، وفي إسناده شعبه قال عنه البيهقي: " والطريق فيه إلى شعبة طريقٌ ضعيفٌ " ، وضعف ابن حجر إسناده أيضاً .

انظر: السنن الكبرى ، البيهقي ، (٣٤٩) ، التلخيص الحبير ، ابن حجر ، (٤٩٤/٢) .

(٢) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٧٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤١٨/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥٨/٤) .

(٣) انظر: شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٤٩٠/٢) .

والحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الحج ، باب من قال بوجوب العمرة ، (٣٥٠/٤) ، رقم (٩٠٢٠) ، وفي إسناده عبد الله بن لهيعة قال عنه البيهقي: " وابن لهيعة غيرٌ محتجٌّ به " .

(٤) انظر: شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٤٩٠/٢) .

والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ، (٩٩/١) ، رقم (١٣٦) ، وقال: " لم يزوه عن قتادة إلا عمران تغرّد عمرو بن مرزوق " ، وأخرجه أيضاً في المعجم الأوسط ، (٢٩٨/٢) ، رقم (٢٠٣٤) ، وفي المعجم الكبير ، (٢١٦/٧) ، رقم (٦٨٩٧) ، وفي إسناده عمران القطان ، قال عنه الهيثمي: " وقد استشهد به البخاري ، ووثقه أحمد وابن حبان ، وضعفه آخرون " .

انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الهيثمي ، (٤٦/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٠٠/١) .

وذكر في الفتاوى أنها سُنَّة^(١) ، وهو المذهب وقد خالفه^(٢) ، قال الكمال بن الهمام:
 " فحصل التقرير حينئذٍ تعارض مقتضيات الوجوب والنقل فلا يثبت ، ويبقى مجرد فعله ﷺ
 وأصحابه والتابعين ، وذلك يُوجب السُّنَّة فقلنا بها " ^(٣) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١/١٨٣) .

(٢) انظر: بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١/١٧٨) ، المختار للفتوى ، الموصلية ، (١/٤٩٠) ، مختصر القادوري ،

(ص ١٦١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٢/١٦١) .

(٣) فتح القدير ، السيوطي ، (٣/١٢٩) .

المبحث الثاني : في النذر بالحج ماشياً ، والحج عن الميت

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: رجلٌ جعل على نفسه أن يحجَّ ماشياً .

المسألة الثانية: إذا نذر أن يحجَّ ماشياً ، فمن أيِّ موضعٍ يلزمه المشي ؟

المسألة الثالثة: إذا حجَّ عن الميت بأمره ، هل يسقط الحجُّ عن المحجوج عنه ؟

[١٠٢] المسألة الأولى: رجلٌ جعل على نفسه أن يحجَّ ماشياً ، هل له أن يركب ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة^(١) .القول الثاني: إنه مخيرٌ بين المشي والركوب ، فإن شاء مشى ، وإن شاء ركب وأهراق دماً^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه ألزم الحجَّ على صفة الكمال لقوله ﷺ : " من حجَّ ماشياً فله بكلِّ خطوة حسنةٌ من حسنات الحرم " قيل: وما حسنات الحرم ؟ قال: " كلُّ حسنةٍ بسبعمئة " ^(٣) .

ولأنَّ المشي أشقُّ على البدن فيلزمه الوفاء بتلك الصَّفة ، وصار كمن نذر صوماً متتابعاً ، وأفعال الحجَّ تنتهي بطواف الزيارة فيمشي إلى أن يطوفه ^(٤) .

(١) انظر: الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٢٧٢) ، فتاوى قاضي خان ، (١/١٨٥) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١/٣٢٧) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٦١٦) .

(٢) انظر: الأصل ، الشيباني ، (٢/٢٧٧ ، ٢٧٨) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٦١٦) ، فتاوى قاضي خان ، (١/١٨٥) ، العناية شرح الهداية ، البائري ، (٢/٢٠٩) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٢/١٤٥) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٦١٦) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢/٤٤١) ، شرح الجامع الصغير ، ابن مازة ، (ص ٢٧٢) ، كشف الحقائق ، الأنفاني ، (١/١٦١) .

والحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه بنحوه ، كتاب المناسك ، باب فضل الحج ماشياً من مكة (٤/٢٤٤) ، رقم (٢٧٩١) ، والحاكم في المستدرک بنحوه ، كتاب المناسك ، (١/٦٣٣) ، رقم (١٦٩٤) .

وقال الحاكم: " هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرِّجْاه " ، وفي إسناده ابن سواده قال عنه ابن خزيمة: " إن صحَّ الخبر فإنَّ في القلب من عيسى بن سواده " ، وقال الأعظمي في تخریج حديث ابن خزيمة: " إسناده منكرٌ " .

(٤) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٢/١٤٥) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٦١٧) ، الهداية ، المرغيناني ، (١/١٨٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الحجَّ ماشياً يُكره ، لأنَّه مظنةٌ سوء الخلق ، كأن يكون صائماً مع المشي ، أو ممن لا يُطبق المشي ، فيكون سبباً للجدال والخصومة في الطريق ، وراكباً أفضل ، لكنَّ ورد النصُّ فيه ماشياً فكان مُخيراً^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ مَنْ جعل على نفسه أن يحجَّ ماشياً ، فإنَّه لا يركب حتَّى يطوف طواف الزيارة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) .

وما صحَّحه هو رواية الجامع الصَّغير^(٣) ، وهي عبارة بعض متون المذهب^(٤) .

ووفق بعض المشايخ بين رواية الأصل وبين رواية الجامع الصَّغير أنَّه إنَّما يركب إذا بُعدت المسافة ، وشقَّ عليه المشي ، وإذا قربت المسافة ، وكان ممَّن يعتاد المشي ولا يشقُّ عليه ينبغي أن لا يركب^(٥) .

(١) انظر: العناية شرح الهداية ، الباهري ، (٢/٢٠٩) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٢/١٤٥) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (١/٦١٦) .

(٣) انظر: الجامع الصَّغير ، الشيباني ، (ص٢٧٢) .

(٤) انظر: كنز الدقائق ، النسفي ، (٢/١٧٢) ، النقاية ، المحبوبي ، (٢/١٤١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١/١٨٤) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١/١٦١) .

« المتون » هي: المراد بها المختصرات التي ألفها الحنَّاف من علماء المذهب الكبار ، المشتهرين بالتمحيص والتدقيق ، وهي بداية المبتدي ، ومختصر القدوري ، والمختار للفتوى ، والنقاية ، والوقاية ، وكنز الدقائق ، وملتقى الأبحر ، وهي الموضوعات لنقل المذهب .

انظر: الكواشف الجلية عن مصطلحات الحنفية ، المالكا ، (ص٥١ ، ٥٢) ، شرح منظومة رسم المفتي ، ابن عابدين ، (١/٣٦ ، ٣٧) .

(٥) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١/١٨٤) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٤/٤٩٨) .

[١٠٣] المسألة الثانية: إذا نذر أن يحجَّ ماشياً ، فمن أيِّ موضع يلزمه المشي ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: يلزمه المشي من الميقات^(١).القول الثاني: يلزمه المشي من بيته^(٢).القول الثالث: يلزمه المشي من أيِّ موضع يُحرم منه، وهو اختيار فخر الإسلام البزدوي ، والعتابي^(٣).

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه يُحرم من الميقات فعليه أن يمشي منه^(٤).

وجه القول الثاني:

إنَّ المشي من بيته هو المراد في العُرف ، فالناس يقصدون بهذا اللفظ المشي من بيوتهم ، والمشي من بيته من أفعال الحج ، لأنَّه لا يتوصَّل إلى الأعمال إلا به^(٥).

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦١٧/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٨٤/١) ، فتاوى قاضي خان ، (١٨٥/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤١/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٤٥/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٣١/٤) .

(٢) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٨٤/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٤٥/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٢٧/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٩٠/٢) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٥٢/٤) .

(٣) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٨٠/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٩٠/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (٥٢/٤) .

« العتّابي » هو: أبو نصر ، أحمد بن محمد بن عمر العتّابي ، نسبة إلى عتّابية محلّة ببخارى ، كان من العلماء الزاهدين ، وأحد الفقهاء المتبحّرين في علوم الدّين ، له : تفسير القرآن ، وشرح الزّیادات ، قالوا : دقّق فيه وحقّق وأبدع ما لا يُوجد في غيره ، وشرح الجامع الصغير والكبير ، وجامع الفقه (بالتّأوى العتّابية) ، توفي سنة (٥٥٨٦هـ) . انظر: الفوائد البهيّة ، اللكنوي ، (ص ٤٨) ، الجواهر المضيّة ، القرشي ، (٢٩٨/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦١٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٣١/٤) .

(٥) انظر: فتح القدير ، السيّوasi ، (١٦٠/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٢/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٨٤/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٣١/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٩٠/٢) .

وجه القول الثالث:

إنَّه نذر بالحجِّ ، والحجُّ ابتداءؤه الإحرام وانتهاءه طواف الزَّيَّارة ، فيلزمه بقدر ما التزم ، ولا عبرة بالعرف مع وجود اللفظ ، ولأنَّه لما التزم بالحجِّ ماشياً ، فإنَّما يلزمه المشي متى أخذ في أفعال الحجِّ ، وإنَّما يصير آخذاً في أفعال الحج حين أحرم^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان القول أنَّ مَنْ نذر أن يحجَّ ماشياً فيلزمه أن يمشي من بيته ، وقد اختلف لفظ التصحيح في هذه المسألة فاستعمل في الفتاوى لفظ (الصَّحيح)^(٢) ، وفي شرح الجامع الصَّغير لفظ (الأصح)^(٣) .

وصحَّح هذا القول السرخسيُّ قائلاً: " فإن اختار المشي فالصَّحيح من المذهب أنَّه يلزمه المشي من بيته"^(٤) ، وصحَّحه الكمال بن الهمام ، قال: " ويدلُّ عليه من الرواية ما عن أبي حنيفة : لو أنَّ بغدادياً قال: إن كلَّمت فلاناً فعليَّ أن أحجَّ ماشياً ، فلقية بالكوفة فكلمه ، فعليه أن يمشي من بغداد "^(٥) ، وصحَّحه أيضاً الزيلعي^(٦) ، وسراج الدِّين بن نجيم^(٧) ، والحصنكفي^(٨) ، وصحَّح في الفتاوى الهندية^(٩) .

وقال زين الدِّين بن نجيم: " والمعول عليه التصحيح الأوَّل "^(١٠) أي القول بأنَّه يمشي من بيته .

(١) انظر: البحر الرائق، ابن نجيم ، (٨٠/٣) ، حاشية ابن عابدين ، (٥٢/٤) المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٩٠/٢) .

(٢) انظر: (١٨٥/١) .

(٣) انظر: (٦١٧/١) .

(٤) المبسوط ، السرخسي ، (١٣١/٤) .

(٥) فتح القدير ، السيواسي ، (١٦٠/٣) .

(٦) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٢/٢) .

(٧) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٧٢/٢) .

(٨) انظر: الدر المختار ، الحصنكفي ، (٥٢/٤) .

(٩) انظر: (٣٢٧/١) .

(١٠) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٨١/٣) .

[١٠٤] المسألة الثالثة: إذا حجَّ عن الميِّت بأمره ، هل يسقط الحجُّ عن المحجوج عنه ؟

الأقوال في المسألة :

القول الأول: إن الحجَّ يقع عن المحجوج عنه ، وهي رواية الأصل^(١) .
القول الثاني: إنَّه لا يقع عن المحجوج عنه ، ويكون للأمر المحجوج عنه ثواب النفقة لا غير ، وهو رواية عن محمد بن الحسن ، وإليه مال عامة المتأخرين ، وجمع من المحققين^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما روي أنَّ امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله إنَّ فريضة الله في الحجِّ على عباده أدركتُ أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة أفأحجُّ عنه ، قال: نعم ، فأمَّرها ﷺ بالحجِّ عن أبيها ، ولولا أنَّ حجَّها يقع عن أبيها لما أمَّرها بالحجِّ عنه^(٣) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٨٥/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٧/٤) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٥٥/٢) ، التهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٦٣/٢) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (٢٤/٤) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٥٩) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٠٣/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٨٥/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٢٢/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٧٨/١) ، العناية شرح الهداية ، البارقي ، (١٩٤/٢) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٥٩) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٣٤/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٧/٤) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٠٤/١) ، فتح القدير ، السيوطي ، (١٣٦/٣) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢٤/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٥٥/٢) .
والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الحج ، باب من لا يستطيع الثبوت على الراحلة ، (٥٥١/٢) ، رقم (١٤٤٢) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب الحج عمَّن لا يستطيع الثبوت على الراحلة ، (١٠١/٤) ، رقم (٣٢٣٠) .

وقوله ﷺ: " حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ " ، فدلَّ أنَّ نَفْسَ الْحَجِّ يَقَعُ عَنِ الْمُحْجُوجِ عَنْهُ ^(١) .

وقوله ﷺ في حديث الخُتَمِيَّة: " أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دِينَ قُقُضِيَّتِهِ أَمَا كَانَ يُقْبَلُ مِنْكَ " فُقَّاسَ ﷺ دِينَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى دِينِ الْعِبَادِ ^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ وَمَالِيَّةٌ ، وَالْبَدَنُ لِلْحَاجِّ ، وَالْمَالُ لِلْمُحْجُوجِ عَنْهُ ، فَمَا كَانَ لِلْبَدَنِ فَلصاحب البدن ، وما كان بسبب المال فيكون لصاحب المال ، ودليل ذلك أنَّه لو ارتكب شيئاً من محظورات الإحرام فكفَّارته في ماله لا في مال المحجوج عنه ، وكذلك لو أفسد الحجَّ يجب عليه القضاء ، فدلَّ على أنَّ نَفْسَ الْحَجِّ يَقَعُ لَهُ إِلَّا أَنَّ الشَّرْعَ أَقَامَ ثَوَابَ تَفَقُّةِ الْحَجِّ فِي حَقِّ الْعَاجِزِ عَنْهُ بِنَفْسِهِ مَقَامَ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ نَظَرًا لَهُ وَرَحْمَةً بِهِ ^(٣) .

وكذلك فَإِنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، وَالْمَالُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ لِكُونِهِ عَاجِزًا بِدُونِهِ ، فَلَا تَجْرِي فِيهَا النِّيَابَةُ ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ، بَلْ يُقَامُ الْإِنْفَاقُ مَقَامَ فَعْلِهِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، كَالْفَدْيَةِ فِي حَقِّ الشَّيْخِ الْفَانِي أُقِيمَتِ مَقَامَ الصَّوْمِ ^(٤) .

(١) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢٤/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٣٣/٢) .

والحديث أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب المناسك ، باب الرجل يحج عن غيره ، (١٦٢/٢) ، رقم (١٨١٠) ، والترمذي في سننه ، أبواب الحج عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت ، (٢٦٠/٣) ، رقم (٩٣٠) ، والنسائي في السنن الكبرى ، كتاب المناسك ، باب وجوب العمرة ، (٦/٤) ، رقم (٣٥٨٧) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب المناسك ، باب الحج عن الحي إذا لم يستطع ، (٩٧٠/٢) ، رقم (٢٩٠٦) ، قال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح " وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يُخرِّجَاهُ " .

انظر: المستدرک علی الصحیحین ، الحاكم ، (٦٥٨/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٥٥/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٧/٤) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٥٥/٢) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢٤/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٢٢/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٧٩/١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ من حجَّ عن ميَّتٍ بأمره فإنَّ الحجَّ يقع عن المحجوج عنه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(١) .

وما صحَّحه هو ظاهرُ المذهب ^(٢) ، وفي الاختيار نقلاً عن المحيط: " والمذهب المعتمد عليه وقوعه عن المحجوج عنه " ^(٣) .

وصحَّح هذا القول أبو الليث السمرقندي ^(٤) ، والسرخسي ، وقال: " هذه المسألة تدلُّ على أنَّ الصَّحِيح من المذهب أنَّ من حجَّ عن غيره أنَّ أصل الحجَّ يكون عن المحجوج عنه " ^(٥) ، وصحَّحه أيضاً الزيلعي ^(٦) ، وزين الدِّين بن نُجيم ^(٧) .

(١) انظر: تناوى قاضي خان ، (١٨٧/١) .

(٢) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٧٨/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٣٤/٢) ، التهر الفائق ، ابن نُجيم ،

(١٦٣/٢) ، تنوير الأبصار ، التمرقاشي ، (٢٤/٤) .

(٣) الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٢٢/١) .

(٤) انظر: تناوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٥٩) .

(٥) المبسوط ، السرخسي ، (١٤٧/٤ ، ١٤٨) .

(٦) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٢٤/٢) .

(٧) انظر: البحر الرائق ، ابن نُجيم ، (٦٦/٣) .

المبحث الثالث : الأضحية

وفيه ، مسألتان :

المسألة الأولى: رجلٌ اشترى أضحيةً شاءَ مذبوحهً بشراءٍ فاسدٍ .

المسألة الثانية: سبعةٌ اشتروا أضحيةً بقرّةٍ بخمسين درهماً ، وسبعةٌ آخرون اشتروا سَبْعَ شِياهِ ،
أيهما أفضل ؟

[١٠٥] المسألة الأولى: رجلٌ اشترى أضحيةً شاةً مذبوحةً بشراءٍ فاسدٍ .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ على المضحِّي أن يتصدَّق بقيمتها حيَّةً^(١) .

القول الثاني: ليس على المضحِّي أن يتصدَّق بأكثر من قيمتها مذبوحةً^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأوَّل:

إنَّ القيمة سقطت عن المضحِّي حيث أخذها البائع مذبوحةً ، فهو بالرد أسقط الضمانَ عن نفسه فكأنه باعها بالقيمة التي وجبت عليه^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ البائع لما أخذ الشاة المذبوحة فقد أبرأ المضحِّي عن الفضل بين القيمتين^(٤) .

التصحيح، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنه لو اشترى رجلٌ أضحيةً شاةً مذبوحةً بشراءٍ فاسدٍ ، فإنه ليس على المضحِّي أن يتصدَّق بأكثر من قيمتها مذبوحةً ، مستعمالاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٥) . وصحَّح هذا القولُ في الفتاوى الهندية^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥١/٣) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٤٩/٥) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥١/٣) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٠٢/٨) نقلاً عن الفتاوى الظهيرية ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١٨/٤) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٤٩/٥) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥١/٣) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٤٩/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١٨/٤) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥١/٣) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥١/٣) .

(٦) انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٤٩/٥) .

[١٠٦] المسألة الثانية: سبعة اشترىوا أضحية بقرّة بخمسين درهماً ، وسبعة آخرون اشترىوا سَبْعَ شِيَاهٍ ، أيُّهما أفضل ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّ مَنْ اشترى بقرّة بخمسين درهماً أفضل^(١) .

القول الثاني: إنّ مَنْ اشترى سَبْعَ شِيَاهٍ أفضل^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأوّل:

إنّ في ذلك تعظيماً لشعائر الله تعالى^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنّ السَّبْعَ شِيَاهٍ أكثرُ ثمناً ، وأظهرُ نفعاً للفقراء^(٤) .

التصحيح، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ مَنْ اشترى سَبْعَ شِيَاهٍ بمائة درهم أفضل ممّن اشترى أضحية بقرّة بخمسين درهماً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٥) .
وما صحّحه هو القول المختار^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان، (٢٤٦/٣)، الفتاوى الكبرى، ابن مازة، (١٧٩/ل)، الفتاوى الولوالجية، الولوالجي، (٨١/٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان، (٢٤٦/٣)، الفتاوى الولوالجية، الولوالجي، (٨١/٣)، الفتاوى الكبرى، ابن مازة، (١٧٩/ل) .

(٣) انظر: فتاوى النوازل، السمرقندي، (ص ٣٣٥) .

(٤) انظر: الفتاوى الولوالجية، الولوالجي، (٨١/٣)، الفتاوى الكبرى، ابن مازة، (١٧٩/ل)، فتاوى قاضي خان، (٢٤٦/٣) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان، (٢٤٧/٣) .

(٦) انظر: الفتاوى الكبرى، ابن مازة، (١٧٩/ل)، الفتاوى الولوالجية، الولوالجي، (٨١/٣) .

الباب الثاني

تصحيحات قاضي خان في أحكام الأسرة

ويحتوي على فصلين :

- الفصل الأول: النكاح .
- الفصل الثاني: الطلاق .

الفصل الأول

النِّكَاح

وفيه خمسة مباحث :

- المبحث الأول: الألفاظ التي ينعقد بها النِّكَاح ، وفيه ثلاث مسائل .
- المبحث الثاني: الاستثمار ، والكفاءة في النِّكَاح ، وفيه إحدى عشرة مسألة .
- المبحث الثالث: المهر ، والخلوة ، وفيه سبع مسائل .
- المبحث الرابع: العنَّين ، وفيه مسألتان .
- المبحث الخامس: الرِّضاع ، والحضانة ، والنَّفقة ، وفيه أربع مسائل .

المبحث الأول : الألفاظ التي ينعقد بها النكاح

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: لو قالت المرأة: بعث نفسي منك بكذا ، فقال: اشتريت أو قبلت ، هل ينعقد النكاح ؟

المسألة الثانية: هل ينعقد النكاح بلفظ الإجارة ؟

المسألة الثالثة: لو أضاف النكاح إلى نصف المرأة ، هل يصح ؟

[١٠٧] المسألة الأولى: لو قالت المرأة: بعث نفسي منك بكذا ، فقال: اشتريت أو قبلت ، هل ينعقد النكاح ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ النِّكاح ينعقد بهذا اللفظ^(١) .

القول الثاني: إنَّ النِّكاح لا ينعقد بلفظ البيع ، وهو قول أبي بكر بن الأعمش^(٢) ، وأبي نصر البلخي^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ هذا اللفظ يُفيد التَّمليك ، وهو سببٌ لملك المتعة بواسطة ملك الرِّقبة ، كما في ملك اليمين ، والسَّبَبِيَّة من طُرُق المجاز^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ لفظ البيع خاصٌّ لتمليك المال بالمال ، والمملوك بالنِّكاح غيرُ مال ، فلا ينعقد بلفظ البيع^(٥) .

(١) انظر: بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١٨٥/١) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١٦٢/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٤٩/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٨٥/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٩١/٣) ، الفتاوى السَّراجيَّة ، الأَوْشي ، (ص ٣٧) .

(٢) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٥١/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٨٨/٣) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٢١٤/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦١/٥) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٠/٥) .

(٣) انظر: غاية البيان ونادرة الأقران ، الإيتقاني ، (٤/ل) .

(٤) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٨٥/١) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٢١٤/٢) ، كشف الحقائق ، الأنفاني ، (١٦٢/١) .

(٥) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٥١/٢) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّ النَّكَاحَ يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِّح) ^(١) .

وما صحَّحه هو المذهب ^(٢) ، وصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ السَّرْحَسِيُّ ^(٣) ، وَالْمَرْغِينَانِيُّ ^(٤) ، وَالْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ ^(٥) ، وَابْنُ عَابِدِينَ ^(٦) ، وَطَاهِرُ بْنُ عَبْدِ الرَّشِيدِ الْبُخَارِيُّ ^(٧) ، وَصَحَّحَ فِي الْفَتَاوَى الْوُلُولُجِيَّةِ ^(٨) .

[١٠٨] المسألة الثانية: هل ينعقد النكاح بلفظ الإجارة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِنَّ النَّكَاحَ يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ ، وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَاخْتَارَهُ الْكَرْخِيُّ ^(٩) .

القول الثاني: إِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ ، وَهُوَ رَوَايَةُ ابْنِ رُسْتَمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، وَبِهِ قَالَ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ ^(١٠) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٩٦/١) .

(٢) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤٠/٣) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١٦٢/١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١٨٥/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (١٤٩/٢) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (١٧٩/٢) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٦١/٥) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٨٥/١) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ، (٦١/ل) .

(٥) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (١٨٨/٣) .

(٦) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٨٩/٤) .

(٧) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣/٢) .

(٨) انظر: (٣٦٢/١) .

(٩) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٥٣/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠/٣) ، بدائع

الصنائع ، الكاساني ، (٤٨٦/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٨٨/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦١/٥) ،

تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٥٢/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٢١٤/٢) .

(١٠) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٨٦/٢) ، المبسوط ،

السرخسي ، (٦١/٥) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٠/٥) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٦٢/١) ،

الحجّط البرهاني ، ابن مازة ، (٦/٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَهْرَ أَجْرًا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾^(١) ، وهذا دليلٌ على أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِحَارَةِ ، فينْعَقَد بِلَفْظِ الْإِحَارَةِ كَالْإِحَارَةِ^(٢) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ الْإِحَارَةَ لَا تُفِيدُ مِلْكَ الْمَتْعَةِ ، بَلْ تُوجِبُ مِلْكَ الْمَنْفَعَةِ ، وَمِلْكَ الْمَنْفَعَةِ لَا يُسْتَفَادُ مِلْكَ الْمَتْعَةِ ، وَلَئِنْهَا تُنْبِئُ عَنِ التَّاقِيَتِ ، وَلَا تَأْقِيَتُ فِي النِّكَاحِ^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْعَقَد بِلَفْظِ الْإِحَارَةِ ، لِأَنَّهَا مَا وُضِعَتْ لِتَمْلِيكِ مَنْفَعَةِ الْبُضْعِ ، وَإِنَّمَا وُضِعَتْ لِتَمْلِيكِ الْمَنْفَعَةِ مُؤَقَّتًا ، وَالنِّكَاحَ لَا يَنْعَقَد إِلَّا مُؤَبَّدًا ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٤) .

وَمَا صَحَّحَهُ هُوَ الْمَذْهَبُ^(٥) ، وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ الْمَرْغِينَانِيُّ^(٦) ، وَالزَّيْلَعِيُّ^(٧) ، وَزَيْنُ الدِّينِ ابْنُ نَجِيمٍ^(٨) ، وَالْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ^(٩) ، وَابْنُ عَابِدِينَ^(١٠) ، وَصَحَّحَ فِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ^(١١) ، وَالْفَتَاوَى الْبَزَّازِيَّةِ^(١٢) ، وَالْفَتَاوَى الظَّهيريَّةِ^(١٣) .

(١) سورة النساء ، جزء من الآية (٢٥) .

(٢) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦١/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٨٦/٢) .

(٣) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٨٦) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦١/٥) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٢١٤/٢) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٩٠/ل) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٥٣/١) .

(٥) انظر: مختصر القدوري ، (ص ٣٣٧) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١٨٥/١) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١٦٢/١) .

(٦) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٨٥/١) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ، (٦١/ل) .

(٧) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٥٢/٢) .

(٨) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٩٢/٣) .

(٩) انظر: فتح القدير ، السميواسي ، (٣١٨٨) .

(١٠) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٨٩/٤) .

(١١) انظر: (٣٣٧/١) .

(١٢) انظر: (٧٣/١) .

(١٣) انظر: (١٩٠/ل) .

[١٠٩] المسألة الثالثة: لو أضاف النكاح إلى نصف المرأة ، هل يصح ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يصح إضافة النكاح إلى نصف المرأة^(١).القول الثاني: لا يصح إضافته إلى نصف المرأة^(٢).

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ ذَكَرَ مَا لَا يَتَجَرَّأُ كَذِبُ الْكَلِّ^(٣).

وجه القول الثاني:

إِنَّهُ اجْتَمَعَ مَا يُوجِبُ الْحُلَّ وَالْحَرَمَةَ فِي ذَاتٍ وَاحِدَةٍ ، فَيَتَرَجَّحُ جَانِبُ الْحَرَمَةِ^(٤).

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه لا يصح إضافة النكاح إلى نصف المرأة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٥).

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٠/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨٢/٥) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٩٠/٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٠/١) ، تنوير الأبصار ، الثمرتاشي ، (٨٥/٤) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٩٣/٧) .

(٣) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٩٠/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨٢/٥) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٠/١) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٨/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٠/١) .

وصحح هذا القول التُّمَرْتاشي^(١) ، والحدّاد الزبيدي^(٢) ، وزين الدّين بن نجيم^(٣) ،
وصحح في الفتاوى الظّهيريّة^(٤) .

(١) انظر: تنوير الأبصار ، التُّمَرْتاشي ، (٨٥/٤) .

(٢) انظر: الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٨/٢) .

« الحدّاد الزبيدي » هو: أبو بكر علي بن محمّد الحدّاد الزبيدي ، فقيه حنفيّ عراقي ، عالمٌ مشرّك في أنواع من العلوم ، من مؤلفاته: السّراج الوقّاح الموضح لكلّ طالب محتاج ، والجوهرة النيرة ، وهو مختصرٌ للسّراج الوهاج ، وهما شرح لمختصر القادوري ، وكشف التنزيل في تحقيق التّأويل ، وغيرها ، توفي بزييد سنة (٨٠٠هـ) .

انظر: الأعلام ، الزركلي ، (٦٧/٢) ، معجم المؤلفين ، كحالة ، (٦٧/٣) .

(٣) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٩٠/٣) .

(٤) انظر: (ل/١٩٣) .

المبحث الثاني : الاستنمار ، والكفاءة في النكاح

وفيه إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى: البكر إذا استأمرها غير الولي في النكاح فسكت.

المسألة الثانية: البكر إذا زوجها وليها فبلغها الخبر فبكت .

المسألة الثالثة: بالغة زوجها وليها فبلغها الخبر ، فقالت: لا أريد الزوج ، أو لا أريد فلاناً ، هل يكون ردّاً ؟

المسألة الرابعة: تسمية الصداق عند استنمار المرأة في النكاح .

المسألة الخامسة: البكر إذا زالت بكارتها بالزنا ، ثم أُخرجت فأقيم عليه الحد ، هل يُكتفى بسكوتها عند استنمارها في النكاح ؟

المسألة السادسة: الأم إذا زوّجت الصغير أو الصغيرة ولم يكن لهما وليٌّ من العصبات ، فهل يثبت لهما خيار البلوغ في قول أبي حنيفة ؟

المسألة السابعة: معنى قول الصحابين: " لا يجوز " ، وذلك في مسألة ما لو زوج الأب ابنته الصغيرة بأقل من صداق المثل أو ابنه الصغير بأكثر من مهر المثل ، هل هو عدم جواز النكاح ، أو عدم جواز الزيادة والنقصان ؟

المسألة الثامنة: من له أبٌ واحدٌ في الإسلام والحرية هل يكون كفوّاً لمن له أبوان فيهما ؟

المسألة التاسعة: مَنْ كان قادراً على المهر والنفقة ، هل يكون كفوّاً للفاقة في الغنى ؟

المسألة العاشرة: اعتبار الكفاءة في الحرّفة في النكاح .

المسألة الحادية عشرة: امرأة زوّجت نفسها من غير كفء ، هل يُشترط في وليها طالب الفسخ أن يكون محرماً لها ؟

[١١٠] المسألة الأولى: البكر إذا استأمرها غير الولي في النكاح فسكت .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن سكوتها عند استثمار الأجنبي يكون رضاً ، وهو قول الكرخي^(١) .
القول الثاني: إن استأمرها غير الولي ، أو ولي غيره أولى منه ، فسكت فإنه لا يكون رضاً حتى تتكلم ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن البكر تستحي من الأجنبي أكثر مما تستحي من الولي^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن سكوتها حينئذ لقلة الالتفات إلى كلامه ، وقد ازداد احتمال السخط ، لاحتمال أنها سكنت عن جوابه مع أنها قادرة على الرد تحقيراً ، وعدم مبالاة بكلامه^(٤) .
ولأن السكوت إنما يكون دليل الرضا في الأولياء للحاجة ، فلو لم يُكتَفَ به لتعطّلت مصالحها بخلاف غيرهم إذ لا يُعتبر المحتمل في غير محل الحاجة^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٢/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٩٩/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (١٦٠/٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (٤/٥) .

(٢) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٩٩/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٢/١) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (١٦٠/٤) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٠٦/٢) ، الفناوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٣٧) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٤/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٩٩/٢) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٩٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٠٦/٢) ، كشف الحقائق ، الأفغاني ، (١٦٩/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٧٦/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢٣/٣) .

(٥) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٢٠٥/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٩٢) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٦٩/٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن غير الولي إذا استأمر البكر فسكت لم يكن ذلك رضاً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(١) .

وما صححه هو المذهب^(٢) ، وصحح هذا القول السرخسي فقال: " إن الصحيح في استثمار الأجنبي أنه لا يكتفى بسكوته"^(٣) ، وصححه الزيلعي^(٤) .

[١١١] المسألة الثانية: البكر إذا زوجها وليها فبلغها الخبر فبكت .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إذا زوجها وليها فبلغها الخبر فبكت ، فإن بكائها يكون إجازة ورضاً ، وهو رواية عن أبي يوسف^(٥) .

القول الثاني: إنه لا يكون إجازة ، وهو رواية أخرى عن أبي يوسف ، وبه قال محمد ابن الحسن^(٦) .

القول الثالث: إن كان لبكائها صوت كالويل لا يكون رضاً ، وإن خرج الدمع من عينها من غير صوت ، فإنه يكون رضاً ولا يكون ردّاً ، وهو قول أبي الليث السمرقندي ، وبه قال بعض المتأخرين^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٢/١) .

(٢) انظر: الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٢٧٣) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١٩٢/١) ، كنز الدقائق ، التسفي ، (٢٠٥/٢) ، المختار للفتوى ، الموصل ، (٦٩/٣) ، الوقاية ، الهبوبي ، (١٦٩/١) .

(٣) المبسوط ، السرخسي ، (٨/٥) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٩٩/٢) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٠٦/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٤/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٥٦/٣) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٠٦/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٨/٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٤/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٥٦/٣) .

(٧) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٤/٥) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٩٢/١) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (ل/١٩٩) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٨/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٩٦/٢) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (١٥٦/٤) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٨/٢) ، الفتاوى السرجية ، الأوشي ، (ص ٣٧) .

القول الرابع: إنها تُمتحن بدموع عينها ، فإن كانت باردة كان رضا ، وإن كانت حارة لا يكون رضا^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن البكاء قد يكون للحزن ، وقد يكون لشدة الفرح ، فلا يُجعل ردّاً ولا إجازةً للتعارض ، فصار كأنّها سكّنت فكان رضا^(٢) .

وجه القول الثاني:

إن البكاء لا يكون إلا من حزن عادةً ، فكان دليل السُّخط والكراهة لا دليل الإذن والإجازة^(٣) .

وجه القول الثالث:

إن بكائها إن كان بصوتٍ فهو دليل السُّخط والكراهة فيكون ردّاً ، وإن كان خروج الدمع من عينها من غير صوت البكاء فهو حزنٌ على مفارقة بيت أبويها وأهلها فلا يكون ردّاً^(٤) .

وجه القول الرابع:

إن دموعها إن كانت باردة فهي من الشُّرور وهو دليل الرضا ، وإن كانت حارة فهي من الحزن وهو دليل الرد وعدم الرضا^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٤/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٨/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٩٦/٢) ، الفتاوى الفلهرية ، البخاري ، (١٩٩/ل) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٧/٢) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٠٦/٢) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٠٦/٢) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٧/٢) .

(٤) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (١٧٥/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٦٩/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٤/٥) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٧/٢) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٥٤/ل) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٤/١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن البكر إذا زوجها وليها فبلغها الخبر فبكت ، فإن كان البكاء بخروج الدمع من غير صوت يكون رضا ، وإن كان مع الصوت والصياح ، لا يكون رضا ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .

وما صححه هو المذهب^(٢) ، وعليه الفتوى^(٣) ، وفي الوقاية: " وبكائها بلا صوت إذن ، ومعه رد^(٤) " ، وهو القول المختار أيضاً^(٥) ، جاء في الفتاوى الولوالجية: " والمختار أنه إذا كان البكاء مع الضرب والصياح لا يكون رضا ، لأنه آية الرد ، وإن كان مع السكوت كان رضا ، لأنه آية الرضا^(٦) " ، وصحح هذا القول زين الدين بن نجيم^(٧) ، وقال الكمال بن الهمام: " والمعول عليه اعتبار قرائن الأحوال في البكاء والضحك ، فإن تعارضت ، أو أشكل احتيط ، وعن هذا ما اعتبر بعضهم من أن دموعها إن كانت حارة فهو رد ، وإن كانت باردة فهو رضا ، لكنه اعتبار قليل الجدوى ، أو عديمه ، إذ الإحساس بكيفيتي الدمع لا يتهيأ إلا لخذ الباكي ، ولو ذهب إنسان يحسّه لا يدرك حقيقة المقصود ، وليس بمعتاد ، ولا يطمئن به القلب^(٨) " .

[١١٢] المسألة الثالثة: بالغة زوجها وليها فبلغها الخبر ، فقالت: لا أريد الزوج ، أو لا أريد فلاناً ، هل يكون ردّاً ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن قولها هذا يكون ردّاً^(٩) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٥/١) .

(٢) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٦٩/٣) ، النقاية ، الحبوي ، (١٧٢/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٩٢/١) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٩٦/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٥٦/٣) .

(٤) انظر: (١٦٨) .

(٥) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٦٩/٣) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٥٤/ل) .

(٦) انظر: (٣١١/١) .

(٧) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢١/٣) .

(٨) فتح القدير ، السيواسي ، (٢٥٦/٣) .

(٩) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٥/١) ، الفتاوى البرازية ، الكردي ، (٧٥/١) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ،

(٦٦/ل) .

القول الثاني: إنَّ قولها: لا أريد الزوج ، لا يكون ردّاً^(١) .

وجه القول الأول:

أنَّ قولها: لا أريد الزوج ، ردٌّ لجميع الأزواج ، فيكون ردّاً لفلانٍ وغيره ، لا أنَّها أرادت به زوجاً آخرَ غيرَ هذا الزوج^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ قولها: لا أريد الزوج ، يكون ردّاً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ الصَّحيح^(٣) ، وما صحَّحه هو القول المختار^(٤) ، قال زينُ الدين بن نجيم: " وقولها: لا أريد الزوج ، أو لا أريد فلاناً سواءً في أنه ردٌّ ، سواءً كان قبل التزويج ، أو بعده ، وهو المختار"^(٥) .

واختار برهانُ الدين بن مازة أنَّ قولها: لا أريد الزوج ، لا يكون ردّاً للنكاح ، وقولها: لا أريد فلاناً ، يكون ردّاً ، فقال: " وقيل: هو ردٌّ في الوجهين ، والأوّل أظهرُ وأقربُ إلى الصَّواب "^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٥/١) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص١٧٧) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣١١/١) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (ل/١٩٩) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (ل/٥٤) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٥/١) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجية ، (٣١١/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٥/١) .

(٤) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٧٥/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٦/٢) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجية ، (٣١١/١) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (ل/٥٤) .

(٥) البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢٠/٣) .

(٦) المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠/٣) .

[١١٣] المسألة الرابعة: تسمية الصّدّاق عند استثمار المرأة في النكاح .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا بُدّ من تسمية الصّدّاق عند الاستثمار ، وهو قول المتأخّرين^(١) .

القول الثاني: لا يُشترط تسمية الصّدّاق عندئذٍ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ رضاها يختلف بقلّة المهر وكثرتة ، فيُشترط تسميته^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنّ تسمية المهر ليست بشرطٍ في النكاح فلا يُشترط في الاستثمار ، وللنكاح صحّة بدونه^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٢٣/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلّي ، (٧٠/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٤/٥) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢٠/٣) ، الدّر المختار ، الحصكفي ، (١٥٩/٤) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٢٥٤/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٦/٣) ، غاية البيان ونادرة الأقران ، الإيتقاني ، (٣١/ل) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٢٣/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٧٦/٢) ، تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٩٧/٢) ، تنوير الأبصار ، التمرناشي ، (١٥٩/٤) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢٠/٣) ، غاية البيان ونادرة الأقران ، الأقران ، الإيتقاني ، (٣١/ل) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٢٣/١) ، بدائع الصّنائع ، الكاساني ، (٥٠٧/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلّي ، (٧٠/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٤/٥) ، غاية البيان ونادرة الأقران ، الإيتقاني ، (٣١/ل) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٢٣/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٩٢/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٧٦/٢) ، غاية البيان ونادرة الأقران ، الإيتقاني ، (٣١/ل) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٨٤/١) .

التصحيح، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه لا يُشترط تسمية الصّدّاق عند الاستثمار في النّكاح ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(١) .

وما صحّحه هو المذهب^(٢) ، قال زين الدين بن نجيم: " والمذهب الأول "^(٣) ، أي القول بعدم اشتراط تسمية الصّدّاق .

وصحح هذا القول المرغيناني^(٤) ، وطاهر بن عبد الرشيد البخاري^(٥) ، والزيلعي^(٦) ، والكمال بن الهمام^(٧) ، والمحبوي^(٨) ، والأتقاني^(٩) ، وصحح في الفتاوى البزازية^(١٠) .

وصحح بعض الفقهاء أنّ المزوَّج إن كان أباً أو جدّاً فذكر الزوج يكفي ، ولا يُشترط تسمية المهر ، لأنّ الأب والجدّ لا ينقصان عن مهر المثل إلا لمصلحة تربو عليه ، وإن كان المزوَّج غيرهما فلا بُدّ من تسمية المهر^(١١) ، قال الكمال بن الهمام: " والأوجه الإطلاق ،

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١/٦٢٣) .

(٢) انظر: النقاية ، المحبوي ، (٢/١٧٢) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١/١٩٢) ، الوقاية ، المحبوي ، (١/١٦٨) .

(٣) البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣/١٢١) .

(٤) انظر: بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١/١٩٢) .

(٥) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢/٢٦) .

(٦) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢/٤٩٧) .

(٧) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٣/٢٥٨) .

(٨) انظر: الوقاية ، المحبوي ، (١/١٦٨) .

« المحبوي »: هو محمود بن عبيد الله بن محمود ، تاج الشريعة المحبوي ، عالم فاضل ، وخبر كامل ، وبحر زاخر ، من مؤلفاته: الكفاية شرح الهداية ، والوقاية مختصر للهداية ، والفتاوى والوقعات .

انظر: تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٩١) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٧٢) .

(٩) انظر: غاية البيان ونادرة الأقران ، الأتقاني ، (١/٣١) .

« الأتقاني »: هو أمير كاتب بن أمير عمر ، العميد بن العميد أمير غازي ، أبو حنيفة ، الفارابي ، الأتقاني ، كان رأساً في مذهب الحنفية ، بارعاً في الفقه واللغة ، من مؤلفاته: غاية البيان ونادرة الأقران ، والتبيين شرح الأخصيكي ، ورسالة في مسألة رفع اليدين ، توفي في شوال سنة (٧٥٨هـ) .

انظر: تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٣٨) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٦٥) .

(١٠) انظر: (١/٨٤) .

(١١) انظر: درر الأحكام شرح غرر الأحكام ، ملاّ خسرو ، (١/٣٣٦) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣/٢٥٨) .

وما ذكر من التفصيل ليس بشيء^(١) ، وذكر زين الدين بن نجيم أنّ القول بالفرقة بين الأب والجدّ وغيرهما إنما هو سهو من قائله ، لأنّ الفرقة إنما هي في تزويج الصغيرة بحكم الجبر ، والكلام هنا إنما هو في الكبيرة التي يجب مشاورتها والأب والجدّ في ذلك كالأجنبي^(٢) .

[١١٤] المسألة الخامسة: البكر إذا زالت بكارثتها بالزنا، ثم أخرجت فأقيم عليه الحدّ ، هل يُكتفى بسكوته عند استثمارها في النكاح ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: يُكتفى بسكوتهما ، وهو قول بعض المشايخ^(٣) .

القول الثاني: لا يُكتفى بسكوتهما^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأوّل:

إنّما بكر شرعاً ، لدخولها تحت قوله ﷺ: " البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام "^(٥) .

(١) فتح القدير ، السيواسي ، (٢٥٨/٣) .

(٢) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢١/٣) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٨/٥) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (١٦٢/٤) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٨٨/٥) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ، (٢٥٧/٢ ، ٢٥٨) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٥/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨/٥) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٧٦/٢) .

(٥) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٨٨/٥) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨/٥) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٧٧/٢) .

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الحدود والديات ، باب حدّ الزنا ، (١١٥/٥) رقم (٤٤٣٢) ، ولفظه: " البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والتّيب بالتّيب جلد مائة والرّجم " .

وجه القول الثاني:

إن زناها قد ظهر بين الناس وعُرفت به فلا تخفيه ، ولا تستحي حين استثمارها ، لزوال الحياء وعدم التضرر بالنطق^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن البكر إذا زالت بكارثتها بالزنا ، ثم أخرجت فأقيم عليها الحد ، فإنه لا يُكتفى بسكوتها عند استثمارها في النكاح ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٢) ، وصحح هذا القول السرخسي^(٣) ، وصحح في الفتاوى الهندية^(٤) . والقول الأول ضعيف ، وما ذكره من كونها بكرة بدلالة الحديث موجود في الموطوءة بالشبهة والنكاح الفاسد ، ولا يُكتفى بسكوتها اتفاقاً ، فعلم أن الاعتبار هنا بقاء صفة الحياء^(٥) .

[١١٥] المسألة السادسة: الأم إذا زوّجت الصغیر أو الصغیرة و لم يكن لهما ولي من العصبات ، فهل يثبت لهما خيار البلوغ في قول أبي حنيفة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: ليس لهما خيار البلوغ ، وهو رواية عن أبي حنيفة^(٦) .
القول الثاني: لهما خيار البلوغ ، وهو رواية أخرى عن أبي حنيفة أيضاً^(٧) .

(١) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٠٠/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٧١/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٥/١) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٨/٥) .

(٤) انظر: (٣٥٦/١) .

(٥) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (١٧٦/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨/٥) ، البناية شرح الهداية ، العيني ،

(٨٨/٥) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٢٥٨/٢) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٠٦/٢) ، المبسوط ،

السرخسي ، (٢١٦/٤) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٠٦/٢) ، النهر الفائق ،

ابن نجيم ، (٢١٠/٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ الأُمَّ وافرةُ الشَّفَقَةِ فهي بمنزلة الأب والجدّ فلا خيار لهما^(١) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ عقل الأم ناقصٌ ، ورأيها قاصرٌ مع وفور شفقتها ، ولهذا لا تملك التصرف في المال ، فلتمكن النقصان في رأيها أثبتنا لهما الخيار^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان الرّواية أَنَّ الصّغيرَ أو الصّغيرةَ إذا زوجتهما الأمُّ ، فإنّ لهما خيارُ البلوغ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٣) .

والمذهب أَنَّ لهما خيارُ الفسخ في غير الأب والجدّ^(٤) ، جاء في النهر الفائق: " ولا خفاء أَنَّ غير الأب والجدّ يتناول الأمُّ والقاضي ، وهو الصّحيح ، لقصور الرّأي في الأمِّ ، وتقصان الشّفقة في القاضي "^(٥) ، وفي الهداية نحو ذلك^(٦) .
وصحّح هذا القول السّرخسيّ فقال: " والأصحّ أنّه يثبت الخيار لأنّ بها قصور الرّأي مع وفور الشّفقة "^(٧) ، و صحّحه المرغيناني^(٨) ، الزّيلعي^(٩) .

(١) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٢٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٠٦/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢١٦/٤) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٢٨/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢١٦/٤) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٧٩/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٢٨/١) .

(٤) انظر: كنز الدقائق ، النسفي ، (٢٠٩) ، النقاية ، المحبوبي ، (١٧٩/٢) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٧٤/٣) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١٦٩/١) .

(٥) انظر: (٢١٠/٢) .

(٦) انظر: (١٩٣/١) .

(٧) المبسوط ، السرخسي ، (٢١٦/٤) .

(٨) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٩٣/١) .

(٩) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٠٦/٢) .

[١١٦] المسألة السابعة: معنى قول الصّاحبين: " لا يجوز " ، وذلك في مسألة ما لو زوّج الأب ابنته الصّغيرة بأقلّ من صداق المثل أو ابنته الصّغيرة بأكثر من مهر المثل ، هل هو عدم جواز النّكاح أو عدم جواز الزّيادة والنقصان ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: معناه جواز النّكاح عندهما ، ولا يجوز الزيادة والنقصان ، وهو قول بعض المشايخ^(١) .

القول الثاني: معناه أنه لا يجوز النّكاح عندهما إلّا أن يكون الخطّ والزّيادة بقدر ما يتغابن النّاس في مثله ، وهو اختيار السّرخسيّ ، وفخر الإسلام البزْذويّ ، والمرغيناني^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأوّل:

إنّ المانع من قبل المسمّى ، وفساد التسمية لا يمنع صحّة النّكاح كما لو تزوّج امرأة بخمرٍ أو خنزير^(٣) .

(١) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٣٢/١) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٢/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٢٤/٤) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢٤/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٢٠/٥) ، غاية البيان ونادرة الأقران ، الإيتقاني ، (٤٦/ل) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٣١/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٢٤/٤) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٩٧/١) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٢٧٦) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٢/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٨٠/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥١١/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣١٦/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٣٢/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٢٠/٥) ، غاية البيان ونادرة الأقران ، الإيتقاني ، (٤٦/ل) .

وجه القول الثاني:

إنّ الولاية مقيّدة بشرط النّظر ، ولا نظر فيما إذا حطّ عن مهرها ، أو زاد عن مهره ، فيكون العقد باطلاً ، كما لو باع الأب بأقلّ من القيمة بغبنٍ فاحشٍ ، أو اشترى بأكثر منها^(١) .

التّصحیح، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنه لا يجوز النّكاح عندهما ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٢) .

وصحّح هذا القول السّرخسي^(٣) ، والزيلعي^(٤) ، والأتقاني^(٥) ، والحدّاد الزّبيدي^(٦) ، وزين الدّين بن نجيم^(٧) ، وصحّح العيني بطلان العقد^(٨) .

[١١٧] المسألة الثامنة: من له أبّ واحد في الإسلام والحرية ، هل يكون كفواً لمن له أبوان فيهما ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: إنّه لا يكون كفواً لمن له أبوان في الإسلام ، وكذلك في الحرية^(٩) .

(١) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٩٧/١) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٢٧٦) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلی ، (٨٠/٣) ، بدائع الصّنائع ، الكاساني ، (٥١١/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٣٢/١) .

(٣) انظر: المبسوط ، السّرخسي ، (٢٢٤/٤) .

(٤) انظر: تبیین الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢٤/٢) .

(٥) انظر: غاية البيان ونادرة الأقران ، الإتقاني ، (٤٦/ل) .

(٦) انظر: الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٢/٢) .

(٧) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٤٤/٣) .

(٨) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٢٠/٥) .

(٩) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٣٦/١) ، تبیین الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢٠/٢) ، النهر الفائق ،

ابن نجيم ، (٢٢١/٢) ، المبسوط ، السّرخسي ، (٢٤/٥) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٨٧/٢ ، ١٨٨) ،

فتاوى قاضي خان ، (١٢١/١) ، الفتاوى الولوالجيّة ، الولوالجي ، (٣٢٢/٢) .

القول الثاني: إنَّ من له أباً واحداً في الإسلام يكون كفواً لمن له أبوان في الإسلام ، وكذلك في الحرّية ، وهو قول أبي يوسف ^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه يحتاج في الانتساب إلى الجدِّ المشترك فيظهر ذلُّه وهوائه ، ولأنَّ تمام النسب يكون بالأب والجدِّ ، وأما الحرّية فلأن الرِّق أثر من آثار الكفر ^(٢) .

وجه القول الثاني:

أنَّه يُكتفى في التعريف في الدَّعاوى والشَّهادات بذكر الأب الواحد فكذا هذا ^(٣) ، ولأنَّ بالأب الواحد لا يقع التَّعير ^(٤) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ مَنْ له أباً في الإسلام لا يكون كفواً لمن له أبوان في الإسلام ، وكذلك في الحرّية ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح) ^(٥) . وما صحَّحه هو ظاهرُ الرِّواية ^(٦) ، وهو المذهب أيضاً ^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٦٣٦/١) ، النهر الفائق ، ابن نجيم (٢٢١/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢٠/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٨٨/٢) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١١/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٩٦/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٦٣٦/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٩٦/١) ، الميسوط ، السرخسي ، (٢٤/٥ ، ٢٥) .

(٣) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٢٢١) .

(٤) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٢٢/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٦٣٦/١) .

(٦) انظر: المصدر السابق .

(٧) انظر: بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١٩٦) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٨٦/٣) ، النقاية ، المحبوبي ، (١٨٤/٢) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١٧١/١) .

[١١٨] المسألة التاسعة: مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْمَهْر وَالنَّفَقَةِ ، هَلْ يَكُونُ كَفَوًا لِلْفَائِقَةِ فِي الْغِنَى ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِنَّ مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْمَهْر وَالنَّفَقَةِ ، كَانَ كَفَوًا لِمَنْ كَانَتْ فَائِقَةً فِي الْغِنَى ^(١) .
القول الثاني: إِنَّ مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْمَهْر وَالنَّفَقَةِ لَا يَكُونُ كَفَوًا لِفَائِقَةٍ فِي الْغِنَى ، وَيُعْتَبَرُ الْكَفَاءَةُ فِي كَثْرَةِ الْمَالِ ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ^(٢) .

القول الثالث: إِنَّ مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْمَهْر وَيَتَكَسَّبُ كُلَّ يَوْمٍ ، فَيَنْفَقُ عَلَيْهَا يَوْمًا يَوْمًا يَكُونُ كَفَوًا لَهَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ كَثْرَةَ الْمَالِ مَذْمُومٌ فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ مِنْ أَسْبَابِ الْهَلَاكِ فَلَا يُعْتَبَرُ ^(٤) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ الْغِنَى مِنْ أَسْبَابِ الْمَفَاخِرَةِ وَالْعِزِّ ، لقول عائشة رضي الله عنها: " رَأَيْتُ ذَا الْمَالِ مَهِينًا ، وَرَأَيْتُ ذَا الْفَقْرِ مَهِينًا " ^(٥) ، وقولها رضي الله عنها: " إِنَّ أَحْسَبَ الدُّنْيَا الْمَالُ " ^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٣٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٥/٥) ، فتاوى قاضي خان ، (٢١٢/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٢٨/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٣٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٥/٥) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٣٧/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٨٦/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٥/٥) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٣٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٥/٥) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٣٧/١) ، والأثر لم أجده .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٣٧/١) .

والأثر الحاكم في المستدرك عن رسول الله ﷺ ، كتاب النكاح ، (١٩٣/٢) ، رقم (٢٧٤٦) ، وقال: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يُخرجاه " ، وأخرجه ابن ماجه في سننه عنه ﷺ ، كتاب الزهد ، باب الورع والتقوى ، (١٤١٠/٢) ، رقم (٤٢١٩) ، ولفظه: " الحسب المال والكرم التقوى " ، وأخرجه الترمذي في سننه ، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب ومن سورة الحجرات ، (٣٩٠/٥) ، رقم (٣٢٧١) ، وقال: " هذا حديث حسن صحيح غريب " .

وجه القول الثالث:

إنَّ المالَ غادرٌ ورائحٌ ولا ثباتَ له ، فلا يُعتبر الرِّيادةُ فيه^(١) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ مَنْ كان قادراً على المهر والنَّفقة ، كان كفواً لمن كانت فاتقةً في الغنى ، ولا يُعتبر كثرة المال ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) .

وما صحَّحه هو ظاهر الرِّواية^(٣) ، و صحَّح أيضاً قول أبي يوسف ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٤) .

وقول محمد بن الحسن مَرْوِيٌّ عن أبي حنيفة ، وهي رواية النُّوادر^(٥) ، قال الزَّيلعيُّ: " وعن أبي حنيفة ومحمد في غير رواية الأصول إنَّ مَنْ مَلَكَهُمَا لا يكون كُفُؤاً للفاقة ، وليس بشيء " ^(٦) .

ووافق قاضي خان في تصحيح القول الأول السرخسي^(٧) ، والزَّيلعيُّ^(٨) ، والكاساني^(٩) ، وقال المحبوبيُّ: " والقادر عليهما كفؤٌ لذات أموالٍ عظيمةٍ هو الصَّحيح "^(١٠) ، وفي المحيط

(١) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٦٣٧/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلی ، (٨٦/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٩٦/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٦٣٧/١) .

(٣) انظر: المصدر السابق ، فتاوى قاضي خان ، (٢١٢/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٦٣٧/١) .

(٥) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلی ، (٨٦/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٩٠/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٢٨/٢) .

(النُّوادر): هي رواية غير الأصول ، وقد سبق تعريفها .

(٦) تبين الحقائق ، الزَّيلعيُّ ، (٥٢١/٢) .

(٧) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٢٥/٥) .

(٨) انظر: تبين الحقائق ، الزَّيلعيُّ ، (٥٢١/٢) .

(٩) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٢٨/٢) .

(١٠) الوقاية ، المحبوبي ، (١٧١/١) .

البرهاني: " حتى إنَّ مَنْ كان قادراً على المهر والنَّفقة ، كان كفوّاً لها وإن كانت صاحبة أموال كثيرة ، وهو الصّحيح من المذهب " (١) .

[١١٩] المسألة العاشرة: اعتبار الكفاءة في الحُرْفة في النّكاح .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ الكفاءة في الحُرْفة لا تُعتبر ، وهي أظهر الروايتين عن أبي حنيفة ، ورواية عن محمد بن الحسن (٢) .

القول الثاني: إنَّ الكفاءة في الحُرْفة معتبرة ، وهو قول أبي يوسف ، وأظهر الروايتين عن محمد ابن الحسن ، ورواية أخرى عن أبي حنيفة (٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الحُرْفة غير لا زمة ، فالإنسان يتمكّن من دفع هذه المنقصة عن نفسه ، وذلك بالانتقال من الحُرْفة الخسيسة إلى حُرْفة أخرى نفيسة بخلاف النّسب (٤) .

(١) انظر: (٢١/٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٣/١) ، شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٣٨/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٥/٥) ، العناية شرح الهداية ، الباهرقي ، (٢٧٤/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٩٠/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢١/٢) ، البناءة شرح الهداية ، العيني ، (١١٧/٥) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٣/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٩٦/١) ، شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٣٨/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٨٥/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٥/٥) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٨٩/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤/٣) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٩٦/١) ، شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٦٣٨/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢١/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٨٥/٣) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ الْحِرْفَةَ مِمَّا يَفْتَخِرُ بِهَا النَّاسُ وَيُعَيَّرُونَ ، فَتُعْتَبَرُ فِي الْكِفَاءَةِ بِمَنْزِلَةِ النَّسَبِ^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ الْكِفَاءَةَ فِي الْحِرْفَةِ فِي النِّكَاحِ مُعْتَبَرَةٌ ، فَصَاحِبُ الْحِرْفَةِ الدَّيْنِيَّةِ كَالْحِجَامِ وَالْكَنَّاسِ وَالِدَبَّاعِ لَا يَكُونُ كَفْوَاً لِلْعَطَّارِ وَالْبَزَّازِ وَالصَّرَافِ ، لِأَنَّ النَّاسَ يَسْتَنَكِفُونَ عَنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الْحِرْفِ ، مُسْتَعْمِلِينَ فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٢) .
وَمَا صَحَّحَهُ هُوَ الْمَذْهَبُ^(٣) ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ^(٤) ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى^(٥) .

[١٢٠] الْمَسْأَلَةُ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: امْرَأَةٌ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفٍّ ، هَلْ يُشْتَرَطُ فِي وَلِيِّهَا طَالِبُ الْفَسْخِ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا لَهَا ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفٍّ ، كَانَ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي لِيَفْسَخَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَلِيُّ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهَا كَابْنِ الْعَمِّ وَنَحْوِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْمَشَايِخِ^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٣٨/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٨٥/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢١/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٨٩/٢) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٣/١) .

(٣) انظر: مختصر القدوري ، (ص ٣٤٠) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٨٥/٣) ، كثر الدقائق ، التسفي ، (٢٢٢/٢) ، النقاية ، الحبوي ، (١٨٤/٢) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١٩٦/١) ، الوقاية ، الحبوي ، (١٧١/١) .

(٤) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٤٣/٢) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤/٣) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٥/١) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١١/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٣/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٢١/١) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٣٧) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٥٦/ل) ، الفتاوى الفلهرية ، البخاري ، (٢٠٠/ل) ، منية المفتي ، السجستاني ، (١٢/ل) .

القول الثاني: إِنَّ مَنْ لَا يَكُونُ مُحْرَمًا لَهَا لَا يَكُونُ لَهُ حَقُّ الْإِعْتِرَاضِ ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً^(١) .

وجه القول الأول:

إِنَّ حَقَّ الْخُصُومَةِ لِلوَلِيِّ ، لِأَنَّ الْعَارَ يَلْحَقُهُ ، وَهَذَا وَلِيُّ^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفٍّ فَلِلوَلِيِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا رَجَمٍ مِنْهَا أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي الْفَسْخَ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٣) .
وَمَا صَحَّحَهُ هُوَ الْقَوْلُ الْمُخْتَارُ^(٤) ، وَصَحَّحَهُ بَرَهَانُ الدِّينِ بْنِ مَازَةَ^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٥/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٣/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٥٨/١) .

(٢) انظر: الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢٠٠/ل) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٥٦/ل) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٥/١) .

(٤) انظر: الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢٠٠/ل) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٢١/١) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٥٦/ل) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤/٣) .

المبحث الثالث : المهر ، والخلوة

وفيه سبع مسائل :

- المسألة الأولى: إذا اختلف الزوجان في حياتهما قبل الطلاق في مقدار مسمى المهر .
- المسألة الثانية: اختلف الزوجان في مقدار مسمى المهر ، فادعى الزوج ألفاً وادّعت المرأة ألفين ، ومهر مثلها ألفان ، وأقام كل منهما البيّنة .
- المسألة الثالثة: معنى قول أبي يوسف: " القول قول الزوج إلا أن يأتي بشيء مُستنكر " وذلك فيما إذا اختلف الزوجان في المهر قبل الطلاق أو بعده .
- المسألة الرابعة: إذا أشار الزوج إلى ما ليس بمال ، فقال: تزوّجتك على هذا الدّن من الخمر ، فإذا هو خلٌّ ، أو على هذا الحرّ فإذا هو عبْدٌ .
- المسألة الخامسة: إذا تزوّج امرأة على مائة درهم ، وعلى أن يُعتقَ أخاها ، فلم يَفِ بالشرط .
- المسألة السادسة: رجلٌ أعتق أمته على أن تُزوّجَ نفسها منه ، فقَبِلَتْ ، ولم يُسم لها مهراً .
- المسألة السابعة: صوم القضاء ، والنذر ، والكفارة ، هل يمنع صحّة الخلوة .

[١٢١] المسألة الأولى : إذا اختلف الزوجان في حياتهما قبل الطلاق في مقدار مسمى المهر .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: أنهما يتحالفان أولاً ، ثم يُصار إلى مهر المثل ، وهو ما ذكره الكرخي عن أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ^(١) .

القول الثاني: إذا لم يكن مهر المثل شاهداً لأحدهما فإنهما يتحالفان ، وإن كان مهر المثل شاهداً لأحدهما ، كان القول قول من شهد له مهر المثل مع يمينه ، ولا يتحالفان ، وهو قول أبي بكر الرازي ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنهما اتفقا على أصل التسمية ، والتسمية الصحيحة تمنع المصير إلى مهر المثل ، فإذا حلفا تعذر اعتبار التسمية فيحكم مهر المثل ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن تحكيم مهر المثل ليس لإيجاب مهر المثل بل لمعرفة مَنْ يشهد له الظاهر ، لأن الأصل في الدعاوي أن يكون القول لمن يشهد له الظاهر مع يمينه ^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي ، خان ، (٦٨٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٦/٥) ، العناية شرح الهداية ، البهري ، (٣٢١/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٧٨/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي ، خان ، (٦٨٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٦/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٦/٢) .

« أبو بكر الرازي » هو: الإمام أحمد بن علي الجصاص ، وقد سبقت ترجمته .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي ، خان ، (٦٨٦/١) ، العناية شرح الهداية ، البهري ، (٣٢١/٢) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٨٦-٦٨٧) ، العناية ، شرح الهداية ، البهري ، (٣٢١/٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن الزوجين يتحالفان إذا لم يكن مهر المثل شاهداً لأحدهما ، فإذا كان مهر المثل شاهداً لأحدهما ، كان القول قول من شهد له مهر المثل مع يمينه ، ولا يتحالفان ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .

وما صححه هو قول أبي بكر الجصاص ، قال الباقري: " قيل قول أبي بكر أصح "^(٢) . وصحح السرخسي أنهما يتحالفان ابتداءً ثم يُحكّم مهر المثل^(٣) ، واختار ذلك الكمال بن الهمام فقال : " والأحسن أن يقال: يتحالفان ثم يُعطي مهر المثل "^(٤) .

وصحح بعضهم قول الكرخي ، قال الأتقاني: " وقال الشيخ أبو الحسن الكرخي يجب التحالف على قولهما في الفصول كلها ، ثم يُحكّم مهر المثل ، قالوا: وهو الصحيح ، لأن مهر المثل لا يثبت مع وجود التسمية ، وإنما تنعدم التسمية بالتحالف ، لأنه حينئذ كان العقد لم يكن فيه تسمية أصلاً فيُصار إلى مهر المثل ، فلمّا لم يثبت مهر المثل مع وجود التسمية كيف يكون الظاهر مع الذي وافقه مهر المثل "^(٥) .

[١٢٢] المسألة الثانية: اختلف الزوجان في مقدار مسمى المهر ، فادّعى الزوج ألفاً وادّعت المرأة ألفين ، ومهر مثلها ألفان ، وأقام كلّ منهما البيّنة .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُقضى ببيّنة المرأة ، وهو قول بعض المشايخ^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي ، خان ، (٦٨٦/١) .

(٢) العناية شرح الهداية ، الباقري ، (٣٢١/٢) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٦٦/١) .

(٤) فتح القدير ، السيواسي ، (٣٥٧/٣) .

(٥) غاية البيان ونادرة الأقران ، الإتقاني ، (٧٧/ل) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٧/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٦/٥) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٩٢/٤) .

القول الثاني: يُقضى ببيّنة الزوج ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ بَيِّنَةَ الْمَرْأَةِ تُظْهَرُ زِيَادَةَ أَلْفٍ لَمْ تَكُن ظَاهِرَةً بِتَصَادُقِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ ظَاهِرَةً بِشَهَادَةِ مَهْرِ الْمِثْلِ لَكِنَّ هَذَا الظَّاهِرَ لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْغَيْرِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُقْضَى بِهِ بِدُونِ الْيَمِينِ أَوْ الْبَيِّنَةِ ، وَتَصَادُقُهَا حُجَّةٌ بِنَفْسِهِ فَكَانَتْ الْمَرْأَةُ بَيِّنَتِهَا هِيَ الْمَظْهَرَةُ ، أَوْ هِيَ أَكْثَرُ إِظْهَاراً ، وَبَيِّنَةُ الزَّوْجِ لَيْسَتْ مَظْهَرَةً ، لِأَنَّ الْأَلْفَ كَانَ ظَاهِراً بِتَصَادُقِهَا ، أَوْ هِيَ أَقَلُّ إِظْهَاراً فَكَانَ الْقَضَاءُ بِبَيِّنَتِهَا أَوْلَى^(٢) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ بَيِّنَةَ الزَّوْجِ تُظْهَرُ حَطُّ الْأَلْفِ عَنْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَذَلِكَ أَلْفَانِ ، لِثَبُوتِ الْأَلْفَيْنِ بِشَهَادَةِ مَهْرِ الْمِثْلِ ، فَيُظْهَرُ حَطُّ عَنْ مَهْرِ الْمِثْلِ بِشَهَادَتِهِ ، وَبَيِّنَتُهَا لَا تُظْهَرُ شَيْئاً ، لِأَنَّ أَحَدَ الْأَلْفَيْنِ كَانَ ظَاهِراً بِتَصَادُقِهَا ، وَالْآخَرُ كَانَ ظَاهِراً بِشَهَادَةِ مَهْرِ الْمِثْلِ ، أَوْ يُظْهَرُ صِفَةُ التَّعْيِينِ لِلأَلْفَيْنِ ، لِأَنَّ الثَّابِتَ بِشَهَادَةِ مَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ يُظْهَرُ صِفَةُ التَّعْيِينِ لهُمَا ، وَبَيِّنَتُهُ مَظْهَرَةٌ لِلأَصْلِ ، فَكَانَ الْقَضَاءُ بِبَيِّنَتِهِ أَوْلَى^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّ قَاضِي خَانَ أَنَّ بَيِّنَةَ الزَّوْجِ أَوْلَى فَيُقْضَى بِهَا ، لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ تُثَبَّتُ مَا لَيْسَ بِثَابِتٍ ظَاهِراً ، وَبَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ تُثَبَّتُ مَا هُوَ ثَابِتٌ بِدُونِ الْبَيِّنَةِ ، فَكَانَتْ بَيِّنَتُهُ أَكْثَرَ إِثْبَاتاً ، فَهِيَ أَوْلَى بِالْقَبُولِ ، مُسْتَعْمِلاً فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٤) .
وَصَحَّ هَذَا الْقَوْلُ الْأَتَقْيَانِ^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٨٧/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٠٧/١) ، تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٧٧/٢) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٢٩٢/٤) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٨٥/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٧/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٦/٥) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٧/٢) ، تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٧٨/٢) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٨٧/١) .

(٥) انظر: غاية البيان ونادرة الأقران ، (٧٧/ل) .

[١٢٣] المسألة الثالثة: معنى قول أبي يوسف: " القولُ قول الزوج إلا أن يأتي بشيء مُستنكر " ، وذلك فيما إذا اختلف الزوجان في المهر قبل الطلاق أو بعده .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: أن يدعي أنه تزوجها بما دون العشرة ، وهو رواية عن أبي يوسف ^(١) .
القول الثاني: أن يدعي أنه تزوجها بمهر لا يتزوج مثلها به عادة ، كما لو ادعى المهر بمائة ، ومهر مثلها عشرة آلاف ، وهو مروي أيضاً عن أبي يوسف ، وبه أخذ عامة المشايخ ^(٢) .

القول الثالث: إن المستنكر أن يقول الرجل: تزوجتها بخمر ، أو خنزير ، وهو قول سعد بن معاذ المرزوي ^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن ما دون العشرة مُستنكر شرعاً ، لأنه لا مهر أقل من عشرة دراهم ^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٩٠/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٦/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٧٩/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٥/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠٤/٣) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ، (٣٢٠/٢) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢١٠/ل) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٩٠/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠٤/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٦/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٥/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٧٩/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٠٦/١) ، شرح الجامع الصغير ، ابن مازة ، (ص ٢٨٤) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢١٠/ل) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٤٠/١) .

« سعد المرزوي » هو: أبو عصمة ، سعد بن معاذ المرزوي ، روى عنه أحمد بن نبهان بن إسحاق مقداس ، ومن أقواله: " أول بركة العلم إغارة الكتب " .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٦٦/٤) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠٤/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٦/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٧٩/٢) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ، (٣٢٠/٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ ذلك مُسْتَنَكَّرٌ عرفاً ، ولأنَّ أبا يوسف قال في المتبايعين إذا اختلفا في الثمن بعد هلاك السلعة ، أو بعدما ازداد المبيع زيادةً متصلةً إنَّ القول قول المشتري إلا أن يأتي بشيء مُستنكر ، وليس في الثمن تقديرٌ شرعاً ، فعُرف أنَّه أراد به العادة^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ المستنكر المراد في قول أبي يوسف أن يدعي الزوج مهراً لا يتزوج مثلها به عادةً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٢) .
وصحَّح هذا القول السرخسي^(٣) ، والكاساني^(٤) ، وبرهان الدين بن مازة^(٥) ، والمرغيناني^(٦) ، وصحَّح في الفتاوى الظهيرية^(٧) .
ورجح الوُبري^(٨) أنَّ المستنكر أن يكون أقلَّ من عشرة دراهم ، وقال: "هذا أشبه بالصواب ، لأنَّه ذكر في كتاب الرجوع عن الشهادة أنَّه لو ادَّعى أنَّه تزوجها على مائة ، وهي تدَّعي أنَّه تزوجها على ألف ، ومهرُ مثلها ألف ، وأقام البيِّنة ، ثمَّ رجع الشهود ، لم يضمنوا عند أبي يوسف ، لأنَّه لولا الشهادة كان القول قوله ، ولم يجعل المائة مستنكراً في حقِّها"^(٩) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٥/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٩٠/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٦/٥) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٩٠/١) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٦٦/٥) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٠٥/٢) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٠٤/٣) .

(٦) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٢٠٦/١) .

(٧) انظر: (٢١٠/ل) .

(٨) الوُبري هو : أبو نصر ، أحمد بن محمد بن مسعود الوُبري ، إمام كبير ، له : شرح مختصر الطحاوي في مجلدين .

انظر: الطبقات السنية ، الغزي ، (٩٠/٢) ، الجواهر المضئية ، القرشي ، (٣١٦/١) ، تاج الترجم ، قطلوبغا ،

(ص ١٢٥) .

(٩) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢٩/٢) .

[١٢٤] المسألة الرابعة: إذا أشار الزوج إلى ما ليس بمال ، فقال: تزوجتك على هذا الدن^(١) من الخمر ، فإذا هو خل ، أو على هذا الحر فإذا هو عبد .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن الإشارة معتبرة ، وينعقد العقد بالمشار إليه ، وهو رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة^(٢) .

القول الثاني: إن لها مهر المثل ، وهو رواية محمد بن الحسن عن أبي حنيفة^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن الأصل عند أبي حنيفة أن التسمية لا حكم لها مع الإشارة في باب النكاح ، فكانت العبرة بالإشارة ، والمشار إليه يصلح مهراً ، لأنه مال فكان لها المشار إليه ، ولأنّ عنده إذا كان المشار إليه من جنس المسمى يتعلّق الحكم بالمشار إليه^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنّه لما سمّي ما لا يصلح مهراً ، وأشار إلى ما يصلح مهراً فقد هزل بالتسمية ، والهازل لا يتعلّق بتسميته حكم فبطل كلامه ، ولأنّه صرح بتسمية ما ليس بمال فلها مهر المثل^(٥) .

(١) الدن: مفرد ، جمع دنان ، برميل ، وعاء ضخم للخمر والخل ونحوهما .

انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ، أحمد مختار ، (٧٧٤/١) ، المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ، (٢٩٩/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٩٧/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٢٨/١ ، ٢٣٠) ، المبسوط ، السرخسي ، (٩٠/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٦٨/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٤٥/٣) ، الفتاوى الثاقباتية ، الدهلوي ، (٧٣/٣) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص٣٩) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢٠٧) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٩٧/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٢٨/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٩٠/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٦٨/٢) ، عيون المسائل ، السمرقندي ، (ص٥٠) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص٣٩) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٩١/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٤٥/٣) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢٠٧) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٦٨/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٩٠/٥) .

(٥) انظر: المصدر السابق .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان رواية أبي يوسف أن العقد ينعقد بالمشار إليه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .

وصحح هذا القول السرخسي^(٢) ، والكاساني^(٣) ، والكمال بن الهمام^(٤) ، وابن عابدين^(٥) .

[١٢٥] المسألة الخامسة: إذا تزوج امرأة على مائة درهم ، وعلى أن يعتق أخاها ، فلم يف بالشرط .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لها تمام مهر مثلها^(٦) .

القول الثاني: ليس لها إلا المسمى ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة^(٧) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنما ما رضيت بالنقصان إلا بشرط مرغوب فيه ، وهو تخلص الأخ عن ذل الرق ، فإذا لم يتحقق لها الشرط ، فإت الرضا ، فيبقى حقها في مهر المثل^(٨) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٩٧/١) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٢٨/١ ، ٢٣٠) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٩٠/٥) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٦٨/٢) .

(٤) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٣٤٥/٣) .

(٥) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٢٣٣/٤) .

(٦) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣٨٣/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٦/٣) ، بدائع الصنائع ،

الكاساني ، (٥٧١/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٢٨/١) .

(٧) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣٨٣/٢) .

(٨) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣٨٣/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٦/٣) ، البحر الرائق ،

ابن نجيم (١٧١/٣) .

وجه القول الثاني:

إن تسمية ما ليس بمالٍ كلاً تسميةً ، فصار كأنه لم يُسمَّ إلا المائة^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنه إذا تزوج امرأة على مائة درهم ، وعلى أن يُعتَقَ أحاها ، فلم يَفِ بالشرط ، فلها تمام مهر المثل ، لأنَّ عتق أخيها وإن لم يكن مالاً ، فهو مرغوب فيه فلا بُدَّ من اعتباره ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) .
وما صحَّحه هو ظاهر الرواية^(٣) .

[١٢٦] المسألة السادسة: رجلٌ أعتق أمته على أن تزوج نفسها منه ، فقبِلَتْ ، ولم يُسمَّ لها مهراً .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لها مهرُ المثل ، وهو قول أبي حنيفة ، ومحمد بن الحسن^(٤) .
القول الثاني: لا شيء لها ، ويكون عتقها صداقها ، وهو قول أبي يوسف^(٥) .
القول الثالث: لها مهرُ المثل ، وعليها السَّعاية^(٦) في قيمتها ، وهو قول زُفر ، ورواية عن أبي يوسف^(٧) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣٨٣/٢) .

(٢) انظر: المصدر السابق .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣٩١/٢) ، مختصر الطحاوي ، (٣٠٩/٤) ، المبسوط ، السرخسي ،

(١٠٦/٥) ، تنوير الأبصار ، التمرقاشي ، (٤٥٤/٥) ، حاشية ابن عابدين ، (٤٥٤/٥) ، فتح القدير ،

السيواسي ، (٣٢٧/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٧٠/٢) .

(٥) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣٩١/٢) ، مختصر الطحاوي ، (٣١٠/٤) ، المبسوط ، السرخسي ،

(١٠٦/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٧٠/٢) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٤٥٤/٥) .

(٦) السَّعاية: تكليف العبد بعملٍ يفِي به ما ترتَّب عليه من مالٍ .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٢١٨) ، المصباح المنير ، الفيومي ، (ص ١٠٥) .

(٧) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣٩٤/٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه قضى بمهر المثل في مثل هذه الصورة ، ولأن العتق ليس بمال ، فلا يُستحقُّ به تسليم المال ، فلا يكون مالاً ، ولا يكون مهراً ^(١) ، لقوله ﷺ: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ ^(٢) .

وجه القول الثاني:

ما رُوي أن رسول الله ﷺ أعتق صفية ^(٣) رضي الله عنها ، وتزوجها ، وجعل عتقها صداقها ^(٤) ، ولأن العتق بمعنى المال ، ودليل ذلك أنه يجوز أخذ العوض عنه بأن أعتق عبده على مال فجاز أن يكون مهراً ^(٥) .

وجه القول الثالث:

إن في ذلك تحقيقاً للتسوية بينهما ^(٦) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي نجان ، (٣٩٢/٢) ، شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٣٠٩) ، حاشية ابن عابدين ، (٤٥٤/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٧٠/٢) .

(٢) سورة النساء ، جزء من الآية رقم (٢٤) .

(٣) هي: صفية بنت حُبي بن أعطب بن شعبة ، من بني النضير ، من بني إسرائيل من سبط هارون بن عمران ، كانت زوجة لسلام بن مشكم ، ثم خلف عليها كنانة بن أبي الحقيق ، فقتل يوم خيبر ، ثم تزوجها النبي ﷺ سنة سبع من الهجرة لما فتح خيبر وجمع السبي ، كانت حليلة عاقلة فاضلة ، توفيت في شهر رمضان في زمن معاوية سنة (٨٥٠) .

انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، القرطبي ، (١٨٧١/٤) ، أسد الغابة ، ابن الأثير ، (١٦٨/٧) .

(٤) انظر: شرح الزيادات ، قاضي نجان ، (٣٩١/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٦/٥) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٤٥٤/٥) ، فتح القدير ، السيوطي ، (٣٢٧/٣) .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب من جعل عتق الأمة صداقها ، (١٩٥٦/٥) ، رقم (٤٧٩٨) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب التزويج على العتق ، (١٤٦/٤) ، رقم (٣٤٨٦) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٧٠/٢) .

(٦) انظر: شرح الزيادات ، قاضي نجان ، (٣٩٤/٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه لو أعتق رجل أمته على أن تزوج نفسها منه ، فقبِلَتْ ، ولم يُسمَّ لها مهرًا ، فإنَّ لها مهرَ المثل ، مستعملًا في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .
وما صحَّحه هو ظاهر الرواية^(٢) .

[١٢٧] المسألة السابعة: صوم القضاء ، والنذر ، والكفارة ، هل يمنع صحَّة الخلوة.

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه يمنع صحَّة الخلوة^(٣) .

القول الثاني: إنه لا يمنع صحَّة الخلوة ، وهو رواية بشر عن أبي يوسف^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ صومَ القضاء بمنزلة الأداء فيمنع الخلوة^(٥) ، ويمكن أن يُستدلَّ له بما استدلَّ به للرواية الشاذَّة عن أبي حنيفة في أنَّ صوم التطوع يمنع الخلوة ، بأنَّه لا يحلُّ إبطاله إلا بعذر ، ولا يُباح الإفطار من غير عذر ، ولأنَّه يمنعه عن الوطء شرعاً لما فيه من إبطال العمل المؤثَّم^(٦) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣٩٤/٢) .

(٢) انظر: المصدر السابق .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧١٢/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٩٦/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٥٠/٥) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٨٤) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٦٣/٣) ، غاية البيان ونادرة الأقران ، الإقناني ، (٥٧/ل) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٣٨/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧١٢/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٨٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٠٠/١) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٢٤٥/٤) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٩٥/٢) ، الفتاوى الولوالجي ، الولوالجي ، (٣٥٦/١) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧١٢/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٥٠/٥) .

(٦) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٥١/٥) ، العناية شرح الهداية ، البهاري ، (٢٩٢/٢) ، فتح القدير ، السيوطي ، (٣٢١/٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ صومَ غير رمضان مضمونٌ بالقضاء لا غير ، فلم يكن قوياً في معنى المنع بخلاف صوم رمضان فإنه يجب فيه القضاء والكفارة^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ صومَ القضاء والنذر والكفارة لا يمنع الخلوة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٢) .

وما صحَّحه هو أظهرُ الروايتين^(٣) ، وصحَّح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(٤) ، والقُدوري^(٥) ، والسترخسي^(٦) ، والمرغيناني^(٧) ، والزيلعي^(٨) ، والحصكفي^(٩) ، وزين الدين بن نجيم^(١٠) ، وسراج الدين بن نجيم^(١١) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٨٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٠٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٤٨/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧١٢/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٣٨/١) .

(٣) انظر: الفتاوى الولوالجي ، الولوالجي ، (٣٥٦/١) .

(٤) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٨٤) .

(٥) انظر: الفتاوى البرزنجي ، الكردي ، (٩٣/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٨/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٩٧/٣) .

« القُدوري »: هو الإمام أبو الحسين ، أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي القُدوري ، الإمام المحدث ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، وعظُم قدره ، وارتفع جاهه ، وكان حسن العبارة في المناظرة ، له: المختصر في الفقه ، والتجريد ، وشرح مختصر الكرخي ، توفي سنة (٥٤٢٨) .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٢٤٧/١) ، تاج التاجم ، قطلوبغا ، (ص ٩٨) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٥٧) .

(٦) انظر: الميسوط ، السرخسي ، (١٥٠/٥) .

(٧) انظر: مختارات النوازل ، المرغيناني ، (٦٩/١) .

(٨) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٤٨/٢) .

(٩) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٢٤٥/٤) .

(١٠) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٦٤/٣) .

(١١) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٢٣٧/٢) .

المبحث الرابع : العنّين

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى: إذا مَرَضَ العنّينُ أو زوجته مرضاً شديداً لا يستطيع معه الجماع ، هل تُحتسب فترة المرض من سنة التأجيل ؟

المسألة الثانية: إذا تزوّج العنّينُ امرأةً ، ولم يصل إليها ، ففرّق القاضي بينهما، ثمّ تزوّج امرأةً أخرى تعلم بحاله ، فهل لها حقُّ الخصومة ؟

[١٢٨] المسألة الأولى: إذا مَرَضَ الْعَيْنُ^(١) أو زوجته مرضاً شديداً لا يستطيع معه الجماع ، هل تُحْتَسَبُ فترة المرض من سنة التأجيل ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُحْتَسَبُ عليه ما دون السنة وإن كان يوماً ، وإن مرض السنة كلها يُؤَجَّلُ سنةً أخرى ، وهو رواية ابن سَمَاعَةَ عن أَبِي يَوْسُفَ^(٢) .

القول الثاني: إنَّ ما زاد على نصف الشهر لا يُحْتَسَبُ عليه ، ويُعَوَّضُ له لذلك عوضاً ، وما دون ذلك يُحْتَسَبُ ، وهو رواية عن أَبِي يَوْسُفَ^(٣) ، وهي أصحُّ الروايات عنه^(٤) .

القول الثالث: إنَّ كان المرضُ شهراً لا يُحْتَسَبُ ، ويُعَوَّضُ له شهراً آخر، وما دونه يُحْتَسَبُ ، وهو رواية ابن سَمَاعَةَ عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الغرضَ من ضَرْبِ المدة أن يظهر أنَّ العجزَ طبعيَّ أو لمرضٍ ، فضُربت مدة السنة لتمضي عليه الفصول الأربعة ، فإذا استوعب المرضُ السنةَ تحقَّق العجزُ بأنَّه للمرض ، وذلك لا يُوجب الفرقَةَ ، فيؤَجَّلُ سنةً أخرى^(٦) .

(١) هو: مَنْ لا يصل إلى النساء ، أو يصل إلى الثَّيِّب ولا يصل إلى الأُبْكَار ، أو يصل إلى غير زوجته ولا يصل إليها . انظر: كنز الدقائق ، التَّسْفِي ، (٤٧٠/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١١٩/٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٤٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٣/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٣٥/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٥٧٦/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان (٨٧٤/١) ، غاية البيان ونادرة الأقران ، الإِتْقَانِي ، (٣١١/١) ، عيون المسائل ، السمرقندي ، (ص ٥٠) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٤٦/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٤٥/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٣٥/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٣/٥) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان (٨٧٤/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٧٢/٤) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٥٧٦/٢) .

(٤) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٢٧٢/٤) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٣٥/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٤٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٣/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٣٥/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان (٨٧٥/١) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٥٧٦/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٦٩/١) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢٦٦/١) .

(٦) انظر: شرح عيون المسائل ، الأسمندي ، (٥٦/١) .

وجه القول الثاني:

القياس على أيام شهر رمضان ، فإنه في النهار دون الليل ، وذلك نصف الشهر يمتنع عليه غشائها ، وهو محسوب عليه ، فكذا النصف من كل شهر^(١) .

وجه القول الثالث:

إن الشهر وما فوقه كثير ، وما دونه قليل في حق الحكم^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان رواية ابن سماعة عن محمد بن الحسن أنه لا يُحتسب الشهر ، وما دونه يحتسب ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٣) .

وصحح هذا القول برهان الدين بن مازة فقال: " عن محمد شهر لا يُحتسب ، وما دونه يُحتسب ، وهذا أصح الأقاويل "^(٤) ، وصحح في الفتاوى الظهيرية^(٥) .

وما صححه مخالف لما عليه الفتوى أن العنين يُؤجل من السنة الأخرى مقدار مرضه ، وهو ما صححه الولوالجي^(٦) .

ورجح ابن عابدين أن مدة مرضه ومرضها لا تُحتسب فقال: " والظاهر ترجيح ما ذكره الشارح ، لأن لفظ الفتوى أكد ألفاظ الترجيح ، فيقدم على ما في الحاشية والمحيط ، وهو أيضاً مقتضى إطلاق المتن كالهداية والملتقى والوقاية وغيرها "^(٧) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٠٣/٥) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٧٢/٤) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان (٨٧٤/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٤٥/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٣٥/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان (٨٧٥/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٤٦/١) .

(٤) المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٧٤/٣) .

(٥) انظر: (٢٦٦/ل) .

(٦) انظر: الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٣٩) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٦٩/١) .

(٧) حاشية ابن عابدين ، (١٧٤/٥) ، وانظر: الوقاية ، المحبوبي ، (٢٢٦/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٧٣/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (٣٠٢/٢) ، تنوير الأبصار ، التمرقاشي ، (١٧٤/٥) .

[١٢٩] المسألة الثانية: إذا تزوج العَيْنُ امرأةً ، ولم يصل إليها ، ففرق القاضي بينهما ، ثم تزوج امرأةً أخرى تَعْلَمُ بحاله ، فهل لها حق الخصومة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا خيار لها^(١) .

القول الثاني: لها الخيار ، وهو قول الخصاف^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنها صارت راضيةً بالمقام معه حين أقدمت على العقد مع عَلمها بحاله^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ عجزَ الإنسان عن وطء امرأةٍ لا يدلُّ على عجزه عن وطء غيرها ، فقد يعجز عن وطء امرأة ، ولا يعجز عن وطء غيرها^(٤) .

(١) انظر: تنوير الأبصار ، التمرناشي ، (١٧٨/٥) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٣٦/٤) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٧٠/١) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ١٨٦ ، ١٨٧) ، الفتاوى السمرجية ، الأوشي ، (ص ٣٩) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٧٠/٤) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٦٢/ل) .

(٢) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤٧٣/٢) ، درر الأحكام شرح غرر الأحكام ، ملا خسرو ، (٤٠٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٤٤/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٧٠/٤) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٧٠/١) ، عيون المسائل ، السمرقندي ، (ص ٥٥) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢٦٥/ل) .

« الخصاف » هو: أحمد بن عمر ، وقيل: عمرو ، بن مُهَيَّر الخصاف ، كان فرضياً ، حاسباً ، عارفاً بمذهب أبي حنيفة ، قال شمس الأئمة الحلواني: الخصاف رجلٌ كثيرٌ في العلوم ، وهو ممن يصحُّ الاقتداء به ، له: كتاب الخيل ، وكتاب الوصايا ، وكتاب أدب القاضي ، وكتاب أحكام الوقف ، مات سنة (٥٢٦هـ) ، وقد قارب الثمانين .

انظر: الطبقات السنية ، الغزي ، (٤١٨/١) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٥٦) ، تاج التراجم ، فطلوبغا ، (ص ٩٧) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٢٣٠/١) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٠٤/٥) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٧٠/١) ، حاشية ابن عابدين ، (١٧٨/٥) .

(٤) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤٧٣/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٤٧/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ،

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّ العِنَيْنَ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا ، ففَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أُخْرَى تَعْلَمُ بِحَالِهِ ، فَإِنَّ لِلزَّوْجَةِ الثَّانِيَةِ حَقَّ الْخُصُومَةِ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيح) ^(١) .

وَصُحِّحَ هَذَا الْقَوْلُ فِي الْفَتَاوَى الظَّهِيرِيَّةِ ^(٢) ، وَمَا صَحَّحَهُ مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ الْفَتَاوَى أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهَا ^(٣) ، جَاءَ فِي الْأَصْلِ: " وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ الْمَجْبُوبَ ، أَوِ الْخَصِيَّ ، أَوِ الْعِنَيْنَ ، وَهِيَ تَعْلَمُ بِذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهَا ، وَلَا يُؤْخَلُ " ^(٤) .

(٣/٢٤٤) ، عيون المسائل ، السمرقندي ، (ص ٥٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١/٢٤٧) .

(٢) انظر: (ل/٢٦٥) .

(٣) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٤/١٣٦) ، درر الحكام شرح غرر الأحكام ، ملا نحسرو ، (١/٤٠٠) ،

الفتاوى الوالوجية ، الوالوجي ، (١/٣٧٠) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (٥/١٧٨) ، تبين الحقائق ،

الزليعي ، (٣/٢٤٤) ، فتح القدير ، السيوطي ، (٤/٢٧٠) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ،

(١/٥٧٨) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (ل/٦٢) .

(٤) انظر: (١٠/٢٥٤) .

المبحث الخامس : الرضاع ، والحضانة ، والنفقة

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى: إذا جعل لبن المرأة في طعام ، ولم يُطبخ بلبنها ، وكان الطعام غالباً ، فأطعم به صبيان ، هل تثبت الحرمة ؟

المسألة الثانية: بنت الأخت لأب مع الخالة أيتهاما أحق بحضانة الصغير ؟

المسألة الثالثة: حالة الصغيرة إذا أبت أن تمسك الصغيرة وتتعاهدها ، هل تجبر ؟

المسألة الرابعة: مدة حبس الزوج في النفقة إذا سألت المرأة مرتين أو ثلاثاً حبسه ، ولم يعلم القاضي أنه معسر .

[١٣٠] المسألة الأولى: إذا جعل لبن المرأة في طعام ، ولم يُطبخ بلبنها ، وكان الطعام غالباً ، فأطعم به صبيان ، هل تثبت الحرمة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا تثبت به الحرمة^(١) .

القول الثاني: إذا كان اللبن لا يتقاطر من الطعام عند حمل اللقمة لا تثبت به الحرمة ، وإن كان يتقاطر منه اللبن تثبت الحرمة^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن المغلوب في حكم المستهلك ، ولأن هذا أكلٌ والموجب للحرمة شرب اللبن دون الأكل^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن القطرة من اللبن إذا دخلت خلق الصبي كانت كافية لإثبات الحرمة^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه إذا جعل لبن المرأة في طعام ، ولم يُطبخ بلبنها ، وكان الطعام غالباً ، فأطعم به صبيان ، فإن الحرمة لا تثبت ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٥) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٠/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٣٧/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٧١/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٠٨/٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٠/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٠/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٣٧/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٧١/٣) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٣٦٩/٢) ، غاية البيان ونادرة الأقران ، الإيتقاني ، (١٢٤/ل) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢٧٦/ل) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٠/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٠٨/٣) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٠/٥) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٣٦٩/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٠/١) .

وصحح هذا القول السرخسي فقال: " والأصح أنه لا تثبت على كل حال عنده ، لأنّ التغذي كان بالطعام دون اللبن " (١) ، وصححه الكمال بن الهمام (٢) ، والأتقاني (٣) .

[١٣١] المسألة الثانية: بنتُ الأخت لأب مع الخالة أيُّهما أحقُّ بحضانة الصَّغير ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّ الخالة أولى من بنتِ الأخت لأب (٤) .

القول الثاني: إنّ بنتَ الأخت لأب أولى من الخالة (٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ الخالة تقدّم على الأخت لأب فلأنّ تتقدّم على بنتها ، وهي أبعدُ من أمّها أولى (٦) .

وجه القول الثاني:

إنّ بنتَ الأخت لأب من ولد الأب ، والخالة ولد الجدّ ، فتكون بنتُ الأخت لأب أولى (٧) .

(١) المبسوط ، السرخسي ، (١٤٠/٥) .

(٢) انظر: فتح القدير ، السيوطي ، (٤٣٤/٣) .

(٣) انظر: غاية البيان ونادرة الأقران ، الإتقاني ، (١٢٤/ل) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٥٧/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٩٣/٣) ، درر الحكام شرح غرر الأحكام ، ملا محسن ، (٤١٠/١) ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، شيخ زاده ، (٤٨٠/١) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٥٧/٣) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٦٩/٥) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٥٧/٣) .

(٧) انظر: المصدر السابق .

التصحيح ، ولفظه :

صحح قاضي خان القول أنّ الخالة أولى بحضانة الصغير من بنت الأخت لأب ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .
وصحح هذا القول طاهر بن عبد الرشيد البخاري^(٢) ، والزيلعي^(٣) ، والحدّاد الزبيدي^(٤) ، وصحح في الفتاوى البرازية^(٥) .

[١٣٢] المسألة الثالثة: خالة الصّغيرة إذا أبّت أن تُمسك الصّغيرة وتتعاها ، هل تُجبر ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّها تُجبر ، وهو قول الفقيه أبي جعفر ، والفقيه أبي الليث^(٦) .
القول الثاني: إنّها لا تُجبر^(٧) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّما إن لم تُجبر ضاعت الصّغيرة^(٨) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٢/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨٥٨/١) .

(٢) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٧٣/٢) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٩٣/٣) .

(٤) انظر: الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٩٠/٢) .

(٥) انظر: (١١٠/١) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٢٥/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٧٣/٢) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٦٤/١) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٣/١) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٧٩/١) ، غاية البيان ونادرة الأقران ، الإيتاني ، (٣٥٧/١) .

(٨) انظر: الفتاوى البرازية ، الكردي ، (١١٠/١) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الأمَّ لا تُجبر في الصَّحيح ، فالخالة أولى^(١) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان القول أنَّ الخالة إذا أَبَتْ أن تُمَسِّك الصَّغِيرَةَ وتُعَاهِدَهَا ، فَإِنَّهَا لا تُجبر ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) .

وصَحَّح هذا القولَ طاهرُ بن عبد الرَّشيد البخاري^(٣) ، وصَحَّح في الفتاوى السَّراجية^(٤) .

والتَّصحيح في هذه المسألة مبنيٌّ على تصحيح مسألة أنَّ الأمَّ لا تُجبر على الحضانة ، وذلك لوجهين:

أحدهما: أنَّها ربَّما لا تقدر على الحضانة ، فلا تُجبر عليها .

والثَّاني: أنَّ المرَّة لا يُجبر على استيفاء حقِّه ، والحضانة حقُّها فلا تُجبر على استيفائه^(٥) .

[١٣٣] المسألة الرابعة: مُدَّة حَبْس الزَّوج في النِّفقة إذا سألت المرأة مرَّتين أو ثلاثاً حبسه ، ولم يَعْلَمْ القاضي أنَّه مُعْسِرٌ .

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: يحبسهُ القاضي شهراً ، وهو اختيار أبي جعفر الطَّحاوي^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٣/١) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٧٩/١) ، خلاصة الفتاوى ،

البخاري ، (٧٣/٢) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٦٤/ل) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٣/١) .

(٣) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٧٣/٢) .

(٤) انظر: (ص ٦٨) .

(٥) انظر: الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٦٤/ل) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥١/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١٧١/٤) ، فتح القدير ، السيواسي ،

(٢٦٤/٧) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٢٣/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٨٨/٥) ، فتح باب

العناية ، القاري ، (١٩٣/٣) .

القول الثاني: يحبس شهرين أو ثلاثة ، وهو رواية محمد بن الحسن عن أبي حنيفة^(١) .

القول الثالث: يحبس من أربعة أشهر إلى ستة أشهر ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ ما زاد على الشهر في حكم الأجل ، وما دون الشهر في حكم العاجل ، فصار أدنى الأجل شهراً والأقصى لا غاية له فيقدر بشهر^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن حالة اليسار والإعسار أمرٌ مُشْكِلٌ قلما يُوقَف عليه، فقلنا يحبس شهرين أو ثلاثة ، لئلا يؤدي إلى إبطال حق المستحق^(٤) .

وجه القول الثالث:

إنّ الأربعة أشهر هي مدة الإيلاء ، فيُقاس عليها مدة الحبس^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنّ الحبس ليس مقدراً بمدة بل هو مفوض إلى رأي القاضي ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥١/٢) ، مختصر القدوري ، (ص ٥٥٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٦٤/٧) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٢٣/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١٧١/٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٨٨/٥) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٤٠/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٩٣/٣) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٦١٥/٣) ، الأصل ، الشيباني ، (٤٩٤/١٠) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٨/١ ، ٢٥١/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٨٨/٥) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٦٤/٧) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١٧١/٤) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٩٣/٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٢٣/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٤٠/٣) .

(٣) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٢٦٤/٧) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٩٣/٣) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١٧١/٤) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٧/٤) .

(٤) انظر: شرح عيون المسائل الأسمدي ، (١٤٥/ل) .

(٥) انظر: غاية البيان ونادرة الأقران ، الإقاني ، (٥٠/ل) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٨/١) .

وما صحَّحه هو المذهب^(١) ، قال المحبوبي: " ويُحبس الخصم مدَّة رآها مصلحةً في الصَّحيح "^(٢) ، وصحَّح هذا القولَ المرغيناني^(٣) ، والموصلي^(٤) ، وصدرُ الشريعة الأول^(٥) ، والبابري^(٦) ، والقاري^(٧) ، والحصكفي^(٨) ، وصحَّح في الفتاوى الولوالجية^(٩) ، والفتاوى البزازية^(١٠) .

ومستند ما ذكره المصحِّحون لهذا القول أنَّ الحبس يختلف باختلاف أحوال النَّاس فالرَّأي فيه إلى القاضي ، فمن النَّاس مَنْ يضجر في السَّجن في مدَّة قصيرة ، ومنهم مَنْ لا يضجر كثير ضجر بمقدار تلك المدَّة التي ضجر منه الآخرُ فجعل الأمرُ إلى القاضي^(١١) ، قال السرخسي: " والحاصل أنَّه ليس فيه تقديرٌ لازمٌ ، لأنَّ الحبسَ للإضجار ، وذلك مما يختلف فيه أحوال النَّاس عادةً فالرَّأي فيه إلى القاضي "^(١٢) .

وقال الكمالُ بن الهمام: " وهذا يختلف باختلاف النَّاس ، إنَّ غلبَ على ظنُّ القاضي بعد مدَّة أنَّه لو كان له مالٌ قرَّج عن نفسه ، فيسأل عنه جيرانه وأهل الخبرة به ، فإن شهد شاهدان عنده أنَّه قادرٌ على قضاء الدَّين أبَد حبسه ، وإن قالوا إنَّه ضيق الحال أطلقه "^(١٣) .

(١) انظر: كنز الدقائق ، النسفي ، (٦١٥/٣) ، النقاية ، المحبوبي ، (١٨٤/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٠٤/٢) ،

الوقاية ، المحبوبي ، (٦٥/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٨٨) .

(٢) الوقاية ، المحبوبي ، (٦٥/٢) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٠٤/٢) .

(٤) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٢٣/٢) .

(٥) انظر: الوقاية ، المحبوبي ، (٦٥/٢) .

(٦) انظر: العناية شرح الهداية ، البايري ، (١٧١/٤) .

(٧) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (١٩٣/٣) .

(٨) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٧٤/٨) .

(٩) انظر: (٣٧/٤) .

(١٠) انظر: (١٠٩/٢) .

(١١) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٠٤/٢) ، العناية شرح الهداية ، البايري ، (١٧١/٤) ، الاختيار لتعليل المختار ،

الموصلي ، (٢٢٣/٢) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٠٩/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٧/٤) .

(١٢) المبسوط ، السرخسي ، (١٨٨/٥) .

(١٣) فتح القدير ، السيواسي ، (٢٦٤/٧) .

الفصل الثاني

الطَّـالِق

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول: ألفاظ الطلاق ، وتعليقه ، وطلاق السكران ، وفيه خمس مسائل .
- المبحث الثاني: الخُلْع ، والظَّهَار ، واللَّعَان ، والعدَّة ، وفيه ستُّ مسائل .

المبحث الأول : الفاظ الطلاق ، وتعليقه ، وطلاق السكران

وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : لو قال : أنت طالق من واحدة إلى واحدة .

المسألة الثانية : رجل له ثلاث نسوة دخل بواحدة ، ولم يدخل بغيرها ، فقال : إحداكن طالق واحدة ، ثم مات قبل البيان .

المسألة الثالثة : رجل له ثلاث نسوة دخل بواحدة ، ولم يدخل بغيرها ، فقال : إحداكن طالق واحدة ، والأخرى ثلاثاً في صحته ، ثم مات قبل البيان .

المسألة الرابعة : رجل قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، فزوجه منه فضوليً بغير إذنها ، ثم أجازت المرأة بعد ذلك ، فهل تُطلق ؟

المسألة الخامسة : مَنْ أكره على شرب الخمر ، أو شربه لضرورة ، وسكّر ، وطلق ، فهل يقع طلاقه ؟

[١٣٤] المسألة الأولى: لو قال: أنت طالق من واحدة إلى واحدة .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يقع طلقاً واحدة ، وهو قول بعض المشايخ ^(١) .

القول الثاني: لا يقع شيئاً ، وهو قياس قول زُفر ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

أنه يستحيل أن يُجعل الشيء الواحدَ حدّاً ومحدوداً ، ولا يُتصوّر ذلك ، فيلغو آخرُ كلامه ، ويبقى قوله أنت طالق ، فتطلق واحدة ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن الغايتين لا تدخلان ، وليس بينهما شيء ، فلا يقع شيء ^(٤) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنه إذا قال: أنت طالق من واحدة إلى واحدة ، فإنه يقع طلقاً واحدة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح) ^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٣٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٣٦/٦) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٢/٣) ، التّف في الفتاوى ، السّغدي ، (ص ٢١٧) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٠/٣) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٨٤/٣) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٤٠٣/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٣٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٣٦/٦) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٤٠٣/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٨٤/٣) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٤٩/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٣٦/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٠/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٣٦/٦) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٤٠٣/٢) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٣٦/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٢/٣) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٤٩/٢) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٣٦/١) .

والقول الذي صححه هو على أصل أبي حنيفة أنّ الغاية الأولى تدخل ، ولا تدخل الغاية الثانية فتقع طلاقاً واحدة^(١) ، أمّا على قول الصّاحبين فقد اختلف المشايخ فيه ، فقال بعضهم: يقع طلقتين ، لأنّ عندهما تدخل الغايتان ، وقال بعضهم: يقع طلاقاً واحدة ، لاحتمال أن يكون معنى قوله: من واحدة إلى واحدة منها وإليها ، فلا يقع أكثر من واحدة بالشك^(٢) .

وصحّح القول بوقوعها طلاقاً واحدة برهانُ الدّين بن مازة^(٣) ، والحدّاد الزّبيدي^(٤) ، وصحّح في الفتاوى التاتارخانية^(٥) .

[١٣٥] المسألة الثانية: رجل له ثلاث نسوة دخل بواحدة ، ولم يدخل بغيرها ، فقال: إحداكن طالق واحدة ، ثمّ مات قبل البيان .

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: إنّ للمدخول بها مهرٌ كاملٌ ، ولغير المدخولتين مهرٌ وثُلثا مهرٍ لكلّ واحدة خمسة أسداس مهرٍ ، وهو قول محمد بن الحسن^(٦) .

القول الثاني: إنّ لغير المدخولتين مهرٌ وثلاثة أرباع مهرٍ ، لكلّ واحدة سبعة أثمان مهرٍ ، وهو قول أبي يوسف^(٧) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٥٢/٣) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٤٩/٢) .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٤/٣) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٤٩/٢) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٤/٣) .

(٤) انظر: الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٤٩/٢) .

(٥) انظر: (٣٠٤/٣) .

(٦) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٤٧٩/٢ ، ٤٨٠) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٣١٢/٣) .

(٧) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٤٨٠/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٣١٢/٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ للمدخول بها مهرٌ كاملٌ ، لأنَّه لو وقع الطَّلَاقُ عليها ، لا يسقط شيءٌ من مهرها^(١) ، أمَّا غير المدخولتين فإنَّ الطَّلَاقَ لوقع على الكبرى منهما ، فلهما مهرٌ ونصف ، وإن وقع على الصُّغرى فكذلك ، فنصف المهر يسقط في حالين ، ولا يسقط في حالٍ ، فيسقط ثلثُ المهر ، فيبقى لهما مهرٌ وثلثا مهر^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ غير المدخولتين لو وقع الطَّلَاقُ على إحداهما ، فلهما مهرٌ ونصف ، وإن لم يقع عليهما ، فلهما مهران^(٣) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ للمدخول بها مهرٌ كاملٌ ، ولغير المدخولتين مهرٌ وثلثا مهرٍ لكلِّ واحدةٍ خمسةُ أسداسٍ مهر ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التَّصحيح)^(٤) .

وما صحَّحه هو قول محمد بن الحسن ، وأصله في هذه المسألة وأشباهاها ، أنَّ الدَّخُولَ بمن دخل لا يُغيِّر حال المدخولتين ، فيُجعل في حقِّهما كأنَّه لم يدخل بواحدةٍ منهنَّ ، ولو طَلَّق واحدةً منهنَّ ، يسقط به نصفُ الصَّدَاقِ موزَّعاً على الثلاث ، فيسقط من مهر كلِّ واحدةٍ السُّدُسُ^(٥) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٤٨٠/٢) .

(٢) انظر: المصدر السابق ، (٤٨١/٢) .

(٣) انظر: المصدر السابق ، (٤٨٠/٢) .

(٤) انظر: المصدر السابق ، (٤٨١/٢) .

(٥) انظر: المصدر السابق ، (٤٨٠/٢ ، ٤٨١) .

[١٣٦] المسألة الثالثة: رجلٌ له ثلاثُ نسوةٍ دخلَ بواحدةٍ ، ولم يدخلَ بغيرها ، فقال: إحداكن طالقٌ واحدةً ، والأخرى ثلاثاً في صحته ، ثم مات قبل البيان .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ للمدخول بها مهرٌ كاملٌ ، ولغير المدخولتين مهرٌ ورُئِعَ مهرٌ بينهما ، وهو قولُ أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن^(١) .
القول الثاني: إنَّ لهما مهراً وثُلثَ مهرٍ ، وهو قول محمد بن الحسن أيضاً^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ أقلَّ ما يجبُ لهما مهرٌ واحدٌ ، إن وقع الطلاقُ عليهما ، وأكثرُ ما يجبُ لهما مهرٌ ونصفٌ إن وقع أحدُ الطلاقين على المدخولة ، فتيقنًا بمهرٍ واحدٍ ، وشككنا في نصف مهرٍ ، فيتنصف ويكون لهما مهرٌ ورُئِعَ مهرٌ بينهما نصفان^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّه لو لم يدخلَ بواحدةٍ منهن ، يسقط بالطلاق مهرٌ كاملٌ ينهن مهرٌ كاملٌ ينهن ، فالدخول بالمدخولة منع السقوط ، وسقط من مهر غير المدخولتين ثلثا مهرٍ ، فكان لهما مهرٌ وثلثا مهر^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

(١) انظر: الأصل ، الشيباني ، (٣٢١/١٠ ، ٣٢٢) ، شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٤٨٥/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٧٦/٥) .

(٢) انظر: المصدر السابق .

(٣) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٤٨٦/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٧٦/٥) .

(٤) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٤٨٥/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٧٧/٥) .

صحَّح قاضي خان القول أنَّ للمدخول بها مهرٌ كاملٌ ، ولغير المدخولتين مهرٌ ورَّع مهرٌ بينهما ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(١) .
وما صحَّحه هو رواية الزيادات^(٢) ، وقولُ أبي يوسف في الأصل^(٣) .

[١٣٧] المسألة الرابعة: رجلٌ قال: إن تزوّجتُ فلانةً فهي طالق ، فزوّجها منه فضوليٌّ بغير إذنها ، ثمَّ أجازت المرأة بعد ذلك ، فهل تُطَلَّق ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّها تُطَلَّق منه^(٤) .

القول الثاني: إنّها لا تُطَلَّق^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ نكاحَ الفضوليِّ لا يتمُّ قبل الإجازة ، فلا يحنث قبل الإجازة ، كما لو حلف أن لا يتزوّج ، فتزوّج امرأةً زوّجه منها فضوليٌّ ، لا يحنث قبل الإجازة^(٦) .

وجه القول الثاني:

إنَّه حيث بعقد الفضوليِّ ، والمرأة ليست في نكاحه قبل الإجازة ، فتحلّ اليمين لا إلى جزاءٍ ، فلا تطلق^(٧) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٤٨٥/٢) .

(٢) انظر: (٤٨٥/٢) .

(٣) انظر: (٣٢١/١٠ ، ٣٢٢) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٢١/١) .

(٥) انظر: المصدر السابق .

(٦) انظر: المصدر السابق .

(٧) انظر: المصدر السابق .

التصحيح ، ولفظه :

صحح قاضي خان أنه لو قال رجل: "إن تزوجت فلانة فهي طالق" ، فزوجه منه فضوليً بغير إذنها ، ثم أجازت المرأة بعد ، فإنها تطلق ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(١) .

[١٣٨] المسألة الخامسة: مَنْ أكره على شرب الخمر ، أو شربه لضرورة ، وسكر ، وطلق ، فهل يقع طلاقه ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن مَنْ شرب الخمر مكرهاً ، أو شربه لضرورة ، وسكر وطلق ، لا يقع طلاقه ، وهو قول بعض المشايخ^(٢) .

القول الثاني: إن طلاقه يقع ، وهو رواية هشام عن محمد بن الحسن^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه كما لا يلزمه الحد ، لا يقع طلاقه ، ولا ينفذ تصرفه ، ولأنه ليس بمعصية فصار كالإغماء^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٢١/١) .

(٢) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٧/٣) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٥٩/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٤٧٣/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٢٣١/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (١٥٨/٢) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٣٨/٢) .

(٣) انظر: عيون المسائل ، السمرقندي ، (٥٨/٥) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٢١٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٥٩/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٠٦/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٧٦/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٧/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٢٣١/٢) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٥٩/٢) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٩٩/٢) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٧٣/ل) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٨٦/١) ، الفتاوى البرازية ، الكردي ، (١١٢/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٢٣١/٢) .

وجه القول الثاني:

إنّه وإن أكره على شُرْب المسكر ، فقد ذهب عقله بلذّة ، ولم يزل عقله بالإكراه
وإنما زال بالشرب ، فيلحق الإكراه والاضطرار بالعدم ، ويقع طلاقه^(١) .

التّصحیح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ مَنْ أكره على شُرْب الخمر ، أو شربه لضرورة ، وسكّر ،
وطلق ، لا يقع طلاقه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التّصحیح)^(٢) .
وقد اختلف التّصحیح في هذا المسألة^(٣) ، فصحّح القول بعدم وقوعه أبو الليث
السمرقندي^(٤) ، والمرغيناني^(٥) ، والحداد الزبيدي^(٦) ، والأتقاني^(٧) ، واستحسنه الكمال
بن الحمام فقال: " والأوّل أحسن ، لأنّ موجب الوقوع عند زوال العقل ليس إلّا التّسبب في
زواله بسبب محظور ، وهو مُتَنَفٍ " ^(٨) ، وصحّح في الفتاوى البرازيّة^(٩) ، وصحّح القاري
وقوعه^(١٠) .

(١) انظر: شرح عيون المسائل ، الأسمندي ، (٦٨/ل) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٢١٥) ، بدائع الصنائع ،
الكاساني ، (١٥٩/٣) ، المحيط الرهاني ، ابن مازة ، (٢٠٦/٣) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٥٩/٢) ،
الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٩٩/٢) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٧٣/ل) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٨٦/١ ، ١٥٨/٢) .

(٣) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٤٣٣/٤) .

(٤) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٢١٥) .

(٥) انظر: مختارات النوازل ، المرغيناني ، (٨٢/ل) .

(٦) انظر: الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٣٨/٢) .

(٧) انظر: غاية البيان ونادرة الأقران ، الأتقاني ، (١٤٩/ل) .

(٨) فتح القدير ، السيواسي ، (٤٧٣/٣) .

(٩) انظر: (١١٢/١) .

(١٠) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٢٣١/٢) .

المبحث الثاني : الخلع ، والظهار ، واللعان ، والعدة

وفيه ست مسائل :

المسألة الأولى: إذا قال الرجل لامرأته: ابتعت مني ، أو اشتريت مني ثلاث تطليقات بمهرك وتفقة عدتك ، فقالت: اشتريت .

المسألة الثانية: رجل خلع ابنته الصغيرة من زوجها ، وقبل الأب عقد الخلع ، ولم يضمن بدل الخلع ، هل يقع الطلاق ؟

المسألة الثالثة: إذا قال لامرأته: أنت علي كالميتة ، والدّم ، ولحم الخنزير .

المسألة الرابعة: لو شبه زوجته بامرأة زنى بها أبوه ، أو ابنه ، هل يكون ظهاراً ؟

المسألة الخامسة: وقوع الفرقة في اللعان .

المسألة السادسة: رجل قال لامرأته: إذا مرضت فأنت طالق ثلاثاً ، فمرض ومات من ذلك المرض ، وهي في العدة ، هل ترثه ؟

[١٣٩] المسألة الأولى: إذا قال الرجل لامرأته: ابتعت مني ، أو اشتريت مني ثلاث تطبيقات بمهرك ونفقة عدتك ، فقالت: اشتريت .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يتم العقد ، ولا يقع الطلاق ، ما لم يقل الزوج: بعث ، وبه أخذ الفقيه أبو الليث^(١) .

القول الثاني: يتم العقد^(٢) .

القول الثالث: يتم العقد ، ويقع الطلاق ، وهو قول أبي بكر الإسكافي^(٣) .

القول الرابع: لا يتم العقد إلا إذا أراد به التحقيق دون المساومة^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن هذا القول يحتمل السؤم ، ويحتمل التحقيق ، فلا يتم الخلع بقوله: اشتريت^(٥) .

وجه القول الرابع:

إن قوله: ابتعت نفسك مني ، يحتمل السؤم بل ظاهره السؤم ، فلا يُصرف إلى التحقيق إلا بالنية^(٦) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن الطلاق لا يقع ما لم يقل الزوج بعد كلامها : بعث ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٧) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٣٠/٣) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٧٩/٤) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٠٢/٢) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٣٠/٣) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٣٨/١) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢٩/٣ ، ٢٣٠) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٣٨/١) .

وما صححه هو القول المختار^(١) .

[١٤٠] المسألة الثانية: رجلٌ خَلَعَ^(٢) ابنته الصَّغيرةَ من زوجها، وقيل الأبُّ عقدَ الخُلَع، ولم يضمن بدل الخُلَع ، هل يقع الطَّلَاقُ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يقع الطَّلَاق ، وهو قول بعض المشايخ^(٣) .

القول الثاني: لا يقع الطَّلَاق^(٤) .

القول الثالث: يقع الطَّلَاقُ ، ولا يجب المأل على أحدٍ^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ لسانَ الأبِّ كِلْسَانَهَا ، ولأنَّ الخُلَعَ معلقٌ بقبول الأبِّ ، وقد وُجِدَ ، فيقع الطَّلَاقُ^(٦) .

(١) انظر: الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (١٠٢/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٣٢٩/٣) نقلاً عن العتبية .

(٢) الخُلَع: مفارقة الرجل المرأة على عوضٍ تؤدِّيه إليه ، يُقال: خالعت زوجها إذا افتدت منه بمالها .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعة جي ، (ص ١٧٧) ، أنيس الفقهاء ، القونوي ، (٥٧/١) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٢٦٤/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٩٥/٣) ، تنوير الأبصار ، التمرقاشي ،

(١١٢/٥) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٠٦/٢) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٤٣/١) ، الفتاوى

التاتارخانية ، الدهلوي ، (٣٤٦/٣) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٢٦٤/١) ، حاشية ابن عابدين ، (١١٢/٥) الفتاوى البزازية ، الكردي ،

(١٤٣/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٠٦/٢) .

(٥) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٠٦/٢) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٤٣/١) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٣٦/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٩٣/١) ، الفتاوى البزازية ،

الكردي ، (١٤٣/١) ، حاشية ابن عابدين ، (١١٢/٥) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٠٦/٢) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ الْخَلْعَ مَعْلَقٌ بِلِزْومِ الْمَالِ ، وَقَدْ غُذِمَ ذَلِكَ ، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ ، مُسْتَعْمِلاً فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٢) .
وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ الْمَرْغِينَانِيُّ^(٣) ، وَالْحَبُوبِيُّ^(٤) ، وَالْمَلَّا الْقَارِيُّ^(٥) ، وَالْحَصْنَكْفِيُّ^(٦) .

[١٤١] المسألة الثالثة: إذا قال لامرأته: أنتِ علي كالميتة ، والدِّم ، ولحم الخنزير .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه يُسأل عن نيته فإن نوى كذباً فهو كذبٌ ، وإن نوى التحريم فهو إيلاءٌ^(٧) .

القول الثاني: إنه إن لم ينو شيئاً يكون إيلاءً ، وإن نوى الطَّلَاقَ يكون طلاقاً ، وإن نوى الظَّهَارَ^(٨) لا يكون ظهاراً^(٩) .

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ، (١١٢/٥) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٤٣/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٣٦/١) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٩٣/١) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٢٦٤/١) .

(٤) انظر: الوقاية ، الحبوبي ، (٢١٧/١) .

(٥) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٨٨/٢) .

(٦) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (١١٢/٥) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٦٨/٣) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٩٨/٢) .

« الإيلاء »: اسمٌ ليمينٍ يمنع بها المرأة نفسها عن وطء منكوحتها مدةً ، مثل: والله لا أجامعك أربعة أشهر .

انظر: طلبه الطلبة ، التسفي ، (٦١/١) ، التعريفات الفقهية ، المحددي ، (ص ١٩٩) .

(٨) الظَّهَار: هو قول الرجل لامرأته: أنتِ علي كظهر أمي .

انظر: أنيس الفقهاء ، القونوي ، (٥٧/١) ، طلبه الطلبة ، التسفي ، (٢٥/١) .

(٩) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٤١/١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه إن نوى الكذب فهذا اللفظ ليس صريحاً في التحريم ليُجعل يميناً ، فيُصدَّق أنَّه أراد به الكذب ، أما إن نوى التحريم فهو إيلاءٌ ، فلائنه شَبَّهها بما هو محرَّم ، فكأنَّه قال: أنتِ حرامٌ^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه إذا قال لامرأته: أنتِ عليّ كالميتة ، والدَّم ، ولحم الخنزير ، أنَّه إن لم ينو شيئاً يكون إيلاءٌ ، وإن نوى الطَّلَاق يكون طلاقاً ، وإن نوى الظَّهَار لا يكون ظهاراً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٢) .

وذكر ابنُ عابدين أنَّ عبارة الفتاوى الخاتمة خلاف ما دُكر ، وقد سقطت منها لفظة " لا " ، فتكون صحَّة العبارة كالألي: " إذا قال لامرأته: أنتِ عليّ كالميتة ، والدَّم ، ولحم الخنزير، اختلفت الروايات فيه: والصَّحِيح: أنَّه إن لم ينو شيئاً لا يكون إيلاءٌ ، وإن نوى الطَّلَاق يكون طلاقاً ، وإن نوى الظَّهَار لا يكون ظهاراً"^(٣) .

وعليه فيكون ما صحَّحه قاضي خان ، أنَّه إن لم ينو شيئاً لا يكون إيلاءٌ ، وإن نوى الطَّلَاق يكون طلاقاً ، وإن نوى الظَّهَار لا يكون ظهاراً .

[١٤٢] المسألة الرابعة: لو شَبَّه زوجته بامرأة زنى بها أبوه ، أو ابنه ، هل يكون ظهاراً ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّه يكون ظهاراً ، وهو قول أبي يوسف^(٤) .

(١) انظر: بدائع الصَّنائع ، الكاساني ، (٢٦٨/٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٤١/١) .

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ، (١٢٧/٥) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٤٢/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٥٦٣/١) ، الفتاوى

الولولجية ، الولولجي ، (٦٢/٢) ، بدائع الصَّنائع ، الكاساني ، (٣٦٩/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ،

(٤٢٨/٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٢٩/٣) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢٥٧/ل) .

القول الثاني: إنه لا يكون ظهاراً ، وهو قول محمد بن الحسن^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنها محرمة عليه على التأييد ، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٢) ، فيكون مظاهراً بقوله ذلك^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن جواز نكاح هذه المرأة مجتهد فيه ، والفقهاء قد اختلفوا فيه ، فأورث ذلك حجة في الحرمة ، ولو حكم حاكم بجواز نكاحه منها لم يبطل ، فلم تصر محرمة على التأييد^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه إذا شبّه زوجته بامرأة زنى بها أبوه ، أو ابنه ، فإنه يكون ظهاراً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٥) .
وصحح هذا القول في الفتاوى الظهيرية^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٤٢/١) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٦٢/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٦٩/٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٢٩/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٢٨/٣) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢٥٧/ل) .

(٢) سورة النساء ، جزء من الآية رقم (٢٢) .

(٣) انظر: الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٦٢/٢) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٦٤/٢) .

(٤) انظر: المصدر السابق ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٧٠/٣) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٤٢/١) .

(٦) انظر: (٢٥٧/ل) .

[١٤٣] المسألة الخامسة: وقوع الفرقة في اللعان^(١).

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ الفرقة لا تقع قبل تفريق الحاكم بين المتلاعنين^(٢).

القول الثاني: إنَّ الفرقة تقع لما فرغ الزوجان من اللعان ، وهو قول زفر^(٣).

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما روى ابنُ عمر رضي عنهما: " أنَّ رجلاً لاعنَ امرأته في زمن رسول الله ﷺ ، وانتفى من ولدها ، ففرَّق النبي ﷺ بينهما ، وألحق الولدَ بالمرأة "^(٤) ، فلو وقعت الفرقة قبل التفريق لما احتاج إلى التفريق .

ولقوله تعالى: ﴿ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾^(٥) ، ووجه الاستدلال: أنَّ ثبوت الحرمة يفوت الإمساك بالمعروف ، فيلزمه التسريح بإحسان ، فإذا امتنع الزوج ناب القاضي منابه ، فيُفرَّق بينهما دفعاً للظلم^(٦).

(١) اللعان هي: شهادات مؤكدة بالإيمان ، مقرونة باللَّعن قائمة مقام حدِّ القذف في حقِّ الزوج ، ومقام حدِّ القذف في حقِّ الزوجة .

انظر: التعريفات الفقهيَّة ، المجلدي ، (ص ٤٥٤) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعة جي ، (ص ٣٦١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (١/٨٨٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣/٣٨٨) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧/٤٣) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٢/٢٢١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (١/٨٨٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٣/٢٤٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧/٤٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣/٣٨٨) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٢/٢٩٧) ، كشف الحقائق ، الأفغاني ، (١/٢٢٤) .

(٤) أخرجه البخاري بنحوه في صحيحه ، كتاب اللعان ، باب يلحق الولد بالملاعة ، (٥/٢٠٣٦) ، رقم (٥٠٠٩) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب اللعان ، (٤/٢٠٨) ، رقم (٣٧٤٥) .

(٥) سورة البقرة ، جزء من الآية رقم (٢٢٩) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣/٣٨٨) ، شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (١/٨٨٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧/٤٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٣/٢٤٤) ، العناية شرح الهداية ، البارقي ، (٢/٥٦٧) .

وجه القول الثاني:

ما رُوي أنّ رسول الله ﷺ قال: " المتلاعنان لا يجتمعان أبداً " ^(١) ، فنفي الاجتماع بعد التلاعن تنصيصاً على وقوع الفرقة بينهما ^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أنّ الفرقة بين المتلاعنين لا تقع قبل تفريق الحاكم بينهما ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح) ^(٣) .
وما صحَّحه هو المذهب ^(٤) .

[١٤٤] المسألة السادسة: رجلٌ قال لامرأته: إذا مرضتُ فأنتِ طالقٌ ثلاثاً ، فمرضت من ذلك المرض ، وهي في العدة ، هل ترثه ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّها ترثه ^(٥) .

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، باب في اللعان ، (٢٧٤/٢) ، رقم (٢٢٥٠) ، وهو من حديث سهل بن سعد قال: " حضرت هذا عند رسول الله ﷺ ، فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يُفَرَّقَ بينهما ، ثم لا يجتمعان أبداً " ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، باب ما يكون بعد اللعان الزوج من الفرقة ونفي الولد ، (٤٠٩/٧) ، رقم (١٥٧٥٠) ، ولفظه: " المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً " ، قال ابن حجر: " وإسناده لا بأس به " ، وقال ابن الملقن: " هذا الحديث صحيح " .

انظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، العسقلاني ، (٧٦/٢) ، البدر المنير ، ابن الملقن ، (١٨٨/٨) .
(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٤٣/٧) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٠/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٨٨/٣) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٨٨٢/١) .

(٤) انظر: الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٣٤٢) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٢٧١/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٤٦٦/٢) ، المختار للفتوى ، الموصللي ، (٢٤٤/٣) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٢٢٤/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٤٣/٧) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٥٣/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٥٩/٦) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤١٥/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٢٠/٦) ، الهداية ، المرغيناني ، (٤٨٧/٢) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٨٣/ل) .

القول الثاني: إنها لا ترثه ، وهو قول أبي القاسم الصقار^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز ، ولما جعل الشرط مرضه مع علمه أنَّ بمرضه يتعلّق حقّها بماله ، فقد قصّد الفرار ، فترثه^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الطّلاق يقع عليه عند ابتداء مرضه ، وعند ذلك لا يكون هو صاحب فراش ، والمريض الذي يتعلّق حقُّ الوارث بماله ، هو المريض الذي يُضنّيه المرضُ ، ويجعله صاحب فراش^(٣) .

التّصحیح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنَّ مَنْ قال لامرأته: إذا مرضتُ فأنت طالقٌ ثلاثاً ، فمرض ومات مِنْ ذلك المرضُ ، وهي في العدة ، فإنّها ترثه ، مستغنياً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٥٣/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٥٩/٦) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤١٥/٣) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٥٩/٦) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤١٥/٣) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٥٣/١) .

الباب الثالث

تصحيحات قاضي خان في العقود ، والمعاملات

ويحتوي على ستة فصول :

- الفصل الأول: البيوع .
- الفصل الثاني: الإجارة .
- الفصل الثالث: الوكالة .
- الفصل الرابع: الكفالة ، والإقرار ، والشُّرب ، وإحياء الموات ، والغصب .
- الفصل الخامس: الفصل الخامس: الهبة ، والوديعة ، واللُّقطة ، والرهن ، والوصية .
- الفصل السادس: الشُّفعة ، والوقف ، والعِتق ، والكتابة .

الفصل الأول

البيع

ويشتمل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول: السَّلَم ، وفيه أربع مسائل .
- المبحث الثاني: بيع ما يُكال ويوزن ، والعَيْب في المبيع ، وفيه ستُّ مسائل .
- المبحث الثالث: البيع الفاسد ، وما يدخل في البيع من غير ذِكْرٍ ، وما لا يدخل ، وفيه سبع مسائل .
- المبحث الرابع: بيع مال الصَّغير ، وبيع الرَّقِيق ، وفيه أربع مسائل .

المبحث الأول : السَّلم

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى: لو باع شيئاً بمكيل ، أو موزونٍ في الذمة ، ولم يُبيّن مكان الوفاء ، هل يُشترط بيان مكان الوفاء ؟

المسألة الثانية: إذا أسلم في ثوب الحرير ، هل يُشترط بيان وزنه ؟

المسألة الثالثة: استقراضُ الخبز .

المسألة الرابعة: إذا اختلف ربُّ السَّلم ، والمُسَلَّم إليه في مكان الإيفاء ، ولم يكن لهما يئنة

[١٤٥] المسألة الأولى: لو باع شيئاً بمكيل ، أو موزون في الذمة ، ولم يُبين مكان الوفاء ، هل يُشترط بيان مكان الوفاء ؟

الأقوال في المسألة:

- القول الأول: يُشترط بيان مكان الوفاء ، وهو قول أبي حنيفة ^(١) .
القول الثاني: لا يُشترط بيان مكان الوفاء ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ^(٢) .
القول الثالث: لا يُشترط البيان في ثمن المبيع عند الكُل ، وبه قال بعض المشايخ ^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ مكانَ الإيفاء مجهولٌ ، وهذه جهالةٌ تُفضي إلى المنازعة ، لأنَّ قيمةَ الأشياء فيما له حملٌ ومؤنةٌ ، تختلف باختلاف الأماكن ، فربُّ السِّلَم ^(٤) يطالبه بالتسليم في مكانٍ تكثر قيمته ، وهو يُسَلَّم في مكانٍ آخر ، فيقعان في المنازعة ^(٥) .

وجه القول الثاني:

إنَّ موضعَ العقد موضعُ الالتزام ، فيتعيَّن لإيفاء ما التزمه في ذمته ، كما في الغصب ، والاستهلاك ، والقرض ، لأنَّ المسلم فيه دينٌ ، وحلُّه الذمة ، وإنما يصير مملوكاً لربِّ السِّلَم في ذلك المكان ، والتسليم إنما يجب في الموضع الذي ثبت له الملك فيه ، وأيضاً لو أسلم فيما لا حملَ له ولا مؤنةٌ ، ولم يُبين مكانَ الإيفاء ، يجوز ويتعيَّن مكانُ العقد ^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٢/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٤٩/٤) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٢/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٤٩/٤) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٨٤/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٢/٢) بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٤٩/٤) .

(٤) السِّلَم: عقد لموصوف في الذمة مؤجل بثمنٍ مقبوض في مجلس العقد .

انظر: المطلاع على ألفاظ المقنع ، البعلي ، (٢٩٣/١) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٢٢٢) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٢/٢) بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٤٩/٤) ، الهداية ، المرغيناني ، (٧٣/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٨٤/٢) .

(٦) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٢٧/١٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٢/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٧٣/٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنَّ اشتراط بيان مكان الإيفاء على الخلاف المذكور ، فيُشترط البيان في قول أبي حنيفة ، ولا يُشترط في قول الصَّاحِبَيْنِ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(١) .

[١٤٦] المسألة الثانية: إذا أسلم في ثوب الحرير ، هل يُشترط بيان وزنه ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُشترط ذكرُ الوزن إذا أسلم في ثوب الحرير ، وهو قول بعض المشايخ^(٢) .
القول الثاني: إنَّه إن كان مما تختلف قيمته باختلاف وزنه من حيث القلَّة والكثرة بعد التساوي في الجنس والنَّوع والطَّول والعرض يُشترط بيان الوزن ، وإن كان مما لا تختلف قيمته ، لا يُشترط بيانه^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ قيمة الحرير تختلف باختلاف الوزن ، والتفاوت فيه من حيث الوزن معتبرٌ ، فاشترط بيانه^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّه بعد بيان الجنس والنَّوع ، والصفة والرَّفعة ، والطَّول والعرض ، تبقى جهالة الوزن مُفضيةً إلى النزاع ، وإن كان مما لا تختلف قيمته يحوز ، لأنَّ جهالة الوزن لا تُفضي إلى المنازعة^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٢٥٢/٢) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٣٣/١٢) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص١٠٦) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (١٦٦/٣) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٤٨١/٧) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٤٢/٤) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٩٣/٢) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٣٣/١٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٩٣/٢) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (١٦٦/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٧٩/٧) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٤٢/٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان اشترط ذكر الوزن إذا أسلم في ثوب الحرير ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .

وصحح هذا القول المؤصلي^(٢) ، وبرهان الدين بن مازة^(٣) ، وصحح في الفتاوى الولوالجية^(٤) ، والفتاوى الظهيرية^(٥) .

[١٤٧] المسألة الثالثة: استقراض الخبز .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يجوز استقراض الخبز عدداً ، أو وزناً ، وهو قول أبي حنيفة^(٦) .

القول الثاني: يجوز استقراضه وزناً ، ولا يجوز عدداً ، وهو قول أبي يوسف ، وعليه الفتوى^(٧) .

القول الثالث: يجوز استقراضه وزناً وعدداً ، وهو قول محمد بن الحسن^(٨) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٧١/٢) .

(٢) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، المؤصلي ، (٩٣/٢) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٧٩/٧) .

(٤) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٦٦/٣) .

(٥) انظر: (٨٥/ل) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٦٥/٢) ، عيون المسائل ،

السمرقندي ، (ص ٨٥) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ، (١٨٨/ل) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٢٥/٧) ، تحفة

الفقهاء ، السمرقندي ، (١٧/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦٨/٤) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ،

(١٥٨/٣) ، منية المفتي ، السجستاني ، (٣٣/ل) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٦٥/٢) ، عيون المسائل ،

السمرقندي ، (ص ٨٥) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ، (١٨٨/ل) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٢١٥/١) ، المحيط

البرهاني ، ابن مازة ، (١٢٥/٧) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦٨/٤) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٧/٢) ،

الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٥٨/٣) ، الملتقط في الفتاوى ، السمرقندي ، (٢٠٩) .

(٨) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٦٥/٢) ، مختارات النوازل ،

المرغيناني ، (١٨٨/ل) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٢١٥/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٥٠٢/٢) ، تبين

الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦٨/٤) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٥٨/٣) ، الملتقط في الفتاوى ، السمرقندي ،

(٢٠٩) .

القول الرابع: يجوز استقراضه عدداً ، ولا يجوز وزناً ، وهو قول آخر لمحمد بن الحسن^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه يتفاوت بالخبز من حيث الطول والعرض ، والغلظ والرقة ، وبالخباز باعتبار جذقه وعدمه ، وبالتنور في كونه حديداً فيحيء خبزه جيّداً ، أو عتيقاً فيكون بخلافه ، وبالتقدم والتأخر ، فإنه في أول التنور لا يجيء مثل ما في آخره^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنّ الخبز موزون عادةً ، والاستقراض في الموزونات وزناً يجوز ، ولا يجوز استقراضه عدداً ، للتفاوت في أحاده ، فلا يتحقق التساوي^(٣) .

وجه القول الثالث:

إنّ الناس قد تعاملوا بذلك^(٤) .

وجه القول الرابع:

إنّ العادة حركت باستقراضه عدداً لا وزناً ، والقياس يحرك بالعادة^(٥) .

(١) انظر: تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٧/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٢٥/٧) ، المبسوط ، السرخسي ، (٣١/١٤) ، عيون المسائل ، السمرقندي ، (ص ٨٥) .

(٢) انظر: العناية شرح الهداية ، البابري ، (٦٨٨/٣) ، كشف الحقائق ، الأفغاني ، (٣٣/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٣١/١٤) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٣١/١٤) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٢١٥/١) ، الهداية ، المرغيناني ، (٦٥/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٩٨/٨) .

(٤) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٩٨/٨) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٢١٥/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦٨/٤) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٢٥/٧) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١٧/٢) ، شرح عيون المسائل ، الأسمندي ، (١٠٧/ل) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنّ على قول أبي حنيفة لا يجوز استقراض الخبز ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(١) .

والفتوى على قول أبي يوسف^(٢) ، وهو المذهب^(٣) ، واختار الكمال بن الهمام قول محمد بن الحسن ، فقال: " وجعل المتأخرون الفتوى على قول أبي يوسف ، وأنا أرى أنّ قول محمد بن الحسن أحسن "^(٤) ، وفي الدر المختار أنّ الفتوى على قول محمد بن الحسن^(٥) .

[١٤٨] المسألة الرابعة: إذا اختلف ربّ السّلم ، والمُسّلم إليه في مكان الإيفاء ، ولم يكن لهما بينة .

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: إنّ القول قول المُسّلم إليه ، ولا يتحالفان ، وهو قول أبي حنيفة^(٦) .

القول الثاني: إنّهما يتحالفان ، ويتراذان السّلم ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن^(٧) .
القول الثالث: إنّ قول أبي حنيفة إنّهما يتحالفان ، وقول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن إنّ القول قول المُسّلم إليه ، ولا يتحالفان^(٨) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٥٧/٢) .

(٢) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٥٠٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦٨/٤) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٧/٧) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٩٨/٨) ، الوقاية ، المحبوي ، (٣٤/٢) .

(٣) انظر: الوقاية ، المحبوي ، (٣٤/٢) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٤٧٩/٣) ، النقاية ، المحبوي ، (٤٩٢/٢) .

(٤) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٣٧/٧) .

(٥) انظر: (٤٤٠/٧) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٧٦/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٥٦/١٢) ، الفتاوى الفلهرية ، البخاري ، (٨٧/ل) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٩١/٧) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٧٦/٢) ، الفتاوى الفلهرية ، البخاري ، (٨٧/ل) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٥٦/١٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٩١/٧) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٧٢/٣) .

(٨) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٧٦/٢) ، الفتاوى الفلهرية ، البخاري ، (٨٧/ل) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٥٦/١٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ القياسَ يمنع التَّحالفَ ، وقد تُرك ذلك بالسَّنة ، وقد جاءت السَّنة بالتَّحالف عند الاختلاف فيما هو مِنْ صُلْب العقد ، وهو البدل ، وأمَّا المكان فليس من صُلْب العقد ، فالاختلاف فيه كالاختلاف في الأجل ، لأنَّ المعقودَ عليه لا يختلف باختلاف مكان تسليمه بخلاف الصِّفَّة ، فالمعقود عليه إذا كان دَيناً يختلف باختلاف صفتَه ، فلهذا اُفترقا في حُكْم التَّحالف^(١) .

وجه القول الثاني:

إنَّ عندهما متعيَّن مكان الإيفاء موجب العقد ، ولهذا لا يحتاج إلى ذكره بل يتعيَّن موضع العقد للإيفاء ، والاختلاف في موجب العقد يُوجب التَّحالف ، ولأنَّ المَالِيَّةَ فيما له حَمْلٌ ومؤنَّةٌ ، تختلف باختلاف الأمكنة ، فالاختلاف فيه كالاختلاف في الصِّفَّة ، لأنَّ المقصودَ بالعقد المَالِيَّةَ^(٢) .

وجه القول الثالث:

إنَّ مذهبَ أبي حنيفة أنَّ بيانَ مكانِ الإيفاء شرطٌ كالصِّفَّة ، فلا بُدَّ من ذكره ، والاختلاف فيه يُوجب التَّحالفَ ، وعند الصَّاحِبَيْنِ الإيفاءُ ليس بمنزلة الصِّفَّة بل هو زائدٌ لا يُحتاج إلى ذكره^(٣) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٥٧/١٢) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (١٧٢/٣) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٥٦/١٢ ، ١٥٧) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٩١/٧) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٥٦/١٢) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٨٧/٧ ، ٨٨) ، الهداية ، المرغيناني ، (٧٣/٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ قولَ أبي حنيفة في هذه المسألة أنَّ القولَ قولُ ربِّ السَّلَم ،
ولا يتحالفان ، وقولَ الصَّاحِبَيْنِ إنَّهما يتحالفان ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(١) .
والخلاف في هذه المسألة إنما هو في حكاية قول أبي حنيفة ، وصاحبه ، وقد وافقه
السرخسيُّ في تصحيح الخلاف على النحو السابق ^(٢) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٧٦/٢) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٥٦/١٢) .

المبحث الثاني : بيع ما يُكّال ويُوْزن ، والعيبُ في المبيع

وفيه ستُّ مسائل :

المسألة الأولى: اشترى شيئاً مكيلاً ، أو موزوناً بشرط الكيل ، أو الوزن ، وقبضه ، فكّاله البائعُ بعد البيع بحضرة المشتري .

المسألة الثانية: إذا اشترى مكيلاً ، أو موزوناً في الوعاء ، فرأى بعضه ، ورضي به ، ثم وجد به عيباً ، هل له أن يرده بالعيب ؟

المسألة الثالثة: رجلٌ اشترى عشرة أذرعٍ من مائة ذراعٍ من دارٍ ، أو حمامٍ ، فما حكم عقد البيع ؟

المسألة الرابعة: المشتري إذا اشترى شيئين ، وقبض أحدهما ، فوجد بالمقبوض عيباً ، أو وجد العيب بغير المقبوض .

المسألة الخامسة: زنا الغلام هل يُعدُّ عيباً فيه يُوجب الرد ؟

المسألة السادسة: حُكِّم البيع إذا اشترى طيلسانين على أنّ أحدهما طرازتان ، فإذا أحدهما خوّاري .

[١٤٩] المسألة الأولى: اشترى شيئاً مكيلاً ، أو موزوناً بشرط الكيل ، أو الوزن ، وقبضه ، فكّاله البائع بعد البيع بحضرة المشتري .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه يحتاج إلى الكيل ثانياً ، ولا يُكتفى بكيل البائع ، وهو قول بعض المشايخ^(١).
القول الثاني: إنه لا يُشترط أن يكيّله مرّة ثانية ، ويُكتفى بكيل البائع ، وبه قال عامة المشايخ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ: " أنه نهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان ، صاعُ البائع ، وصاعُ المشتري " ^(٣) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٣/٢) ، الهداية ، الرغيناني ، (٥٩/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٦/١٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٤٨٢/٢) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤٦٤/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤١٩/٦) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٤٧٨/٦) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٢١١/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٣/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٦/١٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٥٩/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٠٠/٤) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٢٩/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٤٧٨/٦) .

(٣) انظر: الهداية ، الرغيناني ، (٥٩/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٠٠/٤) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤٦٤/٣) .

والحديث أخرجه ابن ماجة في سننه ، باب النهي عن بيع الطعام قبل ما لم يُقبض ، (٧٥٠/٢) ، رقم (٢٢٢٨) ، والبيهقي في السنن الكبرى ، باب الرجل يتنازع طعاماً فلا يبيعه حتى يكتّله ، (٣١٦/٥) ، رقم (١١٠١٤) ، وفي إسناده محمد بن أبي ليلي ، قال عنه ابن الملقن: " وفي إسناده ابن أبي ليلي ، وقد ساء حفظه " ، وقال الزيلعي: " وهو معلولٌ بابن أبي ليلي " .

انظر: البدر المنير ، ابن الملقن ، (٥٧٠/٦) ، نصب الراية ، الزيلعي ، (٣٤/٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الغرضَ منه العلم بالمبيع وإفرازه ، وهذا حاصلٌ بكيله مرةً واحدةً بحضرة المشتري ، وقد تحقق معنى التسليم ، ولأنَّ سببَ وجوب الكيل هو البيع بشرط الكيل ، ولم يُوجد إلا بيعٌ واحدٌ ، وبالكيل الواحد صار المبيع معلوماً عند المشتري ، والحديث محمولٌ على ما إذا وُجد عقدان ، وهو ما إذا اشترى مكيلاً مُكايلاً ، ثمَّ باعه من غيره مُكايلاً ، لم يُجزَّ لهذا المشتري التصرف فيه حتَّى يكيّله ، وإن كان حاضراً عند اكتياله بائعه ، فلا يُكتفى بذلك^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه لا يُشترط كيّله ثانياً ، ويكتفى بكيل البائع ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٢) .

وصحَّح هذا القولَ السرخسي^(٣) ، والمرغيناني^(٤) ، والزَّيلعي^(٥) ، والمحجوبي^(٦) ، والحدَّاد الزَّبيدي^(٧) ، وابننا نُجيم^(٨) ، والقاري^(٩) ، وصحَّحه الكمالُ بن الهمام ، فقال: " والصَّحِيحُ قولُ العامَّة ، لأنَّ الغرضَ من الكيل والوزن صيرورة المبيع معلوماً ، وقد حصل بذلك الكيل ، واتَّصل به القبض " (١٠) .

(١) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٤٨٢/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٣/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٠٠/٤) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢٩/٦) ، النهر الفائق ، ابن نجيم (٤٦٤/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٣/٢) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٦٦/١٢) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٥٩/٢) .

(٥) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥١٩/٤) .

(٦) انظر: الوقاية ، المحجوبي ، (٢٩/٢) .

(٧) انظر: الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٢١١/١) .

(٨) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٢٩/٦) ، النهر الفائق ، ابن نجيم (٤٦٤/٣) .

(٩) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٤٨٢/٢) .

(١٠) فتح القدير ، السيوطي ، (٤٧٨/٦) .

[١٥٠] المسألة الثانية: إذا اشترى مَكِيلًا ، أو مَوْزُونًا في الوعاء ، فرأى بعضه ، ورَضِيَ به ، ثم وجد به عَيْبًا ، هل له أن يردّه بالعيب ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: ليس له أن يردّ الباقي سواءً كان في وعاءٍ واحدٍ ، أو في وعاءين ، وهو قول مشايخ العراق^(١) .

القول الثاني: إذا كان في وعاءين ، فله أن يردّ الوعاء الذي فيه العيب دون الآخر ، وهو قول مشايخ بلخ ، وبه قال بعض المتأخرين^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ رُؤْيَةَ البعض من هذا الجنس تُفِيد العلمَ بالباقي ، سواءً كان في وعاءٍ واحدٍ ، أو في وعاءين^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ اختلافَ الوعاءين جعلهما كجنسين^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّه ليس له أن يردّ الباقي سواءً كان في وعاءٍ واحدٍ ، أو في وعاءين ، مستعملًا في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٥) ، وتارةً لفظ (الأصح)^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٦/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٧٥/٤) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٥٥٨/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٦/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧٦/١٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٧٥/٤) ، الهداية ، المرغيناني ، (٤١/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (٢١٧/٧) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٢٤٥/٣) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٣٥٥) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ١٠٣) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٧٥/٤) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٦/٢) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٧٥/٤) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٦/٢) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١١٣/٢) .

وما صحّحه هو الأظهر^(١) ، قال السرخسي : " والأظهر في الجنس الواحد بصفة واحدة أنه كشيء واحد ، سواء كان في وعاء واحد ، أو في وعاءين ، فإما أن يردّ الكلّ ، أو يُمسك الكلّ " ^(٢) ، وصحّح هذا القول الكاساني^(٣) .

[١٥١] المسألة الثالثة: رجل اشترى عشرة أذرع من مائة ذراع من دار ، أو حمام ، فما حكم عقد البيع ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن البيع فاسدٌ ، وهو قول أبي حنيفة^(٤) .

القول الثاني: إن البيع جائزٌ إذا كانت الدار مائة ذراع ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد ابن الحسن^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن الذراع اسم لما يُذرع به وهو الخشبة ، وقد يُستعار للممسوح مجازاً لحلول فعل الذراع فيه ، والشائع لا يحلّه الذراع ، فقبل الذرع محلّ العقد معدومٌ ، أو مجهولٌ ، فلا يجوز العقد بخلاف السّهم ، لأنه اسمٌ لجزءٍ مُشاعٍ^(٦) .

(١) انظر: العناية شرح الهداية ، البارقى ، (٥٥٨/٣) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٢١٧/٧) .

(٢) المبسوط ، السرخسي ، (٧٦/١٣) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٧٥/٤) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٦/٢) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٢٥/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٦٥/٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦/١٣) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣١٥/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٦/٤) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣٥٢/٣) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٥/٢) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٦/٢) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٢٥/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٦٥/٤) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣٥٢/٣) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٥/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣١٥/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٦/٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦/١٣) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٦/٢) ، كشف الحقائق ، الأنغاني ، (٤/٢) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٥/٢) ، غاية البيان ونادرة الأقران ، الإيتاني ، (٣٥١/ل) .

وجه القول الثاني:

إن عشرة أذرع من مائة ذراع من الدار عشر الدار ، فيجوز كما لو قال: بعث منك عشر الدار ، أو قال: بعث منك عشرة أسهم من مائة سهم من الدار^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه لا فرق في فساد العقد عند أبي حنيفة بين ما إذا علم جُملة الذُرْعان ، كما إذا قال: عشرة أذرع من هذه الدار من مائة ذراع ، وبين ما إذا لم يعلم جُملتها ، كما لو قال: عشرة أذرع من هذه الدار من غير ذكر ذُرْعان جميع الدار ، فإن ذلك لا يجوز عنده مطلقاً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٢) ، وصحح هذا القول المرغيناني^(٣) ، والزيلعي^(٤) .

وخالف في ذلك الخصاف^(٥) فذكر أن العقد فاسدٌ عند أبي حنيفة في حالة جهالة جُملة الذُرْعان ، وأما إذا عُرِفَت مساحتُها فإنه يجوز ، وجعل هذه المسألة كما لو باع كل شاة من القطيع بدرهم ، فإذا كان عددُ الشياة معلوماً ، فإنه يجوز عنده^(٦) .

وحزم زين الدين بن نجيم ، وابن عابدين بعدم صحة ما قاله الخصاف^(٧) ، وردّ قول الخصاف الكمال بن الهمام فقال: " ولما وضع المسألة في الجامع في عشرة أذرع من مائة ذراع ظهر أن ما قال الخصاف من أن الفساد عنده فيما إذا لم يعرف لجملة الذُرْعان ، وأما إذا

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٦/٢) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٥/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٩٧/٢) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٢٦/٢) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٧/٤) .

(٥) وخالف في ذلك أيضاً فخر الإسلام البزدوي في شرحه للجامع الصغير .

انظر: غاية البيان ونادرة الأقران ، الأتقاني ، (٣٥١/ل) .

(٦) انظر: العناية شرح الهداية ، البابري ، (٤٨٧/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٧/٤) .

(٧) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم (٣١٥/٥) ، حاشية ابن عابدين ، (٧٠/٧) .

عرف جملتها فالبيع عنده صحيحٌ غيرُ واقعٍ من جهة الرّواية ، وكذا من جهة الدّراية ، فإنّ الفساد عنده للجهالة كما قلنا ، وبمعرفة قدر جملة المبيع لا تنتفي الجهالة عن البعض الذي يبيع منه^(١) .

[١٥٢] المسألة الرابعة: المشتري إذا اشترى شيئين ، وقبض أحدهما ، فوجد بالمقبوض عيباً ، أو وجد العيب بغير المقبوض .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّه يأخذهما ، أو يردهما معاً^(٢) .

القول الثاني: إنّه إن وجد بالمقبوض عيباً رده بحصّته من الثمن ، وإن وجد العيب بغير المقبوض ردهما ، ولا يردّ المبيع خاصّةً ، وهو قول أبي يوسف^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأوّل:

إنّ الصّفقة لا تتمّ إلّا بقبض جميع المعقود عليه ، فكان ردُّ البعض دون البعض تفريقاً للصّفقة قبل تمامها ، وهو باطل^(٤) .

(١) فتح القدير ، السيواسي ، (٢٥٥/٦) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣١٦/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٦٥/٤) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٥٥/٤) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (٢١٦/٧) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤١٠/٣) ، النقاية ، المحبوبي ، (٤٦٢/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣١٦/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٦٥/٤) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٥٥/٤) ، الهداية ، المرغيناني ، (٤١/٢) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤١٠/٣) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ، (١٧٥/ل) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٦٥/٤) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤١٠/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٤٦٤/٢) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ الصَّفْقَةَ تَمَّتْ فِي الْمَقْبُوضِ ، لِتَنَاهِيهَا فِي حَقِّهِ ^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا اشْتَرَى شَيْئَيْنِ ، وَقَبِضَ أَحَدَهُمَا ، فَوَجَدَ بِالْمَقْبُوضِ عَيْبًا ، أَوْ وَجَدَ الْعَيْبَ بِغَيْرِ الْمَقْبُوضِ ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُهَا ، أَوْ يَرُدُّهُمَا مَعًا ، وَلَا يَمْلِكُ رَدَّ الْمَعِيبِ خَاصَّةً سِوَاءُ وَجَدَ الْعَيْبَ بِالْمَقْبُوضِ ، أَوْ بِغَيْرِ الْمَقْبُوضِ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظُ (الصَّحِيح) ^(٢) .

وَمَا صَحَّحَهُ هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ ^(٣) ، وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ سِرَاجُ الدِّينِ بْنِ نَجِيمٍ ^(٤) ، وَصَحَّحَ الْمَرْغِينَانِيُّ أَنَّهُ يَأْخُذُهَا ، أَوْ يَرُدُّهُمَا إِذَا وَجَدَ بِالْمَقْبُوضِ عَيْبًا ^(٥) ، وَتَبِعَهُ فِي تَصْحِيحِ ذَلِكَ الْعَيْنِيُّ ^(٦) ، وَزَيْنُ الدِّينِ بْنِ نَجِيمٍ ^(٧) ، وَاللَّكْنَويُّ ^(٨) .

[١٥٣] المسألة الخامسة: زنا الغلام هل يُعَدُّ عيباً فيه يُوجب الرد ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِنَّ زِنَا الْغُلَامِ مَرَّةً ، أَوْ مَرَّتَيْنِ لَا يُعَدُّ عَيْبًا ، وَإِنْ كَثُرَ زِنَاهُ يَكُونُ عَيْبًا يُرَدُّ بِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَشَايخِ ^(٩) .

(١) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٥٥/٤) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤١٠/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣١٦/٢ ، ٣١٧) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٦٥/٤) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣١٧/٢) .

(٤) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٤١٠/٣) .

(٥) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٤١/٢) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ، (١٧٥/ل) .

(٦) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٢٧/٨) .

(٧) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٦٨/٦) .

(٨) انظر: النافع الكبير لمن يُطالع الجامع الصغير ، اللكنوي ، (٣٥١/١) .

(٩) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٤١/٢) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٩٤/٢) ، الهداية ،

المرغيناني ، (٣٧/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٧/١٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٤٥٨/٢) ، تبين

الحقائق ، الزيلعي ، (٣٣٨/٤) ، العناية شرح الهداية ، (٥٣٩/٣) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢٦٤/١) .

- القول الثاني: إِنَّ الزَّنا عَيْبٌ فِي الْغلام وَإِنْ كان مرَّةً ، وبه قال أبو القاسم الصفار^(١) .
القول الثالث: إِنَّ الزَّنا فِي الْعبد لا يكون عيباً ، وهو قول أبي الليث السمرقندي^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ الْغلام يُشْتَرى لِلتَّكسُّب والاستخدام خارج البيت ، والزَّنا مرَّةً أو مرتين لا يُحِلُّ بهذا الغرض ، أمَّا إذا كَثُرَ زناه فهو عيبٌ ، لأنَّ ذلك يُعْجزه عن بعض الأعمال ويُضعفه ، وترادف الحدود يُوجب تقصّصاً في عينه وقيمته ، واتباعه للنساء يُحِلُّ بالخدمة ، لأنَّه كلَّما وجَّهه مولاه لحاجة اتبع هواه^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّه بزناه لا يُؤتمن على الأهل^(٤) .

وجه القول الثالث:

إِنَّ فِيهِ زيادةً قوَّةً ، وزيادةً القوَّة لا تكون عيباً ، فإنَّه لو اشترى عبداً فوجده عيباً ، له أن يردَّه^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أَنَّ الْغلامَ إِنْ زنى مرَّةً ، أو مرتين ، لا يُعدُّ عيباً ، وإن كَثُرَ زناه ، يكون عيباً يُردُّ به ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٤١/٢) .

(٢) انظر: غاية البيان ونادرة الأقران ، الأتقاني ، (٣٧٢/ج) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٤١/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٧/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٧/١٣) ، فتح القدير ، السيوطي ، (٣٣٢/٦) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٣٨/٤) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٥٣٩/٣) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٤١/٢) .

(٥) انظر: غاية البيان ونادرة الأقران ، الأتقاني ، (٣٧٢/ج) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٣٤١/٢) .

[١٥٤] المسألة السادسة: حُكْمُ الْبَيْعِ إِذَا اشْتَرَى طَيْلَسَانَيْنِ^(١) عَلَى أَنَّ أَكْثَرَهُمَا طَرَّازَانِ ، فَإِذَا أَحَدُهُمَا خُورِي^(٢) .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِنَّ الْبَيْعَ جَائِزٌ^(٣) .

القول الثاني: إِنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ الْجِنْسَ وَاحِدٌ ، لِأَنَّ الْكُلَّ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالِ الطَّيَالِسَةِ ، وَالْاِخْتِلَافُ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافُ نَوْعٍ أَوْ صِفَةٍ ، فَالطَّرَّازِيَّ مَعْلَمٌ ، وَالخُورَارِيُّ غَيْرُ مَعْلَمٍ ، وَهُمَا مِنْ صِنَاعَةِ الرِّيِّ^(٥) ، فَالطَّرَّازُ مُحَلَّةٌ مِنْ مَحَالِّ الرِّيِّ ، وَالخُورَارِيُّ مَا تُسَجُّ بِخُورٍ^(٦) الرِّيِّ^(٧) .

وجه القول الثاني:

إِنَّهُمَا جِنْسَانِ مُخْتَلِفَانِ ، لِتَفَاوُتِ الْمَنَافِعِ^(٨) .

(١) طَيْلَسَان: معرب ، وجمعه طيَالِسَة ، وهو كساء مرتفع من الصوف ونحوه ، نحال من التفصيل يُوضع على الأكتاف .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٢٦٥) .

(٢) طَيْلَسَانٌ خُورِيٌّ: منسوبٌ إلى خُورٍ الرِّيِّ .

انظر: المغرب في ترتيب المعرب ، المطرزي ، (١/٢٧٤) .

(٣) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣/٨٩٩) .

(٤) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣/٨٩٩) .

(٥) الرِّي : بفتح أوله وتشديد ثانيه ، مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن ، كثيرة الفواكه والخيرات ، بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخاً .

انظر: معجم البلدان ، الحموي ، (٣/١١٦) .

(٦) خُور: بضم أوله ، مدينة كبيرة من أعمال الرِّي ، يكثر بها القطن .

انظر: معجم البلدان ، الحموي ، (٢/٣٩٤) ، آثار البلاد وأخبار العباد ، القزويني ، (١/٣٦٣) .

(٧) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣/٨٩٩) .

(٨) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٣/٨٩٩) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى طَيْلَسَانَيْنِ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا طَرَاذِيَان ، فَإِذَا أَحَدُهُمَا خُورِي ، فَإِنَّ الْبَيْعَ يَجُوزُ الْبَيْع ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظُ (الصَّحِّح) ^(١) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٨٩٩/٣) .

المبحث الثالث : البيع الفاسد ، وما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل

وفيه سبع مسائل :

المسألة الأولى : بيع المحمدة .

المسألة الثانية : بيع المرهون والمستأجر .

المسألة الثالثة : رجل اشترى أرضاً ، هل يدخل في البيع الأشجار غير المثمرة من غير ذكر ؟

المسألة الرابعة : قوائم الخراف هل تدخل في بيع الأرض من غير ذكر تبعاً لأصولها ؟

المسألة الخامسة : أصل شجرة القطن هل يدخل في بيع الأرض من غير ذكر ؟

المسألة السادسة : ما كان مُعَيَّناً في الأرض من أصوله ، كالكُرَات ونحوه ، هل يدخل في بيع

الأرض من غير ذكر ؟

المسألة السابعة : رجل اشترى شجرة من غير شرط القلع ، ولا التَّرك ، هل يدخل في البيع

ما تحت الشجرة من الأرض ؟

[١٥٥] المسألة الأولى: بَيْعُ المَجْمُودَةِ .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّه إذا باعه ، وسلَّمه من يومه ذلك جاز ، وإن سلَّمه بعد أيام لا يجوز ، وهو قول أبي حنيفة الهنْدَوَانِيّ ، وبه أخذ الفقيه أبو الليث ^(١) .

القول الثاني: إنَّه لا يجوز ، وهو قول بعض المشايخ ^(٢) .

القول الثالث: إنَّه إن سلَّم أولاً على سؤم البيع ، ثم باع بعد التسليم جاز البيع ، وإن باع أولاً ثم سلَّم لا يجوز ، وهو قول أبي بكر الإسكافي ^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه في اليوم لا ينقص نقصاناً له حصّة من الثمن ^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّه إلى أن يُسلَّم البائع بعضه يذوب ، فلا يقدر على تسليم جميعه إلى المشتري ^(٥) .

وجه القول الثالث:

إنَّه في زمن الصَّيف يذوب بعض الجَمَد ، فيهلك بعض المبيع ، فإذا كان البيعُ أولاً كان الهلاك قبل التسليم ، ولا يُدرى قَدْرُ الهلاك حتى يسقط حصّة من الثمن ، فيكون ثمن الباقي مجهولاً ، وهو يُوجبُ فساد المبيع ، ولا يتأتى هذا المعنى فيما إذا كان التسليمُ أولاً ^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٣/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٤٣/٤) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٤٣/٤) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٦١/٦) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٤٣/٤) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٤٣/٤) .

(٦) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٦١/٦ ، ٣٦٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه يجوز بيع الجَمَد سواءً سلّم أولاً ثم باع ، أو باع ثم سلّم ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .
وما صحّحه هو القول المختار^(٢) ، وصحّحه الكمال بن الهمام^(٣) ، وصحّح في منية المفتي^(٤) .

[١٥٦] المسألة الثانية: بيع المرهون والمستأجر .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن بيع المرهون والمستأجر فاسد^(٥) .
القول الثاني: إن بيعهما موقوف على إجازة المرتهن والمستأجر^(٦) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن في بيعهما إبطالاً لحق المرتهن والمستأجر ، وهذا لا يجوز^(٧) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٣/٢) .

(٢) انظر: الفتاوى البرازية ، الكردي ، (٢٤٤/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٨/٣) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (١٤١/٣) .

(٣) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٢٤٧/٦) .

(٤) انظر: (٤٠/ل) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٥٤/٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (١١/١٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٤٠/٦) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٢٦٩/٦) .

(٦) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١١/١٣) ، تنوير الأيصار ، التمرناشي ، (٣٢٤/٧) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٥٤/٤) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٢٦٩/٦) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٤٠/٦) ، بداية المبتدي ،

المرغيناني ، (٤٢٩/٢) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٩٧) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٥٤/٤) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ رُكْنَ الْبَيْعِ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ مُضَافاً إِلَى مَالٍ مُتَقَوِّمٍ مَمْلُوكٍ لَهُ ، مُقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ يُلْزِمُهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَنْفِذْ فِي الْحَالِ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمُرْتَحِنِ وَالْمُسْتَأْجِرِ بِهِ ، فَيَبْقَى الْبَيْعُ مَوْقُوفاً عَلَى إِجَازَتِهِمَا^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ بَيْعَ الْمَرْهُونِ وَالْمُسْتَأْجِرِ مَوْقُوفٌ ، وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَفْسَخَ ، مُسْتَعْمِلاً فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٢) .

وَمَا صَحَّحَهُ هُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْمَشَايِخِ^(٣) ، وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ السَّرْحَسِيُّ^(٤) ، وَالْكَاسَانِيُّ^(٥) ، وَبِرْهَانُ الدِّينِ بْنِ مَازَةَ^(٦) ، وَالْبَاهِرِيُّ^(٧) ، وَصُحِّحَ فِي الْفَتَاوَى الْوَلَوَالِجِيَّةِ^(٨) .

[١٥٧] الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: رَجُلٌ اشْتَرَى أَرْضاً ، هَلْ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ الْأَشْجَارُ غَيْرُ الْمَشْمَرَةِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِنَّ الْأَشْجَارَ غَيْرَ الْمَشْمَرَةِ ، وَالشَّجَرَ الصَّغِيرَ تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ^(٩) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٥٤/٤) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٩٢/٢) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٤٠/٦) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١١/١٣) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٥٤/٤) .

(٦) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٤٠/٦) .

(٧) انظر: العناية شرح الهداية ، الباهري ، (٢٦٩/٦) .

(٨) انظر: (١٥٢/٣) .

(٩) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٩١/٤) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (٧٨/٧) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ،

(٣١٤/٦) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٩٤/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٥٠٦/٢) .

القول الثاني: إنهما لا يدخلان في البيع بغير ذكر^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ نهايتهما ليس لها حدّ معلوم ، فعَيَّر المثمرة تتفاوت تفاوتاً فاحشاً ، صغيرة كانت أو كبيرة بمعنى الكبيرة المثمرة بخلاف الزرع^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنّ غير المثمرة تُقْلَع للحطب والخشب ليُبنى عليها ، والصغيرة تُنقل من مكانها ، فصارت كالزرع^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ الأشجار غير المثمرة تدخل في البيع صغيراً كان أو كبيراً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٤) .

وما صحّحه هو القول المختار^(٥) ، وصحّحه برهان الدين بن مازة^(٦) ، وصحّح في الفتاوى الصغرى^(٧) ، واختاره الكمال بن الهمام فقال: " ولم يُفصّل محمّد بين الشجرة المثمرة وغير المثمرة ، ولا بين الصغيرة والكبيرة ، فكان الحقّ دخول الكلّ ، خلافاً لما قال بعض المشايخ: إنّ غير المثمرة لا تدخل إلّا بالذكر ، لأنّها لا تُغرس للقرار بل للقلع إذا كُبر خشبها ، فصارت كالزرع ، ولما قال بعضهم: إنّ الصغيرة لا تدخل^(٨) .

(١) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٩١/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٤/٦) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٦٠/٦) .

(٢) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٩١/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٤/٦) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٩١/٤) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٩/٢ ، ١٤٣) .

(٥) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٩٤/٣) .

(٦) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٤/٦) .

(٧) انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٥/٣) نقلاً عن الفتاوى الصغرى .

(٨) فتح القدير ، السيواسي ، (٢٦٠/٦) .

[١٥٨] المسألة الرابعة: قوائم الخلاف هل تدخل في بيع الأرض من غير ذكر تبعاً لأصولها ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّ قوائم الخلاف تدخل في البيع تبعاً لأصولها ، وهو قول بعض المشايخ^(١) .
القول الثاني: إنّها لا تدخل في البيع ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ مدّة نهايتها تتفاوت بتفاوت الأراضي تفاوتاً فاحشاً ، فصارت بمنزلة الأشجار المثمرة^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنّها بمنزلة الثمرة ، لأنّ لنهايتها مدّة معلومة لا تتفاوت بتفاوت الأراضي تفاوتاً فاحشاً ، فصارت كالزّرع^(٤) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أنّ قوائم الخلاف لا تدخل في البيع تبعاً لأصولها ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٩/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (١٩٤/٣) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٢٢/٥) ، الفتاوى البرّازية ، الكردي ، (٢٤٢/١) .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٢٢/٥) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (١٩٤/٣) ، الفتاوى البرّازية ، الكردي ، (٢٤٢/١) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٢٢/٥) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (١٩٤/٣) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٩/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٢٢/٥) ، الفتاوى البرّازية ، الكردي ، (٢٤٢/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٩/٢) .

وما صحّحه هو القول المختار^(١) ، وذكر برهان الدين بن مازة أنّه الأقيس^(٢) .

[١٥٩] المسألة الخامسة: أصل شجرة القُطن ، هل يدخل في بيع الأرض من غير ذكر؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: إنّ أصل شجرة القُطن يدخل في البيع من غير ذكر^(٣) .

القول الثاني: إنّ لا يدخل في البيع من غير ذكر^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأوّل:

إنّ مدّة قطعها يتفاوت بتفاوت الأراضي ، ففي بلاد الحرّ لا يُقطع إلا بعد سنين ، وفي بعض البلاد يُقطع في كلّ سنة^(٥) .

وجه القول الثاني:

إنّ لنهايته مدّة معلومة ، فإنّه بعدما يُفرغ من القُطن يُقطع الشجر^(٦) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ أصل شجرة القُطن لا يدخل في البيع من غير ذكر ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٧) .

(١) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٢٢/٥) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٩٤/٣) .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢٤٢/١) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٢٤/ل) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢٤٢/١) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٢٤/ل) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) .

(٦) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٩٤/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٩/٢ ، ١٤٣) .

وصحح هذا القول برهان الدين بن مازة^(١) ، وزين الدين بن نجيم^(٢) ، وصحح في الفتاوى الولوالجية^(٣) ، والفتاوى الظهيرية^(٤) .

[١٦٠] المسألة السادسة: ما كان مُعَيَّناً في الأرض من أصوله ، كالكُرَّاث ونحوه ، هل يدخل في بيع الأرض من غير ذِكر ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ ما كان مُعَيَّناً في الأرض من أصوله ، كالكُرَّاث ونحوه ، فإنَّه يدخل في بيع الأرض من غير ذِكر^(٥) .

القول الثاني: إنَّه لا يدخل في بيع الأرض من غير ذِكر^(٦) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ نحاية أصول هذه الأشياء المعيّنة في الأرض تتفاوت تفاوتاً فاحشاً بتفاوت الأراضي ، فليس لنهاية أصولها مدّة معلومة ، فصارت كالأشجار تدخل في البيع^(٧) .

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) .

(٢) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٢٢/٥) .

(٣) انظر: (١٩٤/٣) .

(٤) انظر: (١٢٤/ل) .

(٥) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢٤٢/١) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٩٤/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) .

(٦) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢٤٢/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) .

(٧) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٩٤/٣) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢٤٢/١) .

وجه القول الثاني:

إنّ لنهاية أصول هذه الأشياء مدة معلومة فيما بين الناس ، فصارت كالزّرع^(١) .

التّصحیح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ ما كان مُغَيَّباً في الأرض من أصوله ، كالكُرّاث ونحوه ، فإنّه يدخل في بيع الأرض من غير دُكْر ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٢) .
وصحّح هذا القول الشُّرُنْبِلَالِي^(٣) ، وصحّح في الفتاوى الولولنجية^(٤) .

[١٦١] المسألة السابعة: رجلٌ اشترى شجرةً من غَيْرِ شَرْطِ الْقَلْع ، ولا التَّرك ، هل يدخل في البيع ما تحت الشَّجرة من الأرض ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: إنّ مَنْ اشترى شجرةً من غَيْرِ شَرْطِ الْقَلْع ، ولا التَّرك ، فإنّ ما تحت الشَّجرة من الأرض لا يدخل في البيع ، وهو قول أبي يوسف^(٥) .
القول الثاني: إنّ ما تحت الشَّجرة من الأرض يدخل في البيع ، وهو قول محمد بن الحسن^(٦) .

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٥/٦) ، الفتاوى البرّازية ، الكردي ، (٢٤٢/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٩/٢ ، ١٤٣) .

(٣) انظر: حاشية الشُّرُنْبِلَالِي على درر الحكماء شرح غرر الأحكام ، (١٥٠/٢) .

(٤) انظر: (١٩٤/٣) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٧٢/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٦/٦) ، حاشية ابن عابدين ،

(٨٥/٧) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣١٨/٥) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٧٢/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣١٦/٦) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ،

(٣١٨/٥) ، حاشية ابن عابدين ، (٨٥/٧) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الأرضَ أصلُ الشَّجرةِ تابعةٌ لها ، فالشَّجرةُ تدخلُ في بيعِ الأرضِ من غيرِ شرطِ تبعاً للأرضِ ، فلو دخلت في بيعِ الشَّجرةِ لاستتبع التَّبعُ الأصلُ ، وهذا قلبُ الحقيقةِ ، وإنَّما دخلت الأرضُ في الإقرارِ بالشَّجرةِ ، لأنَّ الإقرارَ إخبارٌ عن كائني ، فلا بُدَّ من كَوْنِ سابقٍ على الإقرارِ ، وهو قيامها في الأرضِ التي هي قرارها ، وهذا دليلُ كَوْنِ الأرضِ للمقرَّرِ له بسببِ سابقٍ ، فكان الإقرارُ بكَوْنِ الشَّجرةِ له إقراراً بكَوْنِ الأرضِ له أيضاً ، ومثل هذه الدَّلالة لم تُوجدْ في البيعِ ، فلا يدخل^(١) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المسمَّى في البيعِ هو الشَّجرةُ ، وهي اسمٌ للقائم على أراضيها بعروقها ، فأما بعد القَلْعِ فهي خَشَبٌ لا شجرٌ ، فلا بُدَّ وأن تدخل الأرض في البيعِ ، لأنَّها دخلت في الإقرارِ بالإجماع بأنَّ أقرَّ لرجلٍ بشجرٍ في أرضه ، فتكون الشَّجرةُ مع أرضها للمقرَّرِ له ، فكذا هذا^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ مَنْ اشترى شجرةً من غيرِ شرطِ القَلْعِ ، ولا التَّركِ ، فإنَّ ما تحت الشَّجرةَ من الأرضِ يدخل في البيعِ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٣) . وما صحَّحه هو القول المختار^(٤) .

[١٦٢] المسألة الثامنة: الزوائد المتصلة ، كالسَّمن والجَمال ، هل تمنع الرَّد بالعيب ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ الزوائد المتصلة ، كالسَّمن والجَمال تمنع الرَّد بالعيب ، قيل هو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف^(٥) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٧٢/٤) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٧٢/٤) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٩/٢) .

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٨٥/٧) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣١٨/٥) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٠٤/١٣) .

القول الثاني: إنها لا تمنع الردّ بالعيب^(١) .

الأدلة:

وجه القول الثاني

إنّ الزيادة تمحضت تبعاً للأصل بتولدها منه مع عدم انفصالها ، فكأنّ الفسخ لم يردّ على زيادة أصلاً ، ولأنّها لا معتبر بها في عقود المعاوضات ، فإنّها إذا حدثت قبل القبض لا يتغيّر حكم انقسام الثمن^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أنّ الزوائد المتصلة كالسّمَن والجَمال ، لا تمنع الردّ بالعيب ، مستعملاً في تصحيح لفظ (الصّحيح)^(٣) .
وما صحّحه هو ظاهر الرّواية^(٤) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٠٣/١٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٣٩/٦) ، حاشية ابن عابدين ، (١٨٦/٧) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٦٠/٤) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٧٩/٣) ، الفتاوى البرازية ، الكردي ، (٢٧٢/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٧١/٣) ، منية المقتي ، السجستاني ، (٣٨/ل) .

(٢) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٣٣٩/٦) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٥٥/٦) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٣/١٣) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٢٦/٢) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٠٣/١٣) ، تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٤٣/٤) ، حاشية ابن عابدين ، (١٨٦/٧) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٣٩/٦) ، الفتاوى الفقهية ، البخاري ، (١٠٠/ل) .

المبحث الرابع : بيع مال الصغير ، وبيع الرقيق

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : بيع الأب ملكه من ولده الصغير ، أو شراؤه مال الصغير لنفسه ، هل هو بيع في الحقيقة ؟

المسألة الثانية : هل يجوز بيع الأب ماله من ولده بما يتغابن الناس فيه ؟

المسألة الثالثة : إذا كان مع الرقيق الصغير أم وعمّة ، أو أخ أو خالة ، ثم أريد بيعه ، فهل يُباعون معاً أم لا ؟

المسألة الرابعة : إذا كان للرقيق الصغير أبوان وأخ ، ثم أريد بيعه ، فهل يُباع الأخ ؟

[١٦٣] المسألة الأولى: بيع الأب ملكه من ولده الصغير ، أو شراؤه مال الصغير لنفسه ، هل هو بيع في الحقيقة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه بيع حقيقة^(١) .

القول الثاني: إنه ليس ببيع في الحقيقة ، بل هو قُرْبَان مال الصغير على وجه الأحسن ، وهو قول أبي علي الشاشي^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه ثبت له أحكام البيع من خيار العيب ، والرؤية ، وحق الشفعة ، وغيرها^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنه ينظر لولده فوق ما ينظر لنفسه ، فكان قُرْبَان ماله على وجه الأحسن ، وإنما سُمِّيَ بَيْعاً توسعةً ومجازاً^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن بيع الأب ملكه من ولده الصغير ، أو شراؤه مال الصغير لنفسه هو بيع في الحقيقة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٥) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٧٣٧/٢) .

(٢) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٧٣٧/٢) .

« الشاشي » هو: أبو علي ، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي ، تفقه على أبي الحسن الكرخي ، ثم جعل التدريس له ، وحكي عنه أنه قال: ما جاءنا أحفظ من أبي علي الشاشي ، مات سنة (٣٤٤هـ) .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (س ٤١) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٢٦٢/١) .

(٣) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٧٣٧/٢) .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: المصدر السابق .

[١٦٤] المسألة الثانية: هل يجوز بيع الأب ماله من ولده بما يتغابن الناس فيه ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يجوز للأب أن يبيع ماله من ولده بما يتغابن الناس فيه^(١) .

القول الثاني: لا يجوز بيعه من ولده الصغير إلا بمثل القيمة ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة^(٢) .

القول الثالث: إنه يُحتمل من الأب الغبن الفاحش في بيعه من نفسه ، وهو رواية هشام عن محمد بن الحسن^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه يتعذر الاحتراز عن الغبن اليسير ، فيُجعل عفواً في حقه ، كما يُحتمل من الأب في بيعه من الأجنبي^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنه متهم في حق نفسه ، فربما يؤثر نفسه على ولده ، فكان الغبن اليسير والفاحش سواءً ، فلا يُحتمل منه الغبن كما لا يُحتمل من المريض المديون^(٥) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٧٣٩/٢) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (٤٥١/١٠) .

(٢) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٧٣٩/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٥/٧) ، الميسوط ، السرخسي ، (٣٣/٢٨) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٣٤/٧) .

(٣) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٧٤٠/٢) .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: المصدر السابق .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان جواز بيع الأب ماله من ولده بما يتغابن الناس فيه ، وهو الغبُّ اليسير ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(١) .
وما صحَّحه هو ظاهر الرواية ^(٢) .

[١٦٥] المسألة الثالثة: إذا كان مع الرقيق الصغير أم وعمّة ، أو أخ أو خالة ، ثم أُريد بيعه ، فهل يباعون معاً أم لا ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا بأس بأن يُمَسَّكَ الأمُّ مع الصغير ، ويبيع البقيّة ^(٣) .
القول الثاني: إنهم لا يُباعون إلاّ معاً ^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ شفقة الأمِّ تُغني عن سواها ، ولهذا كانت أحقَّ بالحضانة من غيرها ^(٥) .

وجه القول الثاني:

إنَّ في القول بذلك اعتباراً لاختلاف الجهة ^(٦) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنّه لا بأس بأن يُمَسَّكَ الأمُّ مع الصغير ، ويبيع البقيّة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(٧) .
وما صحَّحه هو ظاهر الرّواية ^(٨) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٧٤٠/٢) .

(٢) انظر: المصدر السابق .

(٣) انظر: المصدر السابق ، (٧٧٦/٢) .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: المصدر السابق .

(٦) انظر: المصدر السابق ، (٧٧٦/٢) .

(٧) انظر: المصدر السابق .

(٨) انظر: المصدر السابق .

[١٦٦] المسألة الرابعة: إذا كان للرقيق الصغير أبوان وأخ ، ثم أريد بيعه ، فهل يُباع الأخ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يُباع الأخ ، ولا يُباعون إلا معاً ، وهو رواية الأمالي^(١) .

القول الثاني: لا بأس بأن يُباع الأخ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

احتمال كون البعض أشفق من بعض^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن الشفقة أمر باطن لا يمكن الوقوف عليها فيعتبر السبب ، ولا يُعتبر الأبعد مع الأقرب^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه إذا كان للرقيق الصغير أبوان وأخ ، ثم أريد بيعه ، فإنه لا بأس بأن يُباع الأخ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٥) .
وما صححه هو ظاهر الرواية^(٦) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٧٧٧/٢) .

« الأمالي »: هو تصنيف الإمام محمد الشيباني ، أملاه على تلاميذه في بعض المجالس ، في مختلف أبواب الفقه ، رواه عنه تلميذه شعيب بن سليمان الكيساني ، وعن شعيب رواه عنه ابنه سليمان ، ولذا يقال له: الكيسانيات .

انظر: حاشية تحقيق شرح الزيادات ، قاسم أشرف ، (٧٧٧/٣) .

(٢) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٧٧٧/٢) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: المصدر السابق .

(٦) انظر: المصدر السابق .

الفصل الثاني

الإجارة

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول: الأعذار التي تنتقض بها الإجارة ، وفسخها ، وفيه ثلاث مسائل .
- المبحث الثاني: الإجارة الفاسدة ، وما يجب من الأجر وما لا يجب، وفيه أربع مسائل .
- المبحث الثالث: فيما يضمن به المستأجر ، وفيه أربع مسائل .

المبحث الأول : الأعذار التي تنتقض بها الإجارة ، وفسخها

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : رجلٌ أكرى إبلاً ، فأراد الجمال أن يقعد ، هل يُعذر عذراً له ، فتفسخ الإجارة ؟

المسألة الثانية : في الأعذار التي تنتقض بها الإجارة ، هل ينفرد صاحب العذر بفسخ الإجارة ، أو لا يفسخ إلا بقضاء أو رضاً ؟

المسألة الثالثة : المستأجر إجارة طويلة إذا آجر من غيره إجارة طويلة ، ثم إنَّ المستأجر الأول تفاسخ مع آجره الإجارة الأولى ، هل تبطل الإجارة الثانية ؟

[١٦٧] المسألة الأولى: رجلٌ اُكْتَرَى إبلاً ، فأراد الجمالُ أن يقعدَ ، هل يُعَدُّ عذراً له ، فتتفسخ الإجارة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّه ليس بعذرٍ ، فلا تنفسخ الإجارة به ^(١) .

القول الثاني: إنَّ للجمال أن يفسخَ الإجارة ، وبه قال بعضُ المتأخرين ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ تسليمَ المعقودِ عليه يتمُّ من غير خروجِه ، فهو إنما يخرج لحفظ ماله على وجه المبالغة ، وخروجه مع جماله ليس مُستحقاً بالعقد ، فإنَّ له أن يبعثَ غيره مع الجمال ، ومثل ذلك لا يكون عذراً في فسخ الإجارة ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّه يحتاج إلى صيانة الدواب ، والقيام عليها ، ولو بعث غيره ربَّما يتهاون في ذلك ^(٤) .

التصحيح ولفظه:

صحَّ قاضي خان أنَّ مَنْ اُكْتَرَى إبلاً ، فأراد الجمالُ أن يقعدَ ، فإنَّ ذلك ليس بعذرٍ ، وليس للجمال أن يفسخَ الإجارة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(٥) . وما صحَّحه هو المذهب ^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٤٩/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٥/٤) ، المختار للفتوى ، الموصل ، (١٤٩/٢) ، الأصل ، الشيباني ، (٥٨١/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٤٩/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٤٩/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٥/٤) ، الاختيار لتعليل المختار ، (١٤٩/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٤٨/٢) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٢٧٤/١) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٤٩/٢) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٤٩/٢) .

(٦) انظر: الأصل ، الشيباني ، (٥٨١/٣) ، الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٥٠٩) ، مختصر القُدوري ، (ص ٢٣٣) ، المختار للفتوى ، الموصل ، (١٤٩/٢) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٢٤٨/٢) .

[١٦٨] المسألة الثانية: في الأعذار التي تنتقص بها الإجارة ، هل ينفرد صاحب العذر بفسخ الإجارة ، أو لا يفسخ إلا بقضاء أو رضاً ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يحتاج إلى القضاء أو الرضا^(١) .

القول الثاني: إنَّ الفسخ يحتاج إلى القضاء أو الرضا ، وهو رواية الزَّيَادَات^(٢) .

القول الثالث: إنَّه إنَّ كان العذر ظاهراً^(٣) ، لا يحتاج إلى القضاء أو الرضا ، وإنَّ كان العذر غير ظاهر كالذَّيْن ، فإنَّه يحتاج إلى القضاء أو الرضا ، وبه قال بعض المشايخ^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ هذا فسخٌ قبل القبض ، لأنَّ قبض المنفعة لا يتحقَّق قبل الاستيفاء ، فكان بمنزلة الفسخ بخيار العيب قبل القبض ، فينفرد العاقد بالفسخ^(٥) .

وجه القول الثاني:

إنَّ فسخ الإجارة بسبب العذر ، فصلٌّ اختلف فيه الفقهاء ، ويسوغ فيه الاجتهاد ، فلا يتمُّ إلاَّ بقضاء أو رضا ، فهو بمنزلة فسخ النكاح بخيار البلوغ^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٥٠/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٥٠/٢) ، شرح الجامع الصغير ، ابن مازة ، (ص ٥١٠) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٤٨/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٣/١٦) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٨/٤) .
(٣) العذر الظاهر مثل الاستئجار لقلع الطُّرس ، فيسكن الوجع ، أو استأجر لطبخ طعام الوليمة ، فعانت المرأة أو اختلعت .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٥٠/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٤٨/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٨/٤) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٦١/٦) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٥٠/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٤٨/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٨/٤) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٥٠/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٣/١٦) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٤٨/٢) .

وجه القول الثالث:

إنه في حالة كَوْن العذر غير ظاهر ، فإنَّ الخصم يُكذِّبه ، فيُحتَاج إلى الإلزام ، وولاية الإلزام للقاضي بخلاف ما لو كان العذر ظاهراً ، فإنه لا يحتاج إلى القضاء لظهور العذر^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

اختلف تصحيح قاضي خان في هذه المسألة ، فصَحَّح في شرح الزَّيادات^(٢) ، وشرح الجامع الصغير^(٣) أنَّ صاحب العذر لا يفسخ إلا بقضاء أو رضا ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح) .

وصَحَّح في الفتاوى أنَّه إنَّ كان العذر ظاهراً انفرد صاحب العذر بالنقض ، وإن كان مشتبهاً لا ينفرد به^(٤) .

وصَحَّح السرخسي القول الثاني^(٥) ، واستحسن الكاساني القول الثالث^(٦) ، وصَحَّح الموصللي أنَّه لا يُشترط قضاء القاضي في ذلك^(٧) .

[١٦٩] المسألة الثالثة: المستأجر إجارة طويلة إذا آجر من غيره إجارة طويلة ، ثم إنَّ المستأجر الأوَّل تفسخ مع آجره الإجارة الأولى ، هل تبطل الإجارة الثانية ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: إنَّ الإجارة الثانية تفسخ سواء اتَّحدت أيام الفسخ^(٨) في العقدين ، أو اختلفت^(٩) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٥٠/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٤٨/٢) .

(٢) انظر: (١٣٢٢/٤) .

(٣) انظر: (٥٥٠/٢) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٣١/٢) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٣/١٦) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٨/٤) .

(٧) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (١٨٤/٢) .

(٨) في الفتاوى الظهيرية (ل/١٧٢): "وتفسير اتحاد المدة أن تكون أيام الفسخ في الثانية أيام الفسخ في الأولى" .

(٩) انظر: الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٧٥/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٤٦/٣) ، الفتاوى الظهيرية ،

البخاري ، (ل/١٧٢) .

القول الثاني: إنّ الإجارة الثانية لا تنفسخ ، وكذلك الإجارة الأولى^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ فسخ الأول دلالة فسخ الثاني ، وهو يملك فسخ الثاني ، أمّا إذا اتّحدت مدّة الخيار فلا شك ، وأمّا إذا اختلفت المدّة ، فلائنه لما فسخ الإجارة الأولى تبين أن المستأجر الأول فضوليّ في الإجارة الثانية في هذه المدّة ، وهي مدّة بعد فسخ الأولى ، والفُضُولي في المعاوضات المائيّة يملك الفسخ قبل الإجارة^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنّ هذه المسألة مبنية على أنّ من اشترى على أنّه بالخيار ، ثمّ باع من غيره يبطل خيار الأول ، فكذا هذا لما أحر من الثاني يبطل خياره^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان القول أنّ الإجارة الثانية تنفسخ سواء اتّحدت أيام الفسخ في العقدين أو اختلفت ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٤) .
وصحّ هذا القول طاهر بن عبد الرّشيد البخاري^(٥) ، وصحّ في الفتاوى الولوالجيّة^(٦) .

(١) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣/٣٧٥) ، الفتاوى الظهيريّة ، البخاري ، (١٧٢/ل) .

(٢) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣/٣٧٥) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣/١٤٦) .

(٦) انظر: (٣/٣٧٥) .

المبحث الثاني : الإجارة الفاسدة ، وما يجب من الأجر وما لا يجب

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : حكم الإجارة إذا دفع رجلٌ إلى حائكٍ غُرْلاً لينسجه بالنَّصف منه ، أو استأجر رجلاً ليحملَ له طعاماً إلى موضعٍ معلومٍ بقفيز منه .

المسألة الثانية : رجلٌ دفع إلى خياطٍ ثوباً ليخيطه ، فقطعه الخياطُ ومات قبل الخياطة ، فهل يستحقُّ الأجر ؟

المسألة الثالثة : رجلٌ نزلَ خاناً ، هل يكونُ ساكناً بأجر ؟

المسألة الرابعة : القصَّار إذا لم يكن عمله إلا إزالة الدَّرن من الثوب ، هل له حقُّ حبسِ الثوب بالأجر .

[١٧٠] المسألة الأولى: حُكِمَ الإجارة إذا دفع رجلٌ إلى حائكٍ غزلاً لينسجه بالنُصف منه ، أو استأجر رجلاً ليحملَ له طعاماً إلى موضعٍ معلومٍ بَقَفِيرٍ^(١) منه .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّ الإجارة فاسدة^(٢) .

القول الثاني: إنّ الإجارة جائزة ، وهو قول مشايخ بلخ ، كمحمد بن سلمة ، ونصير ابن يحيى^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّه جعل الأجر شيئاً معدوماً ، وهو بعض الثوب ، وبعض الطعام المحمول ، فكان في معنى قفيز الطحّان^(٤) ، وهو منهي عنه^(٥) ، ولأنّ العمل بحكم هذه الإجارة يتم في محلٍّ مشتركٍ بينهما ، لأنّه يستحقّ الأجر بقدر ما يتم من العمل ، ولو صادفت الإجارة محلاً مشتركاً بينهما بأن استأجره ليطحن حنطةً مشتركةً ، أو يحمل طعاماً مشتركاً بينهما ، لا ينعقد العقد ، ولا يستحقّ الأجر ، لأنّ الأجر لا يجب إلّا بعد تسليم العمل ، وتسليم العمل في محلٍّ مشتركٍ بين العامل والآجر لا يتم من كلّ وجه^(٦) .

(١) القفيز: جمعه أقفرة وأقفزان ، مكيالٌ قديمٌ ، يساوي اثني عشر صاعاً ، وهو يساوي عند الحنفية ٤٠ ، ٣٤٤ لثراً .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٣٣٦) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٥١/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٣/٤) ، (٤٦) ، المبسوط ،

السرخسي ، (٨٣/١٥) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١٤٥/٢) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ،

(٢٤٠/٢) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٩٧/٩) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٥٢/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٦/٤) ، المحيط البرهاني ،

ابن مازة ، (٤٧٣/٧) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٢٩/٦) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٩٦/١٠) .

(٤) صورة قفيز الطحّان أن يستأجر طحّاناً ليطحن له هذه الحنطة بقفيزٍ من دقيقها .

انظر: طلبه الطلبة ، النسفي ، (١٢٧/١) ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير ، (٩٠/٤) .

(٥) ورد التهي عن ذلك فيما رواه الدارقطني في سننه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: " نهى عن عسيب الفحل ، وعن قفيز الطحّان " .

انظر: سنن الدارقطني ، كتاب البيوع ، (٤٧/٣) ، رقم (١٩٥) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٥١/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٦/٤) ، الدر المختار ،

الحصكفي ، (٩٧/٩) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٤٠/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٧٣/٧) ، الاختيار

لتعليل المختار ، الموصلي ، (١٤٥/٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ إلى هذه الإحارة ضرورةً ، وقد تعامل الناس بها ، والتَّعامل حُجَّةٌ يُترك به القياس ، ويُخصُّ به الأثر ، لأنَّ العجائز قد لا يَحْدُنُّ الأجرة ، والعامل إذا كان له نصيبٌ في المعمول يَجْدُ في العمل ، ويُحسن النَّسج^(١) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أنَّ الإحارة فاسدةٌ في هاتين الصَّورتين ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) ، وما صحَّحه هو المذهب^(٣) .

[١٧١] المسألة الثانية: رجلٌ دفع إلى خياطٍ ثوباً ليخيطه ، فقطعه الخياطُ ومات قبل الخياطة ، فهل يستحقُّ الأجر ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: إنَّ للخياط أجرَ القطع ، وهو قول أبي سليمان الجوزجاني^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٥٢/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٧٣/٧) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٢٩/٦) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٥٢/٢) .

(٣) انظر: الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٥١١) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١٥٩، ١٦٠/٢) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٢٤٠/٢) ، كنز الدقائق ، التَّسفي ، (١٢٧/٦) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٩٨/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٢٢/٧) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٤٣/٣) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٩٩/ل) .

«الجوزجاني» هو: أبو سليمان ، موسى بن سليمان الجوزجاني ، أخذ الفقه عن محمد بن الحسن ، عرض عليه المأمون القضاء ، فلم يقبل ، من تصانيفه: السَّير الصَّغير ، وكتاب الصَّلاة ، وكتاب الرهن ، توفي بعد المائةين .

انظر: الجواهر المفضية ، القرشي ، (٥١٨/٣) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٨٤) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٢٩٨) .

القول الثاني: إنه لا أجر له ، وبه قال عيسى بن أبان^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الأجرَ مقابلٌ باتِّخاذ الثَّوب ، والقَطْع من جُمْلته^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المقصودَ هو الخياطة دون القطع ، وكان الأجرُ مقابلًا بالخياطة ، والقطع ليس من الخياطة ، ولهذا لو أراد المشتري أن يرجع بنقصان العيب بعد القطع قبل الخياطة ، فقال البائع: أنا أقبله كذلك ، فله ذلك بخلاف العكس ، ولأنَّ الأجرَ في العادة يكون للخياطة لا للقطع^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أنَّ مَنْ دفع إلى خياطٍ ثوباً ليخيطه ، فقطَّعه الخياطُ ، ومات قبل الخياطة ، فإنَّ للخياط الأجرَ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٩٨/٢) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٣٩/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٢٢/٧) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٤٣/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٢٨/٣) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٩٩/ل) .

«عيسى بن أبان»: هو القاضي أبو موسى ، عيسى بن أبان بن صدقة ، تفقه على محمد بن الحسن ، أحد الأئمة الأعلام ، ولي قضاء البصرة ، قال عنه هلال الرأي: ما في الإسلام قاضي أفقه من عيسى ، له كتاب الحجّة الكبير ، وكتاب خبر الواحد ، وكتاب إثبات القياس ، مات بالبصرة في شهر محرم سنة (٢٢١هـ) .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (١٩٦) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص٢٢٦) .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٢٢/٧) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٩٨/٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٢٨/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٢٢/٧) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٤٣/٣) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٣٩/٢) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٩٩/ل) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٩٨/٢) .

وصَحَّحَ هذا القولُ في الفتاوى الظهيرية^(١) ، وصَحَّحَ طاهرُ بن عبد الرشيد البخاريُّ أنَّه لا يجب للخياط شيءٌ من الأجرة^(٢) ، وكذلك في الفتاوى البزازية صَحَّحَ أيضاً أنَّه لا شيء له من الأجرة^(٣) .

[١٧٢] المسألة الثالثة: رجلٌ نزلَ خاناً ، هل يكونُ ساكناً بأجرٍ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّه يكون ساكناً بأجرٍ ، ولا يُصدَّقُ أنَّه سَكَنَ بغير أجرٍ ، وهو قول عامة مشايخ بلخ ، كالفقيه أبي الليث ، وأبي بكر الإسكافي^(٤) .

القول الثاني: إنَّه لا أجرٌ عليه إلا أن يتقاضاه صاحبُ الخان بالأجر فيجيبه ، فحينئذٍ يجب الأجر ، وهو قول نصير^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الظاهرَ أنَّ النزولَ في الخان يكون بالأجر ، وهو بمنزلة من دخل الحمامَ كان عليه الأجرُ ، ولأنَّ الغالبَ في الخان كونه مُعدَّاً للكرء ، وسكناه فيه يكون رضاً بالأجر^(٦) .

(١) انظر: (٢٠٠/ج) .

(٢) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٢٨/٣) .

(٣) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٣٩/٢) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٣/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٣٦/٧) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٣٨١) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٧٨/ج) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٣/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٣٦/٧) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٧٨/ج) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٤/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٣٦/٧) .

وجه القول الثاني:

إن إجابته بعد التقاضي دليل على أن سكناه كان بأجر^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أن مَنْ نزل خاناً فإنه يكون ساكناً بأجر ، ولا يُصدَّق أنه سَكَنَ بغير أجر ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٢) .
وضَّح هذا القول في الفتاوى الظهيرية^(٣) .

[١٧٣] المسألة الرابعة: القَصَّارُ^(٤) إذا لم يكن عمله إلا إزالة الدَرَن من الثوب ، هل له حقُّ حبس الثوب بالأجر ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن له حقَّ حبس الثوب^(٥) .
القول الثاني: ليس له حقُّ حبس الثوب^(٦) .

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٣٦/٧) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٤/٢) .

(٣) انظر: (١٧٨/ل) .

(٤) القَصَّار: المَبْيَض للثياب ، وكان يُهَيَّأ التسيج بعد نسجه بيلَه ، ودَنَّهُ بالقضرة ، وهي القطعة من الخشب ، وجِزَّتَه القَصَّارة .

انظر: المعجم الوسيط ، معجم اللغة العربية بالقاهرة ، (٧٣٩/٢) ، لسان العرب ، ابن منظور ، (١٠٤/٥) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٧٦/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٨٩/٦) ، درر الحكام شرح غرر الأحكام ، منلا نحسرو ، (٢٢٧/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٠٣/٧) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٤١/١٠) .

(٦) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٠٦/١٥) ، حاشية الشُّلبي على تبين الحقائق ، (٨٩/٦) ، الجوهرية النيرة ، الزبيدي ، (٢٧١/١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٤١/١٠) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ البياض كان مُستتراً وقد ظهر ، فكان له حقّ الحبس ، فإنه لما غلب الدّرن والوسخ حتى استتر الثوب به صار في حكم المعدوم ، وحين أظهره القصّار بعمله جُعِلَ ظهوره مضافاً إلى عمله ، فيكون أثر عمله قائماً في المعمول ، فإن منعه فهلك لم يضمن ، لأنّ المنع كان بحقّ ، فلا يكون سبباً موجِباً للضّمان^(١) .

وجه القول الثاني:

إنّ البياض كان موجوداً في الثوب^(٢) .

التّصحیح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ القصّار إذا لم يكن عمله إلاّ إزالة الدّرن من الثوب ، فإنّ له حقّ حبسه على كلّ حال ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٣) .
وصحّح هذا القول المرغيناني^(٤) ، وزين الدّين بن نجيم^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٦/١٥) ، درر الحکام شرح غرر الأحكام ، منلا خسرو ، (٢٢٧/٢) .

(٢) انظر: حاشية الثّلي على تبیین الحقائق ، (٨٩/٦) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٧٠/٢) .

(٤) انظر: مختارات النوازل ، المرغيناني ، (١٩٧/ل) .

(٥) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٠٣/٧) .

المبحث الثالث : فيما يضمن به المستأجر

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى: لو استأجر حملاً غُرِياناً إلى مكانٍ يُركب إليه من غير سَرَج ، فأسرج الحمار وركب ، وكان من العوامِّ الذين يركبون غُرِياناً ، فهل يضمن جميع القيمة ، أو بقدر ما زاد ؟

المسألة الثانية: رجلٌ دخل الحَمَّامَ ، ووضع ثيابه فيه ، وصاحب الحَمَّام يراه وينظر إليه ، فلَمَّا خرج من الحَمَّام لم يجد ثيابه ، هل يضمن الحَمَّامُ ؟

المسألة الثالثة: رجلٌ استؤجر على حَفْظ خانٍ، فسُرِق من الخان شيءٌ ، هل يضمن الحارس ؟

المسألة الرابعة: رجلٌ استأجر قَاساً ، واستأجر أحياناً ليعملَ به ، فذهب الأخير بالقَاس ، هل يضمن المستأجر ؟

[١٧٤] المسألة الأولى: لو استأجر حماراً غُرِيَاناً إلى مكانٍ يُركَب إليه من غير سَرَج ، فأسرج الحمارَ وركب ، وكان من العوامِّ الذين يركبون غُرِيَاناً ، فهل يضمن جميع القيمة ، أو بقدر ما زاد ؟

القول الأول: يضمن جميع القيمة ، وهو قول بعض المشايخ^(١) .
القول الثاني: يضمن بقدر ما زاد ، وبه قال بعضُ المشايخ أيضاً^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه بما صنع خالف صورةً ومعنى ، أمَّا صورةً فلأنَّه أمره أن يركب الحمارَ غُرِيَاناً فركبه مع السَرَج ، وأمَّا معنى فلأنَّ الرُّكوب على السَرَج أضرَّ بالدَّابة ، لأنَّ ثَقْلَ الرَّاكِب والسَرَج يجتمعان في مكانٍ واحدٍ ، فكان أدقُّ على ظهر الدَّابة فتتضرَّر به^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّه في هذه الحالة كما لو ركب الدَّابة ، وأركب مع نفسه غيره ، فإنَّه يضمن ما زاد^(٤) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه يضمن جميع القيمة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٧٠/٢) .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٧١/٧) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٧٠/٢) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٦٧/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٧١/٧) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٧١/٧) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٧٠/٢) .

وصحح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(١) ، والمرغيناني^(٢) ، وبرهان الدين ابن مازة^(٣) ، وصحح في الفتاوى الولوالجية^(٤) .

[١٧٥] المسألة الثانية: رجل دخل الحمام ، ووضع ثيابه فيه ، وصاحب الحمام يراه وينظر إليه ، فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه ، هل يضمن الحمامي ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن ضيع الحمامي ، أو رأى أن غيره رفع ثيابه ، فإنه يضمن ، وهو قول محمد ابن سلمة^(٥) .

القول الثاني: إن الحمامي لا يضمن حينئذٍ ، وهو قول أبي القاسم^(٦) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن ذلك استحقاق منه عادة^(٧) .

وجه القول الثاني:

إن الحمامي مودع ، والأجر بمقابلة الحمام ، إلا إذا شرط الأجر بمقابلة الحمام والحفظ^(٨) .

(١) انظر: فتاوى التوازل ، السمرقندي ، (س ٣٨١) .

(٢) انظر: مختارات النوازل ، المرغيناني ، (ل/٢٠٠) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٧١/٧) .

(٤) انظر: (٣٦٧/٣) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٥/٢) .

(٦) انظر: المصدر السابق .

(٧) انظر: المصدر السابق .

(٨) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٤٧/٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّه إنّ ضيّع الحَمَامِيّ ، أو رأى أن غيره رفع ثيابه ، فإنّه يضمن ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(١) .

[١٧٦] المسألة الثالثة: رجلٌ استئْجَرَ على حَفْظِ خانٍ ، فسُرِقَ من الخان شيءٌ ، هل يضمن الحارس ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: إنّ الحارسَ لا يضمن ، وهو قول الفقيه أبي جَعْفَرٍ ، وأبي بكر البلّخي^(٢) .
القول الثاني: إنّ كان يحرس الخوانيت ، فنُقِبَ حانوثٌ ، وسُرِقَ منه شيءٌ ، فإنّه يضمن ، وبه قال بعض المشايخ^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأوّل:

إنّ الحارسَ يحرس الأبواب ، أمّا الأموال والأمتعة فهي محروسةٌ بأبوابها وحيطاتها ، محفوظةٌ في البيوت ، وهي في يد ملائكتها فلا يضمن إلّا بالتضييع ولم يُوجد^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢/٢١٥) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢/٢١٧) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٧/٦٠٥) ، الفتاوى البرزنجية ، الكردي ، (٢/٤٨) ، لسان الحكام في معرفة الأحكام ، الحلبي ، (١/٢٨٩) ، مجمع الضمانات ، البغدادي ، (ص٦٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣/١٣٨) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣/٣٥٠) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢/٢١٧) ، مجمع الضمانات ، البغدادي ، (ص٦٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٧/٦٠٥) ، لسان الحكام في معرفة الأحكام ، الحلبي ، (١/٢٨٩) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢/٢١٧) ، الفتاوى البرزنجية ، الكردي ، (٢/٤٨) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٧/٦٠٥) ، مجمع الضمانات ، البغدادي ، (ص٦٢) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣/٣٥٠) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الحارسَ بمنزلة الأجير المشترك^(١) ، لأنَّ كلَّ حانوتٍ على حِدَةٍ ، فصار بمنزلة مَنْ يَرعى غنماً لكلِّ إنسانٍ شاةً^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قاضي خان أنَّ الحارسَ إذا استؤجر على حفظ خانٍ ، فسُرِقَ منه شيءٌ ، فإنَّ الحارسَ لا يضمن^(٣) .

وما صحَّحه هو ما عليه الفتوى^(٤) ، وصُحِّحَ في الفتاوى الظهيرية^(٥) ، وهو قول الصَّاحِبَيْنِ ، أمَّا عند أبي حنيفة فإنه لا يضمن مطلقاً وإن كان في يده ، لأنَّه أجير^(٦) .

[١٧٧] المسألة الرابعة: رجلٌ استأجر قُأْساً ، واستأجر أجيراً ليعملَ به ، فذهب الأجيرُ بالقُأْسِ ، هل يضمن المستأجرُ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: إنَّ المستأجرَ يضمن ، وهو قول بعض المشايخ^(٧) .

(١) الأجير المشترك: أن يشترك جماعة في أمر رجلٍ ، بأن يعمل لكلِّ واحدٍ منهم عملاً معلوماً مقدَّراً بأجرٍ معلوم .

انظر: طلبية الطلبة ، النسفي ، (١٢٥/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٧/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٦٠٥/٧) ، مجمع الضمانات ، البغدادي ، (ص٦٢) ، لسان الحكام في معرفة الأحكام ، الحلبي ، (٢٨٩/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢١٧/٢) .

(٤) انظر: لسان الحكام في معرفة الأحكام ، الحلبي ، (٢٨٩/١) ، مجمع الضمانات ، البغدادي ، (ص٦٢) ، الفتاوى البرزانية ، الكردي ، (٤٨/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٦٠٥/٧) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٣٨/٣) .

(٥) انظر: (١٧٩/ل) .

(٦) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٣٨/٣) ، الفتاوى البرزانية ، الكردي ، (٤٨/٢) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٢٩/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٨٥/٧) .

القول الثاني: إن كان مستأجرُ الفأسِ استأجرَ الأجيرَ أولاً ثم استأجرَ الفأسَ ، ودفعها إليها لا يضمن ، وإن استأجرَ الفأسَ أولاً ثم استأجرَ الأجيرَ ، فإنه يضمن ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ المستأجرَ صار مخالفاً بالدفع إلى الأجير فضمن^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّه إذا استأجرَ الأجيرَ أولاً فقد استأجرَ الفأسَ ليدفعها إليه ، بخلاف العكس^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه إذا استأجرَ الفأسَ أولاً لعملٍ لا يختلف فيه النَّاسُ بالاستعمال لا يضمن إلا أن يكونَ الأجيرُ معروفاً بالخيانة ، وإن استأجرَ الفأسَ لما يختلف فيه النَّاسُ ، فإن استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع إلى غيره ، وإن استأجرَ الفأسَ ولم يُعيَّن المستعمل ، فدفعه إلى الأجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن ، وإن استعمل هو أولاً ، ثم دفع إلى الأجير ضمن ، وقد استعمل في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٤) .
وما صحَّحه مخالفٌ للقول المختار أنَّه لا يضمن مطلقاً ، وبه يفتى^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٢٩/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٥٤٢/٤) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٣٩/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٨٥/٧) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٢٩/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٨٥/٧) .

(٣) انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٥٤٢/٤) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٣٩/٣) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٢٩/٢) .

(٥) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٣٩/٣) .

الفصل الثالث

الوكالة

ويشتمل على مبحثين :

- المبحث الأول: ما تجوز فيه الوكالة ، وما يكون به وكيلاً ، وفيه ثلاث مسائل .
- المبحث الثاني: الوكالة بالصَّح ، والنَّكاح ، وفيه مسألتان .

المبحث الأول : ما تجوز فيه الوكالة ، وما يكون به وكيلاً

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: لو وكل رجل رجلاً بشراء ما فيه جهالة في النوع المحض ، كشراء حمار ،

أو فرس ، هل يصح ذلك ؟

المسألة الثانية: لو قال: أنت وكيلي في كل شيء ، هل يكون وكيلاً بالحفظ ؟

المسألة الثالثة: رجل أمر رجلاً أن يشتري له هذا العبد بألف درهم ، أو لم يذكر الثمن ،

فقال الأمر: اشتريته بخمسمائة ، وقال المأمور اشتريته بألف ، وصدق البائع

المأمور ، هل يجب التحالف ؟

[١٧٨] المسألة الأولى: لو وكل رجل رجلاً بشراء ما فيه جهالة في النوع المحض ، كسواء حمار، أو فرس ، هل يصح ذلك ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يصح وإن لم يُبيّن الثمن^(١) .

القول الثاني: لا يصح ذلك ، وهو قول بشر المُرِّيسي^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما روي أنّ رسول الله ﷺ وكلّ حكيم بن حزام^(٣) بشراء شاة للأضحية^(٤) ، ولأنّ جهالة النوع لا تُخلّ بالمقصود ويمكن رفعها بصرف التوكيل إلى ما يليق بحال الموكل^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٥/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢/٥) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢٦٤/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٣٨٥/٢) ، تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (٢٣٣/٣) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٢٨٤/٨) ، كشف الحقائق ، الأنفاني ، (٩٣/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٨٧/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٥/٢) .

(٣) « حكيم بن حزام » هو: حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد الأسدي القرشي ، وُلد في الكعبة ، شهد بدرًا ، وكان إذا اجتهد في يمينه قال: والذي بجانّي يوم بدر ، أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه ، كان من أشرف قريش وعقلائها ، شهد غزوتي حنين والطائف ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، عاش مائة وعشرين سنة ، ومات سنة (٥٥٤) . انظر: سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، (٤٤/٣) ، أسد الغابة ، ابن الأثير ، (٥٢٢/١) .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب البيوع ، باب في المضارب يُخالف ، (٢٥٦/٣) ، رقم (٣٣٨٦) ، والترمذي في سننه كتاب البيوع ، باب (٥٤٩/٢) ، رقم (١٢٥٧) ، وقال عنه: " حديث حكيم بن حزام لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحبيب بن أبي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام " ، وقال الزيلعي: " في إسناده مجهول " . انظر: نصب الراية ، الزيلعي ، (٩٠/٤) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٥/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٣٨٥/٢) ، (٣٨٦) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢/٥) .

وجه القول الثاني:

إنَّ التوكيلَ بالبيع والشَّراء معتبرٌ بنفس البيع والشَّراء ، فلا يجوز إلا بيان وصفة المعقود عليه^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه لو وكلَّ رجلٌ آخرَ بشراء ما فيه جهالةٌ في النوع المحض ، كشراء حمارٍ ، أو فرسٍ ، فإنَّ ذلك يصحَّ وإن لم يُبيَّن الثَّمَن ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) .

[١٧٩] المسألة الثانية: لو قال: أنت وكيلي في كلِّ شيء ، هل يكون وكيلاً بالحفظ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: يكون وكيلاً بحفظ المال لا غير^(٣) .

القول الثاني: لا يكون وكيلاً بالحفظ^(٤) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٣٨/١٩) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٤٩٥/٢) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥/٣) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٢٥/٤) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ١٢٧) ، الفتاوى البيزانية ، الكردي ، (٢٤١/٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٤٩/٤) .

(٤) انظر: الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٣٢٥/٤) ، الفتاوى البيزانية ، الكردي ، (٢٤١/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٣٩/٧) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

الاستحسان^(١) ، ووجهه: أنَّ الوكالة تُنبئ عن الحفظ ، قال تعالى: ﴿ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾^(٢) ، أي حفيظ ، فوجب أن ينصرف التوكيل إليه ، ولأنَّها للاستعانة في الانتفاع ، والنفع يقع بإيداع الحفظ ، وذلك أدناه فيكون أولاه^(٣) .

وجه القول الثاني:

القياس^(٤) ، ووجهه: أنَّه توكيل بما هو مجهول ، فلا يصح أصلاً^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ مَنْ قال: أنت وكيل في كل شيء ، فإنه يكون وكيلاً في الحفظ لا غير ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٦) .

[١٨٠] المسألة الثالثة: رجلٌ أمر رجلاً أن يشتري له هذا العبد بألف درهم ، أو لم يذكر الثمن ، فقال الأمر: اشتريته بخمسمائة ، وقال المأمور اشتريته بألف ، وصدق البائع المأمور ، هل يجب التحالف ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّها لا يتحالفان ، وهو قول أبي جعفر الهندي^(٧) .

(١) الاستحسان: هو أن يعدل الإنسان عن أن يحكم في مسألة يمثل ما حكم به في نظائرها إلى الحكم بخلافه لوجه أقوى ، يقتضي العدول عن الأول .

انظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، الأسنوي ، (٩٤٩/٢) .

(٢) سورة الزمر ، جزء من الآية رقم (٦٢) ، وسورة الأنعام ، جزء من الآية رقم (١٠٢) .

(٣) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٢٦/٤) ، الفتاوى البرازية ، الكردي ، (٢٤١/٢) .

(٤) القياس: هو إثبات حكم معلوم في معلوم آخر ، لاشتراكهما في علّة الحكم .

انظر: منهاج الوصول إلى علم الأصول ، البيضاوي ، (٧٩١/٢) .

(٥) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٢٥/٤) ، الفتاوى البرازية ، الكردي ، (٢٤١/٢) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥/٣) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٤/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢١٤٤) ، العناية شرح الهداية ،

البايزي ، (٣٦٢/٤) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٦٤/٧) ، البنائة شرح الهداية ، العيني ، (٢٥٩/٩) ، تبين

الحقائق ، الزيلعي ، (٢٧١/٥) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٩٤/٣) .

القول الثاني: إنَّهما يتحالفان ، وهو قول أبي منصور الماثريدي^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ تصديقَ البائع رفعَ الخلاف ، فيُجعل تصادقُهما بمنزلة إنشاء عقد البيع ، ولو أنشأه
لزم الأمر فكذا هنا^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّهما اختلفا في مقدار الثمن ، وليس بينهما يئنة فوجب المصيرُ إلى التحالف ، ولأنَّ
البائع بعد استيفاء الثمن أجنبيٌّ عنهما ، وهو أيضاً أجنبيٌّ عن الموكل قبل استيفاء الثمن
فلا يُصدَّق عليه ، ولا يعتبر تصديقُ البائع للوكيل ، لأنَّهما ما قصدا إنشاء العقد ، وإنما قصدا
الإقرار^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان في هذه المسألة أنَّهما لا يتحالفان ، مستعملاً في تصحيحه لفظ
(الأصح)^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٤/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٤٤/٢) ، البناية شرح الهداية ،
العيني ، (٢٥٩/٩) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٧١/٥) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٦٤/٧) ، تنوير
الأبصار ، التمرتاشي ، (٢٩٢/٨) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٩٤/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٤/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢١٤٤) ، العناية شرح الهداية ،
البايزي ، (٣٦٢/٤) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٩٨/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٦٤/٧) ، تبين الحقائق ،
الزيلعي ، (٢٧١/٥) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٧١/٥) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٩٨/٢) ، كشف الحقائق ، الأنفاني ،
(٩٨/٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٤/٢) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩٤/٢) .

وما صححه مخالف للقول الأظهر أنهما يتحالفان^(١) ، وهو ما اختاره المرغيناني^(٢) ،
وصحح في الفتاوى الهندية نقلاً عن الكافي^(٣) .

(١) انظر: الوقاية ، المحبوبي ، (٩٨/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢١٤٤) ، الدر المختار ، الحصري ، (٢٩٢/٨) .

(٢) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٢١٤٤) .

(٣) انظر: (٤٩٤/٣) .

المبحث الثاني : الوكالة بالصَّاح ، والنُّكاح

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى: لو وكل بالصُّلح عن القصاص على عبْدٍ ، فسَمَى الوكيلُ عبداً بعينه ، هل يجوز ؟

المسألة الثانية: لو وكلت المرأة رجلاً أن يزوّجها ، فزوّجها من غير كُفءٍ ، هل يجوز ذلك ؟

[١٨١] المسألة الأولى: لو وكل بالصُّلح عن القصاص على عبدٍ ، فسَمِيَ الوكيلُ عبداً بعينه ، هل يجوز ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إذا كان وكيلاً للطَّالِبِ جاز ، أمّا إذا كان وكيلَ المطلوب فسَمِيَ الوكيلُ عبداً بعينه لموكله لا يجوز^(١) .

القول الثاني: إنّه يجوز سواءً كان وكيلاً للطَّالِبِ أو المطلوب^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّه إذا كان وكيلَ المطلوب ، ففيه زيادةٌ ضررٍ بالموكل^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ اللَّفْظَ مُطْلَقٌ ، فهما سواءٌ في جواز ذلك^(٤) .

التَّصْحِيحُ ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان جواز ذلك سواءً كان وكيلاً للطَّالِبِ أو المطلوب ، مستعمِلاً في تصحيحه لفظ (التَّصْحِيح)^(٥) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٤/١٢٤٢) .

(٢) انظر: المصدر السابق .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: المصدر السابق .

[١٨٢] المسألة الثانية: لو وكّلت المرأة رجلاً أن يزوّجها ، فزوّجها من غير كُفٍّ ، هل يجوز ذلك ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يجوز ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وهو قياس رواية الحسن عن أبي حنيفة^(١) .

القول الثاني: إنه يجوز^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن المرأة ممنوعة من أن تُزوّج نفسها من غير كُفٍّ ، ومطلق التوكيل ينصرف إلى ما يجوز للموكل أن يفعله بنفسه شرعاً دون ما يكون ممنوعاً عنده فيقتيد بمطلق التوكيل بهذا الدليل ، ولأن مقصودها لم يتم بالتزويج من غير كُفٍّ ، لأن للأولياء حق الاعتراض عليها ، وإنما ينصرف مطلق التوكيل إلى عقد يتم لها به مقصود النكاح^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنها لو زوّجت نفسها من غير كُفٍّ كان جائزاً ، وإن كان للأولياء حق الاعتراض عليها^(٤) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٢٣/١٩) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٧/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٣٢/٢) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٢٣/١٩) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٧/٣) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٢٣/١٩) .

(٤) انظر: المصدر السابق .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ وَكَلَتْ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهَا ، فَزَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِ كُفٍّ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظُ (الصَّحِيح) ^(١) .
وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ السَّرْحَسِيُّ ^(٢) ، وَالزَّيْلَعِيُّ ^(٣) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٩/٣ ، ٢١٠/١) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٢٣/١٩) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٣٢/٢) .

الفصل الرابع

الكفالة ، والإقرار ، والشُّرب ، وإحياء الموات ، والغصب

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول: الكفالة ، والإقرار ، والشُّرب ، وإحياء الموات ، وفيه أربع مسائل .
- المبحث الثاني: الغُصْب ، وفيه ثلاث مسائل .

المبحث الأول : الكفالة ، والإقرار ، والشُّرب ، وإحياء الموات

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : الجبَايات التي يوظفها السُّلطان على الناس ، هل تصح الكفالة بها ؟

المسألة الثانية : لو قال : لك علي ألف درهم ثمن العبد ، فقال الطالب : العبد الذي في يدك عبدي لم أبعك ، وإنما بعثك غيره .

المسألة الثالثة : إذا كان قُوْمة التَّهر لأرض رجل في وسط أرضه ، فكرى إلى فوهة التَّهر ، هل يسقط عنه الكرى في قول أبي حنيفة ؟

المسألة الرابعة : تَفْسِير المَوَات .

[١٨٣] المسألة الأولى: الجبايات التي يوظفها السلطان على الناس ، هل تصح الكفالة^(١) بها ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: تصح الكفالة بها ، وهو قول بعض المشايخ ، وبه قال فخر الإسلام عليّ البزدوي^(٢) .

القول الثاني: لا تصح الكفالة بها ، وهو قول بعض المشايخ ، وبه قال صدر الإسلام البزدوي^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه مُطالبٌ بها حسّاً ، فكانت بمنزلة الديون الواجبة بل فوقها ، والعبرة للمطالبة ، لأنها شرعت لالتزامها ، فالمطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنّ الكفالة ضمّ ذمة إلى ذمة في المطالبة ، أو الدين ، وهنا لا مُطالبة ولا دين شرعيان على الأصل ، فلم يتحقق معناها^(٥) .

(١) الكفالة: ضمّ ذمة الكفيل إلى ذمة الأصل في المطالبة بالحق .

انظر: التعريفات الفقهية ، المجلدي ، (ص ٤٤٤) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٣٥٠) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤١٠/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٦٠/٦) ، الهداية ، المرغيناني ، (٩٥/٢) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤١٥/٢) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٥٧٨/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٠/٥) ، كشف الحقائق ، الأفغاني ، (٥٧/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١٢٣/٤) ، النقاية ، الهيوبي ، (٢٠/٣) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤١٠/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٥٩/٦) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٥٧٨/٣) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١٢٣/٤) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٠٧/٧) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٩/٥) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣١/٣) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤١٠/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٦٠/٦) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٥٧٨/٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤١٥/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٠/٥) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١٢٣/٤) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣١/٣) .

(٥) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٥٩/٦) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١٢٣/٤) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٥٧٨/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣١/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٩/٥) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّ الجبايات التي يوظَّفها السُّلطانُ على النَّاس لا يصحَّ الضَّمانُ بها ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح) في شرح الجامع الصَّغير^(١) ، ولفظ (الصَّحيح) في الفتاوى^(٢) .

وما صحَّحه هو قول عامَّة المشايخ^(٣) ، وذكر المحبوبيُّ أَنَّ الفتوى على الصِّحَّة ، لأنَّها صارت كالذيون الصَّحيحة^(٤) .

[١٨٤] المسألة الثانية: لو قال: لك عليّ ألف درهم ثمنُ العبد ، فقال الطالبُ: العبدُ الذي في يدك عبدي لم أبغكه ، وإنَّما بعثك غيره .

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: لا تجب الألفُ على المقرِّ^(٥) .

القول الثاني: إنَّه يحلف كلُّ واحدٍ منهما على دعوى صاحبه ، وهو قول أبي حنيفة ، وصاحبيه^(٦) .

الأدلة:

وجه القول الأوَّل:

إنَّه إنَّما أقرَّ له بالمال بشرط أن يُسلَّم له العبدُ ، ولم يُسلَّمه له ، والمتعلَّق بالشرط معدومٌ قبله^(٧) .

(١) انظر: (٤١٠/٢) .

(٢) انظر: (٣٨/٣) .

(٣) انظر: الفتاوى البَزَّازية ، الكردي ، (١١/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٦٧/٤) .

(٤) انظر: الوقاية ، المحبوبي ، (٥٧/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٥/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٣/١٨) .

(٦) انظر: المصدر السابق .

(٧) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٢٣/١٨) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المقرَّ ادَّعى عليه البيع في هذا العبد وهو مُنكَّرٌ ، فيحلف عليه ، والمقرُّ له يدَّعي وجوب المال لنفسه بسبب بيع متاعٍ قد سلَّمه إليه ، والمقرُّ مُنكَّرٌ لذلك فيحلف على دعواه ، ولأنَّ هذا اختلافٌ بينهما في المبيع ، والاختلاف في المبيع يُوجب التحالف ، كالاختلاف في الثمن^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان في هذه المسألة أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يحلف على دعوى صاحبه ، مستغنياً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٢) .

[١٨٥] المسألة الثالثة: إذا كان فُوْهة النهر لأرض رجلٍ في وسط أرضه ، فكرى إلى فُوْهة النهر ، هل يسقط عنه الكرى في قول أبي حنيفة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: يسقط ويُرفع عنه الكرى^(٣) .

القول الثاني: لا يسقط عنه الكرى ما لم يُجاوز أرضه^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأوَّل:

إنَّ المؤنَّة تلحق المالك لا مَنْ له الحقُّ بطريق الإباحة مع وجود المالك ، ولأنَّ حقَّ العام لا يُوجب نفاذ التصرف^(٥) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٢٣/١٨) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٨٥/٣) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٥/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٧٤/٢٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩٠/٧) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٤١٦) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٥/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩١/٧) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٤١٦/ل) .

(٥) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٦١/٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ له أن يفتح الماء في أرضه ، ولأنَّ له أن يتخذ الفُوْهة من أي موضع من أرضه ، إن شاء من أعلى ، وإن شاء من أسفل ، فكان منتفعاً بالكُري انتفاع سقي الأرض ما لم يُجاوز حدَّ أرضه^(١).

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه لا يسقط عنه الكرى ما لم يُجاوز أرضه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢).

وصحَّح هذا القول السرخسي^(٣) ، والزيلعي^(٤) ، وصحَّح في الفتاوى البزازية^(٥) ، والفتاوى الظهيرية^(٦).

[١٨٦] المسألة الرابعة: تفسير المَوَات .

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: أرض المَوَات ما لا يُعرف لها مالك^(٧).

القول الثاني: أرض المَوَات أن يفتح الإمام بلدة عَنوة ، ولم يقسَّم الأراضي بين الغامين وتركها مُهْمَلَةً ، أو قسَّم البعض ولم يقسم البعض ، فما تركه ولم يقسمه فهو مَوَات ، وهو رواية عن أبي يوسف^(٨).

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٥/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩١/٧) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٥/٣) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٧٤/٢٣) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩١/٧) .

(٥) انظر: (٦١/٣) .

(٦) انظر: (٤١٦/ل) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٧٠/١) .

(٨) انظر: المصدر السابق .

القول الثالث: أرض الموات أن يقف الرجل في آخر العمران فينادي أو يصيح صيحة بأعلى صوته ، فإلى أي موضع ينتهي إليه صوته يكون من العمران ، وما وراء ذلك يكون مواتاً إذا لم يُعرف لها مالك ، وهو رواية أخرى عن أبي يوسف^(١) .

القول الرابع: إن الموات أرض لا يملكها أحد ، وانقطع عنها الماء ، واختلف أهل المصر والقرية بها ، سواء كانت قريبة من العمران أو لم تكن ، وسواء كانت من أرض العرب أو من غيرها في المفاوز أو بقرب من الجبال ، وهو قول محمد بن الحسن^(٢) .

الأدلة:

وجه الرواية الأخرى عن أبي يوسف:

إن ما يُسمع فيه صوته ليس بموات لأنه فناء العمران ، فينتفع به أهله ، لأنهم يحتاجون إليه لرعي مواشيهم ، وطرح حصائدهم ، فلم يكن انتفاعهم منقطعاً عنه ظاهراً فلا يكون مواتاً^(٣) .

وجه قول محمد بن الحسن:

إن النبي ﷺ ذكر الميثة على الإطلاق ، ومطلق الاسم ينصرف إلى الكامل ، والكامل في المسمى أن لا تكون الأرض مملوكة لأحد^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

اختلف تصحيح قاضي خان في هذه المسألة فصَحَّح في موضع من الفتاوى أن أرض الموات أن يقف الرجل على طرف عمران القرية ، فينادي بأعلى صوته ، فإلى أي موضع ينتهي

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٧٠/١ ، ١٤٧/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٨٣/٥) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٦/٢٣) ، التتف في الفتاوى ، السغدري ، (ص ٣٨٥) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ١٣٨) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٧/٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٨١/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٨٣/٢) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٦١/٣) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٧٧/٧) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٨١/٢) .

(٤) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٨٠/١٢) .

إليه صوته يكون من فناء العمران ، لأنَّ أهل القرية يحتاجون إلى ذلك الموضع لرعي المواشي وغيره ، وما وراء ذلك يكون مواتاً إذا لم يُعرف لها مالكٌ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح) ^(١) .

وما صحَّحه هو القول المختار ^(٢) ، وصحَّح هذا القول السرخسي ^(٣) ، وصحَّح في الفتاوى الهندية ^(٤) .

وصحَّح قاضي خان في موضع آخر من الفتاوى أنَّ أرض الموات ما لا يُعرف لها مالكٌ ، مستعملاً لفظ (الصحيح) ^(٥) .

وصحَّح هذا القول طاهر بن عبد الرشيد البخاري ^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٤٧/٣) .

(٢) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٨١/٢) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٦/١٠) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٦٦/٢٣) .

(٤) انظر: (٤٤٣/٥) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٧٠/١) .

(٦) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٠٣/٤) .

المبحث الثاني : الغصب

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: لو اشترى بالدرهم والدنانير المغصوبة شيئاً ، هل يطيب له الرِّبْحُ ، أو يلزمه التَّصَدُّقُ بها ؟

المسألة الثانية: رجلٌ مات وعليه دينٌ ، وله دينٌ على رجلٍ آخر ، فأخذ صاحبُ دينِ الميت من المديون مثلَ حقِّه ، هل يكون غاصباً ؟

المسألة الثالثة: رجلٌ خرَّقَ صَكَّ رجلٍ ، أو دفترَ حسابه ، هل يضمن ؟

[١٨٧] المسألة الأولى: لو اشترى بالدرهم والدنانير المغصوبة شيئاً ، هل يطيب له الربح ، أو يلزمه التصديق بها ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه إما يُشير إليها في العقد وينقد منها ، أو يُشير إلى غيرها وينقد منها ، أو يُطلق العقد إطلاقاً وينقد منها ، أو يُشير إليها وينقد من غيرها ، فيطيب له الربح في الوجوه كلها إلا إذا أشار إليها ونقد منها ، وهو قول الكرخي ، واختاره بعض المشايخ ، وبه يفتي^(١) .

القول الثاني: يطيب له الربح في الوجوه كلها ، وهو قول أبي نصر الصفار^(٢) ، وأبي الليث السمرقندي^(٣) .

القول الثالث: لا يطيب له الربح في الوجوه كلها ، ويلزمه التصديق بها ، وهو قول أبي بكر الإسكافي^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه إذا أشار إليها ونقد منها لا تتعين بالإشارة ، فكانت الإشارة وعدمها سواء ، ولأن الإشارة إذا كانت لا تفيد التعيين لا بد أن يتأكد بالنقد ليتحقق الحبث^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦١٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٢٢/٦) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٤٩/٦ ، ١٥٠) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٩٨/٢ ، ٢٩٩) ، شرح الوقاية ، المحبوبي ، (١٩٤/٢) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (٣١٨/٩) .

(٢) « أبو نصر » هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن شجاع الصفار البخاري ، روى عن خلف بن محمد كتاب (العين) . انظر: الطبقات السنية ، الغزي ، (٣٢/٢) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٢٥٢/١) ، (٩٥/٤) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٥٠/٦) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٩١/٣) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٥٠/٦) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦١٢/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٩٩/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٢٢/٦) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦١٢/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٩٩/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٥٩٩/٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الواجب في ذمّة المشتري دراهمٌ مطلقة ، والمنقودة بدلٌ عمّا في الذمّة ، أمّا عند الإشارة وعدمها فظاهرٌ ، لأنّ الإشارة إلى الدّراهم لا تفيد التعيين ، فالتّحقت الإشارة إليها بالعدم ، فكان الواجب في ذمّته دراهمٌ مطلقةٌ ، والدّراهم المنقودة بدلاً عنها فلا يخبث المشتري^(١) .

وجه القول الثالث:

إنّه استفاد بالحرام ملكاً من طريق الحقيقة أو الشبهة ، فيثبت الخبث ، لأنّه إن أشار إلى الدراهم المغصوبة ، فالمشار إليه إن كان لا يتعيّن في حقّ الاستحقاق ، يتعيّن في حقّ جواز العقد بمعرفة جنس النقْد وقدره ، فكان المنقودُ بدلَ المشتري من وجه نقد منها أو من غيرها ، وإن لم يُشَرَّ إليها ونقْد منها ، فقد استفاد بذلك سلامة المشتري ، فتمكّنت الشبهة فيخبث الرّبح^(٢) .

التّصحيح ، ولفظه:

وصحّح قاضي خان في هذه المسألة أنّه يلزم المشتري التّصدقُ بها في الوجهه كلّها ، لأنّه استفاد بالمغصوب سلامة المبيع يداً أو ملكاً ، مستغنياً في تصحيحه لفظ (التّصحيح)^(٣) . وما صحّحه هو القول المختار^(٤) ، وصحّحه أبو الليث السمرقندي^(٥) ، والمرغيناني^(٦) ، والكاساني ، وقال: " وإطلاق الجواب في الجامعين والمضاربة دليل صحّة هذا القول ، ومن مشايخنا من اختار الفتوى في زماننا بقول الكرخي تيسيراً للأمر على الناس لأزدحام الحرام ، وجواب الكتب أقرب إلى التنزّه والاحتياط " ^(٧) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٥٠/٦) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٥٠/٦) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٢٢/٦) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦١٢/٢) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٢٩٩/٢) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٣١٨/٩) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٢٢/٦) .

(٥) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٣٠٦) .

(٦) انظر: مختارات النوازل ، المرغيناني ، (١٤٠/ل) .

(٧) بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٥٠/٦) .

[١٨٨] المسألة الثانية: رجل مات وعليه دينٌ ، وله دينٌ على رجلٍ آخر ، فأخذ صاحبُ دينِ الميت من المديون مثلَ حقِّه ، هل يكون غاصباً ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّ صاحبَ دينِ الميت يكون غاصباً ، ويصير ما أخذه قصاصاً بدينه ، وهو قول أبي نُصْر^(١) .

القول الثاني: إنّ لا يكون غاصباً ، وبه قال بعضُ المشايخ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّه أخذ مال الميت بغير إذنه^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنّه أخذ بإذن الشرع^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنّ مَنْ مات وعليه دينٌ وله دينٌ على رجلٍ آخر ، فأخذ صاحبُ دينِ الميت من المديون مثلَ حقِّه ، فإنّه لا يكون غاصباً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/١٧٦) .

(٢) انظر: المصدر السابق .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: المصدر السابق .

[١٨٩] المسألة الثالثة: رجلٌ خَرَقَ صَكَّ^(١) رجلٍ ، أو دَفَتَرَ حِسَابِهِ ، هل يضمن ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يضمن قيمة الصكِّ مكتوباً ، ولا يضمن المال^(٢) .

القول الثاني: إنَّه يضمن قَدْرَ ما ينتفع به صاحبه^(٣) .

وجه القول الأول:

إنَّه أُلِفَ الصكُّ ، فيضمن قيمة الصكِّ مكتوباً ، ولا يضمن المال ، لأنَّ الإِتْلَافَ صادف الصكَّ ، ولم يُصادف المال^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قاضي خان أنَّ مَنْ خَرَقَ صَكَّ رَجُلٍ ، أو دَفَتَرَ حِسَابِهِ ، فَإِنَّهُ يضمن قيمة الصكِّ مكتوباً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٥) .

وما صحَّحه هو القول المختار ، وبه قال أكثر المشايخ^(٦) ، وصَحَّحَ في الفتاوى الظهيرية^(٧) .

(١) الصَّكُّ: جمعه صكوك وصكَّاكٌ ، وهو الكتاب الذي تُكَبُّ فيه المعاملات والأقارير بالمال وغيره .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٢٤٦) ، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية ، نزيه حماد ، (ص ٢٨٠) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٦٤/٣) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٨١) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٤١٧/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٨٠/٥) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٩٠/٣) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٤٤٠/ل) .

(٣) انظر: الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٤١٧/٢) .

(٤) انظر: الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٤١٧/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٨٠/٥) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (١٥٤/ل) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٦٤/٣) .

(٦) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٢٧٧/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٨٠/٥) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٤١٧/٢) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٩٠/٣) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (١٥٤/ل) .

(٧) انظر: (٤٤٠/ل) .

الفصل الخامس

الهبة ، والوديعة ، واللُّقطة ، والرهن ، والوصية

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول: الهبة ، والوديعة ، واللُّقطة ، وفيه ست مسائل .
- المبحث الثاني: الرهن ، والوصية ، وفيه خمس مسائل .

المبحث الأول : الهبة ، والوديعة ، واللقطة

وفيه ست مسائل :

المسألة الأولى: رجلٌ وهبَ درهماً صحيحاً من رجلين ، هل يجوز ذلك ؟

المسألة الثانية: رجلٌ أقرَّ أنه وهب لفلانٍ هذا العبدَ ، هل يكون إقراراً بالهبة والقبض جميعاً ؟

المسألة الثالثة: لو طالب المودعُ بردَّ الوديعة ، فقال المودعُ قد أعطيتُكها ، ثم قال بعد أيام:

لم أُعْطِكْها ولكنَّها ضاعت ، هل يضمن ؟

المسألة الرابعة: المودع إذا وضع الوديعة في مكانٍ حصينٍ ، فنسيَ موضعها ، هل يضمن ؟

المسألة الخامسة: هل يملكُ المستعيرُ الإيداع ؟

المسألة السادسة: رجلٌ وجدَ جُوزةً ، ثم أخرى ، ثم أخرى حتى بلغت عَشْراً ، فأخذها

وصارت لها قيمة ، هل تُعدُّ لُقطةً ؟

[١٩٠] المسألة الأولى: رجلٌ وهَبَ ^(١) دِرْهَمًا صحيحاً من رجلين ، هل يجوز ذلك ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يجوز ذلك ، وهو قول أبي الحسن عليّ السُّعْدِيّ ، والخُلَوَانِيّ ^(٢) .

القول الثاني: لا يجوز ذلك ، وبه قال بعضُ المشايخ ^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الدَّرْهَمَ الصَّحِيحَ لَا يُكْسَرُ عَادَةً ، فَكَانَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ ^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ تَنْصِيفَ الدَّرْهَمِ لَا يَضُرُّ ، فَكَانَ مُشَاعاً يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ ^(٥) .

التَّصْحِيحُ ، وَلَفْظُهُ:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ مَنْ وَهَبَ دِرْهَمًا صحيحاً من رجلين ، فإنه يجوز ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(٦) .

(١) الهبة: تمليكٌ في الحياة بغير عوض .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٤٦٣) ، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية ، نزيه حماد ، (ص ٤٦٤) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٨٤/٣) ، مجمع الضمانات ، البغدادي ، (ص ٥٩٠) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي (١٢١/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤٠/٦) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٢٠٤/ل) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٨٤/٣) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٢١/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤٠/٦) ، مجمع الضمانات ، البغدادي ، (ص ٥٩٠) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٢٠٤/ل) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٨٤/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤٠/٦) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٢١/٣) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٢٠٤/ل) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٨٤/٣) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٢١/٣) ، البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤٠/٦) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (٢٠٤/ل) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٨٤/٣) .

وصَحَّحَ هذا القولَ طاهرُ بن عبد الرّشيد البخاري^(١)، وبرهانُ الدّين بن مازة^(٢)، وصَحَّحَ في الفتاوى الولوالجية^(٣)، والفتاوى البزازية^(٤)، والفتاوى الكبرى^(٥)، والفتاوى الظهيرية^(٦).

[١٩١] المسألة الثانية: رجلٌ أقرَّ أنّه وهبَ لفلانٍ هذا العبدَ ، هل يكون إقراراً بالهبة والقبض جميعاً ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّهُ يكونُ إقراراً بالهبة والقبض جميعاً^(٧).

القول الثاني: لا يكون إقراراً بالقبض^(٨).

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ الإقرارَ بالهبة المطلقة إقرارٌ بهبةٍ صحيحةٍ تامّةٍ ، وذلك لا يكون إلا بالقبض ، ولأنّ قبض الموهوب له بمنزلة الركن ، والإقرار بالعقد يكون إقراراً بالركن^(٩).

وجه القول الثاني:

إنّه لو قال: وهبت لي ألف درهم ، ثمّ قال بعدما سكّنت: لم أقبضها كان القولُ قوله ، لأنّ الهبة تكون هبةً دون القبض^(١٠).

(١) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٩١/٤).

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤٠/٦).

(٣) انظر: (١٢١/٣).

(٤) انظر: (١٢١/٣).

(٥) انظر: (٢٠٤/٦).

(٦) انظر: (٤٤/٦).

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٨٣/٣) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٣١/٣).

(٨) انظر: المصدر السابق.

(٩) انظر: المصدر السابق.

(١٠) انظر: المصدر السابق.

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّ الإِقْرَارَ بِالْهَبَةِ لَا يَكُونُ إِقْرَارًا بِالْقَبْضِ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيح) ^(١) .

وما صَحَّحَهُ هُوَ مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى ^(٢) .

[١٩٢] المسألة الثالثة: لو طالب المودع بردّ الوديعة ^(٣) ، فقال المودع قد أعطيتكها ، ثم قال بعد أيام: لم أعطكها ولكنها ضاعت ، هل يضمن ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَيَكُونُ ضَامِنًا ^(٤) .

القول الثاني: إِنَّهُ لَا يَضْمَنُ ، وَبِهِ قَالَ عَيْسَى بْنُ أَبَانَ ^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّهُ مُتَنَاقِضٌ فِي كَلَامِهِ ، لِأَنَّ إِخْبَارَهُ بِالرَّدِّ يَمْنَعُهُ مِنْ دَعْوَى الْهَلَاكِ فِي يَدِهِ ، وَإِخْبَارَهُ بِالْهَلَاكِ فِي يَدِهِ يَمْنَعُهُ مِنْ دَعْوَى الرَّدِّ ، فَسَقَطَ اعْتِبَارُ كَلَامِهِ لِلتَّنَاقُضِ ، فَيَبْقَى سَاكِنًا مُتَمَنِّعًا مِنْ رَدِّ الْوَدِيعَةِ بَعْدَمَا طُولَبَ بِهَا ، فَيَكُونُ ضَامِنًا ^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/١٨٢) .

(٢) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣/١٣١) .

(٣) الوديعة هي: المال المتروك عند الغير قصدًا للحفظ بغير أجر .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٤٧٢) ، التعريفات الفقهيّة ، المحدّدي ، (ص ٥٤٢) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/٢٦٥) ، المبسوط ، السرخسي ، (١١/١١٧) .

(٥) انظر: المصدر السابق .

(٦) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١١/١١٧ ، ١١٨) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المودَعَ تكَلَّمَ بكلامين لو تكَلَّمَ بكلِّ واحدٍ منهما على الانفراد لم يكن ضامناً ، فبمجموعهما كيف يصير ضامناً ، ولأنَّ الضمانَ يَسْتَدْعِي سبباً لا محالةً ولم يُوجد ، لأنَّ قبْضَهُ بإذن المالك ، ولم يوجد منه جحودٌ ليكون ضامناً ، ولأنَّ قوله رددتها أو هلكت معتبرٌ في نفي الضمان عنه لا في ثبوت الردِّ به ، وإذا كان المقصودُ نفي الضمان عنه ولا تناقض بين كلاميه فيما هو المقصود ، لا يكون ضامناً شيئاً^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه لو طالب المودَعُ بردَّ الوديعة ، فقال المودَعُ قد أعطيتُكها ، ثم قال بعد أيام: لم أعطكها ولكنَّها ضاعت ، فإنَّه يضمن ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) .

وما صحَّحه هو ظاهر الرواية^(٣) .

[١٩٣] المسألة الرابعة: المودَع إذا وضع الوديعة في مكانٍ حصينٍ ، فنسي موضعها ، هل يضمن ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: إنَّه يضمن ، وهو قول بعض المشايخ^(٤) .

القول الثاني: إنَّه لا يضمن ، وبه قال بعضُ المشايخ أيضاً^(٥) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١١٧/١١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/٢٦٥) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١١٧/١١) .

(٤) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣/٥) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (ل/١٦٨) .

(٥) انظر: المصدر السابق .

القول الثالث: إنه إذا قال: وضعتها في داري فسيث لا يضمن ، وإن قال: لا أدري أوضعتها في داري ، أو في مكانٍ آخر ، فإنه يضمن ، وهو قول أبي الليث السمرقندي ، وزوي عن أبي يوسف^(١) .

وجه القول الأول:

إنه جهل الأمانة فيضمن كما لو مات مجتهلاً ، وهو كرجلٍ عنده غنمٌ لقومٍ اختلطت ولا يعرفها ، فإنه يكون ضامناً^(٢) .

وجه القول الثاني:

إن ذلك كقوله: ذهبْتُ ولا أدري كيف ذهبْتُ ، فإن القولَ قوله فلا يضمن^(٣) .

وجه القول الثالث:

إن له أن يضعها في داره ، ويضمن إذا قال: لا أدري أوضعتها في داري ، أو في موضعٍ آخر ، لأنه لا يُدرى أنه وضع في موضعٍ له ولاية الوضع فيه أم لا^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أن المودع إذا وضع الوديعة في مكانٍ حصينٍ ، فنسي موضعها ، إن قال: وضعتها في داري فسيث لا يضمن ، وإن قال: لا أدري أوضعتها في داري ، أو في مكانٍ آخر ، فإنه يضمن ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٥) . وما صحَّحه هو القول المختار^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٦٩/٣) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص٣١١) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص٨٣) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٠٠/٣) ، مجمع الضمانات ، البغدادي ، (ص١٢٩) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ، (١٤٥/ل) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (ل/١٦٨) .

(٢) انظر: مجمع الضمانات ، البغدادي ، (ص١٢٩) ، حاشية ابن عابدين ، (٤٦٨/١٢) .

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٤٦٨/١٢) .

(٤) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٥/٣) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (ل/١٦٨) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٦٩/٣) .

(٦) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٥/٣) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (ل/١٦٨) .

[١٩٤] المسألة الخامسة: هل يَمْلِكُ المستعيرُ الإيداعَ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه يَمْلِكُ الإيداع كما يَمْلِكُ الإعارة^(١)، وهو قول مشايخ العراق ، وبه أخذ أبو الليث السمرقندي ، وأبو بكر محمد بن الفضل^(٢) .

القول الثاني: إنه لا يَمْلِكُ الإيداع ، وهو قول الكرخي ، وبه قال بعض المشايخ^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الإيداعَ دون الإعارة ، فإذا مَلَكَ الإعارةَ فيما لا يتفاوت الناس فيه مَلَكَ الإيداع ، لأنَّه دونها^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الإعارةَ تصرفٌ فيما هو مملوكٌ له وهو المنفعة ، وتسليم العين من ضرورات ذلك ، أمَّا الإيداع تصرفٌ في مَلَكَ الغير وهو العين ، وصاحب العين لم يرضَ بالدفع إلى غيره ، ولما ذُكِرَ في الجامع الصغير من أنَّ المستعيرَ إذا بعث العاريةَ إلى صاحبها على يد أجنبي ،

(١) الإعارة: هي إباحة الانتفاع بالشيء وثماً بلا عوضٍ ثمَّ رده .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلمه جي ، (ص ٥٥) ، تحرير ألقاظ التنبيه ، النووي ، (٢٠٩/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٣٨/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٢١/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ،

(٤٠/٦) ، حاشية ابن عابدين ، (٤٩٥/١٢) نقلاً عن شرح الجمع ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٢١/٥) ،

كشف الحقائق ، الأفغاني ، (١٤٥/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٥٨٧/٢) ، مجمع الضمانات ، البغدادي ،

(ص ١٠٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٨٣/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٠/٦) ، حاشية ابن عابدين ،

(٤٩٥/١٢) نقلاً عن شرح الجمع ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٢١/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٥٨٧/٢) ،

بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٢١/٥) ، كشف الحقائق ، الأفغاني ، (١٤٥/٢) ، مجمع الضمانات ، البغدادي ،

(ص ١٠٢) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٣٨/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٠/٦) ، بدائع الصنائع ،

الكاساني ، (٣٢١/٥) ، كشف الحقائق ، الأفغاني ، (١٤٥/٢) .

فهلكت في يد الرّسول ضمن المستعير ، وليس ذلك إلا إيداعاً منه ، ولو ملك الإيداع لما ضمن^(١) .

التّصحیح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ المستعير لا يملك الإيداع ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٢) ، وصحّح هذا القول الباقلاني^(٣) .

وما صحّحه مخالف لما عليه الفتوى ، وهو القول الأوّل كما قاله ظهير الدّين المرغيناني^(٤) ، وأمّا الاستدلال بمسألة الجامع الصّغير فهي محمولة على ما إذا كانت العارية مؤقتة فمضت مدتها ، ثمّ بعثها مع الأجنبي ، لأنّه يماسكها بعد مضي المدة يصير مُعتدياً ، فإذا هلكت في يده ضمن ، فكذلك إذا تركها في يد الأجنبي^(٥) .

[١٩٥] المسألة السادسة: رجلٌ وجدَ جُوزةً ، ثمّ أخرى ، ثمّ أخرى حتّى بلغت عَشراً ، فأخذها وصارت لها قيمة ، هل تُعدُّ لُقطةً^(٦) ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: إنّ وجدها في موضع واحدٍ فهي لُقطةٌ ، وإن وجدها في مواضع متفرقة حلّ له ذلك ، وهو قول أبي بكر البلخي^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٥٣٨/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٠/٦) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٢١/٥) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٥٣٨/٣) .

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٤٩٥/١٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٠/٦) .

« الباقلاني » هو: هكذا في بعض المصادر ، ولم أجد له ترجمة ، ولعله تصحيف فقد ذكر الشّلي في حاشيته على تبين الحقائق (٤٠/٦) أنّ المذكور في التّحاية هو « البقالي » : زين المشايخ ، محمّد بن أبي القاسم .

(٤) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٥٨٧/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٠/٦) .

(٥) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٢٢١/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٥٨٧/٢) .

(٦) اللُقطة : هي المال يُوجد مُلقى في الطريق ونحوه ، ولا يُعرف له صاحب .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص٣٦٢) ، التعريفات الفقهيّة ، المجدّدي ، (ص٤٥٥) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٨٠/٣ ، ٢٩١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٦٥/٥) ، الفتاوى البرّانية ، الكردي ، (١١١/٣) .

القول الثاني: إنَّ وجد الجُوزات في موضع واحد ، أو في مواضع متفرقة ، فهي كاللُّقطة لا تحلُّ له إن كان غيباً ، وهو قول أبي الليث السمرقندي^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ لها قيمةً إذا وجدها في موضع واحد ، وإن وجدها في مواضع ، فإنه كمن جمع نواة من أماكن متفرقة ، فإنها تطيب له^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ النواة تُرمى ، فتصير مباحةً بالرُّمي ، والجوز لا يُرمى إلا إذا وجدها تحت أشجار الجوز ، وتركها صاحبها ، فإنه يلتقطها ، وتكون بمنزلة النواة وكالسنابل إذا بقيت في الأرض^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أن مَنْ وَجَدَ جَوْزَةً ، ثُمَّ أُخْرَى ، ثُمَّ أُخْرَى حَتَّى بَلَغَتْ عَشْرًا ، فَأَخَذَهَا وَصَارَتْ لَهَا قِيَمَةٌ ، وَقَدْ وَجَدَهَا فِي مَوَاضِعَ مَتَفَرِّقَةٍ ، فَإِنَّمَا بِمَنْزِلَةِ اللَّقْطَةِ بِخِلَافِ النَّوَاةِ إِذَا وَجَدَهَا مَتَفَرِّقَةً وَكَانَتْ لَهَا قِيَمَةٌ ، فَيَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا ، مُسْتَعْمِلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٨٠/٣ ، ٢٩١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٣٤/٥) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١١١/٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٨٠/٣ ، ٢٩١) .

(٣) انظر: المصدر السابق ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٣٤/٥) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٨٠/٣) .

وما صححه اختاره الصّدْرُ الشَّهيد^(١) ، وظاهرُ بن عبد الرّشيد البخاري^(٢) ، وهو المختار في الفتاوى الكبرى^(٣) ، وقال زين الدّين بن نجيم: " وهو الأحوط "^(٤) ، وكذلك في الفتاوى البزازية ، وفيها أيضاً أنّ المذكور في الفتاوى أنّ المختار أنّها من النوع الأوّل ، أي يحلّ له أن يأخذها ويتنفع بها^(٥) .

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٣٤/٥) ، الفتاوى الهندية ، عده من علماء الهند ، (٢٩٩/٢) .
« الصّدْرُ الشَّهيد » هو: برهان الأئمة ، أبو محمّد ، عمر بن عبد العزيز بن مازة ، المعروف أيضاً بالحسام الشَّهيد ، من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء ، تفقّه على أبيه ، أخذ عنه صاحب الهداية ، من مؤلفاته: الفتاوى الصغرى ، والفتاوى الكبرى ، وشرح أدب القاضي للخصّاف ، استشهد بسمرفند سنة (٥٣٦هـ) .
انظر: تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص٢١٧) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٦٤٩/٢) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص١٩٣) .

(٢) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٣٤/٤) ، (٤٣٥) .

(٣) انظر: (ل/١٦٣) .

(٤) البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٦٥/٥) .

(٥) الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١١١/٣) .

المبحث الثاني : الرهن ، والوصية

وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى: رجل رهن شيئاً ، ووضعه على يدي عدل ، وسلط العدل على البيع ، ثم

غاب الرهن ، هل يجبر العدل على البيع ؟

المسألة الثانية: إذا لم يكن البيع شرطاً في عقد الرهن ، ثم سلط العدل على البيع ، فهل

للمرهن أن يفسخ هذه الوكالة بعزل العدل ؟

المسألة الثالثة: لو قال الرهن: رهنتك هذين العبدین كل واحدٍ منهما بخمسمائة ،

وسلمهما إليه ، ثم نقد للمرهن خمسمائة ، وقال: أدَّيتُ عن هذا العبد،

وأراد أن يأخذ ذلك العبد ، هل له ذلك ؟

المسألة الرابعة: لو قال الموصي: ثلث مالي لفلان ، ولمن أفقر من ولد عبد الله ، فمات

الموصي ، وولد عبد الله فقراء من الأصل ، فلمن يكون الثلث ؟

المسألة الخامسة: إقراض الأب مال ابنه الصغير .

[١٩٦] المسألة الأولى: رجلٌ رهن^(١) شيئاً ، ووضعه على يدي عدلٍ ، وسلط العدل على البيع ، ثم غاب الزاهن ، هل يُجبر العدل على البيع ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ العدلَ يُجبر على البيع إذا كان البيعُ مشروطاً في عقد الرهن^(٢) .

القول الثاني: إنَّ العدلَ يُجبر على كلِّ حال ، وهو قول أبي يوسف^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ تسليطَ العدل إذا كان مشروطاً في عقد الرهن ، فإنَّ حقَّ المرتهن متعلّقٌ به ، فيُجبر على البيع ، ليستوفي المرتهن حقه ، ولأنَّ تسليطه في ضمن عقدٍ لازم وهو الرهن ، فإنَّ موجب الاستحقاق للمرتهن لازمٌ في حقِّ الرهن ، والعدل نائبٌ في البيع ، فيثبت حكم اللزوم في حقه^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ محمد بن الحسن ذكر في الجامع الصغير ، وكذلك في الأصل الإجماع مطلقاً من غير تفصيل بين أن تكون الوكالة مشروطةً في عقد الرهن ، أو لم تكن مشروطةً فيه ، فدلَّ على الإجماع مطلقاً^(٥) .

(١) الرهن: هو حبس شيءٍ ماليٍّ بحقٍّ يُمكن استيفاءه منه .

انظر: معجم المصطلحات المالية ، نزيه حمّاد ، (ص ٢٣٤) ، التعريفات الفقهية ، المجدي ، (ص ٣١١) .

(٢) فتاوى قاضي خان ، (٦٠٧/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧٩/٢١) ، الفتاوى البرازية ، الكردي ، (٣٠/٣) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦٠٧/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧٩/٢١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٢٧٢/٤) ، العناية شرح الهداية ، الباقر ، (٢٦٤/٦) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٧٩/٢١) .

(٥) انظر: العناية شرح الهداية ، الباقر ، (٢٦٤/٦) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٧٧/٧) ، البناية شرح الهداية ، العمري ، (١٠/١٣) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٩٥/٨) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ مَنْ رَهَنَ شَيْئاً ، وَوَضَعَهُ بِيَدَيَّ عَدْلٍ ، وَسَلَّطَ الْعَدْلَ عَلَى الْبَيْعِ ، ثُمَّ غَابَ الرَّاهِنُ ، فَإِنَّ الْعَدْلَ يُجْبِرُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، مُسْتَعْمِلاً فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ) ^(١) .
وما صحَّحه موافقاً لمطلق الجواب في الجامع الصغير ^(٢) ، والأصل ^(٣) ، وصحَّح هذا القول برهانُ الدِّينِ بْنِ مَازَةَ ^(٤) ، والمحبوبي ^(٥) .

[١٩٧] المسألة الثانية: إذا لم يكن البيع شرطاً في عقد الرهن، ثم سلَّطَ العَدْلُ على البيع ، فهل للرَّاهِن أن يفسخ هذه الوكالة بعزل العَدْل ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ التَّوَكِيلَ صَحِيحٌ ، وَلِلرَّاهِنِ أَنْ يَفْسَخَ الْوَكَالَתَ بِأَنْ يَعْزَلَ الْعَدْلَ ، وَهُوَ قَوْلُ الْكَرْخِيِّ ^(٦) .

القول الثاني: إنَّ الْوَكَالَתَ لَا تُبْطَلُ كَالْبَيْعِ الْمَشْرُوطِ فِي الْعَقْدِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الْمَشَايِخِ ^(٧) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦٠٧/٣) .

(٢) انظر: (ص ٥٦٨ ، ٥٦٩) .

(٣) انظر: (١٣٩/٣) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، ابن مازة ، (ص ٥٦٩) .

(٥) انظر: شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٢٥٩/٢) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦٠٦/٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١٧١/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٧١/٥) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦٠٦/٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١٧١/٢) ، المسود ، السرخسي ، (٧٩/٢١) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٧٢/٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ الوكالة إذا وُجدت بعد عقد الرهن كانت منقطعة عنه ، فالتسليط المتأخّر عن العقد توكيلٌ مبتدأٌ ، فينزعزل الوكيل بعزل الموكل ، وموته وسائر ما يخرج به الوكيل عن الوكالة^(١).

وجه القول الثاني:

إنّ الوكالة التحقت بالعقد ، فالتسليط الطارئ على العقد والمقارن إياه سواءً ، لأنّه يلتحق بالعقد فيصير كالموجود عند العقد^(٢).

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أنّ البيع إذا لم يكن شرطاً في عقد الرهن ، ثمّ سلط العذل على البيع ، فليس للرّاهن أن يعزل العذل ، ولا تبطل الوكالة كالبيع المشروط في العقد ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٣).

وما صحّحه هو ظاهر الرواية^(٤)، وصحّح هذا القول الكاساني ، وقال: " لأنّ التسليط لم يُوجد عند العقد حقيقةً ، وجعل المعلوم حقيقةً موجوداً تقديراً لا يجوز إلاّ بدليل ، ولم يُوجد "^(٥).

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١٨/٥) ، الفتاوى الولوالجيّة ، الولوالجي ، (٧١/٥) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١٧١/٢) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١٩/٥) ، الفتاوى الولوالجيّة ، الولوالجي ، (٧٢/٥) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦٠٦/٦) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١٨/٥) .

(٥) انظر: المصدر السابق ، (٢١٩/٥) .

[١٩٨] المسألة الثالثة: لو قال الرَّاهِنُ: رهنْتُكَ هذين العبدَين كلَّ واحدٍ منهما بخمسمائة، وسلَّمهما إليه ، ثمَّ نَقَدَ للمرتهن خمسمائة ، وقال: أدَّيْتُ عن هذا العبد، وأراد أن يأخذَ ذلك العبدَ ، هل له ذلك ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: له أن يأخذَ العبدَ المشارَ إليه ، وهي رواية الزَّيَادَات^(١).
القول الثاني: ليس له أن يأخذَه ما لم يؤدَّ جميع الدَّين ، وهي رواية الأَصْل^(٢).

الأدلة:

وجه القول الأول:

هو الفرق بين البيع والرهن ، فالبيع لا يتفرَّق بتفريق التسمية عند اتِّحاد العاقِدين ، والرهن يتفرَّق ، فإنَّ في البيع لو قبل المشتري العقدَ في أحدهما دون الآخر لا يصحَّ ، وفي الرهن عند تفريق التسمية لو قَبِلَ المرتحنُ العقدَ في أحدهما جاز، وقد اختلفا لأنَّ في البيع ضمُّ الرديء إلى الجيِّد للترويع متعارفٌ ، فلو تفرَّق العقدُ بتفريق التسمية ، وكان للمشتري أن يقبلَ البيعَ في أحدهما يقبل الجيِّد ، فيتضرَّر به البائع ، أمَّا في الرهن ضمُّ الرديء إلى الجيِّد للترويع غير متعارفٌ ، فلو تفرَّق العقدُ بتفريق التسمية لا يتضرَّر به الرَّاهِنُ^(٣).

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١١٣٣/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢١/٥) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٩/٢١ ، ١١٠) ، حاشية ابن عابدين ، (١١١/١٠) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٩٢/٥) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٦٩/٥) .

(٢) انظر: الأصل ، الشيباني ، (١٦٥/٣) ، شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١١٣٣/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢١/٥) ، حاشية ابن عابدين ، (١١١/١٠) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠٩/٢١) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٦٨/٥) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٩٢/٥) .

لم تُذكر هذه المسألة في الأصل بهذه الصورة بل بصورة أخرى هي قوله : " وإذا رهن الرجل عند الرجل مائة شاة بألف درهم كلَّ شاةٍ بعشرةً فذلك جائزٌ ، فإن قضاها عشرة دراهم لم يكن له أن يقبضَ شيئاً " .
انظر: (١٦٥/٣) .

(٣) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١١٣٤/٣) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٦٩/٥) .

ولأنَّ الرَّاهِنَ لما سَمِيَ لكلِّ واحدٍ منهما دَيْنًا متفرِّقًا أوجب ذلك تفریق الصَّفَقَةِ ، فصار كأنَّه رهن كلِّ واحدٍ منهما على حِدَةٍ ^(١) .

وجه القول الثاني :

إنَّ الصَّفَقَةَ واحدةٌ حَقِيقِيَّةٌ لاتِّحاد الموجب والقابل ، لأنَّها أُضيفت إلى الكلِّ إضافةً واحدةً إلاَّ أنَّه تفرَّقت التَّسمية ، وتفرَّق التَّسمية لا يُوجب تفریق الصَّفَقَةِ كما لو قال في البيع : بَعْتُ مِنْكَ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ كُلَّ واحدٍ منهما بِخَمْسِمِائَةٍ ، فَقَبِلَ الشَّرَاءَ كَانَتِ الصَّفَقَةُ واحدةً ، ولو نَقَدَ الْمُشْتَرِي خَمْسِمِائَةٍ ، وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدَ الْعَبْدَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ، فَكَذَا هُنَا ^(٢) .

التَّصْحِيحُ ، وَلَفْظُهُ :

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ الرَّاهِنَ لو قال : رَهْنْتُكَ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ كُلَّ واحدٍ منهما بِخَمْسِمِائَةٍ ، وَسَلَّمَهُمَا إِلَيْهِ ، ثُمَّ نَقَدَ لِلْمُرْتَهِنِ خَمْسِمِائَةٍ ، وَقَالَ : أَدَّيْتُ عَنْ هَذَا الْعَبْدِ ، وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَبْدَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِ لَفْظِ (الْأَصَحُّ) ^(٣) .

وما صحَّحه هو رواية الزِّيَادَاتِ ، وَقِيلَ : هو قول مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، وما ذُكِرَ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ قِيلَ : هو قول أَبِي يَوْسُفَ ^(٤) ، وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ هَذَا ، وَجَعَلَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ السَّرْحَسِيُّ ^(٥) .

(١) انظر : شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١١٣٤/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢١/٥) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٦٩/٥) .

(٢) انظر : شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١١٣٣/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٢١/٥) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٦٩/٥) .

(٣) انظر : شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١١٣٣/٣) .

(٤) انظر : المبسوط ، السرخسي ، (١١٠/٢١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٩٢/٥) .

(٥) انظر : المبسوط ، السرخسي ، (١١٠/٢١) .

[١٩٩] المسألة الرابعة: لو قال الموصي^(١): ثلث مالي لفلان ، ولمن أفقر من ولد عبد الله ، فمات الموصي ، وولد عبد الله فقراء من الأصل ، فلِمَن يكون الثلث ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ الثلث كله يكون للأول^(٢) .

القول الثاني: إنَّ الثلث يُقسم بين الأول ، وبين ولد عبد الله الفقراء على عدد رؤوسهم ، وهو قول أبي القاسم الصغار^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ هذا اللفظ لا يتناول مَنْ كان فقيراً في الأصل ، وفائدة اعتبار هذا الشرط أنَّ الفقر بعد الغنى أشدُّ من الفقر الأصلي ، فكان هو أولى بالبر^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المقصود من هذه الوصية التقرب إلى الله تعالى بسدِّ خلة المحتاج ، والفقر الأصلي والعارض في ذلك سواء^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أنَّ الموصي لو قال: ثلث مالي لفلان ، ولمن أفقر من ولد عبد الله ، فمات الموصي ، وولد عبد الله فقراء من الأصل ، فإنَّ كلَّ الثلث يكون للأول ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٦) .

(١) الوصية: تملك مضافاً إلى ما بعد الموت بطريق التبرع ، والممْلَك هو الموصي ، ولمن له التملك هو الموصى له .

انظر: معجم المصطلحات المالية ، نزيه حماد ، (ص ٤٧١) ، التعريفات الفقهيّة ، المحددي ، (ص ٥٤٤) .

(٢) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١٦٥٣/٥) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: المصدر السابق .

(٦) انظر: المصدر السابق .

[٢٠٠] المسألة الخامسة: إقراض الأب مال ابنه الصغير .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يملك الأب إقراض مال ابنه الصغير ، كالوصي^(١) لا يملك إقراض مال اليتيم ، وهو اختيار فخر الإسلام البرزدوي ، والصدر الشهيد ، والعتابي^(٢) .

القول الثاني: يجوز للأب أن يُقرض مال ابنه الصغير ، وبه قال بعض المشايخ^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الأب عاجزٌ عن الاستخراج ، ولا يؤمن أن يتوى^(٤) المالٌ بحهود المستقرض ، فلا يقدر على استخراج^(٥) .

وجه القول الثاني:

إنَّ ولاية الأب تعمُّ المال والنفس ، كولاية القاضي ، وشفقته أيضاً تمنع من ترك النظر له^(٦) .

(١) الوصي: مَنْ يُقام لأجل الحفظ والتصرف في مال الرجل ، وأدفعه بعد الموت .

انظر: التعريفات الفقهية ، المجلدي ، (ص ٥٤٣) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٤٧٥) .

(٢) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٦/٩) ، العناية شرح الهداية ، الباري ، (١٩٤/٤) ، الدر المختار ، الحصري ، (١٢٥/٨) .

(٣) انظر: العناية شرح الهداية ، الباري ، (١٩٤/٤) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٧/٩) .

(٤) يتوى : توى بالألف المقصورة من توى ، وهو هالك المال وضياعه .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، ((ص ١٣٠) ، معجم المصطلحات المالية ، نزيه حماد ، (ص ١٥٢) .

(٥) انظر: العناية شرح الهداية ، الباري ، (١٩٤/٤) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٧/٩) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٩٣/٧) .

(٦) انظر: العناية شرح الهداية ، الباري ، (١٩٤/٤) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٩٣/٧) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٧/٩) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ الأب بمنزلة الوصي لا يملك إقراض ماله ابنه الصغير ، وليس بمنزلة القاضي ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .

وما صحَّحه هو أظهر الروايتين^(٢) ، وصحَّح هذا القول المرغيناني^(٣) ، والمحبوبي^(٤) ، وصحَّحه زين الدين بن نجيم ، فقال: " وسوى المصنَّف بين الأب والوصي مع أنَّ في الأب روايتين ، ولكنَّ أظهرهما أنَّه كالوصي وهو الصحيح "^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٢١/٣) .

(٢) انظر: مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (٢٤٠/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (١٩٠/٣) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٣/٧) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١١٦/٥) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٠٧/٢) .

(٤) انظر: شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٦٩/٢) .

(٥) البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٣/٧) .

الفصل السادس

الشُّفْعَة ، والوَقْف ، والعِتْق ، والكتابة

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول: الشُّفْعَة ، وفيه خمس مسائل .
- المبحث الثاني: الوقف ، وفيه أربع مسائل .
- المبحث الثالث: العِتْق ، والكتابة ، وفيه مسائل .

المبحث الأول: الشُّفْعة ، وفيه خَمْس مسائل:

المسألة الأولى: لَفْظُ طَلَبِ الشُّفْعة .

المسألة الثانية: مِقْدَارُ مُدَّةِ طَلَبِ المِوَاثبة في الشُّفْعة .

المسألة الثالثة: ثُبُوتُ الشُّفْعة في المنقول .

المسألة الرابعة: وَقْتُ طَلَبِ الشَّفِيعِ للشُّفْعة في الهبة بشرط العِوَض .

المسألة الخامسة: إِذَا تَوَخَّه القِضَاءُ بالشُّفْعة ، فقال الشَّفِيعُ: إِن لَمْ أَجِئْ بِالثَّمَنِ إِلَى ثَلَاثَةِ

أَيَّامٍ ، فَأَنَا بَرِيءٌ مِنَ الشُّفْعة ، فلم يَجِئْ بِالثَّمَنِ إِلَى ذَلِكَ الوقت .

[٢٠١] المسألة الأولى: لَفْظُ طَلَبِ الشُّفْعَةِ ^(١) .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِنَّ لَفْظَ طَلِبِهَا أَنْ يَقُولَ: طَلَبْتُ الشُّفْعَةَ ، وَأَنَا طَالِبُهَا ، وَأَطْلِبُهَا ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدَ بْنِ مِقَاتِلِ الرَّازِيِّ ^(٢) .

القول الثاني: إِنَّهُ يَطْلُبُ بِلَفْظِ الْمَاضِي ، أَوِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ^(٣) .

القول الثالث: إِنَّ لَفْظَ طَلِبِهَا أَنْ يَقُولَ: أَطْلُبُ الشُّفْعَةَ وَآخِذُهَا ، وَلَا يَقُولَ: طَلَبْتُ الشُّفْعَةَ وَآخِذْتُهَا ، فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ ^(٤) .

القول الرابع: طَلِبُهَا أَنْ لَا يَقُولَ: أَطْلُبُ الشُّفْعَةَ ، وَآخِذُهَا ^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ الْعِبْرَةَ لِلْمَعْنَى ، وَفِي الْعَرَفِ يُرَادُ بِهَذِهِ الْأَلْفَازِ الطَّلَبُ لِلْحَالِ لَا الْخَيْرِ عَنْ أَمْرِ مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ ^(٦) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الطَّلَبِ ، وَمَعْنَى الطَّلَبِ بِتَأْدَى بِكُلِّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ سِوَاءُ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَبِ أَوْ بغيره ^(٧) .

(١) الشُّفْعَةُ: هِيَ تَمْلُكُ عَقَارٍ عَلَى مَشْتَرِيهِ جُزْأً يُمَثِّلُ ثُلُثَهُ .

انظر: الوقاية ، المحبوبي ، (١٩٩/٢) ، النقاية ، المحبوبي ، (٥٢٥/٢) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (٣٦١/٩) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٣٧/٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٠/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١١٩/٤) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٢٨٦/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٥٥/٤) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٣٧/٣) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٣٧/٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٠/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٣٧/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٥٥/٤) .

(٦) انظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام ، ملا حسرو ، (٢٠٩/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣١١/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٣٠٣/١١) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١١٩/٤) .

وجه القول الثالث:

إن قوله : طلبت الشُّفعة ، وأخذتها كَذِبٌ^(١) .

وجه القول الرابع:

إنَّ هذا اللَّفْظَ عِدَّةٌ مَحْضٌ^(٢) .

التَّصْحِيحُ ، وَلَفْظُهُ:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ الشُّفْعَةَ إِذَا طُلِبَتْ بِأَيِّ لَفْظٍ بِالْمَاضِي أَوْ الْمُسْتَقْبَلِ ، صَحَّ الطَّلَبُ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظُ (الصَّحِيحِ)^(٣) .

وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ الْفَقِيهَ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَأَبُو اللَّيْثِ ، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ^(٤) ، وَصَحَّحَهُ الْكَاسَانِيُّ^(٥) ، وَبَرَهَانُ الدِّينِ بْنِ مَازَةَ^(٦) ، وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ : " وَلَفْظَةُ الطَّلَبِ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي الْكُتُبِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بِأَيِّ لَفْظٍ طُلِبَ فَهُوَ صَحِيحٌ مِنْهُ كَسَائِرِ الْحَقُوقِ " ^(٧) .

[٢٠٢] المسألة الثانية: مقدار مُدَّة طَلَبِ الْمَوَاطِنَةِ فِي الشُّفْعَةِ .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُشْتَرَطُ طَلْبُهُ قَوْرَ عِلْمِهِ بِالشَّرَاءِ ، فَلَوْ سَكَتَ هُنَيْهَةً بَطَلَ حَقُّ الشُّفْعَةِ ، وَهُوَ رَوَايَةُ الْأَصْلِ ، وَبِهِ قَالَ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ^(٨) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٣٧/٣) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٤٧٩/٥) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٣٧/٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٠/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٤٧٩/٥) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٣٧/٣) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٣٧/٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٠/٢ ، ٦٢١) .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١١٩/٤) .

(٦) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٦٨/٧) .

(٧) المبسوط ، السَّرْحَسِيُّ ، (١١٧/١٤) .

(٨) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦١٩/٢) ، تبيين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٥٧/٦) ، بدائع الصنائع ،

الكاساني ، (١١٦/٤) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٢٧٦/١) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٦٨/٧) ، الهداية ،

المرغيناني ، (٣١١/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (١٠٨/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٤٦/٨) .

القول الثاني: إنَّ طلب الموائبة يتوقَّت بمجلس علمه ، كخيار المخيرة^(١) ، وخيار القبول ، فإن طلب في مجلس علمه تأكَّد حقُّه ، وإن قام عن مجلسه بطل ، وهو رواية هشام عن محمد بن الحسن ، واختاره الكرخي ، وبعض مشايخ بخارى^(٢) .

القول الثالث: إنَّ مقدار مدَّة طلب الموائبة ثلاثة أيام ، وهو قول ابن أبي ليلى^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما روي عنه عليه السلام أنّه قال: " الشُّفْعَةُ لِمَنْ وَاثَبَهَا"^(٤) ^(٥) ، ولأنَّ الشُّفْعَةَ حقٌّ ضعيفٌ مُتَزَلِّزٌ لثبوته على خلاف القياس إذ الأخذ بالشُّفْعَةِ تملك مال معصوم بغير إذن مالكة لخوف ضرر يحتمل الوجود والعدم ، فلا يستقرُّ إلَّا بالطلب على الموائبة^(٦) .

وجه القول الثاني:

إنَّ حقَّ الشُّفْعَةِ ثبت نظراً للشفيع دفعاً للضرر عنه ، فيحتاج إلى التأمل إلى أنَّ هذه الدار هل تصلح بمثل هذا الثمن ، وأنَّه هل يتضرر بجوار هذا المشتري فيأخذ بالشُّفْعَةِ ،

(١) المخيرة: هي التي خيَّرها زوجها بين الطلاق والإمساك .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعة جي ، (ص ٣٨٦) ، التعريفات الفقهية ، المجددي ، (ص ٤٧٤) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢/٦١٩ ، ٦٢٠) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٢/١٠٨) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤/١١٦) ، شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٣/٣٥٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦/٣٥٧) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢/٣١١) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١/٢٧٦) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٧/٢٦٨) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢/٦٢٠) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤/١١٧) .

(٤) واثبها: أي طلبها على وجه السرعة والمبادرة .

انظر: العناية شرح الهداية ، البابري ، (٥/٤٧٨) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣/٢٥٨) .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، باب الشفيع قبل البيع ، وكم وقتها ، (٨/٨٣) ، رقم (١٤٤٠٦) ، قال عنه الزيلعي: " غريب " ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه من قول شريح .

انظر: نصب الرأية ، الزيلعي ، (٤/١٧٦) ، الدراية في تخریج أحاديث الهداية ، العسقلاني ، (٢/٢٠٣) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢/٦٢٠) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٢/١٠٨) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤/١١٧) .

أو لا يتضرر فيترك ، وهذا لا يصح بدون العلم بالبيع ، والحاجة إلى التأمل شرط المجلس في جانب المخيرة وخيار القبول فكذا هنا^(١) .

وجه القول الثالث:

إن الشفيع يحتاج إلى النظر والتأمل حتى يعلم أنه ينتفع بجوار هذا الجار ، أو يتضرر به ، ومثل هذا لا يُوقف عليه إلا بالتأمل فيه مدة ، فيجعل له مدة ثلاثة أيام بمنزلة خيار الشرط^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن طلب المواثبة في الشفعة يكون على قور العلم بالشراء ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٣) .

وما صححه هو ظاهر الرواية^(٤) ، وفي الدر المختار نقلاً عن جواهر الفتاوى: " وعليه الفتوى "^(٥) ، قال ابن عابدين تعليقاً على ذلك: " وقوله : وعليه الفتوى من كلام الجواهر ، وهذا ترجيح صريح مع كونه ظاهر الرواية ، فيقدم على ترجيح المتون بمشيهم على خلافه ، لأنه ضمني "^(٦) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١١٧/٤) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١٠٨/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٤٦/٨) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١١٧/١٤) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٠/٢) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٢٠/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (٣٧٤/٩) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ، (١٩٤/ل) ، حاشية الثمرينبلاي على درر الحكام شرح غرر الأحكام ، (٢٠٩/٢) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٣٧٣) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٢٥٨/٣) .

(٥) انظر: (٣٧٤/٩) .

(٦) حاشية ابن عابدين ، (٣٧٤ / ٩) .

ودكر الكرخي أن القول الثاني هو أصح الروايتين^(١) ، وصححه المرغيناني^(٢) ،
والحصكفي^(٣) ، وهو ظاهر عبارة المتون^(٤) ، ومعلوم أنه إذا تعارض ما في المتون ، وما في غيرها
من الشروح والفتاوى ، فالعبرة لما في المتون^(٥) .

[٢٠٣] المسألة الثالثة: ثبوت الشفعة في المنقول .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن الشفعة لا تثبت إلا في العقار^(٦) .

القول الثاني: إن الشفعة تجب في المنقول للشريك ، وهو قول ابن أبي ليلى^(٧) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن القياس يأبى ثبوت حق الشفعة ، وقد عرفنا ذلك نصاً ، والنص ورد في العقار^(٨) ،
ولأن الشفعة وردت فيما هو متصل على الدوام ، والمنقول ليس كذلك ، لأنه لا يدوم دوام
العقار فلا يلحق به^(٩) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١١٧/٤) .

(٢) انظر: مختارات التوازل ، المرغيناني ، (١٩٤/ل) .

(٣) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٣٧٣/٩) .

(٤) انظر: مختصر القدوري ، (ص ٢٣٥) ، النقاية ، المحبوبي ، (٥٢٥) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (١٠٨/٢) ،

الوقاية ، المحبوبي ، (٢٠٠/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (٣٧٤/٩) .

« المتون » هي: بداية المبتدي ، ومختصر القدوري ، والمختار للفتوى ، والنقاية ، والوقاية ، وكنز الدقائق ، وملتقى
الأبحر ، وهي الموضوعات لنقل المذهب .

انظر: الكواشف الجلية عن مصطلحات الحنفية ، الملاك ، (ص ٥١ ، ٥٢) ، شرح منظومة رسم المفتي ، ابن عابدين ،
(٣٦/١ ، ٣٧) .

(٥) انظر: حاشية ابن عابدين ، (١٧١/١) ، الكواشف الجلية عن مصطلحات الحنفية ، الملاك ، (ص ٥٢) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦١٨/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٥٠/٧) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦١٨/٢) .

(٨) انظر: المصدر السابق .

(٩) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (١٠٢/٢) .

وجه القول الثاني:

ما روي أن النبي ﷺ سئل عن أرض بيعت ليس لأحد فيها شركة ولا قسم إلا الجوار ، فقال ﷺ: " الجار أحق بشفعته ما كان " ^(١) ، ووجه الاستدلال: أن قوله ﷺ: " ما كان " له معنيان: أحدهما: إن المراد من كان ، فإن (ما) تُذكر بمعنى (من) ، فهو دليل على أن الشفعة للذكر والأنثى ، والحرّ والمملوك ، والصغير والكبير ، والمسلم والذمي .
والثاني: إن المراد بقوله ﷺ " ما كان " أي ما كان يحتمل القسمة ، أو لا يحتملها ، فيكون دليلاً على وجوب الشفعة في المنقولات ^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أن الشفعة لا تثبت إلا في العقار ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح) ^(٣) ، وما صحّحه هو المذهب ^(٤) .

[٢٠٤] المسألة الرابعة: وَقْتُ طَلَبِ الشَّفْعِ فِي الْهَبَةِ بِشَرَطِ الْعَوَضِ .

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: إنّه يطلب الشفعة عند القبض ، وهو قول الأئمة الثلاثة ^(٥) .

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه ، كتاب الشفعة ، باب الشفعة في الجوار ، (٤٣٨/٢) ، رقم (٢٤٩٦) ، ولفظه: " الجار أحق بسقه " ، والنسائي في سننه ، كتاب البيوع ، باب ذكر الشفعة وأحكامها ، (٣٦٧/٧) ، رقم (٤٧١٦) ، قال ابن الجوزي: " وأما حديث عمرو بن الشريد فقال ابن المنذر: هو حديث منكّر لا أصل له " ، وقال الذهبي: " بل إسناده صالح " .

انظر: التحقيق في أحاديث الخلاف ، ابن الجوزي ، (٢١٦/٢) ، تنقيح التحقيق ، الذهبي ، (١٧٢/٢) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٩٣/١٤) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦١٨/٢) .

(٤) انظر: المختار للفتاوى ، الموصلي ، (١٠٢/٢) ، مختصر القدوري ، (٢٣٧) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦١٨/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١١٠/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٠٧/٤) ، الجوهر النيرة ، الزبيدي ، (٢٨١/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٢٠١/٥) .

« الأئمة الثلاثة » هي: المراد بهم أشهر أئمة المذهب: أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن .

انظر: الكواشف الجليلة عن مصطلحات الحنفية ، المالك ، (ص ٣٤) .

القول الثاني: إنه يطلبها عند العقد ، وهو قول زُفر^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن عقد الهبة بشرط العوض عقد تبرع ابتداءً ومعاوضةً انتهاءً ، فالعقد عقد هبة ، وجوازه جواز بيع ، ولا يثبت الملك قبل القبض ولكل واحدٍ منهما أن يرجع في سلعته ما لم يقبضاً^(٢) .

وجه القول الثاني:

إن عقد الهبة بشرط العوض عقد معاوضةً ابتداءً و انتهاءً ، فالعقد عقد بيع ، وجوازه جواز بيع ابتداءً وانتهاءً ، فثبت فيه أحكام البيع ، ويفيد الملك من غير شريطة القبض ، ولا يملك الرجوع^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن للشفيع في الهبة بشرط العوض أن يطلب الشفعة عند العقد ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٤) .

[٢٠٥] المسألة الخامسة: إذا توجه القضاء بالشفعة ، فقال الشفيع: إن لم أجيء بالثمن إلى ثلاثة أيام ، فأنا بريء من الشفعة ، فلم يجيء بالثمن إلى ذلك الوقت .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: تبطل شفيعته ، وهو رواية ابن رستم عن محمد بن الحسن ، وبه أخذ أبو الليث السمرقندي^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١١٠/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٠٧/٤) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٣٥٨/١١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٢٠١/٥) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٠٧/٤) .

(٣) انظر: المصدر السابق ، (١٠٧/٤ ، ١٩٠/٥) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١١٠/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٤٨/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٨/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٧٩/٧) ، الفتاوى الفلهرية ، البخاري ، (١٥١/ل) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٥٦/٤) .

القول الثاني: إِنَّ شَفْعَتَهُ لَا تَبْطُلُ ، وهو قول بعض المشايخ^(١).

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ تَسْلِيمَ الشُّفْعَةِ إِسْقَاطُ مُحْضٍ ، والإسقاطات مما يحتمل التعليق بالشرط ، كالطلاق والعتاق ونحوهما ، فيصح تعليقه بالشرط^(٢).

وجه القول الثاني:

إِنَّ الشُّفْعَةَ إِذَا ثَبَتَتْ بِطَلْبِ الْمَوَاقِبَةِ وَالْإِشْهَادِ ، وَتَأَكَّدَتْ لَا تَبْطُلُ مَا لَمْ يُسَلِّمْ بِلِسَانِهِ^(٣).

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّهُ إِذَا تَوَجَّهَ الْقَضَاءُ بِالشُّفْعَةِ ، فَقَالَ الشَّفِيعُ : إِنْ لَمْ أَجِءْ بِالثَّمَنِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَأَنَا بَرِيءٌ مِنَ الشُّفْعَةِ ، فَلَمْ يَجِءْ بِالثَّمَنِ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ ، فَإِنَّ شَفْعَتَهُ لَا تَبْطُلُ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٤).

وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ^(٥) ، وَصَحَّحَ فِي الْفَتَاوَى الظَّهيريَّةِ^(٦).

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٤٨/٣) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٥١/ل) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٥٦/٤).

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٤٨/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٨/٤).

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٤٨/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٥٦/٤) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٥١/ل).

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٤٨/٣).

(٥) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٥٦/٤).

(٦) انظر: الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (١٥١/ل).

المبحث الثاني : الوقف

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى: لو قال: داري هذه موقوفة صدقةً ، أو صدقةً موقوفةً ، ولم يزد على ذلك ، هل يجوز الوقف ؟

المسألة الثانية: بم يكون التسليم إذا كان الموقوف مسجداً ؟

المسألة الثالثة: إذا بنى مسجداً ، وصلى فيه وحده ، هل يصير مسجداً ؟

المسألة الرابعة: متولى المسجد إذا اشترى بغلة المسجد داراً ، أو حائطاً ، أو مستغلاً لأجل المسجد ، ثم باع ذلك ، هل يجوز بيعه ؟

[٢٠٦] المسألة الأولى: لو قال: داري هذه موقوفة صدقة ، أو صدقة موقوفة ، ولم يزد على ذلك ، هل يجوز الوقف^(١) ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه جائز ، ويكون وقفاً على الفقراء ، وهو قول محمد بن الحسن ، وأبي يوسف ، وهلال الرأبي^(٢) .

القول الثاني: إن الوقف لا يجوز ما لم يُقَلْ: وآخرها للمساكين أبداً ، وبه قال يوسف بن خالد السعدي^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن محل الصدقة في الأصل الفقراء ، فلا يحتاج إلى ذكرهم ، ولا انقطاع للفقراء أيضاً ، فلا يحتاج إلى ذكر الأبد^(٤) .

(١) الوقف: عند أبي حنيفة هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة ، وعند الصاحبين حبس العين على ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى على وجه تعود منفعته إلى العباد .

انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٥١٣/٢) ، التعريفات الفقهية ، المجلدي ، (ص ٥٤٦) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٩٩/٣) .

« هلال الرأبي » هو: هلال بن يحيى بن مسلم الرأبي البصري ، قيل له: الرأي لسعة علمه وكثرة ذهنه ، أخذ الفقه عن أبي يوسف وزفر ، وأخذ عنه بكار بن قتيبة ، له مصنف في الشروط ، وأحكام الوقف ، مات سنة (٢٤٥هـ) . انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٩٤) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ٣١٢) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٥٧٢/٣) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٩٩/٣) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٣٢/٣) .

« يوسف بن خالد السعدي »: نسبة إلى السعدي والهيئة ، قيل له ذلك ، لحسن سمته ، كان صاحب رأي ، وكان قد تم الصُحبة لأبي حنيفة ، كثير الأخذ عنه ، وهو عند المحدثين مجروح لا يحل الاحتجاج به ، مات في رجب سنة (١٨٩هـ) .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٦٢٦/٣ ، ٦٢٧) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٣٠٠) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٩٩/٣) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ ذِكْرَ التَّأْيِيدِ شَرْطٌ لَصَحَّةِ الرَّقْفِ^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ مَنْ قَالَ: دَارِي هَذِهِ مَوْقُوفَةٌ صَدَقْتُ ، أَوْ صَدَقْتُ مَوْقُوفَةً ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ ، جَازَ وَيَكُونُ وَفْقاً عَلَى الْفُقَرَاءِ ، مُسْتَعْمَلاً فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٢) .

[٢٠٧] المسألة الثانية: بِمَ يَكُونُ التَّسْلِيمُ إِذَا كَانَ الْمَوْقُوفُ مَسْجِداً ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَدَاءُ الصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ بِإِذْنِهِ أَثْنَانِ فَصَاعِداً ، وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَرَوَايَةٌ عَنْهُ أَيْضاً^(٣) .

القول الثاني: إِنَّهُ إِذَا صَلَّى فِيهِ وَاحِداً بِإِذْنِهِ صَارَ مَسْجِداً ، وَهُوَ رَوَايَةُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضاً^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ تِمَامَ التَّبَرُّعِ بِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ فِيهَا بِالْجَمَاعَةِ ، لِأَنَّ جَمِيعَ وَجْهِ الْأَرْضِ مَوْضِعٌ لِلصَّلَاةِ ، وَإِنَّمَا تُبْنَى الْمَسَاجِدُ لِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ فِيهَا بِالْجَمَاعَةِ ، فَلَا تَصِيرُ مَسْجِداً قَبْلَ حَصُولِ هَذَا الْمَقْصُودِ^(٥) .

(١) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٦٤/٤) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (١٩٩/٣) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٢/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٣٤/١٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢١٧/٦) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٥٤٨/٦) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٣٠/٣) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٢/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٣٤/١٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٧٠/٤) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٥٤٨/٦) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢١٧/٦) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٣٤/١٢) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٠٢/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢١٧/٦) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المسجِدَ موضعُ السَّجودِ ، وقد حصل ذلك بالصَّلَاةِ فيه منفرداً كان ، أو بجماعة ، فالمسجِدُ حقُّ الله تعالى ، أو حقُّ عامَّةِ المسلمين ، والواحدُ في استيفاءِ حقِّ الله تعالى وحقِّ العامةِ يقوم مقامُ الكلِّ^(١) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان رواية الحسن بن زياد أنَّ التسليمَ في المسجد يُشترط فيه أداءُ الصَّلَاةِ بالجماعة بإذن الواقف ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) .
وصحَّح الزيلعيُّ هذه الرِّواية^(٣) .

[٢٠٨] المسألة الثالثة: إذا بنى مسجداً ، وصلى فيه وخذه ، هل يصير مسجداً ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: يصير مسجداً بصلاته فيه وخذه^(٤) .
القول الثاني: إنَّ صلاته وخذه لا تكفي لأنَّ يصير مسجداً^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأوَّل:

إنَّ محمَّد بن الحسن ذكر في الكتاب أنَّ علي قول أبي حنيفة لا يصير مسجداً حتَّى يُصَلَّى فيه، فقوله: " يُصَلَّى فيه " فعلٌ لم يُسمَّ فاعله ، فيدخل فيه الباني وغيره^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٢/٣) ، المبسوط ، الشرنخسي ، (٣٤/١٢) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٢/٣) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٧٠/٤) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٢/٣) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٢/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢١٧/٦) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٢/٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الصَّلَاةَ إِنَّمَا تُشْتَرَطُ لِأَجْلِ قَبْضِ الْعَامَّةِ ، وَقَبْضُهُ مِنْ نَفْسِهِ لَا يَكْفِي ، فَكَذَلِكَ صَلَاتُهُ^(١) .

التَّصْحِيحُ ، وَلَفْظُهُ:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ مَنْ بَنَى مَسْجِدًا ، وَصَلَّى فِيهِ وَخَذَهُ ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَكْفِي لِأَنْ يَصِيرَ مَسْجِدًا ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (التَّصْحِيحِ)^(٢) .
وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ^(٣) .

[٢٠٩] الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَتَوَلَّى^(٤) الْمَسْجِدَ إِذَا اشْتَرَى بَغْلَةَ الْمَسْجِدِ دَارًا ، أَوْ حَائُوتًا ، أَوْ مُسْتَغْلًا لِأَجْلِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ بَاعَ ذَلِكَ ، هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يجوز هذا البيع ، وهو قول بعض المشايخ^(٥) .
القول الثاني: يجوز بيعه ، وبه قال بعض المشايخ أيضًا^(٦) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الْمُشْتَرِيَّ حِينَئِذٍ صَارَ مِنْ أَوْقَافِ الْمَسْجِدِ^(٧) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٢/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢١٧/٦) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٢/٣) .

(٣) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٢١٧/٦) .

(٤) المتوَلَّى: مَنْ تَوَلَّى أَمْرَ الْأَوْقَافِ ، وَقَامَ بِتَدْوِيرِهَا .

انظر: التعريفات الفقهيّة ، الجددى ، (ص ٤٦٤) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٧/٣ ، ٢١٩) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٧/٣ ، ٢١٩) ، الفتاوى البزازيّة ، الكردي ، (١٤١/٣) ، تنوير الأبصار ،

العمري ، (٦٣٨/٦) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٧/٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المشتري بمال المسجد لا يكون من أوقاف المسجد ، لانعدام شرائط الوقف فيه^(١).

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنَّ متولِّي المسجد إذا اشترى بغلة المسجد داراً ، أو حائوتاً لأهل المسجد، ثمَّ باع ذلك ، جاز البيع ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٢) .
وصحح هذا القول التمرتاشي^(٣) ، وفي الفتاوى البزازية: " وذكر أبو الليث في الاستحسان يصير وقفاً ، وهذا تصريح بأنه المختار "^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٧/٣ ، ٢١٩) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٩٥/٣) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٤١/٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٠٧/٣ ، ٢١٩) .

(٣) انظر: تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (٦٣٨/٦) .

(٤) انظر: (١٤١/٣) .

المبحث الثالث : العتق ، والكتابة

وفيه ست مسائل :

المسألة الأولى: صحيح قال لعبده: أنت حرٌّ قبل موتي بشهرٍ ، ثم مات بعد شهرٍ .

المسألة الثانية: لو قال لعبده على وجه النداء: يا ابني ، هل يُعتق ؟

المسألة الثالثة: المكاتبُ إذا كان بين رجلين ، فأعتقه أحدهما ، يُعتق كله ، ويضمن نصفَ

قيمتِه إذا كان المعتقُ موسراً في قول أبي يوسف ، ولكن هل يضمن المعتقُ

نصفَ قيمته قنّاً ، أو نصفَ قيمته مكتباً ؟

المسألة الرابعة: المكاتبُ بين اثنين إذا دبره أحدهما ، صار كله مُدبراً في قول أبي يوسف

ومحمد بن الحسن ، ويضمن الذي دبره لشريكه نصفَ قيمته موسراً كان أو

معسراً ، ولكن هل يضمن نصفَ قيمته قنّاً ، أو نصفَ قيمته مكتباً ؟

المسألة الخامسة: مكاتبٌ بين رجلين ، ولدت ولداً ، فادّعاه أحدهما ، صحّت دعواه ، وثبت

النسبُ منه ، وصارت كلها أمّ ولدٍ عند الصّاحِبَيْنِ ، ويضمن نصفَ قيمتها

لشريكه ، ولها الخيارُ إن شاءت مضت على الكتابة ، وإن شاءت عجزت

نفسها ، فتعتق بالموت ، فإن اختارت الكتابة هل تكون مكاتبَةً بنصف

البدل ، أو بكلّ البدل ؟

المسألة السادسة: المكاتبُ إذا أدى إلى مولاه شيئاً من الصّدقات بعدما عجز ، هل يطيب

للمولى ذلك ؟

[٢١٠] المسألة الأولى: صحيحٌ قال لعبده: أنت حرٌّ قبل موتي بشهرٍ ، ثم مات بعد شهرٍ .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّه يُعتق من ثلث المال ، وهو قول أبي بكر الإسكافي^(١) .

القول الثاني: إنّه يُعتق من جميع المال ، وبه قال أبو حنيفة ، وهو قول أبي القاسم^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّه إنما صار مُعتقاً بعد الموت^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنّ على قول أبي حنيفة يستند العتقُ إلى أول شهرٍ قبل الموت ، وهو قد كان صحيحاً في ذلك الوقت ، فيُعتق من جميع المال^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ التصحيح إذا قال لعبده: أنت حرٌّ قبل موتي بشهرٍ ، ثم مات بعد شهرٍ ، فإنّ عبده يُعتق من جميع المال ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٠/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٢/٢) ، درر الحُكام شرح غرر

الأحكام ، مآخذ خسرو ، (١٨/٢ ، ١٩) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢٣/٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٠/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢٣/٣) ، درر الحُكام شرح غرر الأحكام ،

مآخذ خسرو ، (١٩/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٢/٢) ، الدر المختار ، الحصكفي ،

(٤٦٦/٥) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢٣/٣) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٠/١) .

في هذه المسألة اعتبر أبو حنيفة صحّة المالك ، ومرضه في أول الشهر ، وهو ما ذُكر عنه في التوارد .

انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٢٣/٣) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٠/١) .

وصحح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(١) .

وتصحيح هذا القول مبني على كون العبد غير مدبر^(٢) كما ذكره ابن عابدين فقال :
" وأما ما صححه في الخاتمة من عتقه من الكل ، فهو على أنه غير مدبر أصلاً ، لما علمت
من أن المدبر المطلق والمقيّد إنما يُعتق من الثلث ، وقيدته بأنه مات بعد شهر ، لما في المجتبى من
أنه لو مات المولى قبل مضي الشهر لا يُعتق بالإجماع "^(٣) .

[٢١١] المسألة الثانية: لو قال لعبده على وجه النداء: يا ابني ، هل يُعتق ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يُعتق بهذا اللفظ ، وهو قول محمد بن الحسن^(٤) .

القول الثاني: إنه يُعتق ، وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن الغرض بذكر اسم النداء هو استحضار المنادى لا تحقيق معنى الاسم فيه إلا إذا كان
الاسم موضوعاً له ، ويُحتمل أنه أراد بهذا اللفظ النداء على طريق الإكرام والشفقة دون تحقيق
العتق ، فلا يُحمل على العتق من غير تية^(٦) .

(١) انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٢/٢) نقلاً عن الغيائية .

(٢) المدبر: هو الرقيق الذي عُلق عتقه على موت سيده .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٣٨٧) .

(٣) حاشية ابن عابدين ، (٤٦٦/٥) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٨/١) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٣١٢/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ،

(٤٧٦/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٥/٧) ، الاختيار لتعليل المختار للفتوى ، الموصلي ، (٣١٢/٣) ، الفتاوى

السراجية ، الأوشي ، (ص ٥٠) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٥٢/٤) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ،

(٢٢٤/١) ، مختصر القدوري ، (ص ٤٢١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٢٩٨/١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٨/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٣١٢/٣) ، الهداية ، المرغيناني ،

(٢٩٨/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٦٥/٧) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٥٢/٤) ، حاشية ابن عابدين ،

(٤٠١/٥) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٢٨٣/١) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (١٠٦/١) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٧٦/٣) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٩٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ،

(٢٩٨/١) .

وجه القول الثاني:

إنّه تعدّر جعلُ النداء بهذا اللفظ إعلالاً ، لأنّ المذكور ليس باسم له وضعاً ، فجعلناه لإثبات معنى النداء في المنادى وهو الحرية ، صوّناً لكلامه عن الإلغاء^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ مَنْ قال لعبده على وجه النداء: يا ابني ، فإنّه لا يُعتق بهذا اللفظ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٢) .

وما صحّحه هو ظاهر الرواية^(٣) ، وصحّح هذا القول السرخسي^(٤) ، وطاهر ابن عبد الرّشيد البخاري^(٥) ، وصحّح في منية المفتي^(٦) .

وأما رواية الحسن عن أبي حنيفة بأنّه يُعتق ، فهي رواية شاذّة ، قال السرخسي: " ولا يُعتق بهذا اللفظ إلّا في رواية شاذّة عن أبي حنيفة رحمه الله أنّه جعله كقوله: يا حُرٌّ ، ولكن لا يُعتمد على هذه الرواية "^(٧) .

(١) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٣١٢/٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٨/١) .

(٣) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٣١٢/٣) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٦٦٤/٢) ، الترجيح والتصحيح على القدوري ، قطلوبغا ، (ص٢٢٢) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٦٥/٧) .

(٥) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٥٢/٤) .

(٦) انظر: (٢٣/ل) .

(٧) المبسوط ، السرخسي ، (٦٥/٧) .

[٢١٢] المسألة الثالثة: المكاتب^(١) إذا كان بين رجلين ، فاعتقه أحدهما ، يُعتق كله ، ويضمن نصف قيمته إذا كان المعتق موسراً في قول أبي يوسف ، ولكن هل يضمن المعتق نصف قيمته قنأ^(٢) ، أو نصف قيمته مكتباً ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يضمن المعتق نصف قيمته قنأ^(٣).

القول الثاني: يضمن نصف قيمته مكتباً^(٤).

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ الكتابة بطلت لحصول العتق لا بجهة الكتابة ، فكان المعتق ضامناً ، ولو كان العتق واقعاً بجهة الكتابة لا يضمن المعتق ، لأن شريكه راضٍ بتلك الجهة ، ووقوع العتق لا بجهة الكتابة يوجب بطلان الكتابة ، ودليل بطلانها أنّ كلّ الولاء يكون للمعتق ، ولو لم تبطل الكتابة لا يتحوّل كلّ الولاء إليه ، فإنّ الوارث إذا أعتق المكاتب لا يستحقّ الولاء ، لأنّ عتقه واقعٌ بجهة الكتابة ، فيكون للميت ، فاستحقاق الولاء هنا دليلٌ على أنّ المعتق تملك نصيب الشريك ، فيضمن نصف قيمته قنأ^(٥).

(١) المكاتب : هو العبد الذي تمّ عقدٌ بينه وبين سيّده على أن يدفع له مبلغاً من المال نجوماً ليصير حرّاً .

انظر: التعريفات ، الجرجاني ، (ص ٣١٥) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٤٢٤) .

(٢) القنأ : هو الرقيق الذي لم يحصل فيه شيءٌ من أسباب العتق ومقدّماته ، بخلاف المكاتب والمدبّر والمستولدة ومن علّق عتقه بصيغة .

انظر: تحرير ألفاظ التنبيه ، النووي ، (١/ ٢٠٤) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٣٣٨) .

(٣) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٦/ ١٩٦٣) .

(٤) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٦/ ١٩٦٣) .

(٥) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٦/ ١٩٦٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ سببَ الضَّمانِ الإعتاقُ ، وقد صادف المكاتب، وإتلاف المكاتب لا يوجب قيمة القِرِّ^(١) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ المَعْتَقَ في هذه الصَّورة على قول أبي يوسف يضمن نصفَ قيمته مكاتباً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) .

[٢١٣] المسألة الرابعة: المكاتبُ بين اثنين إذا دَبَّرَ أحدهما ، صار كُلُّهُ مُدَبَّرًا في قول أبي يوسف ومحمَّد بن الحسن ، ويضمن الذي دَبَّرَ لشريكه نصفَ قيمته موسراً كان أو معسراً ، ولكن هل يضمن نصفَ قيمته قِتًا، أو نصفَ قيمته مُكْتَبًا ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: يضمن الذي دَبَّرَ نصفَ قيمته قِتًا^(٣) .
القول الثاني: إنَّه يضمن نصفَ قيمته مكاتباً^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأوَّل:

إنَّ الذي دَبَّرَ تَمَلَّكَ نصيبَ شريكه ، والتَمَلَّك لا يتحقَّق مع بقاء الكتابة ، فتنسخ الكتابة ، وإذا انسخحت يضمن نصفَ قيمته قِتًا^(٥) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (٦/ ١٩٦٣ ، ١٩٦٤) .

(٢) انظر: المصدر السابق ، (٦/ ١٩٦٣) .

(٣) انظر: المصدر السابق ، (٦/ ١٩٦٥) .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: المصدر السابق .

وجه القول الثاني:

إِنَّ تَمْلُكَ المَدْبَّرِ نَصِيبَ شَرِيكَه تَمْلُكَ حَكْمِيٍّ ، والمكاتبُ يَحْتَمِلُ ذلك ، والرجل إذا ارتدَّ ولحق بدار الحَرْبِ ، وترك أموالاً وعبدًا ، وقُضِيَ بلحاظه ، وقُسِمَ ماله بين ورثته ، فكاتب الوارث العبد ، ثُمَّ عاد الرَّجُلُ إلى الإسلام ، فَإِنَّ عَبْدَه يعود إليه مُكاتبًا ، وإذا ثَبَتَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ التَّمْلُكَ لا تَنْفَسَخُ الكتابة .

وأيضاً فَإِنَّ الكتابةَ لو ائْتَسَخَتْ ، فهذا فسخٌ ضروريٌّ ، لا يظهر في قيمته ، وإذا صار كُلُّهُ مَدْبَرًا مع بقاء الكتابة ، اجتمع لحرّيته سببان ، إن أدى عتق ، وإن عَجَزَ نفسه يُعْتَقُ بالموت^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قاضي خان أَنَّ المَدْبَرَ في هذه الصُّورَةِ يضمن لشريكه نصفَ قيمته مُكاتبًا ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٢) .

[٢١٤] المسألة الخامسة: مُكاتبَةٌ بين رجلين ، ولدت ولداً ، فادَّعاه أحدهما ، صَحَّتْ دعواه ، وثَبِتَ النَّسَبُ منه ، وصارت كُلُّها أُمٌّ وَلِدٍ عند الصَّاحِبَيْنِ ، ويضمن نصفَ قيمتها لشريكه ، ولها الخيار إن شاءت مضت على الكتابة ، وإن شاءت عَجَزَتْ نَفْسُهَا ، فتُعْتَقُ بالموت ، فإن اختارت الكتابة هل تكون مكاتبَةٌ بنصف البدل ، أو بكل البدل ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِنَّمَا تكون مكاتبَةٌ بجميع البدل ، وهو رواية هشامٍ عن محمد بن الحسن^(٣) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١٩٦٥/٦) .

(٢) انظر: المصدر السابق .

(٣) انظر: المصدر السابق ، (١٩٦٧/٦) .

القول الثاني: تكون مكاتبة بنصف البدل ، وهو رواية المنتقى^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه بالاستيلاء تملك نصيب الشريك حكماً ، وهذا لا يوجب انقساخ الكتابة ، وإذا لم تنسخ الكتابة لا يسقط شيء من البدل ، ولأن عندهما الكتابة كما لا تتجزأ ثبوتاً لا تتجزأ فسخاً ، ولو انفسخت في الكل لا تعود إلا بالتحديد^(٢) .

وجه القول الثاني:

إن من ادعاه قد تملك نصيب شريكه ، وهذا لا يكون إلا بعد انقساخ الكتابة ، وإذا انفسخت الكتابة في نصيب الشريك سقط نصف البدل ، ثم سرت الكتابة القائمة في النصف إلى النصف الآخر ضرورة ، لأنه لا يتجزأ ، فلا يزداد عليه البدل ، فتكون مكاتبة بنصف البدل ، فتتجزأ الكتابة في الابتداء ، ثم تتكامل في الانتهاء ، لأن تكميل الكتابة والعقود وجب احتياطاً لحق الله تعالى ، والاحتياط يكون بهذا^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان القول أن المكاتبة بين رجلين إذا اختارت الكتابة في هذه الصورة ، فإنها تكون مكاتبة بجميع البدل ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٤) .

(١) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١٩٦٧/٦) .

« المنتقى » هو: كتاب المنتقى في فروع الحنفية ، للحاكم الشهيد ، الإمام محمد بن محمد بن أحمد البلخي ، المتوفى سنة (٣٤٤هـ) ، وهو كتاب معتبر في فروع الفقه الحنفي ، انتقاه مؤلفه من ثلاثمائة مؤلف ، وفيه نوادر من المذهب ، وهو من الكتب المفقودة ، قال اللكنوي : " الكافي والمنتقى أصلان من أصول المذهب بعد كتب محمد " .

انظر: كشف الظنون ، حاجي خليفة ، (١٨٥١/٢) ، الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٤٣) .

(٢) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١٩٦٧/٦) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: المصدر السابق .

[٢١٥] المسألة السادسة: المَكَاتِبُ إذا أدى إلى مولاه شيئاً من الصدقات بعدما عجز ، هل يطيب للمولى ذلك ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يطيب للمولى ذلك ، وهو قول محمد بن الحسن ^(١) .

القول الثاني: لا يطيب له ذلك ، وهو قول أبي يوسف ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ المكاتب إذا عجز يملك المولى أكسابه مِلْكَاً مُبْتَدِئاً ، ولهذا لو أجزر المكاتب أمته ظفراً ، ثمَّ عجز تبطل الإجارة ، ولأنَّ المحرَّم ابتداءً الأخذ ، ولم يوجد من المولى الأخذ ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المكاتب إذا عجز لا يملك المولى أكسابه مِلْكَاً مُبْتَدِئاً بل كان له نوع مِلْكِ في أكسابه ، وبالعجز يتأكد ذلك الحقُّ ، ولم يتجدد له مِلْكَ ، ولهذا لو أجزر المكاتب أمته ظفراً ثمَّ عجز ، لا تنفسخ الإجارة ^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان (٥٩٦/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٧٢/٨) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢١٥/٦) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان (٥٩٦/٢) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ، (٣٢٠/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢١٦/٦) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٧٢/٨) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان (٥٩٦/٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٧٢/٨) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢١٦/٦) ، (٢١٥/٦) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان (٥٩٦/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٦٦/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢١٦/٦) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٧٢/٨) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ، (٣٢٠/٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنّ المكاتب إذا أدى إلى مولاه شيئاً من الصدقات بعدما عجز ، فإنه يطيب له ذلك عند الكلّ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .
 وصحح هذا القول الزيلعي^(٢) ، وزين الدين بن نجيم^(٣) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان (٥٩٦/٢) .

(٢) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢١٦/٦) .

(٣) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٧٢/٨) .

الباب الرابع

تصحيحات قاضي خان في العطر والإباحة

ويحتوي على فصلين :

الفصل الأول: الأيمان ، وفيه أربعة مباحث .

الفصل الثاني: الأشربة ، والصَّيْد ، والدُّكَاة ، وما يُكره ،

وما لا يُكره ، وفيه مبحثان .

الفصل الأول

الأيمان

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اليمين في الأكل ، وفيه مسألتان .

المبحث الثاني: اليمين في الخروج ، والدخول ، وفيه ثلاث مسائل .

المبحث الثالث: اليمين في الذهاب ، والسكنى ، وفيه مسألتان .

المبحث الرابع: اليمين في الكلام ، والبيع ، والضرب ، وفيه ثلاث مسائل .

المبحث الأول : اليمين في الأكل

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى: رجلٌ قال: إن أكلْتُ ، أو شرَبْتُ ، أو لبَسْتُ ، فامرأته طالقٌ ، وقال: عنَيْتُ طعاماً دون طعامٍ .

المسألة الثانية: لو حلف لا يأكل هذا الدَّقِيقَ ، فأكل عَيْنَ الدَّقِيقِ ، أو عَجِينَه ، هل يحنث ؟

[٢١٦] المسألة الأولى: رجلٌ قال: إن أكلتُ ، أو شربتُ ، أو لبستُ ، فامرأته طالقٌ ، وقال: عنيتُ طعاماً دون طعامٍ .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يُصدَّق في القضاء ولا في غيره^(١) .

القول الثاني: إنَّه يُصدَّق فيما بينه وبين الله تعالى ، وهو رواية عن أبي يوسف اختارها الخصَّاف^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه نوى تخصيص الطعام والثوب ، والطعام والثوب ليس بمذكور نصّاً بل هو مذكور اقتضاءً^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المتكلِّم بالعموم قد يريد التخصيص بقوله ، فإذا نوى صارت نيته دلالةً على التخصيص ، كالدلالة الشرعيّة على تخصيص العموم ، فمن ذكر لفظاً عاماً ، ونوى تخصيص ما في لفظه صدَّق فيما بينه وبين الله تعالى^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أنَّ مَنْ قال: إن أكلتُ ، أو شربتُ ، أو لبستُ ، فامرأته طالقٌ ، وقال: عنيتُ طعاماً دون طعامٍ ، فإنَّه لا يُصدَّق في القضاء ، ولا في غيره ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٥) .

(١) انظر: الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٣٥٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩/٢) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (٦٠٨/٥) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩/٢) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤٣١/٣) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٦٠٨/٥) ، حاشية ابن عابدين ، (٦٠٨/٥) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩/٢) ، شرح الجامع الصغير ، ابن مازة ، (ص ٣٥٣) .

(٤) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٣١/٣) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩/٢) .

وما صححه هو ظاهر الرواية^(١)، ورجحه ابن عابدين^(٢).

[٢١٧] المسألة الثانية: لو حلف لا يأكل هذا الدقيق ، فأكل عَيْنَ الدقيق ،
أو عَجِينَهُ ، هل يحنث ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّه يحنث بذلك ، وهو قول بعض المشايخ^(٣).

القول الثاني: لا يحنث ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً^(٤).

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّه أكل الدقيق حقيقةً ، والعُرْف وإنْ اعتُبر ، فالحقيقة لا تسقط به ، لأنّ عَيْنَ الدقيق
مأكولٌ^(٥).

وجه القول الثاني:

إنّ هذه حقيقةٌ مهجورةٌ ، ولما انصرفت اليمين إلى ما يُتخذ منه للعُرْف يسقط اعتبار
الحقيقة ، كَمَنْ قال للأجنبيّة: إنْ نكحْتُك فعبدي حرٌّ ، فزنى بها لم يحنث ، لأنّه لما انصرف

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٩/٢).

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٦٠٨/٥).

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٨٠/٨) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٨٠/٤) ، حاشية ابن عابدين ،
(٥٩٨/٥) ، العناية شرح الهداية ، الباهري ، (٦٤/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٤٠٦/٢) ، البناء شرح
الهداية ، العيني ، (١٧٦/٦).

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٤/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٨٠/٨) ، فتاوى قاضي خان ،
(٣٦/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٨٠/٤) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤١٧/٣) ، تنوير الأبصار ،
التمرتاشي ، (٥٩٨/٥).

(٥) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٤٠٦/٢) ، العناية شرح الهداية ، الباهري ، (٦٤/٣) ، المبسوط ، السرخسي ،
(١٨٠/٨).

إلى العقد لم يتناول حقيقة الوطء ، ولأنَّ أكل عينه بسقِّه غير معتادٍ ، فتصرف يمينه إلى ما يُتخذ منه ، وهو الخبز^(١) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه لو حلف لا يأكل هذا الدَّقِيق ، فأكل عينَ الدَّقِيق ، أو عَجِينَه ، فإنَّه لا يحنث ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٢) .
وما صحَّحه هو المذهب^(٣) ، وصحَّح هذا القول السَّرخسي^(٤) ، والمرغيناني^(٥) ،
والبابري^(٦) ، والحصنكفي^(٧) ، والقاري^(٨) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٨١/٨) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤١٧/٣) ، العناية شرح الهداية ، البايري ، (٦٤ ، ٦٥ / ٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٥٤/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (٣٦/٢) .

(٣) انظر: مختصر القدوري ، (ص ٥١٢) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤١٧/٣) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٨١/٣) ، الوقاية ، المحبوي ، (٢٦٣/١) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٣٢٦/١) ، النقاية ، المحبوي ، (٤٠٥/٢) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٨٠/٨ ، ١٨١) .

(٥) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٢٦/١) .

(٦) انظر: العناية شرح الهداية ، البايري ، (٦٤/٣) .

(٧) انظر: الدر المختار ، الحصنكفي ، (٥٩٨/٥) .

(٨) انظر: فتح باب العناية ، القاري ، (٤٠٦/٢) .

المبحث الثاني : اليمين في الخروج ، والدّخول

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: لو حلف لا يخرج ، فأخرج مُكْرَهًا ، هل تَنَحَّلُ اليمين ؟

المسألة الثانية: لو حلف لا يدخل هذه الدّار ، فجاء إلى بابها ، وهو يشتدُّ في المشي ، فتعثّرت رجله ، أو زلّق ، ووقع في الدّار .

المسألة الثالثة: لو حلف لا يخرج من المسجد ، فحمّله غيره بغير أمره ، فأخرجه وهو قادرٌ على الامتناع ، فلم يمتنع ورضي بقلبه .

[٢١٨] المسألة الأولى: لو حلف لا يخرج ، فأخرج مُكرهاً ، هل تَنَحَلُّ اليمين ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ اليمينَ لا تَنَحَلُّ ، فيُحْتَسَبُ بالخروج بعد ذلك ، وهو قول بعض المشايخ ^(١) .
القول الثاني: إنّها تَنَحَلُّ ، وبه قال أبو شجاع ^(٢) ، والحلواني ^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه إنّما لا يُحْتَسَبُ لا تَقْطَاعُ نِسْبَةُ الفعل إليه ، وإذا لم يُوجد منه المحلوف عليه كيف تَنَحَلُّ ، فبقيت على حالها في الذمة ^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّه أَرْفَقَ بالنَّاسِ ، لأنَّه لو دخل بعد الإخراج ثمَّ خرج لم يُحْتَسَبْ ^(٥) .

التَّصْحِيحُ ، ولفظه:

صَحَّحَ قاضي خان أنَّه لو حلف لا يخرج ، فأخرج مُكرهاً ، فإنَّ اليمينَ لا تَنَحَلُّ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٠/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٠٢/٥) ، العناية شرح الهداية ،

البابري ، (٥٤/٣) ، تنوير الأبصار ، التمرناشي ، (٥٦٨/٥) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٣٥/٤) .

(٢) « أبو شجاع » هو: الإمام محمد بن أحمد بن حمزة بن الحسين ، من نسل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، اشتهر بالسيد أبي شجاع ، كان في عصر ركن الإسلام عليّ بن الحسين الشُّعْدي ، وكان الإمام الحسن الماتريديّ معاصراً لهما ، وكان المعتبر في زمانهم في الفتاوى أن يجتمع خطبهم عليها .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ٢٠٢) ، الجواهر المضية ، القرشي ، (٢٨/٣) .

(٣) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (١٠٢/٥) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٧٠/٣) ، العناية شرح الهداية ، البايرقي ،

(٥٤/٣) ، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، (٤٤٩/٣) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٣٥/٤) .

(٤) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (١٠٢/٥) ، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، (٤٤٩/٣) .

(٥) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٣٥/٤) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٠٢/٥) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٠/٢) .

وما صححه هو المعتمد^(١) ، وصححه الزيلعي^(٢) ، والباقر^(٣) ، والكمال بن الهمام^(٤) ،
وزين الدين بن نجيم^(٥) .

[٢١٩] المسألة الثانية: لو حلف لا يدخل هذه الدار ، فجاء إلى بابها ، وهو يشتد في
المشي ، فتعثرت رجله ، أو زلق ، ووقع في الدار .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه يحنث بذلك ، وهو قول بعض المشايخ^(٦) .

القول الثاني: لا يحنث ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً^(٧) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن وقوعه وحصوله في الدار مضاف إلى فعله ، فيحنث^(٨) .

وجه القول الثاني:

إن وقوعه حصل في الدار مكرهاً لا باختياره ، فصار كما لو احتمله إنساناً وأدخله في
الدار مكرهاً ، فإنه لا يحنث^(٩) .

(١) انظر: الدر المختار ، الحصري ، (٥/٥٦٨) .

(٢) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣/٤٤٨) .

(٣) انظر: العناية شرح الهداية ، الباقر ، (٣/٥٤) .

(٤) انظر: فتح القدير ، السيوازي ، (٥/١٠٣) .

(٥) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٤/٣٣٥) .

(٦) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤/٣١٨) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤/٣٩٩) ، الفتاوى الكبرى ،
ابن مازة ، (ل/١١٩) .

(٧) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤/٣١٨) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (٤/٣٩٩) .

(٨) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤/٣١٨) .

(٩) انظر: المصدر السابق .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه لو حلف لا يدخل هذه الدار ، فجاء إلى بابها وهو يشتد في المشي ، فتعثرت رجله ، أو زلق ، ووقع في الدار ، فإنه لا يحنث ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .

وصحح هذا القول طاهر بن عبد الرشيد البخاري^(٢) ، وصحح في الفتاوى البزازية^(٣) ، والفتاوى الهندية^(٤) ، والفتاوى الظهيرية^(٥) .

[٢٢٠] المسألة الثالثة: لو حلف لا يخرج من المسجد ، فحمله غيره بغير أمره ، فأخرجه وهو قادر على الامتناع ، فلم يمتنع ورضي بقلبه .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنه يحنث بذلك ، وهو قول بعض المشايخ^(٦) .

القول الثاني: لا يحنث ، وهو مروي عن أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وبه قال أبو جعفر الهندي^(٧) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٤٨/٢) .

(٢) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (١٦٥/٢) .

(٣) انظر: (٢٠٧/١) .

(٤) انظر: (٧٦/٢) .

(٥) انظر: (٣١٢/ل) .

(٦) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (١٠٢/٥) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠٠/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٧١/٨) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٧٠/٣) ، حاشية ابن عابدين ، (٥٦٧/٥) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٥٤/٣) .

(٧) انظر: تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (٥٦٧/٥) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٣٢٣/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٠٢/٥) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠٠/٣) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٧٠/٣) ، حاشية الشلي على تبين الحقائق ، (٤٥٠/٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّه لما كان متمكناً من الامتناع فلم يمتنع ، صار كالآمر بالإخراج^(١) .

وجه القول الثاني:

إنّ الانتقال يكون بالأمر لا بمجرد الرضا ، ولم يوجد الأمر ولا الفعل منه ، فلا يُنسب الفعل إليه ، ولأنّ اليمين منقّدة على الفعل دون الرضا والإرادة ، وقد انعدم فعله حقيقةً وحكماً، لأنّ فعل الغير بغير أمره واستعماله إياه لا يصير مضافاً إليه حكماً إلاّ بأمره ، ولم يوجد^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أنّه لو حلف أن لا يخرج من المسجد ، فحملّه غيره بغير أمره ، فأخرجه وهو قادرٌ على الامتناع ، فلم يمتنع ورضي بقلبه ، فإنّه لا يحنث ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٣) .

وما صحّحه هو المذهب^(٤) ، وصحّح هذا القول أبو الليث السمرقندي^(٥) ، والمرغيناني^(٦) ، والكمال بن الهمام^(٧) ، والحصكفي^(٨) ، وسراج الدّين بن نجيم^(٩) .

(١) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٥٤/٣) ، حاشية ابن عابدين ، (٥٦٧/٥) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٧١/٨) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٠٢/٥) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٧٠/٣) .

(٢) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (١٠٢/٥) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٧٠/٣) ، حاشية ابن عابدين ، (٥٦٧/٥) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠٠/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٧١/٨) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٠/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٠/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (٤٨/٢) .

(٤) انظر: بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٣٢٣/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٧٠/٣) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٢٦١/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (٤٠٠/٢) .

(٥) انظر: فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٢٤٦ ، ٢٤٧) .

(٦) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٢٣/١) .

(٧) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (١٠٢/٥) .

(٨) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٥٦٧/٥) .

(٩) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٧٠/٣) .

المبحث الثالث : اليمين في الذهاب ، والسكنى

وفيه مسألتان :

- المسألة الأولى : لو حلف لا يذهب إلى مكة ، فهل الذهاب بمنزلة الإتيان فلا يحث حتى يدخلها ، أو هو بمنزلة الخروج فيحث بمجرّد الخروج إليها ؟
- المسألة الثانية : رجلٌ حلف أن لا يسكن هذه الدار ، فخرج بنفسه وأهله ، وتقلهم إلى السكّة ، أو إلى المسجد ، ولم يُسلم الدار إلى غيره .

[٢٢١] المسألة الأولى: لو حلف لا يذهب إلى مكة ، فهل الذهاب بمنزلة الإتيان فلا يحنث حتى يدخلها ، أو هو بمنزلة الخروج فيحنث بمجرد الخروج إليها ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّ الذهاب بمنزلة الإتيان ، وهو قول نُصير بن يحيى^(١).

القول الثاني: إنّهُ بمنزلة الخروج ، وبه قال محمد بن سلمه ، و اختاره فخر الإسلام البزدوي^(٢).

الأدلة:

وجه القول الأول:

قوله تعالى: ﴿ اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾^(٣) ، وقوله عزّ وجلّ: ﴿ اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾^(٤) فأراد بالذهاب الإتيان ، والمراد الوصول إليه وتبليغه الرسالة^(٥).

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٣/٢) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٩٩/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٥٠/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٢٣/١) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٥٥/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٤٠٢/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٥٩/٦) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٧٠/٣).

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٣/٢) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٩٩/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٢٣/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٧٠/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٤٠٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٥٠/٣) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٥٥/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٠٣/٥) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٥٩/٦).

(٣) سورة طه ، جزء من الآية رقم (٤٣) .

(٤) سورة النازعات ، جزء من الآية رقم (١٧) .

(٥) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (١٠٣/٥) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٥٥/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٤٠٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٥٠/٣).

وجه القول الثاني:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾^(١) ، أي ليزيله ، والإذْهَاب الإزالة ، فيكون الذَّهَابُ زوالاً فلا يُشترط فيه الوصول ، ولأنَّ الإنسان إذا قصد سمرقند^(٢) ، وخرج من بخارى صحَّ أن يُقال ذهب إلى سمرقند^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أنه لو حلف لا يذهب إلى مكة ، فإنَّ الذَّهَابَ بمنزلة الخروج ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٤) .

وما صحَّحه هو الأصح في المذهب^(٥) ، وصحَّح هذا القول المرغيناني^(٦) ، والموصلي^(٧) ، والمحبوبي^(٨) ، وزين الدين بن نجيم^(٩) ، وصحَّحه أيضاً صدرُ الشريعة الأصغر ، فقال: " لو حلف لا يذهب إلى مكة ، فالأصحَّ أنه مثل لا يخرج إلى مكة ، وعند البعض مثل لا يأتي إلى مكة ، والأوَّلُ أصحَّ ، لقوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي﴾^(١٠) أي متوجِّهٌ إليه ، وأمَّا الوصول فليس في وسعه " ^(١١) .

(١) سورة الأحزاب ، جزء من الآية رقم (٣٣) .

(٢) سمرقند هي: من بلدان ما وراء النهر ، تحرَّكها المفعول سنة (٦١٦هـ) ، ثم جَدَّدَ بناءها تيمورمك وأخذها عاصمة له ، كانت أكبر مركز لصناعة الورق ، وتقع اليوم في ولاية أوزبكستان ، ويُنسب إليها كثير من العلماء .

انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير ، موقع الإسلام ، (٦٠/٢) .

(٣) انظر: العناية شرح الهداية ، البairقي ، (٥٥/٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٣/٢) ، فتح باب العناية ،

القاري ، (٤٠٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٥١/٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠١/٣) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٣/٢) .

(٥) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤٠١/٣) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٢٦١/١) ، النقاية ، المحبوبي ، (٤٠٢/٢) .

(٦) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٢٣/١) .

(٧) انظر: المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤٠١/٣) .

(٨) انظر: الوقاية ، المحبوبي ، (٢٦١/١) .

(٩) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣٣٧/٤) .

(١٠) سورة الصافات ، جزء من الآية رقم (٩٩) .

(١١) شرح الوقاية ، المحبوبي ، (٢٦١/١) ، وانظر: النقاية ، المحبوبي ، (٤٠٢/٢) .

[٢٢٢] المسألة الثانية: رجلٌ حلف أن لا يسكن هذه الدار ، فخرج بنفسه وأهله ، ونقلهم إلى السكّة ، أو إلى المسجد ، ولم يُسلم الدارَ إلى غيره .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنّه يَبْرُ بذلك ، فلا يَحْتُ^(١) .

القول الثاني: لا يَبْرُ ، فيكون حاثاً بذلك^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّه بذلك لم يبقَ ساكناً ، فلا يَحْتُ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنّه لما لم يتَّخذ وطناً آخر بقي وطنه الأول ، كالمسافر إذا خرج بعياله من مصره ، فما لم يتَّخذ وطناً آخر حتّى مرَّ بمصره أتمَّ الصَّلَاةَ ، لأنَّ وطنه لم يتغيَّر ، فكذا هذا ، وصورته: كوفيٌّ نقل عياله إلى مكّة ليتوطنَ بها ، فلمّا دخلها وتوطنَ بها بدا له أن يرجعَ إلى خراسان^(٤) فمرَّ بالكوفة ، فإنّه يُصلّي بها ركعتين ، لأنَّ وطنه بالكوفة انتقض بوطنه بمكّة ، وإن بدا له في

(١) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠٧/٣) ، العناية شرح الهداية ، البابي ، (٥٣/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٠١/٥) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٦/٢) .

(٢) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠٧/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٢٣/١) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٠١/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٨/٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٦/٢) .

(٣) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (١٠١/٥) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٦/٢) .

(٤) خراسان: كلمة مركّبة من (خور) أي شمس ، و (أسان) أي مشرق ، وهي مقاطعة كبيرة من الدولة الإسلامية، وتشمل اليوم الجزء الشمالي الغربي من أفغانستان ، والأطراف الشماليّة الشرقيّة من إيران ، ومقاطعة تركمانستان السوفيتية .

انظر: المعالم الأثريّة في السنة والسيّرة ، شرّاب ، (١٠٨/١) ، علم الجغرافية عند العرب ، نخبياك ، (٥٨/١) .

الطريق قبل أن يدخل مكة أن لا يستوطن مكة ويرجع إلى خراسان ، فمرّ بالكوفة ، فإنه يُصلي بالكوفة أربعاً ، لأنّ وطنه بالكوفة قائم ما لم يتخذ وطناً آخر ، فكذا هذا^(١) .

التّصحیح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ مَنْ حلف أن لا يسكن هذه الدّار ، فخرج بنفسه وأهله ، ونقلهم إلى السّكة ، أو إلى المسجد ، ولم يُسلم الدار إلى غيره ، فإنه يكون حاثاً ما لم يتخذ مسكناً آخر ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٢) .

وصحّح هذا القول في الفتاوى الهندية^(٣) ، والفتاوى الظهيرية^(٤) ، واختار الكمال بن الهمام أنّه لا بحث ، فقال: " وإطلاق عدم الحثّ أوجه ، وكون وطنه باقياً في حقّ إتمام الصّلاة ما لم يستوطن غيره لا يستلزم تسميته ساكناً عُرفاً بذلك المكان ، بل يقطع من العرف فيمن تقلّ أهله وأمتعته وخرج مسافراً أن لا يُقال فيه: إنه ساكنٌ في تلك الحال بل يقال فيه: حال السّفرة انتقل عن سكنى هذا المكان ، وهو قاصدٌ سكنى كذا ، وإذا لم يتحرّر له قصد مكانٍ معيّن قيل: هو الآن غير ساكنٍ في مكانٍ حتّى ينظر أين يسكن ، وإذا ثبت نفى تلك السّكنى ثبت البرّ " ^(٥) .

(١) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٠٧/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٢٣/١) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٥٣/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٤٨/٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٥٧/٢) .

(٣) انظر: (٨١/٢) .

(٤) انظر: (٣١٩/٤) .

(٥) فتح القدير ، السيواسي ، (١٠١/٥) .

المبحث الرابع : اليمين في الكلام ، والبيع ، والضرب

وفيه ثلاث مسائل :

- المسألة الأولى: لو حلف لا يُكَلِّم عَبْدَ فلانٍ هذا ، فباع فلانٌ عبده ، ثم كلمه الخالف .
- المسألة الثانية: لو قال: إن لم أبع هذا العبد ، أو هذه الجارية ، فامرأته طالق ، فأعتق ، أو دبّر .
- المسألة الثالثة: رجلٌ حلف أن لا يضرب امرأته ، فقرصها ، أو عضها ، أو خنقها ، أو مدّ شعرها ، هل يحنث ؟

[٢٢٣] المسألة الأولى: لو حلف لا يُكَلِّم عَبْدَ فلانٍ هذا ، فباع فلانٌ عبده ، ثم كَلَّمه الحالف .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يحنث بذلك ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ^(١) .
القول الثاني: إنه يحنث ، وبه قال محمد بن الحسن ، وزُفر ، وذكره ابن سَماعة عن أبي حنيفة ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ العبدَ مملوكٌ ، فهو لِحَسَنَتِهِ ساقط المنزلة والاعتبار عند الأحرار ، فلا يُقصد باليمين إظهار الغيظ من جهته ، وإنما يُقصد باليمين إظهار غيظٍ لحَقِّهِ من جهة المالك ، فلا يحنث بعد زوال ملك المالك ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّه جمع في كلامه بين الإضافة والإشارة ، فالإضافة للتعريف والإشارة كذلك ، ولكن الإشارة أبلغ في التعريف من الإضافة ، فيتعلّق الحكم بها ، لأنَّ الإضافة لا تقطع شركة الغير والإشارة تقطع ، فتُعتبر الإشارة دون الإضافة ، فإذا اعتُبرت الإشارة صار كأنه قال: لا أكَلِّم هذا العبدَ ، فإذا كَلَّمه حنث ^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٨٥/٢) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٣٣٠/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٥/٨) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٦/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٤١/٥) ، تنوير الأبصار ، التمرقاشي ، (٦٣٤/٥) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤١٣/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٨٥/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٥/٨) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٦/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٤١/٥) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٣٣٠/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٨٥/٢ ، ٨٦) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٦/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٥/٨) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٣٠/١) ، الاختيار لتعليل المختار للفتوى ، الموصلي ، (٤١٣/٣) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٨٥/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٢٦/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٥/٨) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٤١/٥) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٣٠/١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه لو حلف لا يُكَلِّمَ عَبْدَ فلانٍ هذا ، فباع فلانٌ عبده ثم كلمه الخالف ، فإنه لا يحنث ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .
وما صححه هو ظاهرُ الرواية^(٢) .

[٢٢٤] المسألة الثانية: لو قال: إن لم أبع هذا العبد ، أو هذه الجارية ، فامرأته طالق ، فأعتق ، أو دبّر .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ امرأته تُطَلِّق بذلك^(٣) .
القول الثاني: إنَّه إذا عقد اليمينَ على بيع الجارية ، ثمَّ أعتقها ، أو دبّرَها لا يحنث ، وهو قول بعض المشايخ^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه علّق الطلاقَ بعدم البيع ، فإذا وقع اليأس عن البيع بخروجه من أن يكون محلاً للبيع تحقّق الشرط ، فتطلق امرأته كما لو مات الخالف أو العبد^(٥) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الجاريةَ يُحتمل أن تُسبى بعد الردّة ، فتُباع ، وكذلك العبد قد يرتدّ ويلتجئ بدار الحرب ، فيبرّ ولا يحنث في يمينه^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٨٦/٢) .

(٢) انظر: المصدر السابق ، (٨٦/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٥/٨) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (١٠٣/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٩٨/٣) .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٠٣/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٥٨/٤) ، الهداية ،

المرغيناني ، (٣٣٤/١) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٩٨/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥١٣/٣) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٠٣/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٥٨/٤) ، العناية شرح

الهداية ، البابري ، (٩٨/٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان القول أنه لو قال: إن لم أبغ هذا العبد ، أو هذه الجارية ، فامرأته طالق ، فأعتق أو دبّر ، فإنّ امرأته تطلق ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .
وما صحّحه هو المذهب^(٢) ، وصحح هذا القول برهان الدين بن مازة^(٣) ، والبايرقي^(٤) ، وابننا نجيم^(٥) ، وصحّحه الكمال بن الهمام فقال: " والصحيح أنّها تطلق ، لأنّ ما قُرض من الأمور الموهومة الوقوع ، فلا يُعتبر ، ولأنّ الحلف على بيع هذا الملك لا كلّ ملك "^(٦) .

[٢٢٥] المسألة الثالثة: رجلٌ حلف أن لا يضرب امرأته ، ففقرصها ، أو عضها ، أو خنقها ، أو مدّ شعرها ، هل يحنث ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: إنّه يحنث في يمينه بذلك^(٧) .

القول الثاني: إذا كان ذلك في حال الملاعبة لا يحنث ، وهو قول فخر الإسلام البردوي^(٨) .
القول الثالث: إنّ كانت اليمين بالعريّة حنث ، وإن كانت بالفارسيّة لا يحنث ، وبه قال أبو الليث السمرقندي^(٩) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (١٠٣/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص٣٦٦) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١/٣٣٤) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (١٠٨/٣) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٥٨/٤) .

(٤) انظر: العناية شرح الهداية ، البايرقي ، (٩٨/٣) .

(٥) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٠٨/٣) ، البحر الرائق ، ابن نجيم (٣٨٥/٤) .

(٦) فتح القدير ، السيواسي ، (١٦٦/٥) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦٧/٢) ، شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (١١٠/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢٦/٣) ، تنوير الأبصار ، الثمرتاشي ، (٦٩٨/٥) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص٢٥٥) ، المختار للفتوى ، الموصللي ، (٤٣٦/٣) .

(٨) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦٧/٢) ، شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (١١٠/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢٦/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (١/٣٣٧) ، البناء شرح الهداية ، العيني ، (٦/٢٤٥) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٨٣/٥) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص٢٥٥) .

(٩) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦٧/٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (١٨٣/٥) ، حاشية ابن عابدين ، (٦٩٩/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢٦/٣) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢/٢٠٧) ، الفتاوى السراجيّة ، الأوشي ، (ص٥٨) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ الضَّرْبَ اسْمٌ لِفَعْلٍ مَوْءَلَمٌ يَتَّصِلُ بِالْبَدَنِ ، وَقَدْ تَحَقَّقَ الْإِيْلَامُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ^(١) .

وجه القول الثاني:

إِنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يُعَدُّ ضَرْبًا حَالِ الْمَلَاعِبَةِ ، بَلْ يُسَمَّى مِمَّا زَحَّةً^(٢) .

وجه القول الثالث:

إِنَّ هَذَا اللَّفْظَ صَارَ فِي الْعَرَفِ مَتَعًا لِنَفْسِهِ عَنْ إِيْلَامِهَا بِوَجْهِ مَا ، فَهُوَ يَشْبِهُ عَمُومَ الْحِجَازِ ، لِأَنَّ مَطْلُقَ الْإِيْلَامِ شَامِلٌ لِتِلْكَ الْأَقْسَامِ^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَضْرِبَ امْرَأَتَهُ ، فَقَرَصَهَا ، أَوْ عَضَهَا ، أَوْ خَنَقَهَا ، أَوْ مَدَّ شَعْرَهَا ، وَهُوَ فِي حَالِ الْمَلَاعِبَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظُ (الصَّحِيحِ)^(٤) .

وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلُ فِي الْفَتَاوَى الْبِرَّازِيَّةِ^(٥) ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ^(٦) ، وَمَا صَحَّحَهُ مُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِ مَتُونِ الْمَذْهَبِ^(٧) ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ : " وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ فِي مَنْحِهِ أَطْلَقَهُ تَبَعًا لِمَا فِي الْهُدَايَةِ وَالْكَنْزِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَعْتَبَرَاتِ ، فَانْتَضَمَ مَا إِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْفَارْسِيَّةِ ، وَمَا إِذَا كَانَ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ أَوْ الْمَزَاحِ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ كَمَا أَفَادَ الْكَمَالُ " ^(٨) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (١١٠/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٣٧/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢٦/٣) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٢٥٥) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٤٣٦/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (١١٠/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٣٧/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٢٦/٣) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١٠٧/٣) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢٤٥/٦) .

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٦٩٩/٥) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٦٧/٢) .

(٥) انظر: (٢١٦/١) .

(٦) انظر: (١٣٩/٢) .

(٧) انظر: الجامع الصغير، الشيباني ، (ص ٣٦٧) ، المختار للفتوى ، الموصللي ، (٤٣٦/٣) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٣٣٧/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (١١٦/٣) ، النقاية ، الهبوي ، (٤١٥/٢) .

(٨) حاشية ابن عابدين ، (٦٩٩/٥) .

الفصل الثاني

الأشربة ، والصَّيد ، والذُّكَاة ، وما يُكره ، وما لا يُكره

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: الأشربة ، والصَّيد ، والذُّكَاة ، وفيه خمس مسائل .
- المبحث الثاني: ما يُكره ، وما لا يُكره ، وفيه ست مسائل .

المبحث الأول : الأشربة ، والصَّيد ، والذُّكَاة

وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى: قول محمد بن الحسن في المتخذ من الحبوب والفواكه ، والشَّهْد والعَسَل ، إذا غلّا واشتدَّ ، وقد طُبِّخ أدنى طَبْخَة ؟

المسألة الثانية: اختلاف المشايخ في تفسير كراهية لحم الحَيْل على قول أبي حنيفة .

المسألة الثالثة: قول أبي يوسف فيما لو رمى إلى حرادٍ ، أو سَمَكَةٍ ، وترك التَّسْمِيَةَ ، فأصاب طائراً ، أو صيداً آخر وقتله .

المسألة الرابعة: الشَّاة إذا مَرَضَتْ ، أو بَقَّر الذَّبُّ بطنها ، وبقي فيها من الحياة ما يبقى في المذبوح بعد الذَّبْح ، ثُمَّ دُبِّحَتْ بعد ذلك ، هل يحلُّ أكلها على قول أبي حنيفة ؟

المسألة الخامسة: إذا قال عند الذَّبْح: بسم الله واسم فلان .

[٢٢٦] المسألة الأولى: قول محمد بن الحسن في المتخذ من الحبوب والفواكه ،
والشَّهْد والعَسَل ، إذا غلا واشتدَّ ، وقد طُبِّخ أدنى طَبْخَة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يحلُّ شُرْبُه إلَّا القَدَح المَسْكُور ، وهو رواية عن محمد بن الحسن^(١) .

القول: الثاني: يُكْرَه شُرْبُه ، وهو رواية أخرى عن محمد أيضاً^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما ذكره محمد بن الحسن في الجامع الصغير حيث ذكر الخمر ، والبادق^(٣) ،
والمُنَصَّف^(٤) ، ثم قال: " وما سوى ذلك من الأشربة ، فلا بأس به "^(٥) ، فهذا اللفظ يُوجب
إباحة ما سواها ، ولأنَّ العسل ، والذرة ، والشعير حلال التناول متغيراً كان أو غير متغير ،
فكذلك ما يُتخذ منها من الأشربة ، لأنَّ هذا في معنى الطعام لا يؤثر في الحرمة ، فكذلك
نفس الشدة لا توجب الحرمة^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٧٠٢/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (١٥٦/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٧٠٢/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (١٥٦/٣) ، فتاوى النوازل ،
السمرقندي ، (ص ٤٣٣) .

(٣) الباذق: هو عصير العنب إذا طُبِّخ أدنى طَبْخَة ، أو تَبَخَّر منه بالطَّبْخ قرابة النصف .

انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٨٢/٤) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٨٢) .

(٤) المُنَصَّف: هو عصير العنب إذا طُبِّخ أدنى طَبْخَة ، فتَبَخَّر نصفه وبقي النصف .

انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢٨٢/٤) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٤٣٤) .

(٥) الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٥٦٣) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٧٠٢/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٨/٢٤) .

وجه القول الثاني:

قوله ﷺ: " الخمر من خمسة من النحل ، والكرم ، والحِنطة ، والشعير ، والذرة " ^(١) ،
فليس المراد به أنه خمرٌ حقيقةً ، وإنما المراد التشبيه بالخمر في أنه لا يحل شربه ^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن التصحيح من قول محمد بن الحسن في المتخذ من الجبوب
والفواكه ، والشهد والعسل ، إذا غلا واشتد ، وقد طبخ أدنى طبخة ، أنه يُباح شربه ،
مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح) ^(٣) .
وما صححه هو ظاهر الرواية ^(٤) .

[٢٢٧] المسألة الثانية: اختلاف المشايخ في تفسير كراهية لحم الخيل على قول
أبي حنيفة .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إن الكراهية عنده كراهةٌ تحريم ، وهو قول بعض المشايخ ، وهو قول صدر
الإسلام البزدوي ^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٧٠٢/٢) .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأشربة ، باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب ،
(٢١٢٢/٥) ، رقم (٥٢٦٦) ، وهو من قول عمر رضي الله عنه ، ولفظه: " نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة أشياء ، العنب
والتمر ، والحِنطة ، والشعير ، والعسل " ، ومسلم في صحيحه ، كتاب التفسير ، باب في نزول تحريم الخمر ،
(٢٤٥/٨) ، رقم (٧٦٦٢) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٧/٢٤) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٧٠٢/٢) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٨/٢٤) ، شرح الجامع الصغير، قاضي خان ، (٧٠٢/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٤/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٥٢/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٣٣/١١) ،
المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٧/٦) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٨٧) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ،
(٥٦/٣) .

القول الثاني: إن الكراهة عنده كراهة تنزيه ، وهو قول بعض المشايخ ، وبه قال عليّ البرزدوي^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما روي أنّ أبا يوسف سأل أبا حنيفة ، فقال: " إذا قُلْتَ في شيءٍ أكرهه فما رأيك فيه ؟ قال: التحريم " وروي عنه أيضاً أنّه قال: " أكرهه " فهذا اللفظ يدلّ على التحريم^(٢) .

وجه القول الثاني:

ما روي أنّ أبا حنيفة قال: " رخص بعض العلماء في لحم الخيل ، فأما أنا فلا يُعجبني أكله " فهذا اللفظ يدلّ على التنزيه ، و كراهة التنزيه تعني كرامته ، لكلا يحصل تقليل آلة الجهاد بإباحته^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ المراد من كراهية لحم الخيل في قول أبي حنيفة كراهة التحريم ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٤) .

وصحّح هذا القول أبو الليث السمرقنديّ فقال: " والمراد كراهة تحريم ، وهو الأصحّ ، والترجيح بالمحرّم أولى "^(٥) ، وصحّحه أيضاً المرغيناني^(٦) ، وطاهر بن عبد الرّشيد

(١) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٥٢/٢) ، الميسوط ، السرخسي ، (٢٣٣/١١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٩٨/١١) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٥٦/٣) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٥٦/٣) ، الفتاوى السراجيّة ، الأوشي ، (ص ٨٧) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٧/٦) .

(٢) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٨١/٦) ، الميسوط ، السرخسي ، (٢٣٣/١١) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٩٨/١١) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٤/٣) .

(٥) فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (٣٣٢) .

(٦) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٥٢/٢) .

البخاري^(١) ، وبرهان الدين بن مازة^(٢) ، والولوالجي^(٣) ، وصحح فخر الإسلام البزدوي أنه مكروه كراهة تنزيه^(٤) .

[٢٢٨] المسألة الثالثة: قول أبي يوسف فيما لو رمى إلى جراد ، أو سمكة ، وترك التسمية ، فأصاب طائراً ، أو صيداً آخر وقتله .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يحل ويؤكل ، وهو رواية ابن رستم عن أبي يوسف^(٥) .
القول الثاني: إنه لا يحل ولا يؤكل ، وهو رواية أخرى عن أبي يوسف^(٦) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن المرمى إليه من جملة الصيد ، وإن كان لا ذكاة له^(٧) .

وجه القول الثاني:

إن ما أصابه لا يحل بدون التسمية ، ولأن السمك والجراد لا ذكاة لهما^(٨) .

(١) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٠٤/٤) .

(٢) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥٧/٦) .

(٣) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٥٧/٣) .

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٥٠٨/٩) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٩٨/١١) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٧/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٨٥/٤) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ،

(٤٠٧/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٤٣٩/١٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٧٢/٦) .

(٦) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٨٥/٤) ، الفتاوى البرازية ، الكردي ، (١٦٣/٣) ، الهداية ، المرغيناني ،

(٤٠٧/٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٠٣/٤) .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٨٥/٤) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٤٣٩/١٢) ، المحيط البرهاني ،

ابن مازة ، (٧٢/٦) .

(٨) انظر: انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٧/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٨٥/٤) ، الفتاوى البرازية ،

الكردي ، (١٦٣/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (٤٠٧/٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٠٣/٤) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّ مَنْ رَمَى إِلَى جَرَادٍ ، أَوْ سَمَكَةٍ ، وَتَرَكَ التَّسْمِيَةَ ، فَأَصَابَ طَائِراً ، أَوْ صَيْداً آخَرَ وَقَتْلَهُ ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ فَيُؤْكَل ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التَّصْحِيح)^(١) .
وما صحَّحه هو المختار^(٢) ، وذكر أبو الليث أَنَّ القولين السابقين هما روايتان أيضاً عن أبي حنيفة^(٣) .

[٢٢٩] المسألة الرابعة: الشاة إذا مَرَضَتْ ، أَوْ بَقَرَ الذَّنْبُ بطنها ، وبقي فيها من الحياة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح ، ثم ذُبِحَتْ بعد ذلك ، هل يحلُّ أكلها على قول أبي حنيفة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يحلُّ أكلها على قول أبي حنيفة^(٤) .

القول الثاني: لا يحلُّ أكلها على قوله ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾^(٦) إلى قوله تعالى: ﴿ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾^(٧) ، فاستثنى سبحانه وتعالى المذكى من الجملة

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٧/٣) .

(٢) انظر: الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٦٣/٣) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٠٣/٤) .

(٣) انظر: فتاوى التوازل ، السمرقندي ، (ص ٣٢٨) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٦٠/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٧٤/٤) ، المبسوط ، السرخسي ،

(٥/١٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٨٤/٥) ، الفتاوى الولوالجية ، الوالاجي ، (٦٨/٣) ،

خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٠٧/٤) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٦٠/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥/١٢) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ،

(١٦٧/٣) .

(٦) سورة المائدة ، جزء من الآية رقم (٣) .

(٧) سورة المائدة ، جزء من الآية رقم (٣) .

المحرمة ، والاستثناء من التحريم إباحة ، وهذه مُدْكَاةٌ لوجود فَرْي الأوداج مع قيام الحياة ، فدخلت في النص^(١) .

وجه القول الثاني:

إنَّها إذا لم يكن لها حياةٌ مستقرَّةٌ بالصباح ، أو بتحريك الذنب ، أو طرف العين ، أو التنفس ولم يظهر فيها شيءٌ من ذلك ، فهي مَيِّتةٌ معني ، فلا تلحقها الذكاة كالميتة حقيقة ، وهي بهذه الحياة لا يُتَوَقَّعُ أن تعيش بعدها ، وما بقي فيها إلَّا اضطرابٌ مذبوح^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قاضي خان أنَّ الشاة إذا مَرَضَتْ ، أو بَقَّرَ الذَّنْبُ بطنها ، وبقي فيها من الحياة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح ، ثُمَّ دُبِّحَتْ بعد ذلك ، فإنَّها تُؤْكَلُ على قول أبي حنيفة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٣) .

وما صحَّحه هو ما عليه الفتوى^(٤) ، وصَحَّحَ هذا القول طاهرُ بن عبد الرّشيد البخاري^(٥) ، وصَحَّحَ في الفتاوى البرازية^(٦) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٧٤/٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥/١٢) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٧٤/٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (٥/١٢) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٦٠/٣) .

(٤) انظر: الفتاوى السراجية ، الأوشى ، (ص ٨٨) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٦٨/٣) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٨٤/٥) ، الفتاوى البرازية ، الكردي ، (١٦٧/٣) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٥١٤/٩) .

(٥) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٠٧/٤) .

(٦) انظر: (١٦٧/٣) .

[٢٣٠] المسألة الخامسة: إذا قال عند الذبح: بِسْمِ اللَّهِ واسم فلان .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِنَّ الذَّيْحَةَ تَكُونُ مَيْتَةً ، وهو قول إبراهيم بن يوسف ^(١) ، وبه أخذ الصَّدْرُ الشَّهِيد ^(٢) .

القول الثاني: إِنَّهَا لَا تُصِيرُ مَيْتَةً بِذَلِكَ ، وبه قال محمد بن سلمة ^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّهُ أَهْلٌ بِهِ لَغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ^(٤) .

وجه القول الثاني:

إِنَّهَا لَوْ صَارَتْ مَيْتَةً صَارَ الرَّجُلُ كَافِرًا ^(٥) .

(١) « إبراهيم بن يوسف » : هو إبراهيم بن يوسف بن قدامة البلخي ، كان إماماً كبيراً ، وشيخ زمانه ، لزم أبا يوسف ، وروى عنه عن أبي حنيفة رحمه الله قال: " لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُقَتِّلَ بِقَوْلِنَا مَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْ أَيْنَ قَلَنَاهُ " ، وثقه النسائي ، ونوفي سنة ٢٣٩ هـ .

انظر: الفوائد البهية ، اللكنوي ، (ص ١٦) ، تاج الترجم ، قطلوبغا ، (ص ٩١) ، الجواهر المفيدة ، القرشي ، (١٢١/١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٦٢/٣) ، الملتقط في الفتاوى الحنفية ، السمرقندي ، (ص ٢٩٧) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٥٣/٦) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٢٣٢/٤) ، كشف الحقائق ، الأنغاني ، (٢٢١/٢) ، الفتاوى البرزانية ، الكردي ، (١٦٨/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٨٠/٦) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٨٨) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٤٧٨/ل) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٦٢/٣) ، حاشية ابن عابدين ، (٥٠١/٩) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٨٠/٦) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٤٦/١١) ، الدر المختار ، الحصكفي ، (٥٠١/٩) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٤٧٨/ل) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٥٣/٦) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٢٣٢/٤) ، الهداية المرغيناني ، (٣٤٨/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٦٢/٣) ، حاشية ابن عابدين ، (٥٠١/٩) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٥٤٦/١١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أَنَّ الذَّابِحَ إِذَا قَالَ عِنْدَ الذَّبْحِ: بِسْمِ اللَّهِ وَاسْمِ فَلَانٍ ، فَإِنَّ الذَّبِيحَةَ
تَكُونُ مَيْتَةً ، مُسْتَعْمَلًا فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيح) ^(١) .
وَمَا صَحَّحَهُ هُوَ الْمُخْتَارُ ^(٢) ، وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ ابْنُ عَابِدِينَ ^(٣) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/٢٦٢) .

(٢) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤/٣٠٨) ، لسان الحكام في معرفة الأحكام ، ابن الشحنة ، (١/٣٨٣) .

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٩/٥٠١) .

المبحث الثاني : ما يُكره ، وما لا يُكره

وفيه ستُّ مسائل :

المسألة الأولى : الأكلُ يوم الأضحى قبل الصلَاة .

المسألة الثانية : التَّخْتُمُ بِحَجَرِ الْيَشْبِ .

المسألة الثالثة : الاختلاف في قَوْل أبي حنيفة وصاحبَيْه في مُحْتَكَرِ السِّلْعَةِ إِذَا بَاعَ بِضِعْفٍ

الْقِيَمَةِ ، فَمَنَعَهُ الْإِمَامُ ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ عَنِ الْبَيْعِ .

المسألة الرَّابِعَةُ : مَخَالَطَةُ الْمَحْبُوبِ الَّذِي حَفَّتْ مَائُهُ لِلنِّسَاءِ .

المسألة الْخَامِسَةُ : الْمَرَادُ بِالْعُطْفِ فِي قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ " وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ وَالْمَعْتَوَى إِذَا عَقَلَا

مَا يَقُولَانِ " ، وَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِخْبَارِ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ .

المسألة السَّادِسَةُ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا ثَقَّةً فِي يَدِهِ مَاءٌ ، وَأَذِنَ لِمُسَافِرٍ بِالْوُضُوءِ مِنْهُ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ مَاءً

غَيْرَهُ فَأَخْبَرَهُ ثَقَّةً أَنَّ الْمَاءَ غَضِبَ فِي يَدِهِ مِنْ فُلَانٍ ، فَزَعَمَ ذُو الْيَدِ أَنَّهُ

لَمْ يَغْضِبْهُ مِنْ أَحَدٍ ، فَهَلْ يَنْزَعُ الْمُخْبِرُ عَنْ ذَلِكَ .

[٢٣١] المسألة الأولى: الأكل يوم الأضحى قبل الصلاة .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا بأس بالأكل يوم الأضحى قبل الصلاة^(١) .القول الثاني: يُكره الأكل يوم الأضحى قبل الصلاة^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الإمساك مستحبٌ وليس بواجبٍ^(٣) .

وجه القول الثاني:

ما رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ لَا يَطْعَمُ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى يَرْجِعَ فَيَأْكُلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٩٢/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٥٢/٥) ، مجمع الأنهر ، شيخنا زاده ، (٢٥٨/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٧٦/٢) ، التهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣٧٠/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٥٩/٤) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (١٤٥/ل) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٩٢/٣) ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأنهر ، شيخنا زاده ، (٢٥٨/١) ، درر الحُكَّام شرح غرر الأحكام ، مآذ خسرو ، (١٤٤/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٩٢/٣) .

(٤) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٩٣/١) ، كشف الحقائق ، الأنغاني ، (٨٥/١) .

والحديث أخرجه الترمذي في سننه ، أبواب العيدين ، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، (٤٢٦/٢) ، رقم (٥٤٢) ولفظه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: " كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يُصلي " ، وقال عنه: " حديث بريدة بن حصيب الأسلمي حديثٌ غريبٌ " .

وقال الحاكم : " هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرجاه " .

انظر: المستدرک علی الصحیحین ، الحاكم ، (٤٢٤/١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنه لا بأس بالأكل يوم الأضحى قبل الصَّلَاة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(١) .

وما صحَّحه هو المختار^(٢) ، قال الكاساني: " وأما في عيد الأضحى فإن شاء ذاق وإن شاء لم يذُق ، والأدب أنه لا يذوق شيئاً إلى وقت الفراغ من الصَّلَاة حتَّى يكون تناوله من القرابين " ^(٣) .

واختار القول بعدم الكراهة المحبوبي^(٤) ، والزيلعي^(٥) ، وبرهان الدين بن مازة ، فقال: " والمختار أنه لا يُكره ، ولكن يُستحبُّ الإمساك " ^(٦) ، وصحَّح في الفتاوى الظهيرية^(٧) .

[٢٣٢] المسألة الثانية: التَّخْتُم بِحَجَرِ الْيَشْبِ^(٨) .

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: يُكره التَّخْتُمُ بِهِ^(٩) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٩٢/٣) .

(٢) انظر: مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ، شيخه زاده ، (٢٥٨/١) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (١٧٦/٢) ، درر الحُكَّام شرح غرر الأحكام ، ملا خسرو ، (١٤٤/١) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٥٩/٤) ، الفتاوى الكبرى ، ابن مازة ، (١٤٥/ل) .

(٣) بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦٢٤/١) .

(٤) انظر: الوقاية ، المحبوبي ، (٨٥/١) .

(٥) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٥٤٣/١) .

(٦) المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٥٢/٥) .

(٧) انظر: (٤١٢/ل) .

(٨) الْيَشْبُ: حجرٌ يميل إلى الصُّفْرَةِ يُتَّخَذُ منه خاتم ، ويُجعل في حمالة السَّيْف ، ولونه في العادة أحمر أو بني أو أصفر ، ويندر أن يكون أخضر ، وهو صالحٌ للزينة .

انظر: المغرب في ترتيب المعرب ، المقطرزي ، (٥١٢/١) ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (١٠٦٥/٢) .

(٩) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٦٧/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٩٩/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٩٦/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٥/٧) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٢٨٠) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص ٧٥) .

القول الثاني: لا بأس بالتختم به^(١).

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما ورد من مُطلق الجواب في الجامع الصغير الدالّ على تحريمه^(٢)، ولأنّه يُتخذ منه الأصنام ، فأشبهه الصُّفَر المنصوص على النهي عنه^(٣).

وجه القول الثاني:

إنّه ليس بذهب ، ولا حديد ، ولا صُفَر^(٤) بل هو حجرٌ ، وهو كالعقيق^(٥) الذي تختم به النبي ﷺ^(٦).

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٦٧/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٩٩/٣) ، ملتقى الأبحر ، الحلبي ، (٥٣٦/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٨٨/٥) .

(٢) وهو قول محمد بن الحسن: " ولا يتختم إلا بالفضّة " .

انظر: الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٥٥٠) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٧/٢) ، البناية شرح الهداية ، العمري ، (١١٥/١٢) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١١٢/٦) .

ورد التّهي عن الصُّفَر فيما رواه الترمذي عن ابن بريدة عن أبيه قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ وعليه خاتمٌ من حديد ، فقال: مالي أرى عليك حلّة أهل النار ؟ ، ثم جاءه وعليه خاتمٌ من صُفَرٍ فقال: مالي أجد منك ريح الأصنام ؟ .

انظر: سنن الترمذي ، أبواب اللباس ، باب ما جاء في الخاتم الحديد ، (٣٢٧/٤) ، رقم ((١٧٨٥)) .

(٤) صُفَر: الصُّفَر هو النحاس الأصفر .

انظر: المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (٥١٦/١) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٢٤٥) .

(٥) العقيق: حجرٌ كريمٌ أحمرٌ يُعمل منه الفصوص ، ويكون باليمن وسواحل البحر المتوسط .

انظر: المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (٦١٦/٢) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٢٨٨) .

(٦) انظر: العناية شرح الهداية ، البابري ، (١١٢/٦) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٦٦٧/٢) .

وحديث التّختم بالعقيق رواه الطبراني في الأوسط (٣٩/١) ، رقم (١٠٣) ، ولفظه: " من تختم بالعقيق لم يرل يرى خيراً " ، وابن نعيم في شعب الإيمان ، (٣٦١/٨) ، رقم (٥٩٤١) ، ولفظه: " تختموا بالعقيق فإنّه مبارك " ، قال العجلوني: " والأحاديث التي تُروى في التّختم بالعقيق لا يثبت منها شيءٌ " ، وفي أسنى المطالب: " خبر: تختموا بالعقيق ، له طرقٌ كلّها واهيةٌ " .

انظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس ، العجلوني ، (٥١١/٢) ، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ، الحوت ، (١٠٩/١) .

التَّصْحِيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان القولَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالتَّخْتُمِ بِحَجَرِ الْيَشْبِ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(١) .

وصَحَّح هذا القولَ السَّرْحَسِيَّ ^(٢) ، وطاهرُ بن عبد الرشيد البخاري فقال: " وفي الجامع الصَّغِير: وَلَا يَتَخْتَمُ إِلَّا بِالْفِضَّةِ ، وهذا نصٌّ على أَنَّ التَّخْتُمَ بِالْحَجَرِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ يَشْمُ حَرَامٌ ، والأصحَّ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ " ^(٣) ، وصَحَّح في الفتاوى البَرْزَاوِيَّة ^(٤) .

[٢٣٣] المسألة الثالثة: الاختلاف في قَوْل أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ فِي مُخْتَكِرِ السَّلْعَةِ إِذَا بَاعَ بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ ، فَمَنَعَهُ الْإِمَامُ ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ عَنِ الْبَيْعِ .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إِنَّ الْإِمَامَ يَبِيعُ مَالَهُ ، عَلَى قَوْل أَبِي يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ ، أَمَّا عَلَى قَوْل أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُ مَالَهُ ، وَهُوَ قَوْل بَعْضِ الْمَشَايِخِ ^(٥) .
القول الثاني: إِنَّ هَذَا قَوْلُ الْكُلِّ ، فَيَبِيعُهُ الْإِمَامُ ^(٦) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنْ أَبَا حَنِيفَةَ لَا يَرَى الْحَجَرَ عَلَى الْحَرِّ ^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصَّغِير ، قاضي خان ، (٦٦٧/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٩٩/٣) .

(٢) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (١١٢/٦) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١١٥/١٢) ، حاشية الشلبي على تبين الحقائق (٣٥/٧) نقلاً عن شرح الجامع الصَّغِير للسَّرْحَسِي .

(٣) خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٣٧٠/٤) .

(٤) انظر: (٢٠٩/٣) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصَّغِير ، قاضي خان ، (٦٧٩/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٧٨/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢١٩/١٢) ، مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (٥٤٨/٢) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصَّغِير ، قاضي خان ، (٦٧٩/٢) ، (٦٨٠) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٧٨/٢) ، مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (٥٤٨/٢) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٢٩١) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصَّغِير ، قاضي خان ، (٦٧٩/٢) .

وجه القول الثاني:

إنّ في ذلك ضرراً عاماً ، وأبو حنيفة يرى الحجر إذا عمّ الضرر ، كالحجر على الطيب الجاهل ، والمفتي الماجن^(١) ، والمكاري المفلس^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أنّ مُحْتَكِرَ السِّلْعَةِ إذا باع بضِعْفِ القيمة، فمنعه الإمام ، ولم يمتنع عن البيع ، فإنّ الإمام يبيع ماله ، وهو قول الكلّ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٣) ، وصحّ هذا القول الحصكفي^(٤) .

[٢٣٤] المسألة الرابعة: مخالطة المجبوب^(٥) الذي جفّ ماؤه للنساء .

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: يُرَخَّصُ للمجبوب الذي جفّ ماؤه أن يُخالطَ النساء ، وهو قول بعض المشايخ^(٦) .

(١) « المفتي الماجن » : هو الذي يعلم الناس الحيل الباطلة ، وقيل: الذي يُفتي عن جهل ، ولا يُبالي أن يُحرّم حلالاً .
انظر: التعريفات الفقهية ، الجدد ، (ص ٤٩٨) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢/ ٦٨٠) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢/ ٣٧٨) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٢/ ٢١٩) .

« المكاري المفلس » هو: الذي يُكاري ، أي يُؤاجر الدابة ، ويأخذ الكراء ، فإذا جاء أوان السفر ظهر أنّه لا دابة له .

انظر: التعريفات الفقهية ، الجدد ، (ص ٥٠٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢/ ٦٨٠) .

(٤) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (٩/ ٦٥٨) .

(٥) المجبوب: هو مقطوع الذكر وقيل: مع الخصيتين .

انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٢/ ١٦٤) ، التعريفات الفقهية ، الدهلوي ، (ص ٤٦٥) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٣٧٥) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/ ٢٩٥) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٠/ ١٥٨) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ،

(٢/ ٣٤٢) ، درر الحكام شرح غرر الحكام ، ملا خسرو ، (١/ ٣١٤) ، البناية شرح الهداية ، العيني ،

(١٢/ ١٦٤) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٨/ ٢٢٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥/ ٣٣٨) .

القول الثاني: لا يُرخص ، ولا يحلُّ له مخالطُهنَّ^(١).

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه يُؤمَّن من وقوع الفتنة به ، ولقوله تعالى: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَةِ﴾^(٢)، فقد فسر الآية بعضهم بأنه المحبوب الذي جفَّ ماؤه^(٣).

وجه القول الثاني:

عموم النصوص^(٤)، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾^(٥).

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أنَّ المحبوب الذي جفَّ ماؤه لا يُرخص له أن يُخالطَ النساء ، ويمنع من ذلك ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٦).

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٩٥/٣) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٤٢/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٥٨/١٠) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٢٢/٨) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٦٤/١٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٣٨/٥) ، الفتاوى السراجة ، الأوشي ، (ص٧٣) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢١١/٣) .

(٢) سورة النور ، جزء من الآية رقم (٣١) .

(٣) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٤٢/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٥٨/١٠) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (١٢٤/٦) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٣٨/٥) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٦٤/١٢) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٢٢/٨) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢١١/٣) .

(٤) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٢٢/٨) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٦٤/١٢) .

(٥) سورة النور ، جزء من الآية رقم (٣٠) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٩٥/٣) .

وصحح هذا القول السرخسي^(١) ، والعيني^(٢) ، وبرهان الدين بن مازة^(٣) ، وزين الدين ابن نجيم^(٤) ، والزيلعي^(٥) ، وصحح في الفتاوى الولوالجية^(٦) ، والفتاوى البزازية^(٧) ، ومنية المفتي^(٨) .

[٢٣٥] المسألة الخامسة: المراد بالعطف في قول محمد بن الحسن " وكذلك الصبي والمعتوه^(٩) إذا عَقَلَ ما يقولان "^(١٠) ، وذلك في مسألة الإخبار بنجاسة الماء .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ المراد بهذا العطف أنَّ الصبيَّ كالبالغ إذا كان مَرَضِيًّا ، فيُقبل قوله^(١١) .
القول الثاني: إنَّ مراده العطف على الذميِّ ، فخير الصغير والمعتوه في ذلك كالذمي لا يُقبل قوله في ذلك^(١٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه كان في الصحابة عليهم السلام مَنْ سَمِعَ في صغره ، ولو روى لكان مقبولا منه ، وكما سقط اعتبار الحرية والذكورة يسقط اعتبار البلوغ^(١٣) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٥٨/١٠) .

(٢) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٦٤/١٢) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٣٨/٥) .

(٤) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٢٢٢/٨) .

(٥) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٦/٧) .

(٦) انظر: (٣٤٢/٢) .

(٧) انظر: (٢١١/٣) .

(٨) انظر: (١٢٤/ل) .

(٩) المعتوه: هو مَنْ كان قليل الفهم ، مختلط الكلام ، فاسد التدبير ، شبيه بالمجنون ، وذلك لما يُصيّبه من فساد في عقله من وقت الولاده .

انظر: التعريفات الفقهية ، المجددي ، (ص ٤٩٤) ، معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٤٠٩) .

(١٠) وردت هذه العبارة في كتاب الأصل (٢٤٥/٢) بلفظ: " وكذلك الصبي الذي لم يبلغ إذا عَقَلَ ما يقول ، والمعتوه إذا عَقَلَ ما يقول " .

(١١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٠١/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٤/١٠) .

(١٢) انظر: المصدر السابق .

(١٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٦٤/١٠) ، فتاوى قاضي خان ، (٣٠١/٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ خبرَ الصَّبِيِّ والمعتوه في ذلك كخبر الذمِّي ، لأنَّهما لا يلتزمان شيئاً ، ولكن يُلتزمان الغير ابتداءً ، فإنَّهما غيرُ مخاطَبَيْن ، فليس لهما ولايةُ الإلزام ، فكان خبرُهما في معنى خبر الكافر^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ المراد بالعطف في قول محمد بن الحسن " وكذلك الصَّبِيُّ والمعتوه إذا عَقَّلا ما يقولان " ، هو العَطْفُ على الذمِّي ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٢) . وصحَّح هذا القولَ السَّرخسي^(٣) وهو ما أخذ به برهانُ الدِّين بن مازة فقال: " وما ذكرنا من الجواب في الذمِّي إذا أخبر بنجاسة الماء فهو الجواب في الصَّبِيِّ العاقل والمعتوه ، لأنَّ دليلَ الكذب فيها راجعٌ على دليلِ الصَّدق ، لأنَّ الصَّبِيَّ ناقصُ العقل ، والمعتوه كذلك ، فيكون عقلُه دليلاً على الصَّدق من وجهٍ دون وجهٍ ، ودينُه كذلك ، لأنَّ الدِّين إنما يصيرُ مانعاً بالعقل ، وإذا كان عقلُهما دليلاً على الصَّدق من وجهٍ دون وجهٍ ، كان دليلاً على الصَّدق والكذب في حقِّهما على السَّواء ، وترجَّح جانبُ الكذب لكونه غيرَ معصومٍ عن الكذب ، فصار الجواب في حقِّهما ، كالجواب في حقِّ الذمِّي من هذا الوجه "^(٤) .

[٢٣٦] المسألة السادسة: لو أنَّ رجلاً ثقةً في يده ماءٌ، وأذن لمسافرٍ بالوضوء منه حيث لم يجد ماءً غيره فأخبره ثقةً أنَّ الماءَ غَصْبٌ في يده من فلانٍ ، فزعم ذو اليد أنه لم يغصبه من أحدٍ ، فهل يتنزه المخبرُ عن ذلك .

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: يتنزه سواءً كان ذو اليد عدلاً ثقةً أو لم يكن ، وبه قال بعضُ المشايخ^(٥) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٠/١٦٤) ، فتاوى قاضي خان ، (٣/٣٠١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/٣٠١) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٠/١٦٤) .

(٤) المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٥/٢٨٧) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/٣٠٢) ، الفتاوى الولوالجية، الولوالجي ، (٢/٣٢٧) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ،

القول الثاني: لا يتنزه بخلاف ما لو كان فاسقاً ، وهو قول الفقيه أبي جعفر الهنْدَوَانِي^(١) .
الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ ذا اليد وإن كان عدلاً فهو يدفع الغضب عن نفسه ، فلا يُعارض قوله قول المخبر في حكم التنزه ، لأنَّه شهد لدفع الغضب عن نفسه ، وشهادة الإنسان فيما يدفع عن نفسه لا تكون حجةً ، فلم يكن قوله معارضاً لقول المخبر ، فلم يندفع به قول العدل ، فبقي الغضب ثابتاً في حق التنزه^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الخبرين تساقطا بحكم التعارض ، فبقيت الإباحة الأصلية بخلاف ما لو كان فاسقاً^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أنَّ المخبر يتنزه عن ذلك سواء كان ذو اليد عدلاً ثقةً ، أو لم يكن ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِّيح)^(٤) .
وصَحَّح هذا القول برهانُ الدِّين بن مازة^(٥) ، وصَحَّح في الفتاوى الولوالجية^(٦) .

. (٢٩١/٥)

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٠٢/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٩١/٥) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٠٢/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٩١/٥) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٣٢٧/٢) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٩١/٥) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٠٢/٣) .

(٥) انظر: (٢٩١/٥) .

(٦) انظر: (٣٢٧/٢) .

الباب الخامس

تصحيحات قاضي خان في السياسة الشرعية

ويحتوي على فصلين :

- الفصل الأول: القضاء ، والشهادات .
- الفصل الثاني: الجنايات ، والحدود ، والتعازير .

الفصل الأول

القضاء ، والشهادات

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: القضاء ، وفيه إحدى عشرة مسألة .

المبحث الثاني: الشهادات ، وفيه أربع مسائل .

المبحث الأول : القضاء

وفيه إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى: إذا طلب من رجل أن يُسوّي أمره عند السلطان ، ولم يذكر له رشوةً ، ثم أعطاه بعدما سوّى أمره ، هل يحلُّ للأخذ الأخذ ؟

المسألة الثانية: يبيع القاضي وشرأؤه بنفسه .

المسألة الثالثة: زائغةٌ مستطيلةٌ تنشعب منها زائغةٌ مستطيلةٌ غير نافذة ، هل لأهل الزائغة الأولى أن يفتحوا باباً في الزائغة القصوى ؟

المسألة الرابعة: رادُّ الأبق أو الملتقط إذا ردَّ الأبق ، أو اللقطة على صاحبها ، هل يأخذ القاضي منه كفيلاً ؟

المسألة الخامسة: دارٌ في يد رجلٍ ، أقام رجلٌ البيّنة أن أباه مات وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه فلانٍ الغائب ، ثم حضر الغائب هل يحتاج إلى إعادة البيّنة ؟

المسألة السادسة: المديون إذا حبسه القاضي ، فسأل عن حاله ، وأُخبر أنه مُعسرٌ ، فحلّى سبيله ، هل لصاحب الدين أن يلازمه ؟

المسألة السابعة: في الملازمة لو قال المدينُّ للدائن: لا أجلس مع غلامك ، وأجلس معك المسألة الثامنة: المديون إذا أقام البيّنة على إفلاسه قبل الحبس .

المسألة التاسعة: حبسُ المكاتب في دين مولاه .

المسألة العاشرة: إذا ادّعى عقداً انتهت أحكامه ، بأن ادّعى أنه اشترى منه هذه الدار ، أو هذا العبد بكذا وتقدّه الثمن ، وقبض منه المبيع ، ثم أقام المدّعى عليه البيّنة أنه لفلانٍ الغائب أو دعيّته ، هل تندفع عنه الخصومة ؟

المسألة الحادية عشرة: رجلٌ ادّعى داراً في يد رجلٍ أنّها ملكه وحقّه ، وفي يد الذي في يديه عُصْبٌ ، وأقام الذي في يديه البيّنة أنّها وديعةٌ في يده من فلانٍ الغائب ، هل تندفع الخصومة عن المدّعى عليه ؟

[٢٣٧] المسألة الأولى: إذا طلب من رجل أن يسوي أمره عند السلطان ، ولم يذكر له رشوة^(١) ، ثم أعطاه بعدما سوى أمره ، هل يحلُّ للأخذ الأخذ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يحلُّ للأخذ الأخذ^(٢) .

القول الثاني: لا يحلُّ له الأخذ^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ هذا برٌّ وصِلَّةٌ وبجازاة الإحسان بالإحسان ، وهو كالإمام والمؤدَّن إذا جمع لهما القوم شيئاً ، وأعطوهما من غير أن يشترطا عليهم ، فهو حسنٌ ، فكذا هذا^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّه بذلك أقام الواجب ، ولا يجوز أخذ المال على إقامة الواجب^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أنَّه إذا طلب رجلٌ من آخر أن يسوي أمره عند السلطان ، ولم يذكر له رشوة ، ثم أعطاه بعدما سوى أمره ، فإنَّه يحلُّ للأخذ الأخذ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٦) .

(١) رشوة: الرشوة ما يُعطى من المال ونحوه لإبطال حقٍّ ، أو لإحقاق باطلٍ .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ١٩٩) ، التعريفات الفقهية ، الدهلوي ، (ص ٣٠٧) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٤٢/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٥/٨) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٢٩٦/٣) ، مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (١٥٣/٢) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٤٢/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٥/٨) ، مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (١٥٣/٢) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٤٢/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٧/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٥/٨) .

(٥) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٥/٨) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٤٢/٢) .

وصُحِّح هذا القول في الفتاوى الولوالجية^(١) ، والفتاوى الهندية^(٢) ، وفي فتح القدير: "ولو قضى حاجته بلا شرط ولا طمع ، فأهدى إليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به" ^(٣) .

[٢٣٨] المسألة الثانية: بيع القاضي وشرأؤه بنفسه .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا ينبغي للقاضي أن يبيع ويشترى بنفسه بل يُفَوَّض ذلك إلى غيره^(٤) .
القول الثاني: لا بأس بأن يبيع ويشترى في غير مجلس القضاء ، وهو مروى عن محمد ابن الحسن^(٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ العادة جَرَتْ أَنَّ النَّاسَ يُسَاعِدُونَ الْقَاضِي ، وَيُسَاهِلُونَهُ فِي الْمَعَامَلَةِ طَمَعاً لِمَا فِي يَدَيْهِ ، أَوْ خَوْفاً مِنْهُ ، فَيَكُونُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ كَمَنْ يَأْكُلُ بِدِينِهِ ، وَالْمَقْصُودُ يَحْصُلُ إِذَا فَوَّضَ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ^(٦) .

(١) انظر: (٧/٤) .

(٢) انظر: (٢٩٦/٣) .

(٣) انظر: (٢٣٦/٧) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٤٣/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٤٣/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢١٤/٢) ، المبسوط ، السرخسي ،

(٧٧/١٦) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٨/٨) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٧٢/٢) .

(٦) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٧٧/١٦) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٤٣/٢) .

وجه القول الثاني:

ما رُوي أنَّ النبي ﷺ اشترى سراويل بدرهمين^(١) ، فقد باشر بذلك الشراء لنفسه ، وكذلك الخلفاء الراشدون ﷺ ورؤساء القضاة كانوا يُباشرون ذلك بأنفسهم ، ولأنَّه بعد تقلد القضاء يحتاج لنفسه وعياله إلى ما كان محتاجاً إليه قبل التقلد ، ولأنَّه بتقلده هذه الأمانة لا يمتنع عليه النظر لنفسه والقيام بمصالح عياله ، وتحملة المسامحة مؤهومة ، أو هو نادر ، فلا يمتنع عليه التصرف^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أنَّ القاضي لا يبيع ولا يشتري بنفسه لا في مجلس القضاء ، ولا في غيره ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٣) .

[٢٣٩] المسألة الثالثة: زائغة^(٤) مستطيلة^(٥) تنشعب منها زائغة مستطيلة غير نافذة ، هل لأهل الزائغة الأولى أن يفتحوا باباً في الزائغة القصوى ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُمنع من فتح الباب^(٦) .

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ، باب من اسمه محمد ، (٣٤٩/٦) ، رقم (٦٥٩٤) ، ولفظه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: " دخلت يوماً السوق مع رسول الله ﷺ فجلس إلى البرازين ، فاشترى سراويل بأربعة دراهم " ، قال الهيثمي: " وفيه يوسف بن زياد البصري وهو ضعيف " ، وقال العراقي: " إسناده ضعيف " .

انظر: مجمع الزوائد ، الهيثمي ، (١٢٢/٥) ، المعني عن حمل الأسفار ، العراقي ، (١١٠٩/٣) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٧٧/١٦) .

(٣) انظر: تناوي قاضي خان ، (٢٤٣/٢) .

(٤) زائغة: أي سكة غير نافذة ، سُميت بذلك لزيغها عن الطريق الأعظم ، وفي التهذيب: الزائغة الطريق الذي حاد عن الطريق الأعظم .

انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (٦٦/٩) ، البحر الرائق ، ابن نجيم (٣١/٧) .

(٥) مستطيلة: المستطيلة أي الطويلة من استطال بمعنى طال .

انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم (٣١/٧) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٢٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٢٢/٥) .

القول الثاني: لا يُمنع من فتح الباب ، وإنما يُمنع من المرور ، وهو قول بعض المشايخ^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه إذا فتح الباب ، وتقادم العهد ربما يدعي حق المرور في الزائغة القصوى ، ويستدل بذلك الباب فيجعل القول قوله ، فيُمنع من هذا الوجه ، ولأن فتح الباب للمرور ، ولا حق لهم في المرور ، لأن المرور في القصوى حق لأهلها خاصة ، لكونها غير نافذة ، فهي بمنزلة دار بين قوم ليس لأحد أن يفتح باباً بغير إذنهم ، فكذا هذا ، ولأنه لو بيعت دار في الزائغة القصوى لم يكن لأهل الزائغة العليا حق الشفعة ، وتكون الشفعة لأهل القصوى بسبب الشركة في الطريق ، فإذا أراد أحد من أهل الزائغة العليا أن يتخذ لنفسه طريقاً يُمنع^(٢) .

وجه القول الثاني:

إن فتح الباب رَفَعَ لبعض جداره ، وله أن يرفع جميع جداره بالهدم ، فَرَفَعَ بعضه أولى ، ولهذا لو فتح باباً للاستضاءة دون المرور لم يُمنع^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه إذا كانت زائغة مستطيلة تنشعب منها زائغة مستطيلة غير نافذة ، فإنه يُمنع أهل الزائغة الأولى من تركيب الباب على الحائط في الزائغة القصوى ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٢٢/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٠٩/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ،

(١٢٢/٥) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٢٠٠/٤) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٠٣/٧) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٢٢/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٠٩/٢) ، العناية شرح الهداية ،

البابرتي ، (٢٠٠/٤) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٢٢/٥) ، شرح الجامع الصغير ، ابن مازة ، (ص ٤٥٩) ، درر

الحكام شرح غرر الأحكام ، ملائحسرو ، (٤١٦/٢) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٠٩/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (٢٠٠/٤) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ،

(١٢٢/٥) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٠٣/٧) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٢٢/٢) .

وما صححه هو المذهب^(١) ، قال ابن عابدين: " قال في الخيرية: والمتون على المنع ، فليكن المعول عليه "^(٢) .

وصحح هذا القول في الفتاوى الهندية^(٣) ، وصححه المرغيناني^(٤) ، والزيلعي^(٥) ، والبابري^(٦) ، والحصكفي^(٧) ، وصححه أيضاً الكمال بن الهمام ، فقال: " والأصح أن يُمنع من الفتح ، لأنه منصوص عليه في الرواية بنص محمد في الجامع ، ولأن المنع بعد الفتح لا يمكن إذ لا يمكن مراقبته ليلاً ونهاراً في الخروج فيخرج ، ولأن عساه يدعي بعد تركيب الباب وطول الزمان حقاً في المرور ، ويستدل عليه بتركيب الباب ، فيكون بتركيب الباب ممهداً لنفسه دعوى حق المرور ، ويكون القول قوله للظاهر الذي معه وهو فتح الباب "^(٨) .

[٢٤٠] المسألة الرابعة: رادُّ الأبق أو الملتقط إذا ردَّ الأبق ، أو اللَّقطة على صاحبها ، هل يأخذ القاضي منه كفيلاً ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يأخذ منه كفيلاً ، وهو رواية عن أبي حنيفة^(٩) .
القول الثاني: لا يأخذ منه كفيلاً ، وهو رواية أخرى عن أبي حنيفة^(١٠) .

(١) انظر: الجامع الصغير ، الشيباني ، (ص ٤٥٩) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١٠٩/٢) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٧٠/٢) .

(٢) حاشية ابن عابدين ، (١٧٠/٨) .

(٣) انظر: (٣٨٢/٣) .

(٤) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١٠٩/٢) .

(٥) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (١٢٢/٥) .

(٦) انظر: العناية شرح الهداية ، البايري ، (٢٠٠/٤) .

(٧) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (١٦٩/٨) .

(٨) فتح القدير ، السيواسي ، (٣٠٣/٧) .

(٩) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١١٢/٢) ، العناية شرح الهداية ، البايري ، (٢١٧/٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (٤٦/١٧) .

(١٠) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٢/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١١٢/٢) ، العناية شرح الهداية ، البايري ، (٢١٧/٤) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤١٦/٥) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن القاضي مأمورٌ بالنظر لكلِّ مَنْ عجز عن النظر لنفسه ، ولأنَّه لو لم يأخذ من الحاضر كفيلاً بما يدفع إليه فَوَتْ بذلك حقَّ الغائب ، لا احتمال ظهور مستحقٍّ لهما ، ولأنَّ على القاضي صيانة قضاء نفسه ، وهذه الصيانة إنما تتحقَّق بأخذ الكفيل^(١) .

وجه القول الثاني:

إنَّ حقَّ الحاضر ثابتٌ معلومٌ ، وحقُّ الغائب موهومٌ ، ولا يُقابل الموهومُ المعلومُ ، فلا يُؤخَّر القاضي تسليم حقِّه إليه إلى إعطاء الكفيل ، ولأنَّه لو أخذ كفيلاً إنما يأخذ للمجهول ، والكفالة للمجهول لا تصحُّ^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ رادَّ الآبق أو الملتقط إذا ردَّ الآبق ، أو اللَّقطة على صاحبها ، فإنَّه لا يأخذ منه كفيلاً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحيح)^(٣) .
والصَّحيح أنَّ الرَّواية الأولى هي قول أبي حنيفة^(٤) ، أمَّا الرَّواية الثانية بأخذ الكفيل فهو قول الصَّاحِبَيْن ، قال السرخسيُّ: " وما ذُكر في الآبق واللُّقطة قولهما لا قول أبي حنيفة " ^(٥) .

[٢٤١] المسألة الخامسة: دارٌ في يد رجلٍ ، أقام رجلٌ البيِّنة أنَّ أباه مات وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه فلانٍ الغائب ، ثمَّ حضر الغائب هل يحتاج إلى إعادة البيِّنة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يحتاج إلى إعادة البيِّنة ، وهو قول بعض المشايخ^(٦) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٤٦/١٧) .

(٢) انظر: المصدر السابق .

(٣) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٤٥٢/٢) .

(٤) انظر: العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٢١٧/٤) .

(٥) المبسوط ، السرخسي ، (٤٦/١٧) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصَّغير ، قاضي خان ، (٤٥٣/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٢٢٠/٤) المبسوط ،

السرخسي ، (٤٨/١٧) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٨٨/٨) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٨٦/٤) ،

الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٤٧/٢) .

القول الثاني: لا يحتاج إلى إعادة البيّنة ، ويُسلّم له النصفُ بذلك القضاء^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

القياس على مسألة القصاص ، فإنه يثبت للوارث بعد موت المورث ، فمن هذا الوجه كان الحق ثابتاً فيه للوارث ابتداءً ، فلا بُدّ للذي يحضر من إعادة البيّنة على حقه^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنّ القضاء بالميراث قضاءً يملك الميّت ، فتقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ، و أحد الورثة يتصب خصماً عن الميّت فيما يدّعي له وعليه ، والحاضر أثبت المالك للميّت في الكل بما أقام من البيّنة ، فلا يحتاج الغائب إلى إعادة البيّنة^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أنّه لو كان في يد رجلٍ دارٌ ، فأقام رجلٌ البيّنة أنّ أباه مات ، وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه فلانٍ الغائب ، ثم حضر الغائب ، فإنه لا يحتاج إلى إعادة البيّنة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٤٥٣/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١١٢/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٢٢٠/٤) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٤٧/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٥٨/٣) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٤٨/١٧) .

(٣) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٨٨/٨) ، المبسوط ، السرخسي ، (٤٨/١٧) ، شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٤٥٣/٢) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٤٥٣/٢) .

وما صححه هو ظاهر الرواية^(١) ، وصحح هذا القول السرخسي^(٢) ، وفخر الإسلام عليّ البزدوي^(٣) ، وبرهان الدين بن مازة^(٤) ، وظاهر بن عبد الرشيد البخاري^(٥) ، وهو اختيار المرغيناني^(٦) ، وصحح في الفتاوى البزازية^(٧) .

[٢٤٢] المسألة السادسة: المديون إذا حبسه القاضي، فسأل عن حاله، وأخبر أنه مُعَسِّرٌ، فخلّى سبيله، هل لصاحب الدين أن يُلَازِمَهُ^(٨) ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوّل: ليس للطالب صاحب الدين أن يلازمه ، وهو قول زُفر ، وإسماعيل ابن حمّاد^(٩) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٤٥٣/٢) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٨٦/٤) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٤٧/٢) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٤٨/١٧) .

(٣) انظر: الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٥٨/٣) .

(٤) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٨٨/٨) .

(٥) انظر: خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٨٦/٤) .

(٦) انظر: العناية شرح الهداية ، البهري ، (٢٢٠/٤) ، الهداية ، المرغيناني ، (١١٢/٢) .

(٧) انظر: (١٤٧/٢) .

(٨) الملازمة: أن يدور معه حيث دار ، ويجلس على يابه إذا دخل إلى بيته .

وأحسن الأقاويل في الملازمة ما روي عن محمد بن الحسن أنّه قال: " يُلَازِمُهُ في قيامه وقعوده ، ولا يمنعه من الدخول على أهله ، ولا من الغداء والعشاء والوضوء والخلاء ، وله أن يُلَازِمَهُ بنفسه وإخوانه وولده ممن أحبّ " .

انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٤٧/٢) ، حاشية ابن عابدين ، (٧٩/٨) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٥٢/٢) .

(٩) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٨٨/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٨٠/٦) .

« إسماعيل بن حمّاد » هو: إسماعيل بن حمّاد بن أبي حنيفة ، تفقه على أبيه ، والحسن بن زياد ، ولم يُدرِك جدّه ، ولي القضاء ، وكان محموداً فيه ، عارفاً بالأحكام والوقائع والنوازل والحوادث ، صالحاً ، ديناً ، عابداً ، زاهداً ، له: كتاب الجامع في الفقه ، والردّ على القدريّة ، وكتاب الإرجاء ، وغيرها ، مات سنة (٢١٢هـ) .

انظر: الجواهر المضية ، القرشي ، (٤٠٢/١) ، تاج التراجم ، قطلوبغا ، (ص ١٣٤) ، الفوائد البهية ، اللكنوي (ص ٦٠) .

القول الثاني: له أن يُلَازمه^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٌ فَنُظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(٢) ، فذكر النُّظِرَةَ بحرف الفاء ، فتبنت الإنظارَ من غير قضاء القاضي ، ولأنَّه مُنْظَرٌ بإنظار الله تعالى ، فهو بمنزلة ما لو أجله الخصمُ ، أو أبرأه ، فكما لا يُلَازمه هناك ، فكذا لا يُلَازمه هنا^(٣) .

وجه القول الثاني:

ما رُوِيَ أن النبي ﷺ اشترى من أعرابيٍّ بعيراً بثمن مؤجلٍ ، فلَمَّا حَلَّ الأجلُ طالبه الإعرابيُّ ، فقال: ليس عندنا شيءٌ ، فقال الأعرابيُّ: واغذراه، فَهَمَّ به الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم ، فقال ﷺ: " دَعُوهُ فَإِنَّ لصاحب الحقِّ اليدُ واللِّسان " ^(٤) ، فالمراد باللسان التَّقاضي ، وباليَد المِلَازمة ، ولأنَّ قضاء الدَّين مستحقٌّ على المديون من كسبه وماله ، فكما أنَّه إذا كان له مالٌ كان للطَّالب أن يُطالبه بقضاء الدَّين منه ، فكذلك إذا كان له كَسْبٌ ، كان له أن يُطالبه بقضاء الدَّين من كسبه ، وذلك إنما يتحقَّق بالمِلَازمة^(٥) .

التَّصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ المديونَ إذا حبَّسه القاضي ، فسأل عن حاله ، وأخبر أنَّه مُعَسَّرٌ ، فخلَّى سبيله ، فَإِنَّ لصاحب الدَّين أن يُلَازمه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التَّصحيح)^(٦) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٨٨/٥) ، الدر المختار ، الحسكفي ، (٧٩/٨) المختار للفتوى ، الموصلية ، (٢٤٧/٢) .

(٢) سورة البقرة ، جزء من الآية رقم (٢٨٠) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٨٨/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (١٨٠/٦) .

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ، كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك ، باب في المرأة تُقتل إذا ارتدَّت ، (٢٣٢/٤) ، رقم (٩٧) ، وهو مرسلٌ كما قاله ابن حجر والزيلعي .

انظر: إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة ، العسقلاني ، (٥٥٩/١٩) ، نصب الراية ، الزيلعي ، (١٦٦/٤) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٨٨/٥) ، فتاوى قاضي خان ، (٢٥٢/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلية ، (٢٤٧/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٢٨٣/٢) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٢/٢) .

وما صحّحه هو المذهب^(١) .

[٢٤٣] المسألة السابعة: في الملازمة لو قال المدين للدائن: لا أجلس مع غلامك ، وأجلس معك .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: له ذلك^(٢) .

القول الثاني: ليس له ذلك^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه ربما لا يرضى بالجلوس مع العبيد ، فيكون عليه في ذلك زيادة ضرر^(٤) .

وجه القول الثاني:

إن المقصود حصول الدين ، وملازمة الغير عسى أن تكون أقرب إلى ذلك^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنّ في الملازمة الرأي فيه إلى صاحب الدين لا إلى المدين ، فإن شاء لازمه بنفسه ، وإن شاء بغيره ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٦) .

(١) انظر: مختصر القدوري ، (ص ٢٠٨، ٥٥٣) ، المختار للفتوى ، الوصلي ، (٢/٢٤٦) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٢/٢٨٣) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٣/٦١٦) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢/٢٥٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١١/١٢٦) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٤/٣٦) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (٢/١١٠) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤/٤٧) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢/٢٥٢) .

(٤) انظر: الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٤/٣٦) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١١/١٢٦) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢/٢٥٢) .

(٦) انظر: المصدر السابق .

[٢٤٤] المسألة الثامنة: المديون إذا أقام البيّنة على إفلاسه قبل الحبس .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: تُقبل البيّنة ، ولا يُحبس ، وهو رواية عن محمد بن الحسن ، وقول أبي بكر محمد ابن الفضل ، ونصير بن يحيى ، وإسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة^(١) .

القول الثاني: لا تُقبل البيّنة ، ويُحبس ، وبه قال عامة المشايخ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ العدل المتحرّي لا يشهد ما لم يقطع بفقر المدين ، بخلاف غيره^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنّ هذه البيّنة على النفي فلا تُقبل إلّا إذا تأيّدت بمؤيّد ، وقبل الحبس ما تأيّدت ، فإذا حبس ومضت مدّة فقد تأيّدت بمؤيّد ، لأنّ الظاهر أنّه لو كان له مال لم يتحمّل ضيق السّجن ومرارته وهو قادرٌ على خلاص نفسه^(٤) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أنّ المديون إذا أقام البيّنة على إفلاسه قبل الحبس ، فإنّ يئنّه لا تُقبل ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٤٦٦/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٢٣/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤١/٨) ، العناية شرح الهداية ، الباهري ، (١٧٣/٤ ، ١٧٤) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٠٤/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩٤/٥) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٦٥/٧) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٠٩/٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٤٦٦/٢) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٦١٧/٣) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤١/٨) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٢٣/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (١٠٤/٢) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٦١٧/٣) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٠٩/٢) .

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ، (٨١/٨) .

(٤) انظر: العناية شرح الهداية ، الباهري ، (١٧٣/٤) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٦٥/٧) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٢٤١/٨) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٢٣/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩٤/٥) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصّغير ، قاضي خان ، (٤٦٦/٢) .

وصَحَّحَ هذا القولَ العيني^(١)، وسراجُ الدِّينِ بنُ نُجَيم^(٢)، وصُحِّحَ في الفتاوى الولوالجية^(٣).

واختار قاضي خان في الفتاوى^(٤) أنَّ ذلكَ مفوَّضٌ إلى رأي القاضي إن عِلِمَ القاضي أنَّ المديونَ وَقَّعَ^(٥) لا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ قبلَ الحَبْسِ ، وإن عِلِمَ القاضي أنَّه لَيِّنٌ قَبْلَ بَيِّنَتِهِ .

[٢٤٥] المسألة التاسعة: حَبْسُ المكاتب في دين مولاه .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يحبس المولى مكاتبه في دين الكتابة ، ويُحْبَسُ في غير مال الكتابة ، وهو رواية ابن سماعه^(٦) .

القول الثاني: لا يحبس المولى المكاتب في دين الكتابة ، ولا في غيرها ، وهو قول بعض المشايخ^(٧) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه في دين الكتابة لا يصير ظالماً بالامتناع عن بدل الكتابة ، لتمكُّنه من فسخ الكتابة من غير رضا مولاه ، أمَّا في غير مال الكتابة فإنَّه يصير ظالماً بمنعه إذ لا يقدر على فسخ سبب ذلك الدِّين^(٨) .

(١) انظر: البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٢٢/١١) .

(٢) انظر: النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٦١٧/٣) .

(٣) انظر: (٣٧/٤) .

(٤) انظر: (٢٥١/٢) .

(٥) تفسير ذلك أن يقول المديون: لو تعدت في الحبس كذا وكذا ، لا يحصل لك منِّي شيءٌ وأخرجني أخرج عليَّ رَغْمَكَ ونحو ذلك .

انظر: حاشية ابن عابدين ، (٧٩/٨) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٢/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٩٠/٢٠) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ،

(١٧٤/٤) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٣١٥/٦) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩٥/٥) ، فتح القدير ، السيواسي ،

(٢٦٧/٧) .

(٧) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٢/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩٥/٥) ، فتح القدير ، السيواسي ،

(٢٦٧/٧) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ، (١٧٤/٤) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٣٥٩/٣) .

(٨) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩٥/٥) ، العناية شرح الهداية ، الباقري ، (١٧٤/٤) ، فتح القدير ، السيواسي ،

(٢٦٧/٧) .

وجه القول الثاني:

إنه في غير دين الكتابة يتمكن من الإسقاط بأن يُعَجَّز نفسه ، فيُرَدُّ رقيقاً ، فيسقط عنه دين المولى ، لأنَّ المولى لا يستوجب على عبده ديناً ، فصار كبديل الكتابة ، لأنَّ غير دين بدل الكتابة لا تجوز الكفالة به ، كما لا تجوز بديل الكتابة بخلاف ما لو كان الدين للأجنبي^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ المولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة ولا في غيرها ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٢) .

وما صحَّحه هو ظاهر الرواية^(٣) ، وصحَّحه السرخسي^(٤) .

[٢٤٦] المسألة العاشرة: إذا ادَّعى عقداً انتهت أحكامه بأن ادَّعى أنه اشترى منه هذه الدار ، أو هذا العبد بكذا ونقده الثمن ، وقبض منه المبيع ، ثم أقام المدعى عليه البيِّنة أنه لفلان الغائب أو دَعَيْنِيه ، هل تندفع عنه الخصومة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأوَّل: تندفع عنه الخصومة^(٥) .

القول الثاني: لا تندفع عنه^(٦) .

(١) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٩٥/٥) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٢٦٧/٧) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (١٧٤/٤) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٥٢/٢) .

(٣) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٢٦٧/٧) ، العناية شرح الهداية ، البابرتي ، (١٧٤/٤) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٩٠/٢٠) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٧٠/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢٣٥/٤) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٧٠/٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه لما ادعى عقداً انتهت أحكامه ، لم تبق دعوى العقد وبقيت دعوى المالك ، فتدفع عنه الخصومة^(١) .

وجه القول الثاني:

إنه وإن انتهت أحكام العقد لا يصير مدعياً ملكاً مطلقاً ، حتى لا يقضى له بالزوائد^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه إذا ادعى عقداً انتهت أحكامه بأن ادعى أنه اشترى منه هذه الدار ، أو هذا العبد بكذا وتقده الثمن ، وقبض منه المبيع ، ثم أقام المدعى عليه البينة أنه لفلان الغائب أودعني ، فإن الخصومة تندفع ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٣) .

[٢٤٧] المسألة الحادية عشرة: رجل ادعى داراً في يد رجل أنها ملكه وحقه ، وفي يد الذي في يديه غصب ، وأقام الذي في يديه البينة أنها وديعة في يده من فلان الغائب ، هل تندفع الخصومة عن المدعى عليه ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: تندفع الخصومة عن المدعى عليه^(٤) .

القول الثاني: لا تندفع عنه الخصومة^(٥) .

(١) انظر: تناوى قاضي خان ، (٢/٢٧٠) .

(٢) انظر: المصدر السابق .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: المصدر السابق ، (٢/٢٦٩) .

(٥) انظر: المصدر السابق ، (٢/٢٦٩) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ المدّعي لم يدّع الفعل على صاحب اليد ، فتدفع عن المدّعي عليه الخصومة^(١) .

وجه القول الثاني:

إنّه كقول المدّعي: غَصِبَ مِنِّي ، ثم أقام الذي في يديه البيّنة أنّها ودیعة ، فإنّ الخصومة لا تندفع عنه فكذا هنا^(٢) .

التّصحیح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أنّه إذا ادّعى داراً في يد رجل أنّها ملكه وحقّه ، وهي في يد الذي في يديه غَصِبْتُ ، وأقام الذي في يديه البيّنة أنّها ودیعة في يده من فلان الغائب ، فإنّ الخصومة لا تندفع عن المدّعي عليه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٣) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢/٢٦٩) .

(٢) انظر: المصدر السابق .

(٣) انظر: المصدر السابق .

المبحث الثاني : الشهادات

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى: لو شهد الشهود على أنّ هذه الحنطة حُصِدت من أرض فلانٍ ، هل لصاحب الأرض أن يأخذ الحنطة ؟

المسألة الثانية: قومٌ خرجوا من أملاك قومٍ ، وأخبروا رجالاً كانوا في الخارج أنّ فلاناً تزوّج فلانةً على مهر كذا ، هل يحلُّ للسامعين أن يشهدوا على المهر ؟

المسألة الثالثة: القاضي إذا عرف شاهديّ الفرع بالعدالة ، ولم يعرف شاهديّ الأصل بها ، فعَدَّلَ شاهدا الفرع شاهديّ الأصل .

المسألة الرابعة: إذا قال شاهدا الفرع: لا نعرف الأصلَ أعَدَّلُ أم لا ؟

[٢٤٨] المسألة الأولى: لو شهد الشهود على أن هذه الحنطة حُصِدت من أرض

فلان ، هل لصاحب الأرض أن يأخذ الحنطة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لصاحب الأرض أن يأخذ الحنطة ، وهو رواية أبي حفص^(١) .

القول الثاني: ليس لصاحب الأرض أن يأخذها ، وهو رواية أبي سليمان الجوزجاني^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنهم أضافوا الأرض إليه ملكاً وبدلاً ، فما في أرضه من الزرع يكون في يده ، وهذا بمنزلة شهادتهم أنه أخذها من يده ، فيؤمر بالردّ عليه^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنّ الشهود لم يشهدوا بالملك له في الزرع ، وإنما أضافوا الأرض إليه بالملكية ، وقد تكون الأرض مملوكة له والزرع الذي فيها لغيره ، كمن غصب أرضاً فزرعها ، وكذلك ما شهدوا باليد في الزرع ولا في الأرض نصّاً ، فإنه ليس من ضرورة كون الأرض مملوكة له أن تكون في يده ، فلهذا لا يستحق شيئاً^(٤) .

التصحيح ، ولفظه:

صحّح قاضي خان أنه لو شهد الشهود على أن هذه الحنطة حُصِدت من أرض فلان ، فإنه ليس لصاحب الأرض أن يأخذ الحنطة، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٥) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٧٣/١٧) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (١٧٥/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣٠/٩) .

« أبو حفص » هو: الإمام أحمد بن حفص البخاري ، المشهور بأبي حفص الكبير ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٦٦/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧٣/١٧) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٥٣/٥) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (١٧٥/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣٠/٩) .

(٣) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٧٣/١٧) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣٠/٩) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٧٣/١٧) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (١٣٠/٩) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٥٣/٥) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٢٦٦/٢) .

وصُحِّح هذا القول في الفتاوى الولوالجية^(١) .

[٢٤٩] المسألة الثانية: قومٌ خرجوا من أملاك قوم ، وأخبروا رجالاً كانوا في الخارج أن فلاناً تزوج فلانةً على مهر كذا ، هل يحلُّ للسامعين أن يشهدوا على المهر ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يحلُّ للسامعين أن يشهدوا على المهر ، كما يحلُّ لهم أن يشهدوا على النكاح ، وهو رواية عن محمد بن الحسن^(٢) .

القول الثاني: لا يحلُّ للسامعين أن يشهدوا على المهر ، وهو رواية أخرى عن محمد ابن الحسن^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ المهرَ تبعٌ للنكاح ، فكان حكمه حكم النكاح^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المهرَ مالٌ فلا تحلُّ الشهادة فيه بالتسامع^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّه إذا خرج قومٌ من ممالك قوم ، وأخبروا رجالاً كانوا في الخارج أن فلاناً تزوج فلانةً على مهر كذا ، فإنه يحلُّ للسامعين أن يشهدوا على المهر ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٦) .

(١) انظر: (١٧٥/٤) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦١/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٠٤/٨) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٢/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٠١/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ،

(٣٠٤/٨) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٥٢/٤) ، جامع الفصولين ، قاضي سخاونه ، (١٢٥/١) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦١/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٢/٢) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (١٠١/٤) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٢/٢) .

[٢٥٠] المسألة الثالثة: القاضي إذا عرف شاهدي الفرع بالعدالة ، ولم يعرف شاهدي الأصل بها ، فعَدَلَ شاهدَا الفرع شاهدي الأصل .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ القاضي يسأل الفروع عن أصولهم ، ولا يقضي قبل السؤال ، فإن عدَّلا الأصول ثبتت عدالة الأصول بشهادة الفروع^(١) .

القول الثاني: لا تثبت عدالة الأصول بتعديل الفروع ، وهو مَرُويٌّ عن محمد بن الحسن ، وأبي يوسف^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ شاهدي الفرع من أهل التزكية لكونهم على صفة الشهادة ، ولا فرق بين تزكيته وتزكية غيرهم ، فصَحَّ تعديلهم شهودَ الأصل ، ولأنَّ شاهدَ الفرع نائبٌ عن الأصل في نقل عبارته إلى مجلس القضاء ، فإذا نُقِلَ عبارته إلى مجلس القاضي فقد انتهى حكم الأمانة ، وصار شاهدُ الفرع بمنزلة سائر الأجانب ، وكما أنَّ التعديل من الأجانب يكون صحيحاً ، فكذلك التعديل من الفروع ينبغي أن يكون معتبراً ، ولأنَّ عدمَ اعتبار تعديل الفروع الأصول يؤدي إلى تعطيل الحقوق فيما لو لم يظفر القاضي بمنَّ يعرف الأصول سوى الفروع^(٣) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٣/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابرقى ، (٣٠١/٤) ، النفاية ، المحبوبي ، (٢١٢/٣) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٣٧٠/٢) ، مختصر القدوري ، (ص ٥٤٦) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١٣٠/٢) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٤٢/٢) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٣/٢) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٩٩/٨) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢١٦/٥) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٩١/٩) ، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، (٢١٥/٥) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٤٢/٢) .

(٣) انظر: العناية شرح الهداية ، البابرقى ، (٣٠١/٤) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢١٥/٥) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٩٩/٨ ، ٤٠٠) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٣٧٠/٢) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٢٢٣/٣) ، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، (٢١٥/٥) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٩١/٩) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٤٢/٢) .

وجه القول الثاني:

إن الفرع نائب عن الأصل فتعديله الأصل يكون بمنزلة تعديل الأصل نفسه ، والأصل لو عدل نفسه لا يكون هذا التعديل صحيحاً ، فكذاك الفرع إذا عدله لا يُعتبر^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن القاضي إذا عرف شاهدي الفرع بالعدالة ، ولم يعرف شاهدي الأصل بها ، فعَدَّلَ شاهدا الفرع شاهدي الأصل فإنَّ عدالة الأصول تثبت بتعديل الفروع ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٢) .
وما صححه هو ظاهر الرواية^(٣) ، وصُحِّح في الفتاوى البزازية^(٤) .

[٢٥١] المسألة الرابعة: إذا قال شاهدا الفرع: لا نعرف الأصل أعدل أم لا ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ هذا القول وقول الفرع : لا نخبرك سواءً ، فلا تُقبل شهادتهما ، وهو قول أبي الحسن عليّ السُّعدي^(٥) .

القول الثاني: إنَّ شاهدي الفرع إذا قالَا: لا نعرف الأصل أعدل أم لا ؟ ، فإنَّ القاضي لا يردُّ شهادتهما ، ولكن يقبلها ويسأل عن الأصول غيرهما ، وبه قال الحلواني^(٦) .

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٣٩٩/٨) ، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، (٢١٥/٥) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٣/٢) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٣/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٣٠١/٤) ، المحيط البرهاني ، ابن مازة ،

(٣٩٩/٨) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٩١/٩) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢١٥/٥) ، الفتاوى البزازية ،

الكردي ، (١٤٢/٢) .

(٤) انظر: (١٤٢/٢) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٣/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢١٦/٥) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ،

(٣٠١/٤) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١٩٢/٩) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ، (١٤٢/٢) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٣/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٣٠١/٤) ، الفتاوى البزازية ، الكردي ،

(١٤٢/٢) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤٤٩/٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ شاهدي الفرع حملاً شهادة الأصول ، ولم يعدلاً الأصول ، فكأنَّهم لم يصدّقاهم فيما شهدوا به ، لأنَّ دليل الصّدق العدالة ، فصار كأنَّهما قالَا: إِنَّا نتهمهما في الشهادة ، ولو قالَا هكذا فالقاضي لا يقبل شهادتهما ، فكذا هذا^(١) .

وجه القول الثاني:

إنَّ شاهدَ الأصل بقيّ مستوراً^(٢) .

التّصحيح ، ولفظه:

صَحَّح قاضي خان أنَّ شاهدي الفرع إذا قالَا: لا نعرف الأصل أعدّل أم لا ؟ ، فإنَّ القاضي لا يردُّ شهادتهما ، ويسأل عن الأصول غيرهما ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصّحيح)^(٣) .

وصحّح هذا القولَ البابرّيُّ^(٤)، وصحّح في الفتاوى البزّازيّة^(٥) .

(١) انظر: المحيط البرهاني ، ابن مازة ، (٤٠٠/٨) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٣/٢) ، العناية شرح الهداية، البابرّي ، (٣٠١/٤) ، الفتاوى البزّازيّة ، الكردي، (١٤٢/٢) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٦٣/٢) .

(٤) انظر: العناية شرح الهداية ، البابرّي ، (٣٠١/٤) .

(٥) انظر: (١٤٢/٢) .

الفصل الثاني

الجنایات ، والحدود ، والتعزیر

وفیه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول: الجنایات ، وفیه ست مسائل .
- المبحث الثاني: الحدود ، وفیه تسع مسائل .
- المبحث الثالث: التعزیر ، وفیه ثلاث مسائل .

المبحث الأول : الجنايات

وفيه ستُّ مسائل :

المسألة الأولى: رجلٌ زنى بجارية مملوكة ، وقتلها بالجماع .

المسألة الثانية: لو ضرب سنَّ إنسانٍ ، فتحرك وأُجِّل ، ثمَّ اصفرَّ السنُّ .

المسألة الثالثة: صبيٌّ صغيرٌ لا يعقل ، أو كان أصغرَ سنّاً من سبع سنين ، سقط من سطحٍ أو غرق في الماء .

المسألة الرابعة: إذا قعد الرجلُ في المسجد منتظراً للصلاة ، فمرَّ به إنسانٌ فعطَّب ، هل يضمن على أصل أبي حنيفة ؟

المسألة الخامسة: وجوب القصاص في قَطْع اللسان .

المسألة السادسة: هل الإشهادُ على الحائط المائل إشهادٌ على نُقُوضه ؟

[٢٥٢] المسألة الأولى: رجلٌ زنى بجارية مملوكة ، وقتلها بالجماع .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: عليه الحدّ وعليه قيمتها أيضاً ، وهو رواية أبي يوسف في الأمالي عن أبي حنيفة^(١) .

القول الثاني: عليه القيمة ولا حدّ عليه ، وهو قول أبي يوسف^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ الحدّ للزّنا ، والقيمة لإتلاف النفس ، وهم معنيان كل واحد منهما منفصل عن الآخر ، لأنهما حقان مختلفان وجبا بسببين مختلفين أحدهما الزّنا والآخر إتلاف النفس ، فصار كمن شرب خمرًا لذميّ فإنه يُحدّ ويضمن قيمة الخمر للذمي^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنّ تقرّر ضمان القيمة عليه بقتله إياها بفعل الزّنا سبب لملكه إياها ، لأنّ المضمونات تُملك عند أداء الضمان مستنداً إلى وقت وجود سبب الضمان ، فصار كما إذا شترها بعدما زنى بها ، أو غصبها فزنى بها ، ثمّ ضمن قيمتها ، فإنّ الحدّ يسقط ويُدرأ عنه ، فكذا هذا ، ولأنّ اعتراض الملك قبل إقامة الحدّ يسقطه كما إذا ملك المسروق قبل القطع^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/٣٤٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (٩/٦٠) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٢/١٥٦) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٥/٢٦٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢/١٤٢) ، عيون المسائل ، السمرقندي ، (ص١٤٦) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١/٢٨٣) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/٣٤٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (٩/٦٠) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣/٥٨٩) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٢/١٥٦) ، الهداية ، المرغيناني ، (١/٣٤٨ ، ٣٤٩) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣/١٤٢) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢/١٤٢) ، عيون المسائل ، السمرقندي ، (ص١٤٦) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١/٣٤٨ ، ٣٤٩) ، المبسوط ، السرخسي ، (٩/٦٠) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣/٥٨٩) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣/٥٨٩) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (٢/١٥٦) ، الهداية ، المرغيناني ، (١/٣٤٨ ، ٣٤٩) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (٣/١٤٢) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٥/٢٦٢) .

التصحيح ، ولفظه:

اختلف تصحيح قاضي خان في هذه المسألة فصَحَّح في الفتاوى أَنَّهُ إذا زنى رجلٌ بجاريةٍ مملوكةٍ وقتلها بالجماع ، فإنَّ عليه القيمةَ ولا حدَّ عليه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(١) ، وصَحَّح في شرح الجامع الصَّغِير بلفظ (الصَّحِيح) أَنَّ عليه الحدَّ والقيمة ^(٢) ، وهو ظاهر الرِّوَاية ^(٣) .

وما صحَّحه في الفتاوى هو قول أبي يوسف ، وهو خلافُ ظاهر المذهب عنه ، لأنَّ محمَّد بن الحسن ذكر هذه المسألة في الجامع الصَّغِير ولم يذكر فيها خلافاً ^(٤) ، قال ابنُ عابدين: " قُلْتُ: وصَحَّح في الخاتمة قولَ أبي يوسف ، لكنَّ المتن ^(٥) والشروح على الأول ، بل ما ذُكِر عن أبي يوسف هو روايةٌ عنه لا قوله ، وهي خلافُ ظاهر الرِّوَاية عنه " ^(٦) .

[٢٥٣] المسألة الثانية: لو ضرب سنَّ إنسانٍ ، فتحرك وأُجِّل ، ثم اصفرَّ السنُّ .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يجبُ في السنِّ حكومةٌ عدلٍ ^(٧) ، وهو قولُ أبي يوسف ، وروايته عن أبي حنيفة ، وهو مَرُويٌّ عن محمَّد بن الحسن ^(٨) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/٣٤٤) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصَّغِير ، قاضي خان ، (٢/١٤٣) .

(٣) انظر: الجامع الصَّغِير ، الشيباني ، (ص٣٧٦) .

(٤) انظر: فتح القدير ، السيوطي ، (٥/٢٦٢) ، الجامع الصَّغِير ، الشيباني ، (ص٣٦٧) .

(٥) انظر: الجامع الصَّغِير ، الشيباني ، (ص٣٦٧) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (٣/١٤٢) ، الوقاية ، المحبوبي ، (١/٢٨٣) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (١/٣٤٨) .

(٦) حاشية ابن عابدين ، (٦/٤٨) .

(٧) حكومة عدل: هي الواجب المالي الذي يُقدَّره عدلٌ في جنابةٍ ليس فيها ديةٌ مقدَّرةٌ ، ولم تُعرف نسبتها مما فيه ديةٌ مقدَّرةٌ .

انظر: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية ، نزيه حماد ، (ص١٨٣) .

(٨) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦/٣٩٩) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤/٣١٦) ، المبسوط ،

السررَحسي ، (٢٦/٨١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٧/٢٨٨) ، الجوهرية النيرة ، الزبيدي ، (٢/١٣٠) ، البناء شرح

الهداية ، العيني ، (١٣/٢١١) ، العناية شرح الهداية ، البابري ، (٦/٣٨٠) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ،

(ل/٤٥٣) .

القول الثاني: يجب فيه أرش^(١) السن كاملاً ، وهو قول زُفر^(٢) .

القول الثالث: إن كانت الصُّفْرَةُ في سنِّ الحرِّ لا توجب شيئاً ، وإن كانت في سنِّ العبد تُوجب حكومةً عدلٍ ، وهو رواية محمد بن الحسن عن أبي حنيفة^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الصُّفْرَةَ لا تُوجب تفويت الجمال ولا تفويت المنفعة ، وإنما تُوجب نُقصانها ، فالصُّفْرَةُ هي لَوْنُ السِّنِّ في أصل الخلقة في بعض الناس ، وهي ليست كالستود والحُمْرة والخُضرة إلا أنَّ كمال الجمال في البياض ، فيجب في الصُّفْرَةُ حُكومةً عدلٍ^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الصُّفْرَةَ تؤثر في تفويت الجمال ، فهي كالستود^(٥) .

وجه القول الثالث:

إنَّ الصُّفْرَةَ من ألوان السِّنِّ ، والمقصود من السِّنِّ الاتِّفاع بها والصُّفْرَةُ لا تُخلُّ به ، إلا أنَّ المقصود من المملوك المالية وهي تنقص بالصُّفْرَةَ ، فتجب حينئذٍ حكومةً عدلٍ^(٦) .

(١) الأرش: ما وجب من المال في ضمان نقصٍ ، من عضوٍ ونحوه .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٣٤) ، التعريفات الفقهية ، الدهلوي ، (ص ١٦٨) .

(٢) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٨/٧) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٩٩/٦) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٣٠/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢١١/١٣) ، مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (٦٤٨/٢) ، العناية شرح الهداية ، الباري ، (٣٨٠/٦) .

(٣) انظر: تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، (١١٠/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٨/٧) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨١/٢٦) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (٢١١/١٣) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٣٠/٢) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٤٥٣/ل) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٨/٧) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٩٩/٦) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصللي ، (٣١٦/٤) ، مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (٦٤٨/٢) ، العناية شرح الهداية ، الباري ، (٣٨٠/٦) .

(٥) انظر: مجمع الأنهر ، شيخه زاده ، (٦٤٨/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٨/٧) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٩٩/٦) ، العناية شرح الهداية ، الباري ، (٣٨٠/٦) .

(٦) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٨٨/٧ ، ٢٩٨) ، المبسوط ، السرخسي ، (٨١/٢٦) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنه لو ضُرب سنُّ إنسانٍ ، فتحرك وأُجِّل ، ثمَّ اصفرَّ السنُّ ، فإنه لا يجب فيه شيءٌ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(١) .

وصُحِّح في الفتاوى الولوالجية أنه يجب فيه حكومةٌ عدل ^(٢) ، واختار طاهرُ ابن عبد الرشيد البخاري أنه يجب فيه الدِّية كالسنِّ الأسود ، وهو القول المختار في الفتاوى البرازية ^(٣) .

وأما القول الثالث وهو التفريق بين الحرِّ والعبد ، فقد ذكر الكاساني أنه لا يصحُّ ، فقال: " ورُوي عن أبي حنيفة رحمته الله أنه إن كان حرّاً فلا شيء فيه ، وإن كان مملوكاً ففيه الحكومة ، وهذه الرواية لا تصحُّ عنه ، لأنَّ الحرَّ أولى بإيجاب الأرض من العبد " ^(٤) .

وفي منية المفتي: " ضُرب سنُّ حرٍّ فاصفرت لا يجب شيءٌ في أصحَّ الروايتين عن الإمام ، وإن كان سنُّ المملوك ففيه حكومة العدل " ^(٥) .

[٢٥٤] المسألة الثالثة: صبيٌّ صغيرٌ لا يَعْقِل ، أو كان أصغرَ سنّاً من سَبْع سنين ، سقط من سطحٍ أو غرق في الماء .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: على الوالدين أو مَنْ كان الصبيُّ في حَجْره الكفَّارة ، وهو قول نُصيرُ بن يحيى ^(٦) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/٣١٩) .

(٢) انظر: (٥/٣١٦) .

(٣) انظر: (٣/٢٢٥) .

(٤) بدائع الفوائد ، الكاساني ، (٦/٣٩٩) .

(٥) منية المفتي ، المسجستاني ، (ل/٨٠) .

(٦) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣/٣٢٧) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٥/٢٩٢) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ،

(ص٤٣٨) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (ل/٤٧١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٦/٤١) .

القول الثاني: ليس على الوالدين شيء إلا الاستغفار والتوبة ، ولا كفارة عليهما ، وبه قال أبو القاسم الصقار^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن الحفظ عليهما ، فإذا تركا الحفظ حتى هلك الصبي صار كأتهما أهلكاه ، فتجب الكفارة^(٢) .

وجه القول الثاني:

إن الكفارة إنما تجب إذا اتصل به فعله بأن سقط من يده أو نحو ذلك ، فإن من حفر بئراً على الطريق ، فوقع فيها إنسان ومات ، أو كان سائقاً أو قائداً لدابة ، فأصاب إنساناً ، فلا كفارة عليه ، فأولى أن لا يجب عليه شيء هنا^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه لو سقط من سطح أو غرق في الماء صبي صغير لا يعقل ، أو كان أصغر سنّاً من تسع سنين ، فإنه ليس على الوالدين ، أو من كان الصبي في حجره شيء إلا الاستغفار إلا أن يسقط من يده ، فعليه الدية حينئذٍ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٤) .

وما صححه هو ما عليه الفتوى ، وهو اختيار أبي الليث^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٢٧/٣) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٢٩٢/٥) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص١٤٣) ، الملتقط في الفتاوى الحنفية ، السمرقندي ، (ص٤٣٧) ، الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٤٧١/ل) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤١/٦) ، نية المفتي ، السجستاني ، (٨٥/ل) ، مختارات النوازل ، المرغيناني ، (ل/٢٥١) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٢٧/٣) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٢٩٢/٥) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٢٧/٣) .

(٥) انظر: الفتاوى الظهيرية ، البخاري ، (٤٧١/ل) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٤١/٦) .

[٢٥٥] المسألة الرابعة: إذا قعد الرجل في المسجد منتظراً للصلاة ، فمر به إنسان فعطب ، هل يضمن على أصل أبي حنيفة ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يضمن ، وهو قول بعض المشايخ^(١) .

القول الثاني: لا يضمن ، وبه قال بعض المشايخ أيضاً^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه ليس في الصلاة حقيقة ، وإنما ألحق بالمصلي في حق الثواب لا غير ، فيكون جلوسه مباحاً مقيداً بشرط السلامة كالمشي في الطريق ونحو ذلك^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن المنتظر للصلاة في صلاة ، لقوله ﷺ: " المنتظر للصلاة في الصلاة مادام ينتظرها"^(٤) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٤٣/٦ ، ٣٤٤) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٠٦/٧) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٧١/١٠) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص١٤٣) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٥٤/٦) .
من قال بهذا القول أبو بكر الرازي ، والإمام البزدوي .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٤٣/٦) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٠٦/٧) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٧١/١٠) ، الفتاوى السراجية ، الأوشي ، (ص١٤٣) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٥٤/٦) .
من قال بهذا القول أبو عبد الله الجرجاني ، وشمس الأئمة السرخسي .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٤٤/٦) ، فتاوى قاضي خان ، (٣٣٩/٣) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٤٣/٦) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣٠٥/٧) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٥/٢٧) .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجماعة والإمامة ، باب وجوب صلاة الجماعة ، (٢٣٢/١) ، رقم (٦٢٠) ، ولغظه: " ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة " ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب فضل انتظار الصلاة ، (١٢٩/٢) ، رقم (١٤٥٤) ، ولغظه: " لا يزال العبد في صلاة ما كان في مصلاه ينتظر الصلاة " .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان القول بأنه إذا قعد الرجل في المسجد منتظراً للصلاة أو مُتَكِفِاً ، فمر به إنسان فعطِب ، فإنه يضمن على قول أبي حنيفة ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .

[٢٥٦] المسألة الخامسة: وجوب القصاص في قَطْع اللِّسان .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: لا يجب القصاص في قَطْع كلِّ اللِّسان أو بعضه ، وهو قول أبي حنيفة^(٢) .
القول الثاني: يجب القصاص في قَطْع كلِّ اللِّسان ، وهو قول أبي يوسف^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن اللِّسان ينقبض وينبسط ، فلا يُمكن استيفاء القصاص على وجه المماثلة والمساواة^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنه يُمكن اعتبار المساواة والمماثلة^(٥) .

-
- (١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٣٣٩/٣) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٦٨/٢) .
(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٤٣/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٨٨/٦) ، شرح الجامع الصغير ، ابن مازة ، (ص ٥٩١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٨/٧) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٢٦/٢) ، فتاوى قاضي خان ، (٣١٨/٣) .
(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٤٣/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٤٥٠/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٨٨/٦) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٩٩/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٩/٧) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٢٦/٢) ، البناية شرح الهداية ، العيني ، (١١٧/١٣) .
(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٤٣/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٤٥٠/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٨٨/٦) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٢٩٣/٤) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٩٩/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٩/٧) .
(٥) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٤٥٠/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٢٣٩/٧) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٨٨/٦) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان قول أبي حنيفة أنه لا يجب القصاص في قطع اللسان كله ، أو بعضه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(١) .
وما صححه هو المذهب^(٢) ، وفي الفتاوى الهندية: " ولا قصاص في قطع اللسان عمداً سواء قطع الكل أو البعض ، وهو المختار للفتوى "^(٣) ، وصحح هذا القول الصدر الشهيد^(٤) .

[٢٥٧] المسألة السادسة: هل الإشهاد على الحائط المائل إشهاد على نُقُوضه^(٥) ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: إنَّ الإشهاد على الحائط المائل إشهاد على نُقُوضه^(٦) .
القول الثاني: إنَّ الإشهاد على الحائط المائل لا يكون إشهاداً على النُّقُوض ، ولا يجب عليه ضمان ما عَطِبَ بها ، وهو رواية بشر عن أبي يوسف^(٧) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الإشهاد على الحائط إشهاد على بعضه ، لأنَّ المقصود طلبُ التفرغ عنه، وعن أجزائه^(٨) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٧٤٣/٢) .

(٢) انظر: مختصر القدوري ، (ص ٤٤٥) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٢٧١/٢) ، المختار للفتوى ، الموصللي ، (٢٩٣/٤) ،
النقاية ، المحبوبي ، (٣٨٠/٣) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٤٥٠/٢) .

(٣) انظر: (١٥/٦) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، ابن مازة ، (ص ٥٩١) .

(٥) النُّقُوض: جمع النُّقْض ، اسم البناء المنقوض إذا هُدم ، ونقل المطرزي عن الغوري (النُّقْض) بالكسر لا غير .

انظر: المصباح المنير ، الفيومي ، (ص ٢٣٧ ، ٢٣٨) ، المغرب في ترتيب المعرب ، المطرزي ، (٣٢٢/٢) .

(٦) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١٤٧٢/٤) ، تنوير الأبصار ، التمرناشي ، (٢٧٩/١٠) ، الهداية ،
المرغيناني ، (٤٧٩/٢) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٣٩/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٣١٠/٧) .

(٧) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١٤٧٢/٤) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٣٩/٢) .

(٨) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١٤٧٢/٤) ، الهداية ، المرغيناني ، (٤٧٩/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ،
(٣١٠/٧) .

وجه القول الثاني:

إنَّ الحائِطَ قد زال عن الموضع الذي طُوب فيه لانتقاله عن محلِّ الجناية ، وهو الهواء إلى محلٍّ آخر بغير صنَّع صاحبه ، فلا بُدَّ من مطالبةٍ أخرى^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ الإشهادَ على الحائط المائل إشهادٌ على نُقُوضه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح)^(٢) .
وما صحَّحه هو ظاهر الرواية^(٣) .

(١) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٣٤٩/٦) .

(٢) انظر: شرح الزيادات ، قاضي خان ، (١٤٧٢/٤) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

المبحث الثاني : الحدود

وفيه تسع مسائل :

- المسألة الأولى: رجلٌ وطء أُمته وهي أخته من الرضاع ، هل يسقط إحصائه ؟
- المسألة الثانية: رجلٌ سرق من أمه الرضاع أو أخته من الرضاع ، هل يُقطع ؟
- المسألة الثالثة: لو كان في البيت نحرٌّ جارٍ فرمى بالمتاع في النهر حتى أخرج الماء ، ثم خرج وأخذ المتاع ، هل يُقطع ؟
- المسألة الرابعة: إذا وضع الداخل المتاع في الدار عند النقب ، ثم خرج وأخذ المتاع ، هل يُقطع ؟
- المسألة الخامسة: إذا كان الجوالقُ موضوعاً بين يدي صاحبه وهو نائم ، فسرق الجوالقُ ، هل يُقطع السارق ؟
- المسألة السادسة: رجلٌ سرق ثوباً فشقه في الدار نصفين ، فأخرجه وهو يُساوي عشرة دراهم بعد الإخراج ، فإن كان الخرقُ فاحشاً ، خيّر المالكُ بين تضمين السارق قيمة الثوب وبين أخذ الثوب ، فإن اختار أخذ الثوب ، هل يُقطع السارق ؟
- المسألة السابعة: كيفية صلب قاطع الطريق .
- المسألة الثامنة: مدة بقاء قاطع الطريق مصلوباً .
- المسألة التاسعة: الاختلاف في تأويل مسألة: " إذا كان في الذين قُطع عليهم الطريق ذو رَجِمٍ مُحَرَّمٍ من أحدهم لا يُقام عليهم الحدُّ " .

[٢٥٨] المسألة الأولى: رجلٌ وطء أُمَّته وهي أخته من الرضاع ، هل يسقط إحصائه^(١)؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يسقط إحصائه بوطئها^(٢) .

القول الثاني: لا يسقط إحصائه بذلك ، وهو قول الكرخي^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ بينَ الحِلِّ والحُرمة في المحلِّ منافاةٌ ، ومن ضرورة ثبوت الحرمة المؤبدّة انتفاء الحِلِّ ،
فالسبب لا يُوجب الحكم إلّا في محلٍّ قابلٍ له ، وإذا لم يكن المحلُّ قابلاً للحلِّ في حقّه لا يثبت
ملك الحِلِّ ، فكان فعله في معنى الزنا^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنَّ حرمة الفعل مع قيام الملك الذي هو مبيع ، وهو كما لو وطئ أُمَّته المحوسية لا
يسقط إحصائه^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان أنّه لو وطئ رجلٌ أُمَّته وهي أخته من الرضاع ، فإنّه يسقط
إحصائه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٦) .

(١) إحصائه: مجموع الصفات الواجب توفرها في الشخص ليستحقّ الرّجم في الزّنا ، وليستحقّ قاذفه حدّ القذف ، وهو
أن يكون عاقلاً بالغاً مسلماً دخل بامرأة بالغية عاقلة حرةً بنكاح صحيح .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي (ص ٢٦) ، التعريفات الفقهية ، الدهلوي ، (ص ١٦٢) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٦٣/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١١٦/٩) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١١٦/٩) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١١٦/٩) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٦٣/٢) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٦٣/٢) .

وما صححه هو ظاهر الرواية^(١) .

[٢٥٩] المسألة الثانية: رجل سرق من أمه الرضاع أو أخته من الرضاع ، هل يُقَطع ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُقَطع إذا سرق من أمه من الرضاع ، أو أخته من الرضاع ، وهو قول أكثر العلماء^(٢) .

القول الثاني: لا يُقَطع إذا سرق من أمه من الرضاع ، ويُقَطع إذا سرق من أخته من الرضاع ، وهو مروي عن أبي يوسف^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه لا سبب بين السارق وأمه من الرضاع ، أو أخته من الرضاع سوى المحرمية ، ولا تأثير للمحرمية في المنع من وجوب القطع ، كالمحرمية بسبب المصاهرة بعد ارتفاع النكاح ، أو بسبب المصاهرة الثابتة بالزنا أو بالتقبييل عن شهوة لا تؤثر في إسقاط القطع ، ولأن الرضاع لا يُوجب حقاً في المال ، ولهذا لا يُوجب الإرث فلا يكون له حقُّ الأخذ ، وكذلك فإن الرضاع قلماً يشتهر فلا بسوطة بينهما^(٤) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١١٦/٩) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٨٠/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٩٠/٩) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٧٠/٥) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١/٦) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٣٦٦/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٩٧/٢) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص٢٦٢ ، ٢٦٣) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٨٠/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٩٠/٩) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١/٦) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص٢٦٣) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٩٠/٩) ، شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٨٠/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٧/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١/٦) .

وجه القول الثاني:

إنه يدخل على أمه من الرضاع من غير استئذان وحشمة لما بينهما من المباشطة في الدخول بخلاف أخته من الرضاع لانعدام هذا المعنى فيها عادة^(١).

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه إذا سرق رجل من أمه من الرضاع ، أو أخته من الرضاع ، فإنه يُقَطَّع ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٢) .
وما صححه هو ظاهر الرواية^(٣) .

[٢٦٠] المسألة الثالثة: لو كان في البيت نهر جار ، فرمى بالمتاع في النهر حتى أخرج الماء ، ثم خرج وأخذ المتاع ، هل يُقَطَّع ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُقَطَّع بذلك^(٤) .

القول الثاني: لا قطع عليه ، وهو قول بعض المشايخ^(٥) .

(١) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٩٠/٩) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٢١/٦) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٨٠/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٨٠/٢) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٠/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٤٨/٩) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٣/٤) ، مجمع الأنهر ، شيخ زاده ، (٦٢٢/١) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (١٩٥/٢) .

(٥) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٨/٩) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٣/٤) ، مجمع الأنهر ، شيخ زاده ، (٦٢٢/١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إِنَّ جَرِيَّ الْمَاءِ بِالْمَتَاعِ كَانَ بِسَبَبِ إِقَائِهِ فِي النَّهْرِ ، فَيَصِيرُ الْإِخْرَاجَ مُضَافاً إِلَيْهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَهُوَ زِيَادَةُ حِيلَةٍ مِنْهُ لِيَكُونَ مَتَمَكِّناً مِنْ دَفْعِ صَاحِبِ الْبَيْتِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ مَسْتَقْطاً لِلْحَدِّ عَنْهُ^(١) .

وجه القول الثاني:

إِنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الْمَتَاعَ ، وَإِنَّمَا خَرَجَ بِهِ الْمَاءُ^(٢) .

التصحيح ، ولفظه:

صَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْبَيْتِ نَهْرٌ جَارٍ ، فَرُمِيَ بِالْمَتَاعِ فِي النَّهْرِ حَتَّى أُخْرِجَ الْمَاءُ ، ثُمَّ خَرَجَ وَأَخَذَ الْمَتَاعَ ، فَإِنَّهُ يُقْطَعُ ، مُسْتَعْمِلاً فِي تَصْحِيحِهِ لَفْظَ (الصَّحِيحِ)^(٣) .
وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ السَّرْحَسِيُّ^(٤) ، وَالتُّمْرَتَاشِيُّ^(٥) ، وَالزَّيْلَعِيُّ^(٦) ، وَزَيْنُ الدِّينِ ابْنُ نَجِيمٍ^(٧) .

[٢٦١] المسألة الرابعة: إذا وضع الداخل المتاع في الدار عند النقب^(٨)، ثم خرج وأخذ المتاع ، هل يُقْطَعُ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُقْطَعُ بِذَلِكَ^(٩) .

(١) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٨/٩) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٦٥/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٣/٤) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٨/٩) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٠/٢) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٤٨/٩) .

(٥) انظر: تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (١٦٠/٦) .

(٦) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤٣/٤) .

(٧) انظر: البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٦٥/٥) .

(٨) النقب: مصدر نقب الشيء نقباً أي خرقه ، وهو اسم المكان المخروق .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٤٥٦) ، المطلع على ألفاظ المقنع ، البعلي ، (٤٥٨/١) .

(٩) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٠/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٢٦/٥) ، الفتاوى

الظهيرة ، البخاري ، (٣٧٦/ل) .

القول الثاني: لا يُقَطَّع^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الرُّكْنَ في السرقة هو الأخذ من الحِزْر^(٢) ، أمَّا الدخول في الحِزْر فليس بركنٍ ، فإنه إذا أدخل يده في الصندوق ، وأخرج المتاع ، فإنه يُقَطَّع وإن لم يوجد الدخول^(٣) .

وجه القول الثاني:

ما رُوِيَ عن عليٍّ عليه السلام أنه قال: " إذا كان اللصُّ ظريفاً لم يُقَطَّع ، قيل: وكيف يكون ظريفاً ، قال: يُدخِل يده إلى الدَّار ويُمَكِّنُه دُخُولُهَا"^(٤) ، ولم يُنْقَلْ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ مُنْكَرٌ ، فيكون إجماعاً ، ولأنَّ هُتْكَ الحِزْر على سبيل الكمال شرطٌ لأنَّ به تتكامل الجنائية ، ولا يتكامل الهُتْكَ فيما يُصَوَّر فيه الدخول إلَّا بالدخول ولم يوجد ، بخلاف ما لو أدخل يده في الصندوق وأخذ ، لأنَّ هُتْكَه بالدخول متعذِّرٌ ، فكان الأخذ بإدخال اليد فيه هُتْكاً متكاملاً^(٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّ قاضي خان القول أَنَّهُ إذا وضع الداخل المتاع في الدَّار عند النَّقْب ، ثمَّ خرج وأخذ المتاع ، فإنه لا يُقَطَّع ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٠/٢) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٢٦/٥) ، الفتاوى الفقهية ، البخاري ، (٣٧٦/١) .

(٢) الحِزْر: بكسر الحاء المكان الحصين ، وهو ما يُحْفَظ فيه المال عادةً ، وهو يختلف باختلاف الشيء المحزَّر . انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ١٥٧) ، التعريفات الفقهية ، الدهلوي ، (ص ٢٦٢) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦/٦) .

(٤) لم أجد الأثر بهذا اللفظ ، وقد روى عبد الرزاق في مصنفه (١٩٩/١٠) عن الحارث قال: " أُنِيَ عليَّ برجلٍ نَقَبَ بَيْتاً فلم يقطعه ، وعَزَّره أسواطاً " .

(٥) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٦/٦) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٠/٢) .

[٢٦٢] المسألة الخامسة: إذا كان الجوالق^(١) موضوعاً بين يدي صاحبه وهو نائم ، فسرق الجوالق ، هل يُقطع السارق ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُقطع السارق بذلك^(٢) .

القول الثاني: لا يُقطع^(٣) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ الاعتبار هو الحفظ المعتاد لا الإخراز بأقصى الوشع ، وهذا يُعدّ إحراراً عند الناس ، فإنّه لو كان مُودِعاً أو مستعيراً لا يضمن ، ولو كان ذلك تضييعاً لكان ضامناً^(٤) .

وجه القول الثاني:

إنّ النائم بمنزلة الغائب لا يتأتّى منه الحفظ^(٥) .

التّصحيح ، ولفظه:

صحّ قاضي خان أنّه إذا كان الجوالق موضوعاً بين يدي صاحبه وهو نائم ، فسرق الجوالق ، فإنّ السارق يُقطع ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التّصحيح)^(٦) .

(١) الجوالق: بكسر الجيم واللام ، وبضمّ الجيم وفتح اللام وكسرهما ، جمع جوالق ، وهو وعاء ، يُوضع فيه الحبوب والعلّحين .

انظر: القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، (٨٧٢/١) ، تكملة المعاجم العربية ، رنهارت ، ٢/٢٥٧ .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩١/٢) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: المصدر السابق .

(٦) انظر: المصدر السابق .

[٢٦٣] المسألة السادسة: رجل سرق ثوباً فشقه في الدار نصفين ، فأخرجه وهو يساوي عشرة دراهم بعد الإخراج ، فإن كان الخرق فاحشاً ، خيّر المالك بين تضمين السارق قيمة الثوب وبين أخذ الثوب ، فإن اختار أخذ الثوب ، هل يقطع السارق ؟

الأقوال في المسألة: ؟

القول الأول: يقطع السارق ، وهو قول أبي حنيفة ، ومحمد بن الحسن ^(١) .
القول الثاني: لا يقطع ، وهو قول أبي يوسف ^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه سرق نصاباً كاملاً فيقطع ، كما لو شقه غيره ثم أخرجه السارق ، وكما لو كان النقصان يسيراً ، فشق الثوب من السارق عدواناً مخضاً فلا يصلح سبباً للملك ، وإنما يكون سببُ الملك ما هو مشروع ، وهو يقرر الضمان عليه ، وهذا الملك يُثبت شرطاً لتقرر الضمان كيلا يجتمع البدل والمبدل في ملك رجل واحد أما أن يكون العدوان سببَ الملك فلا ^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن سببَ الملك قد انعقد له في الثوب قبل إتمام فعل السرقة ، وانعقاد سبب الملك يُورث شبهةً ، كما لو اشترى ثوباً على أن البائع بالخيار ثم سرقه منه ^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٤/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٤/٩) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٣٧٤/١) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٤/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٤/٩) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٧٤/١) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٤/٢) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٦٤/٩) .

(٤) انظر: المصدر السابق .

التصحيح ، ولفظه:

تصحيح قاضي خان في هذه المسألة ليس لأحد القولين السابقين ، وإنما تصحيحه في حكاية الخلاف ، فصَحَّح أن الخلاف في المسألة على نحو ما سبق ذكره ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (التصحيح)^(١) .

وواقفه السرخسي في تصحيح الخلاف على النحو السابق^(٢) .

و ذكر ابن سماعه أن الخلاف في المسألة بين أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وبين أبي يوسف على عكس الخلاف المذكور^(٣) .

[٢٦٤] المسألة السابعة: كيفية صلب^(٤) قاطع الطريق .

الأقوال في المسألة: ؟

القول الأول: يُصَلَّب قاطع الطريق حياً ، ثم يُطْعَم في بطنه بَرْمُج حتى يموت ، وهو مَرْوِيٌّ عن أبي يوسف ، واختاره الكرخي^(٥) .

القول الثاني: يُقتل قاطع الطريق على الأرض ثم يُصَلَّب ، وبه قال الطحاوي^(٦) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٩٤/٢) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٦٤/٩) .

(٣) انظر: المصدر السابق .

(٤) صلب: هو تعليق الإنسان للقتل على جذع أو نحوه .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٢٤٧) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٤/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣/٦) ، الاختيار لتعليل

المختار ، الموصلي ، (٥٥٢/٣) ، شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٣٤٣/٦) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ،

(٧٢/٤) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٧٦/١) .

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٤/٢) ، مختصر الطحاوي ، (٣٤٣/٦) ، الهداية ، المرغيناني ،

(٣٧٦/١) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٥٢/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٣٥/٩) ، بدائع

الصنائع ، الكاساني ، (٥٣/٦) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٧٢/٤) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ،

(٢٠٣/٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّ الصَّلْبَ في قطع الطريق شرع مبالغاً في الإيلاء وزيادةً في العقوبة تغليظاً ، والميِّت ليس من أهل العقوبة ، ولأنَّه لو جاز أن يُصلَّب بعد الموت لجاز أن يُقال: تُقَطَّع يده ورجله من خلاف وذلك بعيدٌ فكذا هذا، ولأنَّ صلَّبه حيّاً أبلغ في الرَّدْع والزَّجر من صلَّبه بعد الموت^(١) .

وجه القول الثاني:

إنَّ صَلْبَ قاطع الطريق حيّاً من باب المثلة^(٢) ، وهي حرامٌ منهيٌّ عنها^(٣) .

التصحيح ، ولفظه:

صحَّح قاضي خان أنَّ قاطع الطريق إذا أُريدَ صلَّبه ، فإنَّه يُصلَّب حيّاً ويُطعن برُمح في بطنه حتَّى يموت ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(٤) .

وما صحَّحه هو ظاهر الرواية^(٥) ، وذكر السرخسي أنَّ ظاهر المذهب التخيير بين أن يُصلَّب حيّاً وبين أن يُقتل ثم يُصلَّب^(٦) ، وهو مخالف لما في بعض المتون من أنَّه يُصلَّب حيّاً^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٤/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣/٦) ، الهداية ،

المرغيناني ، (٣٧٦/١) ، شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص ، (٣٤٣/٦) .

(٢) المثلة: بضّم الميم وسكون الثاء ، التشويه بقطع الأعضاء للحي أو للميِّت .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص ٣٧٥) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٤/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣/٦) ، المبسوط ،

السرخسي ، (١٣٥/٩) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٧٢/٤) .

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٣/٢) .

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٤/٢) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٩٥/٣) ، فتح باب العناية ،

القاري ، (٣٢٧/٣) ، الفتاوى الهندية ، عدد من علماء الهند ، (٢٠٣/٢) .

(٦) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١٣٥/٩) .

(٧) انظر: مختصر القدوري ، (٤٨٥) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (١٩٥/٣) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٣٠٤/١) ، بداية

المبتدي ، المرغيناني ، (٣٧٦/١) ، المختار للفتوى ، الموصللي ، (٥٤٩/٣) ، (٥٥٢) .

وصحح القول الأول المرغيناني^(١) ، والكاساني^(٢) ، والزيلعي^(٣) ، والحداد الزبيدي^(٤) ،
والحصكفي^(٥) ، وصحح في الفتاوى الولوالجية^(٦) ، والفتاوى الهندية^(٧) .

[٢٦٥] المسألة الثامنة: مدة بقاء قاطع الطريق مصلوباً .

الأقوال في المسألة: ؟

القول الأول: إنه يُصَلَّب على خشبةٍ ثلاثة أيام ، ثم يُخَلَّى بينه وبين أهله ليدفنوه^(٨) .
القول الثاني: إنه يُتْرَك على خشبةٍ حتى يَفْسَد فيتقطَّع وَيَسْقَط ، وهو قول أبي يوسف^(٩) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إن المصلوب بعد ثلاثة أيام يتغير فيتأذى برائحته المازة ، والردع قد حصل بذلك
القدر^(١٠) .

(١) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٧٦/١) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣/٦) .

(٣) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٧٢/٤) .

(٤) انظر: الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٧٣/٢) .

(٥) انظر: الدر المختار ، الحصكفي ، (١٨٢/٦ ، ١٨٣) .

(٦) انظر: (٢٦٢/٢) .

(٧) انظر: (٢٠٣/٢) .

(٨) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٤/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣/٦) ، تنوير الأبصار ،

التمرتاشي ، (١٨٣/٦) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٩٥/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٢٧/٣) ، تبين

الحقائق ، الزيلعي ، (٧٢/٤) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٧٤/٥) .

(٩) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٤/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٧٦/١) ، المبسوط ، السرخسي ،

(١٣٥/٩) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٥٢/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٧٢/٤) ، فتح باب

العناية ، القاري ، (٣٢٧/٣) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٩٥/٣) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٧٣/٢) .

(١٠) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٤/٢) ، الجوهرة النيرة ، الزبيدي ، (١٧٣/٢) ، تبين الحقائق ،

الزيلعي ، (٧٢/٤) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣/٦) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٢٧/٣) .

وجه القول الثاني:

إن في ذلك تحقيقاً للمبالغة في الزجر ، وهو أبلغ في الردع^(١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أن قاطع الطريق يُصلب ثلاثة أيام ، ثم يُخلّى بينه وبين أهله ليدفنوه ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(٢) .

وما صححه هو ظاهر الرواية^(٣) ، وهو المذهب أيضاً^(٤) ، وصحح في الفتاوى الهندية^(٥) .

وقال الكمال بن الهمام: " وكَوْنُهُ أَمَرَ بِالصَّلْبِ لَا يَقْتَضِي الدَّوَامَ بَلْ بِمَقْدَارٍ مَتَعَارِفٍ لِإِيْلَاءِ الْأَعْدَارِ ، كَمَا فِي مُهَلَّةِ الْمُرْتَدِّ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ " ^(٦) .

[٢٦٦] المسألة التاسعة: الاختلاف في تأويل مسألة: " إذا كان في الدين قُطْعٌ عليهم الطريق ذو رَحِمٍ مَحْرَمٍ من أحدهم لا يُقام عليهم الحدُّ " .

الأقوال في المسألة: ؟

القول الأول: إن هذا محمولٌ على ما إذا كان المال المأخوذ مشتركاً بين المقطوع عليهم وفي القطّاع من هو ذو محرم من أحدهم ، أو لم يأخذوا المال إلا من ذي الرحم المحرم ، أما إذا لم يكن المال مشتركاً بأن كان لكلٍ من المقطوع عليهم مالٌ مُفْرَدٌ فيجب الحدُّ على الباقيين ، وهو قول أبي بكرٍ الجصاص^(٧) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٤/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٧٢/٤) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٢٧/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٣٥/٩) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٤/٢) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٤/٢) ، الدر المختار ، الحسكفي ، (١٨٣/٦) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٩٥/٣) .

(٤) انظر: مختصر القدوري ، (ص ٤٨٦) ، ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٣٧٦/١) ، الوقاية ، المحبوبي ، (٣٠٤/١) ، كنز الدقائق ، النسفي ، (١٩٥/٣) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٥٥٢/٣) .

(٥) انظر: (٢٠٣/٢) .

(٦) فتح القدير ، السيواسي ، (٤١٠/٥) .

(٧) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٥/٢) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٩/٦) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٧٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٠٣/٩) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٧٦/٤) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ،

القول الثاني: إنَّ هذا يجري على إطلاقه من غير تفصيل ، فلا يجب الحدُّ على الكلِّ على كلِّ حال^(١) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنَّه في حال كَوْن المال مشتركاً ، أو لم يأخذه إلا من ذي الرَّحم المحرم فهذه جنايةٌ لم تنعقد موجبةً للحدِّ في حقِّ القريب ، فلا تنعقد في حقِّ الباقيين ، كما لو سرقوا من بيت ذي رَحِمٍ مُحَرَّم من أحدهم ، وشركة ذي الرَّحم بمنزلة شركة أحد قُطَاع الطريق في المال المأخوذ ، وأمَّا إذا لم يكن المال مشتركاً ، فلأنَّ الأخذَ من كلِّ واحدٍ منهم لا تعلُّق له بغيره ، كما لو سرقوا مالا من حِرْز ذي الرَّحم المحرَّم من أحدهم ، ومن حِرْز أجنبيٍّ آخر مالا بخلاف ما إذا سرقوا من حِرْز ذي الرَّحم المحرَّم من أحدهم ماله ومال غيره ، لأنَّ الشبهةَ هناك في الحِرْز، ولا مُعْتَبَر بالحِرْز في قطع الطريق ، فكلُّ واحدٍ حافظٌ لماله مُحَرَّرٌ له^(٢) .

وجه القول الثاني:

إنَّ هذه جنايةٌ واحدةٌ ، والامتناعُ في حقِّ البعض يُوجب الامتناعَ في حقِّ الباقيين ، ومالُ جميع القافلة في حقِّ قُطَاع الطريق كشيءٍ واحدٍ ، لأنَّه مُحَرَّرٌ بِحِرْزٍ واحدٍ وهو القافلة ، وهم قصدوا أخذ ذلك كله بفعلٍ واحدٍ ، فإذا تمكَّنت الشبهةُ في بعض ذلك المال في حقِّهم فقد تمكَّنت الشبهةُ في جميعه^(٣) .

(١٩٦/٣) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٢٥٠/٣) ، الفتاوى التاتارخانية ، الدهلوي ، (١٤١/٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٥/٢) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٧٦/٤) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٤٩/٦) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٠٣/٩) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٥/٢) ، العناية شرح الهداية ، البابقي ، (٢٥٠/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٠٣/٩) .

(٣) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢٠٥/٢) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٧٧/١) ، المبسوط ، السرخسي ، (٢٠٣/٩) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٤١٣/٥) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنَّ لفظ المسألة يُحرى على إطلاقه ، وليس مقيداً بكون المال مشتركاً ، فلا يجب الحدُّ على الكلِّ على كلِّ حالٍ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الأصح)^(١) .
وصحح هذا القول السرخسي^(٢) ، والمرغيناني^(٣) ، والزيلعي^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (٢/٢٠٥) .

(٢) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (٩/٢٠٣) .

(٣) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (١/٣٧٧) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٤/٧٦) .

المبحث الثالث : التعازير

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : مقدار الضرب في التعزير عند أبي يوسف .

المسألة الثانية : لو قال لغيره : يا كَلْبُ ، هل يُعَزَّر ؟

المسألة الثالثة : لو قال لغيره : يا حِمَارُ ، يا حَنْزِيرُ ، هل يُعَزَّر ؟

[٢٦٧] المسألة الأولى: مقدار الضرب في التعزير عند أبي يوسف .

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُضرب إلى خمسة وسبعين سوطاً ، وهو رواية عن أبي يوسف^(١) .

القول الثاني: يُضرب إلى تسعة وسبعين سوطاً ، وهو رواية أيضاً عن أبي يوسف ، وبه قال زُفَرٌ ، وابنُ أبي ليلى^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

ما رُوِيَ عن عليٍّ عليه السلام أنه قال: " يُعزَّر خمسة وسبعين " ، قال أبو يوسف: " فقلدته في نقصان الخمسة ، واعتبرت عنه أدنى الحدود "^(٣) .

وجه القول الثاني:

إنَّ تَرْكَ التبليغ يحصل بنقص سوطٍ ، والتسعة والسبعون سوطاً نقصان حقيقة من أقلِّ حدود الأحرار وهو ثمانون^(٤) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٥٥/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٩٥/٤) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣٥٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٣٦/٣) .

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٥٥/٢) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٩٥/٤) ، المبسوط ، السرخسي ، (٧١/٩) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٠/١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٣٦/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣٥٣) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣٥٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٩٥/٤) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٠/١) .

والأثر أخرجه البغوي في شرح السنة من قول ابن أبي ليلى ، باب التعزير ، (٣٤٤/١٠) ، قال الزيلعي: " غريب " ، وقال ابن حجر: " لم أجده ، وذكره البغوي عن ابن أبي ليلى ، ويعارضه ما في الصحيحين عن أبي بريدة رفعه: لا يُجلد فوق عشرة أسواطٍ إلا في حدٍّ " .

انظر: نصب الراية ، الزيلعي ، (٤٥٣/٣) ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، المسقلاني ، (١٠٧/٢) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣٥٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٩٦/٤) .

والأصل في ذلك قوله ﷺ: " مَنْ بَلَغَ حَدًّا فِي غَيْرِ حَدٍّ فَهُوَ مِنَ الْمُعْتَدِينَ " .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان رواية أنه يُضرب في التعزير إلى تسعة وسبعين سوطاً ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .
وما صححه هو الرواية الأقيس^(٢) .

[٢٦٨] المسألة الثانية: لو قال لغيره : يا كلبُ ، هل يُعزَّر ؟

الأقوال في المسألة: ؟

القول الأول: يُعزَّر لذلك ، وهو قول أبي جعفر الهندواني^(٣) .

القول الثاني: لا يُعزَّر^(٤) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنّ هذا اللفظ في عُرْف بعض الدِّيار يُعدُّ شَتِيمةً^(٥) .

(١) انظر: شرح الجامع الصغير ، قاضي خان ، (١٥٥/٢) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣٥٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٤٩٦/٤) ، الهداية، المرغيناني ، (٣٦٠/١) .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٤٨٠/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٢٠/٩) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٧٠/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٣٦/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٠٦/٣) ، حاشية ابن عابدين ، (١١٥/٦) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٥٠/٥) .

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٤٨٠/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣٤/٥) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٣٦/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٠٦/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٢٠/٩) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢٤٨/٢) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (١١٥/٦) ، خلاصة الفتاوى ، البخاري ، (٤٤٤/٤) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٤٨٠/٣) ، المبسوط ، السرخسي ، (١٢٠/٩) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٣٦/٣) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٧٠/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٠٦/٣) ، فتح القدير ، السيواسي ، (٣٣٢/٥) .

وجه القول الثاني:

إنَّ المَقْدُوفَ لا يُلْحَقُه شَيْئٌ بهذا الكلام ، وإنما ألحق القاذِفُ العارَ بنفسه بقذفه غيره بما لا يُصَوَّرُ ، فهو كاذبٌ قطعاً ، فيرجع عارُ الكذب إليه لا إلى المَقْدُوفِ ، للتَّيَقُّنِ بكذبه^(١) .

التَّصْحِيحُ ، ولفظه:

صَحَّحَ قاضي خان أنَّه لو قال لغيره: يا كَلْبُ ، فإنَّه لا يُعَزَّرُ ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصَّحِيح) ^(٢) .

وما صحَّحه هو ظاهر الرواية^(٣) ، وصحَّح هذا القولُ السرخسيُّ ، فقال: " والأصحُّ أنَّه لا يُعَزَّرُ ، لأنَّ من عادة العرب إطلاقُ هذا الاسم لمعنى المبالغة في الطلب وقلة الاستحياء ، فقد يُسمَّون به كالكَلْبِ ونحوه ، ثمَّ كُلُّ أَحَدٍ يعلم أنَّه كاذبٌ فالشَّيْنُ يُلْحَقُه دون المَقْدُوفِ " ^(٤) .

[٢٦٩] المسألة الثالثة: لو قال لغيره: يا حِمَارُ ، يا خَنْزِيرُ ، هل يُعَزَّرُ ؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يُعَزَّرُ ، وهو رواية الأماي عن أبي يوسف ، واختاره أبو جعفر الهندي^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٤٨٠/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣٤/٥) ، الميسوط ، السرخسي ، (١٢٠/٩) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٠٦/٣) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٧٠/٣) ، الفتاوى الولولجية ، الولولجي ، (٢٤٨/٢) .

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٤٨٠/٣) .

(٣) انظر: فتح القدير ، السيواسي ، (٣٣٢/٥) ، البحر الرائق ، ابن نجيم ، (٥٠/٥) ، حاشية ابن عابدين ، (١١٥/٦) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٠٦/٣) .

(٤) الميسوط ، السرخسي ، (١٢٠/٩) .

(٥) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٤٨٠/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٠/١) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٠٦/٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٠٣/٣) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٧٠/٣) .

القول الثاني: لا يُعزَّر^(١) .

القول الثالث: إن كان المسبوب من الأشراف كالفقهاء و العلوية يُعزَّر ، وإن كان من العامة لا يُعزَّر ، وهو اختيار المرغيناني^(٢) .

الأدلة:

وجه القول الأول:

إنه في عُرِف بعض الناس صاروا يُعدُّونه شيناً وسباً^(٣) .

وجه القول الثاني:

إن من عادة العرب إطلاق هذه الألفاظ بمعنى البلادة أو الحرص ، ولا يريدون به الشتيمة ، فهم يُسمّون به ، فيقال: عياض بن حمار ، وسفيان الثوري ، ولأن المقذوف لا يلحقه شينٌ بهذا الكلام ، وإنما يلحق القاذف ، فكلُّ أحدٍ يعلم أنه آدمي وليس بحمار ، وأن القاذف كاذبٌ، ولأنه إنما يُشبه بهذه الأشياء لسوء خُلُقهِ أو قُبْح خُلُقهِ ، وليس ذلك بمعصية^(٤) .

وجه القول الثالث:

إن هذا اللفظ يُعدُّ شيناً في حق هؤلاء ، فيلحقهم الأذى الوحشة بذلك خلافاً للجاهل والعامي^(٥) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٤٨٠/٣ ، ٤٨١) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٣٦/٣) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣٤/٥) ، المبسوط ، السرخسي ، (١١٩/٩) ، تنوير الأبصار ، التمرتاشي ، (١١٥/٦) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٢٦١) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢٤٨/٢) .

(٢) انظر: الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٠/١) ، المختار للفتوى ، الموصلي ، (٥٠٣/٣) ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٣٦/٣) ، النهر الفائق ، ابن نجيم ، (١٧٠/٣) ، فتح باب العناية ، القاري ، (٣٠٦/٣) ، فتاوى النوازل ، السمرقندي ، (ص ٢٦١) .

(٣) انظر: الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٠٣/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٠/١) .

(٤) انظر: المبسوط ، السرخسي ، (١١٩/٩ ، ١٢٠) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٠٤/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٠/١) ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (٥٣٤/٥) ، الفتاوى الولوالجية ، الولوالجي ، (٢٤٨/٢) .

(٥) انظر: تبين الحقائق ، الزيلعي ، (٦٣٦/٣) ، الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي ، (٥٠٣/٣) ، الهداية ، المرغيناني ، (٣٦٠/١) .

التصحيح ، ولفظه:

صحح قاضي خان أنه لو قال لغيره : يا حمار ، يا حنزيب ، فإنه لا يُعزَّر ، مستعملاً في تصحيحه لفظ (الصحيح)^(١) .

وما صححه هو المذهب^(٢) ، وقوى بعضُ المشايخ ما اختاره أبو جعفر الهندواني لموافقته للضابط^(٣) : " كُلُّ مَنْ ارْتَكَبَ مَنْكَرًا ، أَوْ آذَى مُسْلِمًا بِغَيْرِ حَقٍّ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ إِشَارَةٍ يَلْزَمُهُ التَّعْزِيرُ " ، قال ابن عابدين : " قُلْتُ : وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لَا يُقْصَدُ بِهَا حَقِيقَةُ اللَّفْظِ حَتَّى يُقَالَ بِظَهْوَرِ كَذِبِهِ ، وَلَوْلَا النَّظَرُ إِلَى مَا فِيهَا مِنَ الْأَذَى لَمَّا قِيلَ بِالتَّعْزِيرِ بِهَا فِي حَقِّ الْأَشْرَافِ ، وَإِلَّا فَظَهْوَرُ الْكَذِبِ فِيهَا مَوْجُودٌ فِي حَقِّ الْكُلِّ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِمْ مَنْ كَانَ فِي مَعْنَاهُمْ مِمَّنْ يَحْصُلُ لَهُ بِذَلِكَ الْأَذَى وَالْوَحْشَةُ بَلْ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ الْأَثْقَسِ الْآيَةِ يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الْوَحْشَةِ أَكْثَرُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ " ^(٤) .

(١) انظر: فتاوى قاضي خان ، (٤٨١/٣) .

(٢) انظر: كنز الدقائق ، النسفي ، (١٧٠/٣) ، النقاية ، الحبوي ، (٣٠٤/٣) ، بداية المبتدي ، المرغيناني ، (٣٦٠/١) ، مختصر القدوري ، (ص٤٧٤) ، الوقاية ، الحبوي ، (٢٩٣/١) .

(٣) الضابط: حكم كلي ينطبق على جزئياته .

انظر: معجم لغة الفقهاء ، قلعه جي ، (ص٢٥٢) .

(٤) حاشية ابن عابدين ، (١١٥/٦) .

الغاية

الحمد لله أولاً وأخيراً وظاهراً وباطناً ، له الحمد في الأولى والآخرة ، وهو الحكيم الخبير ،
والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين ... أما بعد:

فهذه خاتمة البحث أشير فيها إلى أبرز نتائجه وتوصياته ، أما النتائج فأهما ما يلي:

١ - أهمية منزلة الإمام قاضي خان - رحمه الله - فهو أحد الأعلام المجتهدين من فقهاء الحنفية البارزين حيث يُعدُّ من " طبقة المجتهدين في المسائل " .

٢ - أهمية تصحيحات قاضي خان في المذهب الحنفي ، حيث أنّ فقهاء الحنفية المتأخرين ، كابن الهمام وابن نجيم والزيلعي وابن عابدين وغيرهم اعتمدوا تصحيحاته وترجيحاته ، وقد نالت فتاواه الشهيرة المكانة السامية في الإفتاء ، وتداولتها أيدي الفقهاء في كل مكان .

٣ - إنّ غالب تصحيحات قاضي خان هي ظاهر الرواية ، أو هي المذهب المعتمد ، أو القول المختار .

٤ - وافق قاضي خان في بعض تصحيحاته تصحيح مَنْ تقدّمه من الفقهاء كالسرخسي ، وأبي الليث السمرقندي ، وكذلك وافقه في كثير من تصحيحاته كثيرٌ من متأخري فقهاء الحنفية .

٥ - أكثر تصحيحات قاضي خان كان بلفظ (الصحيح) ، وما كان بلفظ (الأصح) أقلّ .

وأما التوصيات فتتمثل في الآتي:

١ - جمع ودراسة الفروق الفقهية للإمام قاضي خان ، فإنّ له في كتابه شرح الزيادات ما يزيد عن مائة وعشرين فرقاً .

٢ - جمع ودراسة القواعد الفقهية من كتابي شرح الزيادات والفتاوى للإمام قاضي خان ، وقد سلك في كتابه شرح الزيادات مسلك التأصيل والتفصيل في بداية كلّ مسألة ، وأما في كتاب الفتاوى فقد ذكر بعض القواعد الفقهية في معرض التعليل للمسائل .

٣- دراسة وتحقيق كتاب الفتاوى للإمام قاضي خان ، فهو مع قيمته العلمية وشهرته وتداول العلماء له لا زال بحاجة التحقيق ، وحسب علمي فإنه لم يُحقّق تحقيقاً علمياً حتى الآن .

هذا أهم ما توصّلت إليه من خلال البحث في تصحيحات قاضي خان في المذهب الحنفي ، وقد بذلتُ قصارى جهدي في خدمة هذا الموضوع ، ولكنّ النقص من طبيعة البشر ، فما كان من صواب فمن الله ، وما كان من خطأ فمني .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمّد وآله وصحبه أجمعين .

الفهارس

- أولاً : فهرس الآيات القرآنية .
- ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية ، والآثار .
- ثالثاً : فهرس المصطلحات الفقهية .
- رابعاً : فهرس الألفاظ الغريبة .
- خامساً : فهرس الأماكن والبلدان .
- سادساً : فهرس الأعلام المترجم لهم .
- سابعاً : فهرس المصادر والمراجع .
- ثامناً : فهرس الموضوعات .

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ ﴾	١٨٥	البقرة	١٤٨
﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾	١٨٧	البقرة	١٨٤
﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾	١٩٧	البقرة	٢١٠
﴿ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٌ بِإِحْسَانٍ ﴾	٢٢٩	البقرة	٢٩٣
﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾	٢٨٠	البقرة	٤٧٤
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٩٧	آل عمران	٢١٠
﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾	٢٢	النساء	٢٩٢
﴿ وَأُجَلِّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾	٢٤	النساء	٢٦٣
﴿ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾	٢٥	النساء	٢٣٢
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾	٣	المائدة	٤٤٩
﴿ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمُتَرَدِّتَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ .. ﴾	٣	المائدة	٤٤٩
﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾	٦	المائدة	٦٨
﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾	٦	المائدة	١٨
﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾	٥٥	الأعراف	١٢٧
﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾	٤٣	طه	٤٣٤
﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾	٣٠	النور	٤٥٩
﴿ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَرْزَةِ ﴾	٣١	النور	٤٥٩
﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُرِّي الْأَوَّلِينَ ﴾	١٩٦	الشعراء	١٠٩
﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾	٣٣	الأحزاب	٤٣٥

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾	٩٩	الصافات	٤٣٥
﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾	٦٢	الزمر	٣٥٦
﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾	٧٩	الواقعة	٩٠
﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾	١٧	النازعات	٤٣٤
﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾	٢	الكوثر	١٤٨

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية ، والآثار

الصفحة	طَرَف الحديث أو الأثر
٢١٣	أتى أعرابي رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أخبرني . . .
٨٦	إذا سافرتما فأدنا وأقيما .
٥٠٣	إذا كان اللص ظريفاً لم يُقْطع . . .
٢١٤	أقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة وحجوا . . .
٨٦	أن ابن مسعود رضي الله عنه صلى بعلقة والأسود بغير أذان ولا إقامة . . .
٢٤٩	إن أحساب الدنيا المال .
١٣٧	إن الله تعالى زادكم صلاة إلى صلواتكم الخمس . . .
٤٦٨	أن النبي ﷺ اشترى سراويل . . .
٤٧٤	أن النبي ﷺ اشترى من أعرابي بعيراً . . .
٦٨	أن النبي ﷺ بال وتوضأ ومسح على ناصيته . . .
٤٠٣	أن النبي ﷺ سُئِلَ عن أرضٍ يَبْعَثُ . . .
٩١	أن أم سلمة رضي الله عنها قالت: " سألت النبي ﷺ أتصلي . . .
٢٢١	أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله . . .
٨٤	أن بلالاً رضي الله عنه أتى النبي ﷺ يؤذنه بالصلاة فوجده راقداً . . .
٢٩٣	أن رجلاً لاعن امرأته في زمن رسول الله ﷺ . . .
٩٨	أن رسول الله ﷺ كان يصلي في حجرة عائشة . . .
٢٦٣	أن رسول الله ﷺ أعتق صفيّة . . .
٩٧	إن رسول الله ﷺ لم يكن يحجبه عن قراءة القرآن . . .
٣٥٤	أن رسول الله ﷺ وكل حكيم بن حزام . . .
١٩٣	أن عمر رضي الله عنه دعا بثلاثة من الأئمة فاستقرأهم . . .

الصفحة	طَرَف الحديث أو الأثر
١٦٦	أنّه اكتحل وهو صائمٌ .
٤٧	أنّه خرج إلى الصلاة يوماً فذَرَقَ حمامةً على ثوبه
١٥٤	أنّه كان جالساً فمَرَّت عليه جنازةٌ ، فقام فزِعاً
١٧	أنّه لما قضى حاجته ورجع قال لابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>
٣٠٧	أنّه نهى عن بيع الطَّعام حتَّى يجري فيه صاعان
١٦٠	أنّهما كانا يصومان يوم الشكِّ .
٢٤٣	البِكرُ بالبِكر جَلْدُ مائةٍ وتغريبُ عامٍ .
١٠٨	تمَّ على صومك إنّما أطعمك ربُّك وسقاك .
١٣٨	ثلاثٌ كُتِبَتْ عليّ ، ولم تُكْتَبْ عليكم
٢١٤	الحجُّ جهادٌ والعمرة تطوّعٌ .
٢٢٢	حُجَّ عن أبيك واعتَمِرَ .
٢١٤	الحج والعمرة فريضتان واجبتان .
٤٤٦	الحُمْرُ من خمسةٍ من النُّخل
١٣٨	خَمْسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ عليك
١٢٧	خيرُ الدعاءِ الحَقِيّ .
٢٤٩	رأيتُ ذا المال مهيناً
١٨	ركبْتُ مع أصحاب رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small>
٤٠٠	الشُّفْعَةُ لمنْ وأثبَّها .
١٠٣	صلّوها ولو طردتْكم الخيلُ .
١٥٨	الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون .
١٥٥	قام رسولُ الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> ثمَّ قعد .
٤٥٤	كان لا يَطْعَمُ يوم النحر حتَّى يرجع
١٨٤	لا اعتكاف إلا في مسجد جماعةٍ .

الصفحة	طَرَف الحديث أو الأثر
١١٥	لا تَحْفَؤُنِي بَعْدَ مَوْتِي قَلِيلَ لَه: وَكَيْفَ نَحْفُوكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . . .
١٥٣	لا تُرْفَعِ الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ . . .
١٦٤	لا يُصَامُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ إِلَّا تَطَوُّعاً .
٩٦	لا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ .
٩٦	لا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ .
٢٩٤	الْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَداً .
٦٨	مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ كِلْتَاهُمَا أَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ . . .
٢٠٩	مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ . . .
١٠٣	مَنْ تَرَكَ الْأُرْعَ قَبْلَ الظَّهْرِ لَمْ تَنْلَهُ شِفَاعَتِي .
٢١٧	مَنْ حَجَّ مَاشِياً فَلَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ حَسَنَةٌ . . .
١٦٠	مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ .
٧١	مَنْ مَسَحَ قَفَاهُ مَعَ رَأْسِهِ وَقِيَ مِنَ الْعُلَّ . . .
٤٩٤	الْمُنْتَظَرُ لِلصَّلَاةِ فِي الصَّلَاةِ مَا دَامَ يَنْتَظَرُهَا .
٧٢	وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غَسَلاً فَاغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ . . .
٥١٣	يُعَزَّرُ خَمْسَةٌ وَسَبْعِينَ .

ثالثاً : فهرس المصطلحات الفقهية

الصفحة	المصطلح
٣٥٠	الأجير المشترك .
٤٩٩	إحصائه .
٤٩١	أَرْشُ .
٣٥٦	الاستحسان .
٥٣	الاستنحاء .
٢٩	الأشبه بالفقه .
١٢٥	الأظهر .
٣٨٣	الإعارة .
١١	الأمالي .
٢٩٠	إبلاء .
٤٠٣	الأئمة الثلاثة .
٤٤٥	الباذق .
٨٤	التَّوْب .
٥٠٣	الحِرْز .
٤٩٠	حكومة عدل .
٢٨٩	خُلْع .
١٩٩	الدَّين الوسط .
٤٦٦	رِشْوَة .
٣٨٨	الرَّهْمَن .

الصفحة	المصطلح
٧٩	رواية غير الأصول .
٤٦٨	زائغةٌ مستطيلة .
٢٦٢	السَّعَاية .
٢٩٩	السَّلم .
٣٩٨	الشُّفْعَة .
٦٤	صاحب الجُرْح السائل .
٣٧٥	الصَّك .
٥٠٦	صَلَب .
٥١٧	الضابط .
٦٩	ظاهر الرواية .
٢٩٠	الظَّهَار .
٢٠٥	العاشِر .
١٥٢	عليه الفتوى .
٢٦٧	العَيْنُ .
٥	فقيه النَّفس .
٣٤٠	القفيز .
٣٤٠	قفيز الطحَّان .
٤١٦	القِرَن .
٣٥٦	القياس .
٣٦٥	الكفالة .
٢٩٣	اللَّعَان .
٣٨٤	اللُّقْطَة .
١١٥	المتأخرون .

الصفحة	المصطلح
١١٤	المتقدّمون .
٤١٠	المتولّي .
٢١٨	متون المذهب .
٥٠٧	المثّلة .
٤٨٥	المحبوب .
٢٣٠	المختار .
٤٠٠	المخيّرة .
٤١٤	المدبّر .
٤١	المشايع .
٤٦٠	المعتّوه .
٦٤	المعدّور .
٤٥٨	المؤقّي الماحن .
٦١	المؤضّاة .
٤١٦	المكاتب .
٤٥٨	المكاري المؤلس .
٤١٩	المنتقى .
٤٤٥	المنصّف .
١٦	نبيذ التمر .
٤٤	النجاسة الخفيفة .
٤٤	النجاسة الغليظة .
٣٧٨	الهبة .
٤٠٠	واثبها .
٣٨٠	الوديعة .

الصفحة	المصطلح
٣٩٤	الوصي .
٣٩٣	الوصية .
٤٧٧	وَقَّحَ .
٤٠٧	الوقف .
٣٩٤	يَتَوَى .
٤٧٣	يُلَازِمُهُ .
١٥٩	يوم الشكِّ .

رابعاً: فهرس الألفاظ الغريبة

اللفظ	الصفحة
الأشنان .	٢٢
تسدية الثوب .	١٤٢
الجوالق .	٥٠٤
الحقنة .	١٧٨
الذن .	٢٦٠
دَرَق .	٤٧
الزُّج .	١٧٠
السعوط .	١٧٨
سُور .	٣٩
صُفر .	٤٥٦
طيلسان .	٣١٥
طيلسان خُواري .	٣١٥
العقيق .	٤٥٦
الغُل .	٧١
فَعِي .	٣٤
القَصَّار .	٣٤٤
الكِرْباس .	٣١
النَّقب .	٥٠٢
النُّقُوض .	٤٩٦
الوجور .	١٧٨
اليشب .	٤٥٥

خامساً: فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة	اسم المكان أو البلد
٥٠	بُخارى .
٣١	بَلُخ .
٤٣٦	خُرَاسَان .
٣١٥	خُوار .
٣١٥	الريّ .
٤٣٥	سَمَرْقَنْد .

سادساً: فهرس الأعلام المترجم لهم

الاسم	الصفحة
إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد الصفار .	٧
إبراهيم بن رُسْتَم المُرُوزِيّ .	١٠٦
إبراهيم بن عليّ المرغينانيّ .	٧
إبراهيم بن يوسف بن قدامة البلخيّ .	٤٥١
أبو بكر الرّازيّ .	١٠٦
أبو بكر بن أبي سعيد البغداديّ .	٧٠
أبو عليّ الدقاق .	٥٦
أحمد بن الحسين (أبو سعيد البرّدعيّ) .	١٠٨
أحمد بن حفص البخاريّ (أبو حفص الكبير) .	٦١
أحمد بن عصمة البلخيّ (أبو القاسم الصفار) .	٤٩
أحمد بن عليّ الرّازيّ (الخصّاص) .	٢٠٠
أحمد بن عمر بن مُهَيَّر (الخصّاف) .	٢٦٩
أحمد بن محمد بن أحمد (القُدريّ) .	٢٦٥
أحمد بن محمد بن أحمد البخاريّ (أبو نصر الصفار) .	٣٧٢
أحمد بن محمد بن إسحاق (أبو عليّ الشّاشيّ) .	٣٢٩
أحمد بن محمد بن سلامة (الطّحاويّ) .	١١٥
أحمد بن محمّد بن عمر (العتّابيّ) .	٢١٩
أحمد بن محمد بن مسعود (الوَبريّ) .	٢٥٩
أسد بن عمرو القشيريّ البجليّ .	١٦
إسماعيل بن حمّاد بن أبي حنيفة .	٤٧٣
الأسود بن يزيد بن قيس النخعيّ .	٨٦

الاسم	الصفحة
أمير كاتب بن أمير عمر (الأتقاني) .	٢٤٢
الباقلاني .	٣٨٤
بشر بن غياث بن عبد الرحمن المرسي .	١٧٩
تقي الدين بن عبد القادر التميمي (الغزي) .	٣
حذيفة بن اليمان بن جابر العبسي .	١٨٤
الحسن بن زياد اللؤلؤي .	١٦
الحسن بن علي بن عبد العزيز المرغيناني .	٧
حسن بن عمار بن علي (الشُّرْبُلَانِي) .	٤٠
حكيم بن حزام بن خويلد القرشي .	٣٥٤
رُفَّيع بن مهران الرياحي (أبو العالية) .	١٧
زفر بن الهذيل بن قيس البصري .	٦٧
زين الدين بن إبراهيم بن محمد (ابن نجيم) .	٢٠
سعد بن معاذ المروزي .	٢٥٨
صفية بنت حُيَيِّ بن أخطب .	٢٦٣
طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري .	٨
طاهر بن محمود بن أحمد بن برهان الدين الكبير .	٩
عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد (الأوزاعي) .	٢٣
عبد الرزاق بن أحمد بن محمد الشيباني (ابن الفوطي) .	٤
عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق (الولواجي) .	٣١
عبد العزيز بن أحمد بن نصر البخاري (الحلواني) .	٣٦
عبد الله بن محمود بن مودود (الموصلّي) .	٩٢
عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد العبادي .	٩
عبيد الله بن أحمد (القاضي) .	٨

الاسم	الصفحة
عبيد الله بن الحسين بن دلال (الكرخي) .	٢١
عُبَيْدُ اللَّهِ بن مسعود المحبوبي (صَدْرُ الشريعة الأصغر) .	١٢٥
عثمان بن عليّ (الزبلعي) .	٥٥
عكرمة البربري المدنيّ .	١٧
علاء الدين أبو بكر بن مسعود (الكاساني) .	٢٠
عَلْقَمَةُ بن قيس بن عبد الله النخعيّ .	٨٦
عليّ بن أبي بكر بن عبد الجليل (المرغيناني) .	٢٦
عليّ بن الحسين بن محمّد (أبو الحسن السُّعْدِيّ) .	٣٦
علي بن سعيد الرُّسْتُعْقِيّ .	٣٥
عليّ بن سلطان محمّد الهرويّ (القاريّ) .	٤٢
عليّ بن محمّد (الحَدّاد الزَّيْدِيّ) .	٢٣٤
عليّ بن محمّد (فخر الإسلام البَزْدَوِيّ) .	٨٥
عمر بن إبراهيم بن محمد المصريّ (سراج الدين بن نجيم) .	٢٤
عمر بن عبد العزيز بن مازة (الصَّدْر الشهيد) .	٣٨٦
عيسى بن أبان بن صدقة .	٣٤٢
قاسم بن قَطْلُوبُغا الجماليّ .	٥
محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ابن عابدين) .	٥
محمد بن إبراهيم الميذانيّ .	١٠١
محمد بن أحمد البلخيّ (أبو بكر الإسكافي) .	٥٠
محمد بن أحمد بن أبي أحمد (علاء الدين السمرقنديّ) .	٢٦
محمد بن أحمد بن أبي سهل (السترخسيّ) .	٢٣
محمّد بن أحمد بن حمزة (أبو شجاع) .	٤٢٩
محمد بن أحمد بن عثمان بن قائمّاز (الذهبيّ) .	٤

الاسم	الصفحة
محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني .	١٧
محمد بن الحسين البخاري (خواهر زاده) .	١٤٣
محمد بن الفضل الكماري .	٢١٣
محمد بن سعيد بن محمد (أبو بكر الأغمش) .	٧٠
محمد بن سلام البلخي (أبو نصر) .	٢٧
محمد بن سلمة البلخي .	٢٥
محمد بن سماعة بن عبيد التميمي .	٩٦
محمد بن شجاع الثلجي .	٨٤
محمد بن عبد الرحمن الأنصاري (ابن أبي ليلي) .	٢٣
محمد بن عبد الستار بن محمد الكردي .	٨
محمد بن عبد الله بن عمر (أبو جعفر الهندواني) .	٤٥
محمد بن عبد الله بن محمد (التمرتاشي) .	٢٧
محمد بن عبد الواحد السيواسي (الكمال بن الهمام) .	١٩
محمد بن علي الحصني (الحصنكفي) .	١٥٩
محمد بن محمد بن الحسين (صدر الإسلام البزدوي) .	١٠٣
محمد بن محمد بن سفيان (أبو طاهر الدباس) .	٢٠
محمد بن محمد بن محمود (أبو منصور المائريدي) .	٥٦
محمد بن محمد بن محمود (البابري) .	٣٢
محمد بن مقاتل الرازي .	٢٥
محمد بن يوسف بن محمد (أبو القاسم السمرقندي) .	٢٩
محمد عبد الحي بن عبد الحلیم (الكنوي) .	٣
محمود بن أحمد بن عبد السيد (الخصيري) .	٣
محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري (ابن مازة) .	٧٥

الاسم	الصفحة
محمود بن أحمد بن موسى (العينى) .	١٣٢
محمود بن عبّيد الله بن محمود (المحبوبى) .	٢٤٢
موسى بن سليمان (أبو سليمان الجوزجاني) .	٣٤١
موسى بن طلحة بن عبّيد الله القرشي .	٧١
نجم الأئمة الحكيمى .	٨
نضر بن محمد بن أحمد السمرقندى (أبو الليث) .	٣٥
نصير بن يحيى البلخي .	٢٥
نوح بن أبي مریم .	١٦
هشام بن عبّيد الله الرازى .	٢٥
هلال بن يحيى بن مسلم الراي .	٤٠٧
يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (أبو يوسف) .	١٦
يوسف بن أحمد بن أبي بكر الخاصي .	٩
يوسف بن خالد السمتي .	٤٠٧

سابعاً: فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ، تأليف: الإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيره بإشراف د . زهير الناصر ، ط (١) ، ١٤١٥هـ ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة .
- آثار البلاد وأخبار العباد ، تأليف: زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت ٦٨٢هـ) ، ط (بدون) ، الناشر: دار صادر ، بيروت .
- أسد الغابة ، تأليف: أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ، المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) ، ط (بدون) ، ١٤٠٩هـ ، الناشر: دار الفكر ، بيروت .
- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ، تأليف: أبي عبد الرحمن محمد بن محمد درويش الخوت الشافعي (ت ١٢٧٧هـ) ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، ط (١) ، ١٤١٨هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الاختيار لتعليل المختار ، تأليف: الإمام أبي الفضل عبد الله بن محمود بن مودود الموصلاني الحنفي (ت ٦٨٣هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط (١) ، ١٤٣٠هـ ، الناشر: دار الرسالة العالمية .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، ط (١) ، ١٤١٢هـ ، الناشر: دار الجيل ، بيروت .
- الأصل ، تأليف: الإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) ، تحقيق: الدكتور محمد بونوكالين ، ط (١) ، ١٤٣٣هـ ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .
- الأعلام ، تأليف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ) ، ط (١٥) ، ٢٠٠٢م ، الناشر: دار العلم للملايين .

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، تأليف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم المصري الحنفي (٩٧٠هـ) ، ط (٢) ، الناشر: دار الكتاب الإسلامي .
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، تأليف: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ، المعروف بابن الملّقن (ت ٨٠٤هـ) ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط ، وآخرين ، ط (١) ، ١٤٢٥هـ ، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية .
- البناية شرح الهداية ، تأليف: الإمام بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى أحمد الغيتاني العيني (ت ٨٥٥هـ) ، ط (١) ، ١٤٢٠هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- التجنيس والمزيد ، برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني (ت ٥٩٣هـ) ، ط (١) ، ١٤٢٤هـ ، منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان .
- التحقيق في أحاديث الخلاف ، تأليف: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني ، ط (١) ، ١٤١٥هـ ، الناشر: دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان .
- التذكرة في الأحاديث المشتهرة ، تأليف: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، ط (١) ، ١٤٠٦هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الترجيح والتصحيح على القدوري ، تأليف: قاسم بن عبد الله بن قطلوبغا المصري الحنفي (ت ٨٧٩هـ) ، تحقيق: الدكتور/ عبد الله نذير ، ط (١) ، ١٤٢٦هـ ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- التعريفات الفقهية ، تأليف: المفتي محمد عميم الإحسان المجددي البركتي الحنفي (ت ١٤٠٢هـ) ، مطبوع ضمن مجموعة قواعد الفقه ، ط (بدون) ١٩٨٦م ، مكتبة مير محمد ، كراتشي ، باكستان .

- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير** ، تأليف: الإمام أبي الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، ط (١) ، ١٤١٩هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية .
- **الجامع الصغير** ، تأليف: الإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) ، مطبوع مع شرحه للصدر الشهيد ابن مازة ، تحقيق: الدكتور/ صلاح عواد جمعه الكبيسي ، وآخرون ، ط (١) ، ٢٠٠٦م ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية** ، تأليف: محيي الدين عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ) ، تحقيق: الدكتور/ عبد الفتاح الحلو ، ط (٢) ، ١٤١٣هـ ، الناشر: حجر للطباعة والنشر (مؤسسة الرسالة) .
- **الجوهرة النيرة** ، تأليف: الإمام أبي بكر علي بن محمد الحداد الزبيدي (ت ٨٠٠هـ) ، ط (١) ، ١٣٢٢هـ ، الناشر: المطبعة الخيرية .
- **الدُرُّ المختار** ، تأليف: علاء الدين محمد بن علي بن محمد الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ) ، مطبوع مع تنوير الأبصار ورد المختار ، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلي ، ط (٣) ، ١٤٣٢هـ ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- **الدُّرَاية في تخريج أحاديث الهداية** ، تأليف: الإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ، ط (بدون) ، الناشر: دار المعرفة ، بيروت .
- **السنن الكبرى** ، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، ط (٣) ، ١٤٢٤هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت .
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، تأليف: أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط (٤) ، ١٤٠٧هـ ، الناشر: دار العلم للملايين ، بيروت .
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** ، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن أبي بكر السخاوي (ت ٩٠٢هـ) ، ط (بدون) ، الناشر: دار مكتبة الحياة ، بيروت .

- **الطبقات السنية في تراجم الحنفية** ، تأليف: تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي الحنفي (ت ١٠١٠هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحلو ، ط (١) ، ١٤٠٣هـ ، الناشر: دار الرفاعي للنشر .
- **العناية شرح الهداية** ، تأليف: العلامة أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابري الحنفي (ت ٧٨٦هـ) ، اعتنى به محروس عمرو ، ط (١) ، ١٤٢٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **الفتاوى البزازية** ، تأليف: الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب ، المعروف بالزازي الكردي الحنفي (ت ٨٢٧هـ) ، تحقيق: الدكتور/ محمود مطرجي ، ط (١) ، ١٤٣١هـ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- **الفتاوى التاتارخانية** ، تأليف: الإمام عالم بن العلاء الأنصاري الأندريتي الدهلوي الحنفي (ت ٧٨٦هـ) ، تحقيق: سجاد حسين ، ط (١) ، ١٤٢٥هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- **الفتاوى السراجية** ، تأليف: الإمام سراج الدين أبي محمد علي بن عثمان التيمي الأوشي الفرغاني الحنفي (ت ٥٧٥هـ) ، ط (بدون) ، مكتبة سعيد إسج لهم كمبني ، كراتشي ، باكستان .
- **الفتاوى الصيرفية** ، تأليف: الإمام أسعد بن يوسف بن علي البخاري الصيرفي (آهو) (ت ١٠٨٨هـ) ، مخطوطات معهد البحوث بجامعة أم القرى برقم (٣٠٦) ، مكة المكرمة .
- **الفتاوى الظهيرية** ، تأليف: الإمام ظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد البخاري الحنفي ، (ت ٦١٩هـ) ، مخطوطات معهد البحوث بجامعة أم القرى برقم (٤٤٣٢١) ، مكة المكرمة .
- **الفتاوى الكبرى** ، تأليف: الإمام حسام الدين أبي محمد عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري (ت ٥٣٦هـ) ، مخطوطات دار الكتب والوثائق القومية بمصر برقم (٧٨٩) .
- **الفتاوى الهندية في مذهب الحنفية** ، أو الفتاوى العالمية ، تأليف جماعة من علماء الهند ، تحقيق: الدكتور/ محمود مطرجي ، ط (١) ، ١٤٣١هـ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- **الفتاوى الولوالجية** ، تأليف: الإمام أبي الفتح ظهير الدين عبد الرشيد بن أبي حنيفة الولوالجي الحنفي (ت ٥٤٠هـ) ، تحقيق: مقداد بن موسى فريوي ، ط (١) ، ١٤٢٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- **الفوائد البهية في تراجم الحنفية** ، تأليف: الإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ) ، اعتنى بإخراجه نعيم أشرف نور ، ط (بدون) ، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان .
- **القاموس المحيط**، تأليف: محمد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، ط (٨) ، ١٤٢٦هـ ، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- **الكافي** ، تأليف: أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المروزي الحنفي ، المعروف بالحاكم الشهيد (ت ٣٣٤هـ) ، مطبوع مع شرحه (المبسوط) عن الطبعة الأصلية في مطبعة السعادة ١٣١١هـ ، الإصدار الأول ، ١٤٣٤هـ ، دار النوادر ، سورية ، دمشق .
- **الكواشف الجليلة عن مصطلحات الحنفية** ، تأليف: عبد الإله بن محمد الملاء ، ط (١) ، ١٤٢٥هـ ، مطبعة الأحساء الحديثة .
- **اللُّبَاب في شرح الكتاب** ، تأليف: عبد الغني الغنيمي الميداوي الدمشقي (ت ١٢٩٨هـ) ، تحقيق: محمود أمين النواوي ، ط (بدون) ، الناشر: دار الكتاب العربي .
- **المبسوط**، تأليف: شمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، مطبوع عن الطبعة الأصلية في مطبعة السعادة ١٣١١هـ ، الإصدار الأول ، ١٤٣٤هـ ، دار النوادر ، سورية ، دمشق .
- **المحكم والمحيط الأعظم** ، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، ط (١) ، ١٤٢١هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت .
- **المحيط البرهاني** ، تأليف: أبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر ابن مازة البخاري الحنفي (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي ، ط (١) ، ١٤٢٤هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- المختار للفتوى ، تأليف: الإمام أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي الحنفي (ت ٦٨٣هـ) ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون ، ط (١) ، ١٤٣٠هـ ، مطبوع مع شرحه الاختيار ، الناشر: دار الرسالة العالمية .
- المذهب الحنفي (مراحل وطبقاته ، ضوابطه ومصطلحاته ، خصائصه ومؤلفاته) ، تأليف: أحمد بن محمد نصير الدين النقيب ، ط (١) ، ١٤٢٢هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- المراسيل ، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، ط (١) ، ١٤٠٨هـ ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- المستدرك على الصحيحين ، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ، ط (بدون) ، ١٤١٧هـ ، الناشر: دار الحرمين ، القاهرة ، مصر .
- المسند ، تأليف: الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين ، ط (٢) ، ١٤٢٠هـ ، الناشر: مؤسسة الرسالة .
- المصباح المنير ، تأليف: العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ، ط (بدون) ، ١٩٩٠م ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان .
- المصنّف ، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ) ، تحقيق: كما يوسف الحوت ، ط (١) ، ١٤٠٩هـ ، الناشر: مكتبة الرشد ، الرياض .
- المصنّف ، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع اليماني الصنعائي (ت ٢٢١هـ) ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، ط (٢) ، ١٤٠٣هـ ، الناشر: المكتب الإسلامي ، بيروت .
- المُطْلَع على أبواب المقنع ، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفتح ابن أبي الفضل البعلبي (ت ٧٠٩هـ) ، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين الخطيب ، ط (١) ، ١٤٢٣هـ ، الناشر: مكتبة السوادى للتوزيع .

- **المعالم الأثرية في السيرة النبوية** ، تأليف: محمد بن محمد حسن شرّاب ، ط (١) ، ١٤١١ هـ ، الناشر: دار القلم ، الدار الشامية ، دمشق ، بيروت .
- **المعجم الأوسط** ، تأليف: الإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبد الله الحسيني ، ط (بدون) ، الناشر: دار الحرمين ، القاهرة .
- **المعجم الصغير** ، تأليف: الإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير ، ط (١) ، ١٤٠٥ هـ ، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار ، بيروت ، عمان .
- **المعجم الكبير** ، تأليف: الإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ، ط (٢) ، الناشر: مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .
- **المعجم المختص بالمحدثين** ، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق: الدكتور/ محمد الحبيب الهيلة ، ط (١) ، ١٤٠٨ هـ ، الناشر: مكتبة الصديق ، الطائف .
- **المعجم الوسيط** ، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، إبراهيم مصطفى ، وآخرون ، الناشر: دار الدعوة .
- **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار** ، تأليف: أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت ٨٠٦ هـ) ، ط (١) ، ١٤٢٦ هـ ، الناشر: دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .
- **الملقط في الفتاوى** ، أو (مآل الفتاوى) ، تأليف: الإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد ابن يوسف الحسيني السمرقندي الحنفي (ت ٥٥٦ هـ) ، تحقيق: محمود نصّار ، والسيد يوسف أحمد ، ط (١) ، ١٤٢٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور** ، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن الأزهر الصريفي الحنبلي (ت ٦٤١ هـ) ، تحقيق: خالد حيدر ، ط (بدون) ، ١٤١٤ هـ ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر .

- **الموطأ** ، تأليف: الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ) ، رواية يحيى بن يحيى الليثي ، تحقيق: الدكتور/ بشار معروف ، ط (بدون) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- **النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير** ، تأليف: الإمام أبي الحسنات محمد عبد الحفي ابن محمد اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ) ، ط (١) ، ١٤٠٦هـ ، الناشر: عالم الكتب ، بيروت .
- **التنف في الفتاوى** ، تأليف: الإمام أبي الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّغدي (ت ٤٦١هـ) ، ط (١) ، ١٤١٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **النقاية** ، تأليف: صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت ٧٤٧هـ) ، ط (١) ، ٢٠٠٩م ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **النهر الفائق شرح كنز الدقائق** ، تأليف: سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي (ت ١٠٠٥هـ) ، تحقيق: أحمد عزو عناية ، ط (١) ، ١٤٢٢هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **الهداية شرح بداية المبتدي** ، تأليف: الإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر ابن عبد الجليل المرغيناني (ت ٥٩٣هـ) ، اعتنى بتصحيحه طلال يوسف ، ط (بدون) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- **إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح** ، تأليف: العلامة أبي الإخلاص حسن ابن عمار بن علي الشُّرُّبلاي (ت ١٠٦٩هـ) ، ط (١) ، ١٤٢١هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- **أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء** ، تأليف: قاسم بن عبد الله ابن أمير علي القونوي الرومي الحنفي (ت ٩٧٨هـ) ، تحقيق: يحيى حسن مراد ، ط (بدون) ، ١٤٢٤هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية .
- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** ، تأليف الإمام علاء الدين بن أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ) ، تحقيق: محمد عدنان درويش ، ط (٣) ، ١٤٢١هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

- **بداية المبتدي** ، تأليف: الإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني (ت ٥٩٣هـ) ، ط (بدون) ، مطبوع مع شرحه الهداية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- **بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط (بدون) ، الناشر: المكتبة العصرية ، لبنان ، صيدا .
- **بلدان الخلافة الشرقية** ، تأليف: الأستاذ كي لسترنج ، وتقله إلى العربية الأستاذ: بشير فرنسيس ، وكوركيس عواد ، ط (٢) ، ١٤٠٥هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- **تاج التراجم** ، تأليف: زين الدين قاسم بن قطلوبغا السُّودوني (ت ٨٧٩هـ) ، تحقيق: محمد خير رمضان ، ط (١) ١٤١٣هـ ، دار القلم ، دمشق .
- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، تأليف: أبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، الملقب بمرتضى ، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق: مجموعة من المحققين ، ط (بدون) ، الناشر: دار الهداية .
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** ، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق: الدكتور/ بشار عواد معروف ، ط (١) ، ٢٠٠٣م ، الناشر: دار الغرب الإسلامي .
- **تاريخ بغداد** ، تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق: الدكتور/ بشار عواد معروف ، ط (١) ، ١٤٢٢هـ ، الناشر: دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- **تبين الحقائق شرح كنز الدقائق** ، تأليف: الإمام فخر الدين عثمان بن علي بن محجن البارعي الزيلعي (ت ٧٤٣هـ) ، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية ، ط (٢) ، ٢٠١٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **تحرير ألفاظ التنبيه** ، تأليف: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق: عبد الغني الدقر ، ط (١) ، ١٤٠٨هـ ، الناشر: دار القلم ، دمشق .

- تحفة الفقهاء ، تأليف: الإمام علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي (ت ٥٤٠هـ) ، ط (٢) ، ١٤١٤هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- تذكرة الحفاظ ، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق: زكريا عميرات ، ط (١) ، ١٤١٩هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تعريف بالبلدان الواردة في البداية والنهاية لابن كثير ، تأليف: موقع الإسلام ، ط (بدون) .
- تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب ، تأليف: كمال الدين أبي الفضل عبد الرزاق ابن تاج الدين أحمد الشيباني الحنبلي ، المعروف بابن الفوطي (ت ٧٢٣هـ) ، تحقيق: الدكتور/ مصطفى جواد ، ط (بدون) ، الناشر: وزارة الثقافة ، بغداد .
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ، تأليف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب ، ط (١) ، ١٤٢١هـ ، الناشر: دار الوطن ، الرياض .
- تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ) ، تحقيق: أيمن صالح شعبان ، ط (بدون) ، ١٩٩٨م ، الناشر: دار الكتب العلمية .
- تنوير الأبصار ، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد التُّمَرْتاشي الغزي الحنفي (ت ١٠٠٤هـ) ، مطبوع مع الدر المختار ورد المحتار ، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي ، ط (٣) ، ١٤٣٢هـ ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- تهذيب التهذيب ، تأليف: الإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، ط (١) ، ١٣٢٦هـ ، الناشر: مطبعة دار المعارف النظامية ، الهند .
- جامع الفصولين ، تأليف: الإمام بدر الدين محمود بن إسرائيل ، الشهير بابن قاضي سمانه الحنفي (ت ٨٢٣هـ) ، ط (١) ، ١٣٠٠هـ ، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر ، الناشر: إسلامي كتب خانه ، كراتشي .

- حاشية ابن عابدين ، أو ردُّ المختار على الدر المختار ، تأليف: محمد بن أمين بن عمر ابن عبد العزيز ، الشهير بابن عابدين (ت ١٢٨٢هـ) ، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي ، ط (٣) ، ١٤٣٢هـ ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- حاشية الشرنبلالي على درر الأحكام ، تأليف: العلامة أبي الإخلاص حسن بن عمار ابن علي الشُّرُنْبَلَالِي (ت ١٠٦٩هـ) ، ط (بدون) ، مطبوع مع درر الأحكام شرح غرر الأحكام، الناشر: دار إحياء الكتب العربية .
- حاشية الشُّلْبِي على تبیین الحقائق ، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن يونس الشُّلْبِي (ت ١٠٢١هـ) ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة .
- حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح ، تأليف: العلامة أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي (ت ١٢٣١هـ) ، ط (١) ، ١٤١٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، تأليف: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين الحموي الدمشقي (ت ١١١١هـ) ، ط (بدون) ، الناشر: دار صادر ، بيروت .
- خلاصة الأحكام في مهمّات السنن وقواعد الإسلام ، تأليف: محيي الدين أبي زكريا يحيى ابن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل ، ط (١) ، ١٤١٨هـ ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، لبنان ، بيروت .
- خلاصة الفتاوى ، تأليف: الإمام افتخار الدين طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري الحنفي (ت ٥٤٢هـ) ، ط (بدون) ، مطبوعة مع مجموعة الفتاوى للكنوي ، مكتبة رشيدية، باكستان .
- درر الأحكام شرح غرر الأحكام ، تأليف: محمد بن فرامرز بن علي ، الشهير بملاً أو منلاً خسرو (ت ٨٨٥هـ) ، ط (بدون) ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية .
- ديوان الإسلام ، تأليف: شمس الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزّي (ت ١١٦٧هـ) ، تحقيق: سيد كسروي حسن ، ط (١) ، ١٤١١هـ ، الناشر: دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان .

- زاد الفقير ، تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي ، المعروف بالكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ) ، تحقيق: الدكتور/ سائد بكداش ، ط (١) ، ١٤٣٥هـ ، دار السراج ، المدينة المنورة ، شركة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- سنن ابن ماجه ، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، ط (بدون) ، الناشر: دار الفكر ، بيروت .
- سنن أبي داود ، تأليف: الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط (بدون) ، الناشر: المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .
- سنن الترمذي ، تأليف: الإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين ، ط (٢) ، ١٣٩٥هـ ، الناشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
- سير أعلام النبلاء ، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط ، ط (٣) ، ١٤٠٥هـ ، الناشر: مؤسسة الرسالة .
- شرح الجامع الصغير ، تأليف: الإمام فخر الدين الحسن بن منصور الأوزجندى ، المعروف بقاضي خان (ت ٥٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق الطالبين: أسد الله محمد حنيف ، وعبد العليم لا جورد خان ، رسالتين مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه ، قسم الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- شرح الجامع الصغير ، تأليف: عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري الحنفي (ت ٥٣٦هـ) ، تحقيق: الدكتور/ صلاح عواد جمعه الكبيسي ، وآخرون ، ط (١) ، ٢٠٠٦م ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- شرح الزيادات ، تأليف: الإمام فخر الدين الحسن بن منصور الأوزجندى ، المعروف بقاضي خان (ت ٥٩٢هـ) ، تحقيق: الدكتور/ قاسم أشرف نور ، ط (١) ، ١٤٢٦هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

- شرح السنّة ، تأليف: الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغويّ (ت ٥١٦هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، ومحمد الشاويش ، ط (٢) ، ١٤٠٣هـ ، الناشر: المكتب الإسلامي ، دمشق ، بيروت .
- شرح الوقاية ، تأليف: صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبيّ (ت ٧٤٧هـ) ، مطبوع بهامش كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ، تحقيق: محمود رشيد العطار ، الإصدار الأول ١٤٣٤هـ ، دار النوادر ، دمشق .
- شرح عقود رسم المفتي ، تأليف: محمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز ، الشهير بابن عابدين (ت ١٢٨٢هـ) ، مطبوع ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين ، الرسالة الثانية ، ط (بدون) ، عالم الكتب .
- شرح عيون المسائل ، تأليف: الإمام علاء الدين محمد بن عبد الحميد بن الحسن الأئمديّ (ت ٥٥٢هـ) ، مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، مصورة من المكتبة الأزهرية برقم (١٩٨٠) .
- شرح مختصر الطحاوي ، تأليف: الإمام فخر الدين أبي بكر أحمد بن عليّ الرازيّ الجصاص (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق: الدكتور/ عصمت الله عنايت الله ، وآخرون ، ط (٢) ، ١٤٣١هـ ، دار السراج ، شركة دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .
- شعب الإيمان ، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق: محمد السعيد بسيوي زغلول ، ط (١) ، ١٤١٠هـ ، الناشر: دار الكتب العلميّة ، بيروت .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، تأليف: نشوان بن سعيد الحميري اليمنيّ (ت ٥٧٣هـ) ، تحقيق: الدكتور/ حسين بن عبد الله العمري ، وآخرون ، ط (١) ، ١٤٢٠هـ ، الناشر: دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان .
- صحيح البخاري ، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، تحقيق: الدكتور/ مصطفى ديب البغا ، ط (٣) ، ١٤٠٧هـ ، الناشر: دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت .

- صحيح مسلم ، تأليف: الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق: مجموعة من المحققين ، ط (مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول) ، ١٣٣٤هـ ، الناشر: دار الجيل ، بيروت .
- طبقات الفقهاء ، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق: إحسان عباس ، ط (١) ، ١٩٧٠م ، الناشر: دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان .
- طلبة الطلبة ، تأليف: نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي (ت ٥٣٧هـ) ، ط (بدون) ، ١٣١١هـ ، الناشر: المطبعة العامرة ، مكتبة المثنى ببغداد .
- علم الجغرافية عند العرب ، تأليف: شاعر خصباء ، ط (بدون) ١٨٩٦م ، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- عيون المسائل في فروع الحنفية ، تأليف: الإمام أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي الحنفي (ت ٣٧٥هـ) ، تحقيق: سيد محمد مهني ، ط (١) ، ١٤١٩هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- غاية البيان ونادرة الأقران ، تأليف: الإمام قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الفارابي الإنقاي الحنفي (ت ٧٥٨هـ) ، مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (١٠٧١) ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٨٠ ، ١٠٧٨ .
- فتاوى النوازل ، تأليف: الإمام أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي الحنفي (ت ٣٧٥هـ) ، ط (١) ، ١٤٢٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- فتاوى قاضي خان ، تأليف: الإمام فخر الدين الحسن بن منصور الأوزجندی ، المعروف بقاضي خان (ت ٥٩٢هـ) ، تحقيق: الدكتور/ محمود مطرجي ، ط (١) ، ١٤٣١هـ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، وكذلك طبعة دار المعرفة ، ط (٣) ١٣٩٣هـ بهامش الفتاوى الهندية ، بيروت ، لبنان .
- فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار ، تأليف: الحسن بن أحمد بن يوسف الرباعي الصنعائي (ت ١٢٧٦هـ) ، تحقيق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران ، ط (١) ، ١٤٢٧هـ ، الناشر: دار عالم الفوائد .

- فتح القدير للعاجز الفقير ، تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي ، المعروف بالكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ) ، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي ، ط (٢) ، ٢٠٠٩م ، مطبوع مع الهداية ومعه العناية للبابري ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- فتح باب العناية في شرح كتاب النقاية ، تأليف: المالاً علي القاري بن سلطان بن محمد الهروي الحنفي (ت ١٠٤١هـ) ، مطبوع مع متن النقاية ، ط (١) ، ٢٠٠٩م ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- فهرس الفهارس والأثبتات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات ، تأليف: محمد عبد الحي بن عبد الكبير ابن محمد الحسيني الإدريسي ، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) ، تحقيق: إحسان عباس ، ط (٢) ، ١٩٨٢م ، الناشر: دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- كشف الحقائق في شرح كنز الدقائق ، تأليف: العلامة عبد الحكيم الأفغاني الحنفي (ت ١٣٢٦هـ) ، تحقيق: محمود رشيد العطار ، الإصدار الأول ، ١٤٣٤هـ ، دار النوادر ، دمشق .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، تأليف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي ، المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ، ط (بدون) ، ١٩٤١م ، الناشر: مكتبة المشني ، بغداد .
- كنز الدقائق ، تأليف: حافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ) ، تحقيق: أحمد عزو عناية ، ط (١) ، ١٤٢٢هـ ، مطبوع مع شرحه النهر الفائق ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- لسان الحكام في معرفة الأحكام ، تأليف: أبي الوليد أحمد بن محمد ابن الشحنة الثقفي الحلبي (ت ٨٨٢هـ) ، ط (٢) ١٣٩٣هـ ، الناشر: البابي الحلبي ، القاهرة .
- لسان العرب ، تأليف: أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الرويفعي (ت ٧١١هـ) ، ط (٣) ، ١٤١٤هـ ، الناشر: دار صادر ، بيروت .

- **مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر** ، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي ، الشهير بشيخي زاده (ت ١٠٧٨ هـ) ، تحقيق: خليل عمران المنصور ، ط (بدون) ، ١٤١٩ هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **مَجْمَعُ الزَوَائِدِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ** ، تأليف: نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) ، تحقيق: حسام الدين القدسي ، ط (بدون) ، ١٤١٤ هـ ، الناشر: مكتبة القدسي ، القاهرة .
- **مجمع الضمانات** ، تأليف: غياث الدين أبي محمد غانم بن محمد البغدادي الحنفي (ت ١٠٢٧ هـ) ، تحقيق: عمرو سيد شوكت ، ط (١) ، ١٤٢٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **مختارات النوازل** ، تأليف: الإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني (ت ٥٩٣ هـ) ، مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، مصورة من مكتبة عارف حكمت برقم (١٥٣٣) .
- **مختصر الطحاوي** ، تأليف: الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الطحاوي (ت ٣٢١ هـ) ، ط (٢) ، ١٤٣١ هـ ، مطبوع مع شرح الجصاص ، دار السراج ، شركة دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .
- **مختصر القدوري** ، تأليف: الإمام أبي الحسين أحمد بن محمد البغدادي ، المعروف بالقدوري، (ت ٤٢٨ هـ) ، تحقيق: الدكتور/ عبد الله نذير ، ط (١) ، ١٤٢٦ هـ ، الناشر: مؤسسة الريان ، بيروت ، لبنان .
- **مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح** ، تأليف: العلامة أبي الإخلاص حسن ابن عمار بن علي الشُّرُنْبُلَالِي (ت ١٠٦٩ هـ) ، ط (١) ، ١٤١٨ هـ ، مطبوع معه حاشية الطحطاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار** ، تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان ابن محمد بن حبان الدارمي البُستِي (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم ، ط (١) ، ١٤١١ هـ ، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة .

- **معجم البلدان** ، تأليف: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، ط (٢) ، ١٩٩٥م ، الناشر: دار صادر ، بيروت .
- **معجم اللغة العربية المعاصرة** ، تأليف: الدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) ، وآخرين ، ط (١) ، ١٤٢٩هـ ، الناشر: عالم الكتب .
- **معجم المؤلفين** ، تأليف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ) ، ط (بدون) ، الناشر: مكتبة المثنى ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي .
- **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء** ، تأليف: الدكتور / نزيه حماد ، ط (١) ، ١٤٢٩هـ ، دار القلم ، دمشق .
- **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية** ، تأليف: الدكتور / محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، ط (بدون) ، الناشر: دار الفضيلة .
- **معجم لغة الفقهاء** ، تأليف: الدكتور / محمد رؤاس قلعه جي ، ط (٢) ، ١٤٢٧هـ ، الناشر: دار النفائس ، بيروت ، لبنان .
- **منحة الخالق** ، تأليف: محمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز ، الشهير بابن عابدين الحنفي (ت ١٢٨٢هـ) ، ط (٢) ، مطبوع مع البحر الرائق لابن نجيم ، الناشر: دار الكتاب الإسلامي .
- **منية المفتي في فروع الحنفية** ، تأليف: الإمام يوسف بن أبي سعيد بن أحمد السجستاني (ت ٦٦٦هـ) ، مخطوطات معهد البحوث بجامعة أم القرى ، مصورة من مديرية الأوقاف ببغداد برقم (٣٥٠٦) .
- **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار** ، تأليف: الإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ، ط (٢) ، ١٤٢٩هـ ، الناشر: دار ابن كثير .
- **نزهة الألباب في الألقاب** ، تأليف: الإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق: عبد العزيز محمد صالح السديري ، ط (١) ، ١٤٠٩هـ ، الناشر: مكتبة الرشد ، الرياض .

- نصب الراية لأحاديث الهداية ، تأليف: جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) ، تحقيق: الشيخ عبد العزيز الديوبندي الفنجاني ، ط (١) ، ١٤٣٣هـ ، دار النوادر ، سورية .
- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول ، تأليف: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت ٧٧٢هـ) ، تحقيق: الدكتور/ شعبان إسماعيل ، ط (١) ، ١٤٢٠هـ ، دار ابن حزم للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، تأليف: العلامة أبي الإخلاص حسن بن عمار بن علي الشُّرُنْبُلَالي (ت ١٠٦٩هـ) ، ط (١) ، ١٤٢١هـ ، مطبوع معه شرحه إمداد الفتاح ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) ، ط (بدون) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- وقاية الرواية في مسائل الهداية ، تأليف: برهان الشريعة محمود بن أحمد بن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي (ت ٦٧٣هـ) ، مطبوع بهامش كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ، تحقيق: محمود رشيد العطار ، الإصدار الأول ، ١٤٣٤هـ ، دار النوادر ، دمشق .

ثامناً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	أ
الافتتاحية .	أ
أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره .	أ
خطة البحث .	ب
منهج في هذا البحث .	ز
شكر وتقدير .	ط

١	التمهيد: ترجمة الإمام قاضي خان
٢	المبحث الأول: اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ومولده .
٣	المبحث الثاني: ثناء العلماء عليه ، ومكانته العلمية .
٥	المبحث الثالث: قيمة تصحيحات قاضي خان الفقهية .
٧	المبحث الرابع: مشايخه ، وتلاميذه .
١٠	المبحث الخامس: مؤلفات قاضي خان ، ووفاته .

١٣	الباب الأول: تصحيحات قاضي خان في العبادات
١٤	الفصل الأول: الطهارة .
١٥	المبحث الأول: المياه .
١٦	المسألة الأولى: رجل لم يجد للوضوء إلا نبيذ التمر هل يتوضأ به أم يتيّم ؟
٢١	المسألة الثانية: هل يجوز التوضؤ بنبيذ التمر المطبوخ مخلوئكان أو مشنداً ؟
٢٣	المسألة الثالثة: حكم التوضؤ بشيء من الأشربة سوى نبيذ التمر كنبذ الزبيب ، والعنب ونحوهما .

الصفحة	الموضوع
٢٥	المسألة الرابعة: إذا مات ما يعيش في الماء كالسَّمَك والضَّفَدَع والسرطان في غير الماء كالخُلُق والعسل ، والعصير ، فهل يُفسده ؟
٢٧	المسألة الخامسة: إذا مات في البئر حيوانٌ كالشاة أو فأرة أو عصفور ، ونحوها، فانتفخ أو تفسخ فما مقدار ما ينزع من مائها ؟
٢٩	المسألة السادسة : كراهة البول في الماء الجاري .
٣١	المسألة السابعة: الدَّرَاعُ المعتبر في حَدِّ الحوض الكبير عند التَّوضُّؤ ، والاعتسال منه .
٣٣	المسألة الثامنة : البئر إذا تنجس ماؤه فغار ثم عاد بعد ذلك ، فهل هو طاهر أم نجس ؟
٣٤	المسألة التاسعة: الرجل إذا أخذ في نزع ماءٍ نجس من بئرٍ فَعَيَّ ، ثم جاء من الغد ، ووجد الماء أكثر مما ترك ، فما مقدار ما ينزع ؟
٣٥	المسألة العاشرة: حوضٌ يدخل الماء فيه من جانبٍ ، ويخرج من جانبٍ آخر، هل يجوز التوضُّؤ فيه ؟
٣٨	المبحث الثاني: الآسار ، والنَّجاسة .
٣٩	المسألة الأولى: حُكْمُ سُورِ الفَرَسِ .
٤٠	المسألة الثانية: الشَّكُّ في سُورِ الحمار والبغل .
٤٢	المسألة الثالثة: حُكْمُ بول الهرة والفأرة .
٤٤	المسألة الرابعة: مقدار الدَّرْهِم المعتبر في النجاسة الغليظة .
٤٦	المسألة الخامسة: حُكْمُ الماء السائل من فم النَّائم .
٤٧	المسألة السادسة: خُرْقُ الحمامة ، هل يُفسد الماء أو لا ؟
٤٨	المسألة السابعة: الأرض إذا أصابها النجاسة فجفت ، وذهب أثرها ، ثم أصابها الماء بعد ذلك ، هل يعود نجساً ؟
٤٩	المسألة الثامنة: التُّراب الطَّاهِر إذا جُعِل طيناً بالماء النَّجس ، أو على العكس، فما حكمه ؟
٥٢	المبحث الثالث: الاستنجاء ، والوضوء ، والغُسل .
٥٣	المسألة الأولى: إذا استنجد بالماء بعد الاستنجاء بالحجر ، هل يغسل يديه قبل الاستنجاء بالماء أو بعده ؟

الصفحة	الموضوع
٥٤	المسألة الثانية: وقت التسمية عند الاستنجاء .
٥٦	المسألة الثالثة: المسألة الثالثة: حد ملء القم في انتقاض الطهارة .
٥٨	المسألة الرابعة: سيلان الدّم ، والقَيْح ، والصّدِيد ، المعتبر في انتقاض الوضوء .
٥٩	المسألة الخامسة: هل القَيْح ، والصّدِيد ، والماء ، بمنزلة الدّم في انتقاض الطهارة ؟
٦١	المسألة السادسة: خروج الريح من قُبُل المرأة ، ومن ذكر الرجل ، هل ينقض الوضوء ؟
٦٤	المسألة السابعة: لو توضأ صاحب الجرح السائل لصلاة العيد ، وصلى ، هل يجوز له أن يصلي الظهر بتلك الطهارة ؟
٦٥	المسألة الثامنة: لو توضأ المعذور لصلاة الظهر ، وصلى ، ثمّ حدّد الوضوء للعصر في وقت الظهر هل يجوز له أن يصلي العصر بتلك الطهارة ؟
٦٧	المسألة التاسعة: مقدار مسح الرأس في الوضوء .
٧٠	المسألة العاشرة: مسح الرّقبة في الوضوء .
٧٢	المسألة الحادية عشرة: هل يُمسح الرأس في الوضوء قبل الغُسل عن الجنابة ، والحِيض ، والنُّفاس ؟
٧٤	المبحث الرابع: التيمّم .
٧٥	المسألة الأولى: مسح الكفّ في التيمّم .
٧٦	المسألة الثانية: تحريك الخاتم ، ونزع المرأة سوارها في التيمّم .
٧٧	المسألة الثالثة: التيمّم بالملح الجبليّ .
٧٩	المسألة الرابعة: المحدث في المصّر إذا خاف البرّد فصلّى بالتيمّم .
٨٠	المسألة الخامسة: لو تيمّم لردّ السّلام ، أو لعيادة المريض ، أو دخول المسجد ، أو مسّ المصحف ، هل تجوز له الصّلاة بذلك التيمّم ؟
٨٢	الفصل الثاني: الصّلاة .
٨٣	المبحث الأول: الأذان .

الصفحة	الموضوع
٨٤	المسألة الأولى: معنى التَّوْب في الفجر .
٨٥	المسألة الثانية: كراهة ترك المنفرد الأذان والإقامة في الصلاة بالبيت، أو في السفر، هل هما سواء؟
٨٧	المسألة الثالثة: إذا سلم الرجل على المؤذن في أذانه ، أو عطس رجلٌ فحمد الله ، أو سلم على المصلي ، أو على مَنْ يقرأ القرآن ، أو على الإمام وقت الخطبة ، ففرغ المؤذن من الأذان والمصلي من الصلاة ، والقارئ من القراءة ، هل يلزمهم رد السلام وتشميت العاطس ؟
٨٩	المبحث الثاني : شروط الصلاة .
٩٠	المسألة الأولى: قول أبي حنيفة في مسُّ المحدث للمصحف من غير غلاف .
٩١	المسألة الثانية: قدم المرأة هل هو عورةٌ فيمنع الصلاة إذا انكشف ؟
٩٣	المسألة الثالثة: هل يُعتبر الذَّكْر بانفراده عضواً يمنع انكشاف رُبعه جواز الصلاة، أم تُضمّ الخصيتان إليه في ذلك واعتبارهما معاً عضواً واحداً ؟
٩٤	المسألة الرابعة: حكم دفع المصحف ، أو اللوح الذي عليه شيءٌ من القرآن إلى الصبيان .
٩٥	المسألة الخامسة: حُكْم قراءة الجُنُب والحائض للقرآن .
٩٨	المسألة السادسة: لو كان بين الإمام والمقتدي حائطٌ كبيرٌ عليه باب مسدودٌ فيه ثقبٌ صغير لو أراد الوصول إلى الإمام لا يمكنه ، ولكن لا يشتبه عليه حال الإمام سماعاً ورؤيةً ، فهل يصح الاقتداء به ؟
١٠٠	المبحث الثالث : أداء الصلاة ، والقراءة فيها .
١٠١	المسألة الأولى: رجلٌ دخل مسجداً لصلاة الظهر، فشرع في الركعة الأولى ، وقبل تقييدها بالسجدة أقيمت صلاة الظهر ، فهل يقطع صلاته أم لا ؟
١٠٢	المسألة الثانية: المراد من قول محمد بن الحسن في الجامع الصغير : " رجلٌ دخل مسجداً قد صلى فيه أهله لا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له " .

الصفحة	الموضوع
١٠٥	المسألة الثالثة: إذا فتح المصلّي على غير المصلّي ، فهل يُشترط في بطلان الصّلاة تكرار الفتح أو لا ؟
١٠٦	المسألة الرابعة: المسبوق إذا قعد مع الإمام في التشهد فتشهد معه ، ثم فرغ من التشهد ، فماذا يصنع ؟
١٠٨	المسألة الخامسة: القراءة في الصّلاة بلسانٍ آخر سوى الفارسيّة على قول أبي حنيفة .
١١٠	المسألة السادسة: رجلٌ صلّى وحده بعد خروج الوقت ، هل يجهر بالقراءة أم يخافت بها ؟
١١١	المسألة السّابعة: لو قرأ في صلاته خاتمة السورة ، ولم يقرأ السورة من أولها، هل يكره أم لا ؟
١١٢	المسألة الثامنة: رجلٌ صلّى أربع ركعاتٍ تطوّعاً فقرأ في إحدى الركعتين الأوليين لا غير ، فعلى قول أبي حنيفة هل يقضي ركعتين أو أربعاً ؟
١١٣	المسألة التاسعة: رجلٌ صلّى أربع ركعاتٍ تطوّعاً فقرأ في إحدى الركعتين الآخرين فقط ، فعلى قول أبي حنيفة هل يقضي ركعتين أو أربعاً ؟
١١٤	المسألة العاشرة: إذا ذكر اسم النبي ﷺ مراراً في موضع واحد ، هل يتكرّر وجوب الصّلاة عليه ؟
١١٦	المسألة الحادية عشرة: هل ينوي الإمام في تسليمه القوم والحفظة في التسليمتين ، أم في التسليمة الأولى لا غير ؟
١١٨	المبحث الرابع : السّهو في الصّلاة .
١١٩	المسألة الأولى: لو صلّى الظّهر خمساً ، ولم يتذكر إلا بعد أن قيّد الخامسة بالسّجدة فأضاف إليها ركعةً سادسةً ، فهل تنوبان عن سنة الظّهر ؟
١٢٠	المسألة الثّانية: رجل صلّى العصر خمس ركعاتٍ سهواً ، وقيّد الخامسة بالسجود، فهل يضيف إليها ركعةً سادسةً كما يضيفها لو صلّى الظّهر أو العشاء خمساً ؟

الصفحة	الموضوع
١٢٣	المبحث الخامس: القنوت في الصلّاة .
١٢٤	المسألة الأولى: إذا لم يتابع المأموم الإمام في القنوت في الفجر ، فماذا يصنع ؟
١٢٦	المسألة الثانية: هل يجهر الإمام بالقنوت في الوتر في رمضان ، أم يُخافت ؟
١٢٨	المسألة الثالثة: لو ترك القنوت ناسياً ، ولم يتذكر إلا في الركوع ، فهل يعود إلى القيام ليأتي به ؟
١٣٠	المبحث السادس : الحدث في الصلّاة .
١٣١	المسألة الأولى: إمام أحدث وخلفه من لا يصلح للإمامة كالصبي والمرأة ، فما حكم الصلّاة ؟
١٣٣	المسألة الثانية: حكم صلاة الإمام إذا أحدث واستخلف رجلاً من خارج المسجد ، والصفوف متصلةً بصفوف المسجد .
١٣٤	المسألة الثالثة: حكم الصلاة إذا ظن الإمام أنه أحدث ، فاستخلف رجلاً ، وخرج من المسجد ، ثم علم أنه لم يكن أحدث .
١٣٦	المبحث السابع: الوتر .
١٣٧	المسألة الأولى: حكم الوتر .
١٣٩	المسألة الثانية: أداء الوتر في رمضان بالجماعة أفضل أم أدائه في منزله وحده ؟
١٤١	المبحث الثامن : سجود التلاوة .
١٤٢	المسألة الأولى: لو قرأ آية السجدة مراراً في تسدية الثوب ، هل يلزمه تكرار سجود التلاوة أم لا ؟
١٤٣	المسألة الثانية: لو تلا آية السجدة على غصنٍ ، ثم انتقل إلى غصنٍ آخر وتلاها ، فهل يلزمه تكرار سجود التلاوة أم لا ؟
١٤٥	المبحث التاسع: صلاة المريض ، وصلاة العيد .
١٤٦	المسألة الأولى: إذا سقط الإمام عن المريض لشدة المرض ، ثم خف مرضه ، فهل يلزمه إعادة الصلّاة ؟

الصفحة	الموضوع
١٤٧	المسألة الثانية: حكم صلاة العيد .
١٥٠	المبحث العاشر: صلاة الجنازة .
١٥١	المسألة الأولى: إذا كبر الإمام خمس تكبيرات في صلاة الجنازة ، فلم يتابعه المأموم في الخامسة ، فماذا يصنع ؟
١٥٢	المسألة الثانية: رفع اليدين في تكبيرات صلاة الجنازة .
١٥٤	المسألة الثالثة: إذا كان القوم في المصلى فجيء بجنازة ، هل يقومون لها أم لا ؟
١٥٦	الفصل الثالث: الصوم .
١٥٧	المبحث الأول: رؤية الهلال ، وصوم يوم الشك
١٥٨	المسألة الأولى: رجل رأى هلال رمضان وحده فشهد ، ولم تقبل شهادته ، ثم أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته ، فهل تجب عليه الكفارة ؟
١٥٩	المسألة الثانية: صوم يوم الشك بنية التطوع .
١٦٢	المبحث الثاني : مفسدات الصوم .
١٦٣	المسألة الأولى: الصائم إذا ذرعه القيء ، وكان دون ملء الفم ، فأعاد القيء إلى جوفه .
١٦٤	المسألة الثانية: الصائم إذا ذرعه القيء ، وكان ملء الفم ، فعاد القيء بنفسه إلى جوفه .
١٦٦	المسألة الثالثة: الصائم إذا اكتحل ، ثم وجد طعم الكحل في حلقه .
١٦٧	المسألة الرابعة: الصائم إذا أدخل إصبعه في دُبُرهِ ، هل يفسد صومه ؟
١٦٨	المسألة الخامسة: الصائم إذا كان بين أسنانه شيء وأكله متعمداً، فهل يفسد صومه ؟
١٧٠	المسألة السادسة: إذا طعن الصائم برمح فبقي الرُّجُ في جوفه ، هل يفسد صومه ؟
١٧١	المسألة السابعة: لو جامع الصائم ناسياً ثم تذكر فنزع من ساعته ، أو جامع في الليل وأولج قبل طلوع الفجر ثم طلع عليه الفجر فنزع من فوره .

الصفحة	الموضوع
١٧٣	المبحث الثالث: ما يُوجب القضاء والكفارة .
١٧٤	المسألة الأولى: قول أبي حنيفة فيما إذا جامع الصائم زوجته أو أمته في دبرها متعمداً، أو عمِلَ عمَل قوم لوط .
١٧٥	المسألة الثانية: امرأة أفطرت على ظنٍّ أن يومها يوم حيضٍ ، فلم تحض في ذلك اليوم ، أو رجلٌ له حتمى تعثر به فأفطر على ظنٍّ أنه يوم المرض ، فلم يمرض في ذلك اليوم ، فهل تلزمهما الكفارة ؟
١٧٧	المسألة الثالثة: قال الرجلُ لامرأته انظري هل الفجر طالعٌ أو غير طالعٍ ، فنظرت ورجعت فقالت: لم يطلع ، فجامعها زوجها، ثم ظهر أن الفجر كان طالعاً .
١٧٨	المسألة الرابعة: الحُقنة والسُّعوط والوُجُور للصائم .
١٧٩	المسألة الخامسة: الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً فظنَّ أن ذلك يفطره ، فأكل متعمداً ، وقد علم أن صومه لا يفسد بالنسيان لبلوغه الحديث .
١٨١	المسألة السادسة: الصائم إذا بقيت لقمة السُّحُور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها ، أو أخذ كِسرةً من الخبز ليأكلها وهو ناسٍ ، فلما مضى ذكر أنه صائمٌ فابتلعها .
١٨٣	المبحث الرابع: الاعتكاف ، وصلاة التراويح .
١٨٤	المسألة الأولى: قول أبي حنيفة في المسجد المَعْتَكَف فيه .
١٨٥	المسألة الثانية: هل تتأذى التراويح وسائر السُّنن بنية مطلق الصلاة ، أو بنية التطوع ؟
١٨٧	المسألة الثالثة: هل الأفضل أداء التراويح منفرداً في بيته أو في جماعة ؟
١٨٨	المسألة الرابعة: تأخير التراويح إلى ما بعد نصف الليل .
١٨٩	المسألة الخامسة: إذا فاتت صلاة التراويح هل تُقضى بغير جماعة ؟

الصفحة	الموضوع
١٩١	المسألة السادسة: هل يحتاج لكل شفع من التراويح أن ينوي التراويح ؟
١٩٢	المسألة السابعة: مقدار ما يقرأ في صلاة التراويح .
١٩٤	المسألة الثامنة: إذا وقع الشك في التراويح أنه صلى تسع تسليمات أو عشر تسليمات .
١٩٧	الفصل الرابع: الزكاة .
١٩٨	المبحث الأول : زكاة الدين ، ومال التجارة .
١٩٩	المسألة الأولى: اعتبار الحول في الدين الوسط .
٢٠٠	المسألة الثانية: زكاة أجرة دار التجارة ، وعبد التجارة .
٢٠٢	المبحث الثاني: صدقة الأموال الظاهرة ، وما يتعلق بالعاشر .
٢٠٣	المسألة الأولى: السلطان الجائر إذا أخذ صدقة الأموال الظاهرة .
٢٠٥	المسألة الثانية: إذا مرّ الحرّ على العاشر بأقل من مائتي درهم ، فهل يأخذ منه شيئاً ؟
٢٠٧	الفصل الخامس: الحج .
٢٠٨	المبحث الأول: في وجوب الحج وشرائطه ، وحكم العمرة .
٢٠٩	المسألة الأولى: هل يجب الحج في قول أبي حنيفة وجوباً مضيّقاً أو موسّعاً ؟
٢١١	المسألة الثانية: هل أمن الطريق في قول أبي حنيفة شرط لوجوب الحج أم لأدائه ؟
٢١٣	المسألة الثالثة: حكم العمرة .
٢١٦	المبحث الثاني: في النذر بالحج ماشياً ، والحج عن الميت .
٢١٧	المسألة الأولى: رجل جعل على نفسه أن يحج ماشياً .
٢١٩	المسألة الثانية: إذا نذر أن يحج ماشياً ، فمن أي موضع يلزمه المشي ؟
٢٢١	المسألة الثالثة: إذا حج عن الميت بأمره ، هل يسقط الحج عن المحجوج عنه ؟
٢٢٤	المبحث الثالث: الأضحية .
٢٢٥	المسألة الأولى: رجل اشترى أضحية شاء مذبوحة بشراء فاسد .

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية: سبعة اشترى أضحية بقرّة بخمسين درهماً ، وسبعة آخرون اشترى سبعة شياه ، أيهما أفضل ؟	٢٢٦
الباب الثاني: تصحيحات قاضي خان في أحكام الأسرة .	٢٢٧
الفصل الأول: النكاح .	٢٢٨
المبحث الأول: الألفاظ التي ينعقد بها النكاح .	٢٢٩
المسألة الأولى: لو قالت المرأة : بعث نفسي منك بكذا ، فقال : اشتريت أو قبلت ، هل ينعقد النكاح ؟	٢٣٠
المسألة الثانية: هل ينعقد النكاح بلفظ الإجارة ؟	٢٣١
المسألة الثالثة: لو أضاف النكاح إلى نصف المرأة ، هل يصح ؟	٢٣٣
المبحث الثاني: الاستثمار ، والكفاءة في النكاح .	٢٣٥
المسألة الأولى: البكر إذا استأمرها غير الولي في النكاح فسكت .	٢٣٦
المسألة الثانية: البكر إذا زوجها وليها فبلغها الخبر فبكت .	٢٣٧
المسألة الثالثة: بالغة زوجها وليها فبلغها الخبر ، فقالت: لا أريد الزوج أو لا أريد فلاناً ، هل يكون رداً ؟	٢٣٩
المسألة الرابعة: تسمية الصداق عند استثمار المرأة في النكاح .	٢٤١
المسألة الخامسة: البكر إذا زالت بكارتها بالزنا ، ثم أخرجت فأقيم عليه الحد ، هل يكتفى بسكوتهما عند استثمارها في النكاح ؟	٢٤٣
المسألة السادسة: الأم إذا زوجت الصغير أو الصغيرة و لم يكن لهما ولي من العصبات ، فهل يثبت لهما خيار البلوغ في قول أبي حنيفة ؟	٢٤٤
المسألة السابعة: معنى قول الصّاحبين : " لا يجوز " ، وذلك في مسألة ما لو زوج الأب ابنته الصغيرة بأقل من صداق المثل أو ابنته الصغيرة بأكثر من مهر المثل ، هل هو عدم جواز النكاح ، أو عدم جواز الزيادة والنقصان ؟	٢٤٦

الصفحة	الموضوع
٢٤٧	المسألة الثامنة: من له أبٌ واحدٌ في الإسلام والحرية هل يكون كفواً لمن له أبوان فيهما ؟
٢٤٩	المسألة التاسعة: مَنْ كان قادراً على المهر والنفقة ، هل يكون كفواً للفاقة في الغنى ؟
٢٥١	المسألة العاشرة: اعتبار الكفاءة في الحُرْفَة في النكاح .
٢٥٢	المسألة الحادية عشرة: امرأة زوّجت نفسها من غير كفءٍ ، هل يُشترط في وليّها طالب الفسخ أن يكون محرماً لها ؟
٢٥٤	المبحث الثالث: المهر ، والخلوة .
٢٥٥	المسألة الأولى: إذا اختلف الزوجان في حياتهما قبل الطلاق في مقدار مسمى المهر .
٢٥٦	المسألة الثانية: اختلف الزوجان في مقدار مسمى المهر ، فادعى الزوج ألفاً وادّعت المرأة ألفين ، ومهر مثلها ألفان ، وأقام كلٌّ منهما البيّنة .
٢٥٨	المسألة الثالثة: معنى قول أبي يوسف: " القول قول الزوج إلا أن يأتي بشيءٍ مُستنكرٍ " وذلك فيما إذا اختلف الزوجان في المهر قبل الطلاق أو بعده .
٢٦٠	المسألة الرابعة: إذا أشار الزوج إلى ما ليس بمالٍ ، فقال: تزوّجتك على هذا الدّن من الخمر ، فإذا هو خلٌّ ، أو على هذا الحرّ فإذا هو عبْدٌ .
٢٦١	المسألة الخامسة: إذا تزوّج امرأة على مائة درهمٍ ، وعلى أن يُعتق أحامها ، فلم يَفِ بالشّرط .
٢٦٢	المسألة السادسة: رجلٌ أعتق أمته على أن تُزوّج نفسها منه ، فقَبِلَتْ ، ولم يُسم لها مهراً .
٢٦٤	المسألة السابعة: صوم القضاء ، والنذر ، والكفارة ، هل يمنع صحّة الخلوة .
٢٦٦	المبحث الرابع: العيّن .
٢٦٧	المسألة الأولى: إذا مَرَضَ العيّنُ أو زوجته مرضاً شديداً لا يستطيع معه الجماع ، هل تُحتسب فترة المرض من سنة التأجيل ؟

الصفحة	الموضوع
٢٦٩	المسألة الثانية: إذا تزوج العَيْنُ امرأة ، ولم يصل إليها ، ففرّق القاضي بينهما ، ثم تزوج امرأة أخرى تعلم بحاله ، فهل لها حق الخصومة ؟
٢٧١	المبحث الخامس: الرضاع ، والحضانة ، والنفقة .
٢٧٢	المسألة الأولى: إذا جعل لبن المرأة في طعام ولم يُطبخ بلبنها ، وكان الطعام غالباً ، فأطعم به صبيان ، هل تثبت الحرمة ؟
٢٧٣	المسألة الثانية: بنت الأخت لأب مع الحالة أيتها أحق بحضانة الصّغير ؟
٢٧٤	المسألة الثالثة: حالة الصّغيرة إذا أبت أن تُمسك الصّغيرة وتتعاهد بها ، هل تُجبر ؟
٢٧٥	المسألة الرابعة: مدّة حبس الزوج في النفقة إذا سألت المرأة مرتين أو ثلاثاً حبسه ، ولم يعلم القاضي أنّه معسر .
٢٧٨	الفصل الثاني: الطلاق .
٢٧٩	المبحث الأول: ألفاظ الطلاق ، وتعليقه ، وطلاق السّكران .
٢٨٠	المسألة الأولى: لو قال : أنت طالق من واحدة إلى واحدة .
٢٨١	المسألة الثانية: رجل له ثلاث نسوة دخل بواحدة ، ولم يدخل بغيرها ، فقال: إحداكن طالق واحدة ، ثم مات قبل البيان .
٢٨٣	المسألة الثالثة: رجل له ثلاث نسوة دخل بواحدة ، ولم يدخل بغيرها ، فقال: إحداكن طالق واحدة ، والأخرى ثلاثاً في صحته ، ثم مات قبل البيان .
٢٨٤	المسألة الرابعة: رجل قال: إن تزوّجت فلانة فهي طالق، فزوّجها منه فضوليّ بغير إذنها، ثم أجازت المرأة بعد ذلك ، فهل تُطلق ؟
٢٨٥	المسألة الخامسة: من أكره على شرب الخمر ، أو شربه لضرورة ، وسكّر ، وطلق ، فهل يقع طلاقه ؟
٢٨٧	المبحث الثاني: الخلع ، والظهار ، واللّعان ، والعدّة .
٢٨٨	المسألة الأولى: إذا قال الرجل لامرأته: ابتعت مني ، أو اشتريت مني ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدّتك ، فقالت : اشتريت .

الصفحة	الموضوع
٢٨٩	المسألة الثانية: رجلٌ خلع ابنته الصغيرة من زوجها ، وقبل الأب عقد الخلع ، ولم يضمن بدل الخلع ، هل يقع الطلاق ؟
٢٩٠	المسألة الثالثة: إذا قال لامرأته: أنت علي كالميتة ، والدّم ، ولحم الخنزير .
٢٩١	المسألة الرابعة: لو شبّه زوجته بامرأة زنى بها أبوه ، أو ابنه ، هل يكون ظهاراً ؟
٢٩٣	المسألة الخامسة: وقوع الفُرقة في اللّعان .
٢٩٤	المسألة السادسة: رجلٌ قال لامرأته: إذا مرضتُ فأنت طالقٌ ثلاثاً ، فمرض ومات من ذلك المرض ، وهي في العدة ، هل ترثه ؟

٢٩٦	الباب الثالث: تصحيحات قاضي خان في العقود ، والمعاملات
٢٩٧	الفصل الأول: البيوع .
٢٩٨	المبحث الأول: السّلم .
٢٩٩	المسألة الأولى: لو باع شيئاً بمكيل ، أو موزونٍ في الذمة ، ولم يُبيّن مكان الوفاء ، هل يُشترط بيان مكان الوفاء ؟
٣٠٠	المسألة الثانية: إذا أسلم في ثوب الحرير ، هل يُشترط بيان وزنه ؟
٣٠١	المسألة الثالثة: استقراضُ الحُبز .
٣٠٣	المسألة الرابعة: إذا اختلف ربُّ السّلم ، والمسلم إليه في مكان الإيفاء ، ولم يكن لهما بيّنة .
٣٠٦	المبحث الثاني: بيع ما يُكّال ويوزن ، والعيبُ في المبيع .
٣٠٧	المسألة الأولى: اشترى شيئاً مكيلاً ، أو موزوناً بشرط الكيل أو الوزن ، وقبضه ، فكّاله البائع بعد البيع بحضرة المشتري .
٣٠٩	المسألة الثانية: إذا اشترى مكيلاً ، أو موزوناً في الوعاء ، فرأى بعضه ورضي به ، ثمّ وجد به عيباً ، هل له أن يرده بالعيب ؟
٣١٠	المسألة الثالثة: رجلٌ اشترى عشرة أذرعٍ من مائة ذراعٍ من دارٍ ، أو حمامٍ ، فما حكم عقد البيع ؟

الصفحة	الموضوع
٣١٢	المسألة الرابعة: المشتري إذا اشترى شيئين وقبض أحدهما ، فوجد بالمقبوض عيباً ، أو وجد العيب بغير المقبوض .
٣١٣	المسألة الخامسة: زنا العُلام هل يُعدُّ عيباً فيه يُوجب الرد ؟
٣١٥	المسألة السادسة: حُكم البيع إذا اشترى طيلَسائِيز على أنَّهُما طرازتان ، فإذا أحدهما خُوارِي .
٣١٧	المبحث الثالث: البيع الفاسد ، وما يدخل في البيع من غير دُكرٍ ، وما لا يدخل .
٣١٨	المسألة الأولى: بيع المَحْمَدة .
٣١٩	المسألة الثانية: بيع المرهون والمستأجر .
٣٢٠	المسألة الثالثة: رجلٌ اشترى أرضاً ، هل يدخل في البيع الأشجارُ غيرُ المثمرة من غير دُكرٍ ؟
٣٢٢	المسألة الرابعة: قوائم الخِلاف ، هل تدخل في بيع الأرض من غير دُكرٍ تبعاً لأصولها ؟
٣٢٣	المسألة الخامسة: أصل شجرة القُطن ، هل يدخل في بيع الأرض من غير دُكرٍ ؟
٣٢٤	المسألة السادسة: ما كان مُعَيَّياً في الأرض من أصوله ، كالكُرَّاث ونحوه ، هل يدخل في بيع الأرض من غير دُكرٍ ؟
٣٢٥	المسألة السابعة: رجلٌ اشترى شجرةً من غير شَرَط القُلع ، ولا التَّرك ، هل يدخل في البيع ما تحت الشجرة من الأرض ؟
٣٢٦	المسألة الثامنة: الزوائد المتَّصِلَةُ ، كالسَّمن والجَمال ، هل تمنع الرد بالعيب ؟
٣٢٨	المبحث الرابع: بيع مال الصَّغير ، وبيع الرقيق .
٣٢٩	المسألة الأولى: بيع الأب مِلْكَه من ولده الصَّغير ، أو شراؤه مال الصَّغير لنفسه ، هل هو بيعٌ في الحقيقة ؟
٣٣٠	المسألة الثانية: هل يجوز بيع الأب ماله من ولده بما يتغابن الناس فيه ؟
٣٣١	المسألة الثالثة: إذا كان مع الرقيق الصَّغير أمٌ وعمَّةٌ أو أخٌ أو خالةٌ ، ثم أُريد بيعُه ، فهل يُباعون معاً أم لا ؟

الصفحة	الموضوع
٣٣٢	المسألة الرابعة: إذا كان للرقيق الصغير أبوان وأخ ثم أريد بيعه ، فهل يُباع الأخ ؟
٣٣٣	الفصل الثاني: الإجارة .
٣٣٤	المبحث الأول: الأعذار التي تنتقض بها الإجارة ، وفسخها .
٣٣٥	المسألة الأولى: رجلٌ أكترى إبلاً ، فأراد الجَمَالُ أن يثَّعدَ ، هل يُعدُّ عذراً له ، فتتفسخ الإجارة ؟
٣٣٦	المسألة الثانية: في الأعذار التي تنتقض بها الإجارة ، هل ينفرد صاحبُ العذر بفسخ الإجارة ، أو لا يفسخ إلا بقضاءٍ أو رضاً ؟
٣٣٧	المسألة الثالثة: المستأجرُ إجارةً طويلةً إذا آجر من غيره إجارةً طويلةً ، ثم إنَّ المستأجرَ الأولَ تفاسخ مع آجره الإجارة الأولى ، هل تبطل الإجارة الثانية ؟
٣٣٩	المبحث الثاني: الإجارة الفاسدة ، وما يجب من الأجر وما لا يجب .
٣٤٠	المسألة الأولى: حكم الإجارة إذا دفع رجلٌ إلى حائكٍ غزلاً لينسجه بالنَّصف منه ، أو استأجر رجلاً ليحملَ له طعاماً إلى موضعٍ معلومٍ بقفيز منه .
٣٤١	المسألة الثانية: رجلٌ دفع إلى خياطٍ ثوباً ليخيطه ، فقطعه الخياطُ ومات قبل الخياطة ، فهل يستحقُّ الأجر ؟
٣٤٣	المسألة الثالثة: رجلٌ نزلَ خاناً ، هل يكونُ ساكناً بأجر ؟
٣٤٤	المسألة الرابعة: القصَّار إذا لم يكن عمله إلا إزالة الدَّرن من الثوب ، هل له حقُّ حبس الثوب بالأجر .
٣٤٦	المبحث الثالث: فيما يضمن به المستأجرُ .
٣٤٧	المسألة الأولى: لو استأجر حماراً عُريَّاناً إلى مكانٍ يُركب إليه من غير سَرَج ، فأسرج الحمارَ وركب ، وكان من العوامِّ الذين يركبون عُريَّاناً ، فهل يضمن جميع القيمة ، أو بقدر ما زاد ؟
٣٤٨	المسألة الثانية: رجلٌ دخل الحَمَّامَ ، ووضع ثيابه فيه ، وصاحب الحمام يراه وينظر إليه ، فلمَّا خرج من الحمام لم يجد ثيابه ، هل يضمن الحَمَّامُ ؟

الصفحة	الموضوع
٣٤٩	المسألة الثالثة: رجلٌ استأجر على حفظ خانٍ ، فسُرِق من الخان شيءٌ ، هل يضمن الحارس ؟
٣٥٠	المسألة الرابعة: رجلٌ استأجر فأساً ، واستأجر أحياناً ليعمل به ، فذهب الأجير بالفأس ، هل يضمن المستأجر ؟
٣٥٢	الفصل الثالث: الوكالة .
٣٥٣	المبحث الأول: ما تجوز فيه الوكالة ، وما يكون به وكيلاً .
٣٥٤	المسألة الأولى: لو وكل رجلٌ رجلاً بشراء ما فيه جهالةٌ في النوع المحض ، كشراء حمارٍ ، أو فرسٍ ، هل يصح ذلك ؟
٣٥٥	المسألة الثانية: لو قال: أنت وكيلي في كل شيء ، هل يكون وكيلاً بالحفظ ؟
٣٥٦	المسألة الثالثة: رجلٌ أمر رجلاً أن يشتري له هذا العبد بألف درهم، أو لم يذكر الثمن ، فقال الأمر: اشتريته بخمسمائة ، وقال المأمور اشتريته بألف ، وصدق البائع المأمور ، هل يجب التحالف ؟
٣٥٩	المبحث الثاني: الوكالة بالصلح ، والنكاح .
٣٦٠	المسألة الأولى: لو وكل بالصلح عن القصاص على عبدٍ ، فسمى الوكيل عبداً بعينه ، هل يجوز ؟
٣٦١	المسألة الثانية: لو وكلت المرأة رجلاً أن يزوجه ، فزوجه من غير كفءٍ ، هل يجوز ذلك ؟
٣٦٣	الفصل الرابع: الكفالة ، والإقرار ، والشرب ، وإحياء الموات ، والغصب .
٣٦٤	المبحث الأول: الكفالة ، والإقرار ، والشرب ، وإحياء الموات .
٣٦٥	المسألة الأولى: الجنيات التي يوظفها السلطان على الناس ، هل تصح الكفالة بها ؟
٣٦٦	المسألة الثانية: لو قال: لك علي ألف درهم ثمن العبد ، فقال الطالب: العبد الذي في يدك عبدي لم أبغكه ، وإنما بغتكَ غيره .
٣٦٧	المسألة الثالثة: إذا كان قوهمة النهر لأرض رجلٍ في وسط أرضه ، فكبرى إلى قوهمة النهر ، هل يسقط عنه الكبرى في قول أبي حنيفة ؟

الصفحة	الموضوع
٣٦٨	المسألة الرابعة: تفسير الموات .
٣٧١	المبحث الثاني: الغصب .
٣٧٢	المسألة الأولى: لو اشترى بالدرهم والدنانير المغصوبة شيئاً ، هل يطيب له الرِّبْحُ ، أو يلزمه التصدُّق بها ؟
٣٧٤	المسألة الثانية: رجل مات وعليه دينٌ ، وله دينٌ على رجلٍ آخر ، فأخذ صاحبُ دين الميِّت من المديون مثل حقِّه ، هل يكون غاصباً ؟
٣٧٥	المسألة الثالثة: رجلٌ خرقَ صكَّ رجلٍ ، أو دفترَ حسابه ، هل يضمن ؟
٣٧٦	الفصل الخامس: الهبة ، والوديعة ، واللُّقطة ، والرهن ، والوصية .
٣٧٧	المبحث الأول: الهبة ، والوديعة ، واللُّقطة .
٣٧٨	المسألة الأولى: رجلٌ وهبَ درهماً صحيحاً من رجلين ، هل يجوز ذلك ؟
٣٧٩	المسألة الثانية: رجلٌ أقرَّ أنه وهب لفلانٍ هذا العبدَ ، هل يكون إقراراً بالهبة والقبض جميعاً ؟
٣٨٠	المسألة الثالثة: لو طالب المودعُ بردَّ الوديعة ، فقال المودعُ قد أعطيتُكها ، ثم قال بعد أيام: لم أُعطيْكها ولكنها ضاعت ، هل يضمن ؟
٣٨١	المسألة الرابعة: المودع إذا وضع الوديعة في مكانٍ حصينٍ ، فنسيَ موضعها ، هل يضمن ؟
٣٨٣	المسألة الخامسة: هل يملكُ المستعيرُ الإيداع ؟
٣٨٤	المسألة السادسة: رجلٌ وجدَ جَوْزَةً ، ثم أخرى ، ثم أخرى حتى بلغت عَشْراً ، فأخذها وصارت لها قيمة ، هل تُعدُّ لُقْطَةً ؟
٣٨٧	المبحث الثاني: الرهن ، والوصية .
٣٨٨	المسألة الأولى: رجلٌ رهنَ شيئاً ، ووضعه على يَدَي عَدْلٍ ، وسلَّط العَدْلَ على البيع ، ثم غاب الرّاهنُ ، هل يُجبر العَدْلُ على البيع ؟
٣٨٩	المسألة الثانية: إذا لم يكن البيعُ شرطاً في عقد الرهن ، ثم سلَّط العَدْلُ على البيع ، فهل للرّاهن أن يفسخ هذه الوكالة بعزل العَدْل ؟

الصفحة	الموضوع
٣٩١	المسألة الثالثة: لو قال الرّاهن: رهنتك هذين العبدین كل واحد منهما بخمسمائة ، وسلّمهما إليه ، ثمّ تقد للمرتحن خمسمائة ، وقال: أدّيت عن هذا العبد، وأراد أن يأخذ ذلك العبد ، هل له ذلك ؟
٣٩٣	المسألة الرابعة: لو قال الموصي: ثلث مالي لفلان ، ولمن افتقر من ولد عبد الله ، فمات الموصي ، وولد عبد الله فقراء من الأصل ، فلمن يكون الثلث ؟
٣٩٤	المسألة الخامسة: إقراض الأب مال ابنه الصّغير .
٣٩٦	الفصل السادس: الشّفعة ، والوقف ، والعق ، والكتابة .
٣٩٧	المبحث الأول: الشّفعة .
٣٩٨	المسألة الأولى: لفظ طلب الشّفعة .
٣٩٩	المسألة الثانية: مقدار مدة طلب الموائبة في الشّفعة .
٤٠٢	المسألة الثالثة: ثبوت الشّفعة في المنقول .
٤٠٣	المسألة الرابعة: وقت طلب الشّفع للشفعة في الهبة بشرط العوض .
٤٠٤	المسألة الخامسة: إذا توجه القضاء بالشّفعة ، فقال الشّفع : إن لم أجيئ بالثمن إلى ثلاثة أيام ، فأنا بريء من الشّفعة ، فلم يجيئ بالثمن إلى ذلك الوقت .
٤٠٦	المبحث الثاني: الوقف .
٤٠٧	المسألة الأولى: لو قال: داري هذه موقوفة صدقة ، أو صدقة موقوفة ، ولم يزد على ذلك ، هل يجوز الوقف ؟
٤٠٨	المسألة الثانية: بم يكون التسليم إذا كان الموقوف مسجداً ؟
٤٠٩	المسألة الثالثة: إذا بنى مسجداً ، وصلى فيه وحده ، هل يصير مسجداً ؟
٤١٠	المسألة الرابعة: متولي المسجد إذا اشترى بغلة المسجد داراً ، أو حائوتاً ، أو مستعلاً لأجل المسجد ، ثمّ باع ذلك ، هل يجوز بيعه ؟

الصفحة	الموضوع
٤١٢	المبحث الثالث: العتق ، والكتابة .
٤١٣	المسألة الأولى: صحيح قال لعبده: أنت حرّ قبل موتي بشهر ، ثم مات بعد شهر .
٤١٤	المسألة الثانية: لو قال لعبده على وجه النداء: يا ابني ، هل يُعتق ؟
٤١٦	المسألة الثالثة: المكاتب إذا كان بين رجلين ، فأعتقه أحدهما ، يُعتق كله ، ويضمن نصف قيمته إذا كان المعتق موسراً في قول أبي يوسف ، ولكن هل يضمن المعتق نصف قيمته قنّاً ، أو نصف قيمته مكتباً ؟
٤١٧	المسألة الرابعة: المكاتب بين اثنين إذا دبره أحدهما ، صار كله مُدبراً في قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، ويضمن الذي دبره لشريكه نصف قيمته موسراً كان أو معسراً ، ولكن هل يضمن نصف قيمته قنّاً ، أو نصف قيمته مكتباً ؟
٤١٨	المسألة الخامسة: مكاتب بين رجلين ، ولدت ولداً ، فادّعاه أحدهما ، صحّت دعواه ، وثبت النسب منه ، وصارت كلها أمّ ولدٍ عند الصّاحبين ، ويضمن نصف قيمتها لشريكه ، ولها الخيار إن شاءت مضت على الكتابة ، وإن شاءت عجزت نفسها ، فتعتق بالموت ، فإن اختارت الكتابة هل تكون مكاتب بنصف البدل ، أو بكل البدل ؟
٤٢٠	المسألة السادسة: المكاتب إذا أدى إلى مولاه شيئاً من الصدقات بعدما عجز ، هل يطيب للمولى ذلك ؟

٤٢٢	الباب الرابع: تصحيحات قاضي خان في الحظر والإباحة
٤٢٣	الفصل الأول: الأيمان .
٤٢٤	المبحث الأول: اليمين في الأكل ، وفيه مسألتان .
٤٢٥	المسألة الأولى: رجل قال: إن أكلتُ ، أو شرّبتُ ، أو لبستُ ، فامرأته طالق ، وقال: عنيّ طعاماً دون طعام .
٤٢٦	المسألة الثانية: لو حلف لا يأكل هذا الدقيق ، فأكل عين الدقيق ، أو عجينه ، هل يحنث ؟

الصفحة	الموضوع
٤٢٨	المبحث الثاني: اليمين في الخروج ، والدخول ، وفيه ثلاث مسائل .
٤٢٩	المسألة الأولى: لو حلف لا يخرج ، فأخرج مكرهاً ، هل تَنَحَّلُ اليمين ؟
٤٣٠	المسألة الثانية: لو حلف لا يدخل هذه الدار ، فجاء إلى بابها ، وهو يشتدُّ في المشي ، فتعثرت رجله ، أو زلق ، ووقع في الدار .
٤٣١	المسألة الثالثة: لو حلف لا يخرج من المسجد ، فحمله غيره بغير أمره ، فأخرجه وهو قادرٌ على الامتناع ، فلم يمتنع ورضي بقلبه .
٤٣٣	المبحث الثالث: اليمين في الذهاب ، والسكنى .
٤٣٤	المسألة الأولى: لو حلف لا يذهب إلى مكة ، فهل الذهاب بمنزلة الإتيان فلا يحث حتى يدخلها ، أو هو بمنزلة الخروج فيحث بمجرد الخروج إليها ؟
٤٣٦	المسألة الثانية: رجلٌ حلف أن لا يسكن هذه الدار ، فخرج بنفسه وأهله ، وتقلهم إلى السكّة ، أو إلى المسجد ، ولم يُسَلِّم الدار إلى غيره
٤٣٨	المبحث الرابع: اليمين في الكلام ، والبيع ، والضرب .
٤٣٩	المسألة الأولى: لو حلف لا يُكَلِّم عبداً فلانٍ هذا ، فباع فلانٌ عبده ، ثم كَلَّمه الخالف .
٤٤٠	المسألة الثانية: لو قال: إن لم أبع هذا العبد ، أو هذه الجارية ، فامرأته طالق ، فأعتق ، أو دَبَّر .
٤٤١	المسألة الثالثة: رجلٌ حلف أن لا يضرب امرأته فقرصها ، أو عضَّها ، أو خنَّقها ، أو مدَّ شعرها ، هل يحث ؟
٤٤٣	الفصل الثاني: الأشربة ، والصَّيد ، والدُّكَاة ، وما يُكره ، وما لا يُكره .
٤٤٤	المبحث الأول: الأشربة ، والصَّيد ، والدُّكَاة .
٤٤٥	المسألة الأولى: قول محمد بن الحسن في المتخذ من الحبوب والفواكه ، والشَّهْد والعَسَل ، إذا غلا واشتدَّ ، وقد طُبِخ أدنى طبخة ؟
٤٤٦	المسألة الثانية: اختلاف المشايخ في تفسير كراهية لحم الخَيْل على قول أبي حنيفة.

الصفحة	الموضوع
٤٤٨	المسألة الثالثة: قول أبي يوسف فيما لو رمى إلى جرادٍ ، أو سمكةٍ ، وترك التسمية ، فأصاب طائراً ، أو صيداً آخر وقتله .
٤٤٩	المسألة الرابعة: الشاة إذا مرضت ، أو بقر الذئب بطنها ، وبقي فيها من الحياة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح ، ثم دُبح بعد ذلك ، هل يحل أكلها على قول أبي حنيفة ؟
٤٥١	المسألة الخامسة: إذا قال عند الذبح: بِسْمِ اللَّهِ واسم فلان .
٤٥٣	المبحث الثاني: ما يُكره ، وما لا يُكره .
٤٥٤	المسألة الأولى: الأكل يوم الأضحى قبل الصلاة .
٤٥٥	المسألة الثانية: التَّخْتُمُ بِحَجَرِ الْيَشْب .
٤٥٧	المسألة الثالثة: الاختلاف في قَوْل أبي حنيفة وصاحبيه في مُتَكِرِ السِّلْعَةِ إذا باع بضِعْفِ الْقِيَمَةِ ، فمَنَعَهُ الْإِمَامُ ، ولم يمتنع عن البيع .
٤٥٨	المسألة الرابعة: مخالطةُ المَحبوب الذي جفَّ ماؤه للنساء .
٤٦٠	المسألة الخامسة: المراد بالعطف في قول محمد بن الحسن " وكذلك الصَّبِيُّ والمعتوه إذا عَقَلَ ما يقولان " ، وذلك في مسألة الإخبار بنجاسة الماء .
٤٦١	المسألة السادسة: لو أنَّ رجلاً ثَقَّةً في يده ماءٌ، وأذن لمُساوٍ بالوضوء منه حيث لم يجد ماءً غيره فأخبره ثَقَّةً أنَّ الماءَ غُصِبَ في يده من فلانٍ ، فزعم ذو اليد أنَّه لم يَغْصِبْهُ من أحدٍ ، فهل يَتَنَزَّهُ الْمُخْبِرُ عن ذلك .

٤٦٣	الباب الخامس: تصحيحات قاضي خان في السِّيَاسة الشَّرْعِيَّة .
٤٦٤	الفصل الأول: القضاء ، والشَّهادات .
٤٦٥	المبحث الأول: القضاء .
٤٦٦	المسألة الأولى: إذا طَلَبَ من رجلٍ أن يُسَوِّيَ أمره عند السُّلطان ، ولم يذكر له رِشْوَةً، ثمَّ أعطاه بعدما سَوَّى أمره ، هل يَحِلُّ لِلأَخْذِ الأخذ ؟

الصفحة	الموضوع
٤٦٧	المسألة الثانية: يَبِّعُ القَاضِي وِشْرَاؤَهُ بِنَفْسِهِ .
٤٦٨	المسألة الثالثة: زَائِعَةٌ مُسْتَطِيلَةٌ تَنْشَعِبُ مِنْهَا زَائِعَةٌ مُسْتَطِيلَةٌ غَيْرُ نَافِذَةٍ ، هَلْ لِأَهْلِ الزَّائِعَةِ الْأُولَى أَنْ يَفْتَحُوا بَاباً فِي الزَّائِعَةِ الْقَصْوَى ؟
٤٧٠	المسألة الرابعة: رَأَى الْأَبْقَ أَوْ الْمُلْتَقِطَ إِذَا رَدَّ الْأَبْقَ ، أَوْ اللَّقْطَةَ عَلَى صَاحِبِهَا ، هَلْ يَأْخُذُ الْقَاضِي مِنْهُ كَفِيلاً ؟
٤٧١	المسألة الخامسة: دَارٌ فِي يَدِ رَجُلٍ ، أَقَامَ رَجُلٌ الْبَيِّنَةَ أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ وَتَرَكَهَا مِيرَاثاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ فَلَانَ الْغَائِبِ ، ثُمَّ حَضَرَ الْغَائِبُ هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ الْبَيِّنَةِ ؟
٤٧٣	المسألة السادسة: الْمَدْيُونُ إِذَا حَبَسَهُ الْقَاضِي ، فَسَأَلَ عَنْ حَالِهِ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ مُعْسِرٌ ، فَخَلَّى سَبِيلَهُ ، هَلْ لِمُصَاحِبِ الدَّيْنِ أَنْ يُلَازِمَهُ ؟
٤٧٥	المسألة السابعة: فِي الْمَلَاذِمَةِ لَوْ قَالَ الْمَدِينُ لِلدَّائِنِ: لَا أَجْلِسْ مَعَ غُلَامِكَ ، وَأَجْلِسْ مَعَكَ .
٤٧٦	المسألة الثامنة: الْمَدْيُونُ إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى إِفْلَاسِهِ قَبْلَ الْحَبْسِ .
٤٧٧	المسألة التاسعة: حَبْسُ الْمَكَاتِبِ فِي دَيْنِ مَوْلَاهُ .
٤٧٨	المسألة العاشرة: إِذَا ادَّعَى عَقْداً انْتَهَتْ أَحْكَامُهُ ، بِأَنْ ادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ هَذِهِ الدَّارَ ، أَوْ هَذَا الْعَبْدَ بِكَذَا وَتَقَدَّه الثَّمَنُ ، وَقَبِضَ مِنْهُ الْمَبِيعَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَدَّعَى عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ لِفَلَانٍ الْغَائِبِ أَوْدَعِيَّتُهُ ، هَلْ تَنْدَفِعُ عَنْهُ الْخَصُومَةُ ؟
٤٧٩	المسألة الحادية عشرة: رَجُلٌ ادَّعَى دَاراً فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهَا مِلْكُهُ وَحَقُّهُ ، وَفِي يَدِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ غَصْبٌ ، وَأَقَامَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا وَدِيعَةٌ فِي يَدِهِ مِنْ فَلَانٍ الْغَائِبِ ، هَلْ تَنْدَفِعُ الْخَصُومَةُ عَنِ الْمَدَّعَى عَلَيْهِ ؟
٤٨١	المبحث الثاني: الشَّهَادَاتُ .
٤٨٢	المسألة الأولى: لَوْ شَهِدَ الشَّهَوْدُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْخِنْطَةَ حُصِدَتْ مِنْ أَرْضِ فَلَانٍ ، هَلْ لِمُصَاحِبِ الْأَرْضِ أَنْ يَأْخُذَ الْخِنْطَةَ ؟

الصفحة	الموضوع
٤٨٣	المسألة الثانية: قومٌ خرجوا من أملاك قوم ، وأخبروا رجالاً كانوا في الخارج أنّ فلاناً تزوج فلانةً على مهر كذا ، هل يحلّ للسامعين أن يشهدوا على المهر ؟
٤٨٤	المسألة الثالثة: القاضي إذا عرف شاهديّ الفرع بالعدالة ، ولم يعرف شاهديّ الأصل بها ، فعَدَلْ شاهدَا الفرع شاهديّ الأصل .
٤٨٥	المسألة الرابعة: إذا قال شاهدَا الفرع: لا نعرف الأصلَ أعدُلْ أم لا ؟
٤٨٧	الفصل الثاني: الجنايات ، والحدود ، والتعازير .
٤٨٨	المبحث الأول: الجنايات .
٤٨٩	المسألة الأولى: رجلٌ زنى بجارية مملوكة ، وقتلها بالجماع .
٤٩٠	المسألة الثانية: لو ضرب سِنَّ إنسانٍ ، فتحرّك وأَجَلَّ ، ثمّ اصفرَّ السِّنُّ .
٤٩٢	المسألة الثالثة: صبيٌّ صغيرٌ لا يعقل ، أو كان أصغرَ سنّاً من سبع سنين ، سقط من سطح أو غرّق في الماء .
٤٩٤	المسألة الرابعة: إذا قعد الرجلُ في المسجد منتظراً للصلاة ، فمرّ به إنسانٌ فعطّب ، هل يضمن على أصل أبي حنيفة ؟
٤٩٥	المسألة الخامسة: وجوب القصّاص في قطع اللسان .
٤٩٦	المسألة السادسة: هل الإشهادُ على الحائط المائل إشهادٌ على نُقُوضه ؟
٤٩٨	المبحث الثاني: الحدود .
٤٩٩	المسألة الأولى: رجلٌ وطء أُمَّته وهي أخته من الرضاع ، هل يسقط إحصائه ؟
٥٠٠	المسألة الثانية: رجلٌ سرق من أُمّه الرضاع أو أخته من الرضاع ، هل يُقَطَّع ؟
٥٠١	المسألة الثالثة: لو كان في البيت نهرٌ جارٍ ، فرمى بالمتاع في النهر حتّى أخرجهُ الماءُ ، ثمّ خرج وأخذ المتاع ، هل يُقَطَّع ؟
٥٠٢	المسألة الرابعة: إذا وضع الداخلُ المتاع في الدّار عند النَّقْب ، ثمّ خرج وأخذ المتاع ، هل يُقَطَّع ؟

الصفحة	الموضوع
٥٠٤	المسألة الخامسة: إذا كان الجوالقُ موضوعاً بين يدي صاحبه وهو نائمٌ ، فسُرق الجوالقُ ، هل يُقطع السارق ؟
٥٠٥	المسألة السادسة: رجلٌ سرق ثوباً فشقه في الدار نصفين ، فأخرجه وهو يُساوي عشرة دراهم بعد الإخراج ، فإن كان الخرقُ فاحشاً ، خيّر المالك بين تضمين السارق قيمة الثوب وبين أخذ الثوب ، فإن اختار أخذ الثوب ، هل يُقطع السارق ؟
٥٠٦	المسألة السابعة: كيفية صلب قاطع الطريق .
٥٠٨	المسألة الثامنة: مدة بقاء قاطع الطريق مصلوباً .
٥٠٩	المسألة التاسعة: الاختلاف في تأويل مسألة: " إذا كان في الذين قُطع عليهم الطريق ذو رجمٍ محرم من أحدهم لا يُقام عليهم الحدُّ " .
٥١٢	المبحث الثالث: التعازير .
٥١٣	المسألة الأولى: مقدار الضرب في التعزير عند أبي يوسف .
٥١٤	المسألة الثانية: لو قال لغيره: يا كلبُ ، هل يُعزّر ؟
٥١٥	المسألة الثالثة: لو قال لغيره: يا حمارُ ، يا خنزيرُ ، هل يُعزّر ؟
٥١٨	الخاتمة .